فته العلوم البنماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت المجلد التاسع عشر ـ العدد الأول/الثاني ـ ربيع/صيف 1991

■نازلي معوض	تركيا وايران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تطيلية
ا ودودة بدران	أزمة الخليج والنظام الدولي
تينين مسعد	موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج
المد الرشيدي	الجامعة العربية وأزمة الخليج
عبد الهنعم سعيد	حرب الخليج والنظام العالمي الجديد
■وحید عبد المجید	المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

ثمن العدد

الكريت (600) فلين، السمودية (10) ويالات، قطر (10) ريالات، الأمارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عمارة (10) وينار، الجزائر (15) دينار، الجزائر (15) دينار، الجزائر (15) دينار، الجزائر (15) دينار، البحرائر (15) دينار، البحرائر (15) دينار، المجزائر (15) البحرين (600) فلمن، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، صو، ما (60) ليرة، البحن الشمالي (15) ريالاً، المعزب (20) درهماً، المملكة المتحده (1) جنيه.

الاشتراكات

	اربع سنوات	ثلاث سنوات	سنتان	سنة	ا للافراد
Ì	7 د.ك	5,5 د.ك	చీ.ఎ 4	2 د.ك	الكويت
I	8 د.ك	6,5 د.ك	4,5 د.ك	2,5 د.ك	الدول العربية
j	50 دولاراً	40 دولاراً	30 دولاراً	15 درلاراً	البلاد الاخرى
١					للمؤمسات
ĺ	50 د.ك	40 د.ك	25 د.ك	15 د.ك	الكويت والبلاد العربية
١	180 دولاراً	150 دولاراً	110 دولاراً	60 دولاراً	في الخارج

* تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

- إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
- (2) أو بتحريل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.
- اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد
 أعداد المجلة القدسة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة _ الكويث 13055 فاكس: 2549421

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421-2549387 ثمن المجلد للمؤسسات: خِمسة عشر ديناراً كريتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلم للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها ثمس المجلم للطلم الاب: ثلاثمة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجله العلوم الاجتماعية

تصدرعن مجلس النشرالعلمي -جامعه الكويت

فصلية أشادي بيّة تعدّى بنشر الأبحاث في تخصّصات السيّاسية ، الا قنصاد ، الاجتماع ، علم النفس الاجتماعي ، الانتروج بيوجيا الاجتماعية ، والجغرافيا الثقافية

المجلد التاسع عشر _ العدد الأول / الثاني _ ربيع/صيف 1991

رئيس التحرير

فهد ثاقب الثاقب

مراجعات الكتب حسنن راميز حمُّود

هيئة التحرير:
أحمَّد عبد القزيز ستلامـة
إسمَـاعيل صَبَـري مَقَلَـد
حصَّـة محمّـد البحــر
عَمــرو مُحيــي الدّيــن فهــد ثاقــب الثاقــب

محمّد صبّاح السّالم الصّباح

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي: مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب 27780 صفاة ـ الكويت 13055 هاتف: 2549421 - 2549421 فاكس: 2549421

عد النشر بالمجلة

- 1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغنين العربية أو الانتجليزية ، ولا
 تنشر بحوثا منشورة سابقا ، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات:
 السياسة ، الاقتصاد، الاجتماع ، علم النفس الاجتماعي ، الاشرويولوجيا الاجتماعية ، والجغرافيا الثقافية.
- 2 _ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل
 الاكادمية.
- 2. تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، ويعيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارثر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتاول الجابيات وسلبات الكتاب، وفي المرض أن يقلم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب، وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، المتوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، علده الصفحات، وإذا كان الكتاب للقة أحسنة فعيب كتابة تلك المعلومات بلك الله.
- 4 ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى،
 في حقول العلوم الاجتماعية.
- 5 _ ترجب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في
 حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسائة نفسه.
- وجب أن يرمل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150-200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والتاتج.
- 7 _ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن نكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

- 1 يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر،
 وبمساقة ونضف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع
 على الشكل المطلوب.
- 2 _ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على
 أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا)-
- 2 يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المحبطة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو فرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.
- 4 _ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.
- 5 ... تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التمرير أو ملخص الرسالة الجامعة.
 المصادر والهواهش:
- 1 يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومتكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith, 1970) و (Inth) (Smith, 1970) و (Inth) (Inth) و (Inth) (Inth)

ي توضع المصادر في نهاية البحث، ويففل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقلمها عن
 عشرين عاما. كما يجب وضع جمع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن
 تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:
 ما كمار هدمون

عمر الخطيب

1985 والانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي. Hirshi, T

1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in ... Wilsone (ed) Crime & Public Policy.
San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of
Marriage & the Family 46 (February): 11-19.
Quinnetv. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

2. يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها موقعة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان اعناك تعلق عام، وتوضع (ه) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استعلت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلد والمند وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً، مكان النشر إذا كان كتاباء تاريخ النشر، المجلد والمند وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

 4 تظيم الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر: تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على المحث شكلة أو موضوعة، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

المحتوى	المجلد التاسع عشر ـ العدد 2/1 ربيع / صيف 1991
كلمة العدد	رئيس التحرير
الأبحسات	
1 _ نازلی معوض أح	أحمد
تركيا وايران وكار	كارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية
2 _ ودودة بدران	
أزمة الخليج وال	والنظام الدولي
3 ــ نيفين مسعد	
موقف التيارات	ت الاسلامية من أزمة الخليج
4 _ أحمد الرشيدي	ي
الجامعة العربية	ية وأزمة الخليج: دراسة حالة لدور الجامعة في مجال التسوية
السلمية للمنازعا	زعات والتصدي للعدوان
5 _ عد المنعم سعا	معبد
حرب الخليج و	- ج والنظام العالمي الجديد
6 _ وحيد عبد المج	لمجيد
المنظمات الفله	نىلسطىنية وأزمة الخليجفلسطينية وأزمة الخليج
المناقشات	
سمعان بطرس فر	فرج الله
محمد حسنين ه	, هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر
المراجعات	,
1 _ مستقبل النظام ا	م العربي بعد أزمة الخليج 247
تأليف: محمد ا	
مراجعة: سيف	عياس عبدالله
2 _ الحصاد: حرب	ب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط
تأليف: جون كو	
ترجمة: عاشور	ر الشامس
مراجعة: عبد الل	الله الشايجي
3 _ العراق دولة المنا	
تأليف: حسن عا	علوي
مراجعة: حامد -	وافظ العد الله

ربيع / صيف 1991	المجلد الناسع عشر _ العدد 2/1	المحتوى
282	ر ما قبل وبعد أزمة الخليج	4_ القادة: أسرا
	و دوور د	تأليف: بوب
	ر جولان ومحمود العابد	ترجمة: عما
	. الرضا أسيري	مراجعة: عبا
287	كتبةكتبة	كتب وصلت للمّ
	لد الدعي، عامر الصالح	اعداد: أحم
307		الملخصيات .

كلمة العدد

بصدور هذا العدد من مجلة العلوم الاجتماعية تعود المجلة إلى مواصلة مسيرتها بعد عامين من التوقف بسبب العدوان العراقي الفاشم وقد تعرضت مختلف المؤسسات في دولة الكويت خلال فترة الاحتلال للنهب والسرقة، واللمار والتخريب، ولم تسلم الدوريات العلمية، ومنها مجلة العلوم الاجتماعية، من آثار هذا العلدوان؛ فقد كانت هدفا للسرقة والتخريب؛ ونتيجة لذلك فقدت المجلة كل أجهزتها، ومعظم الوثاقق والمستندات، وهكذا فقد شرعنا عشية التحرير في جهود متصلة لإعادة البناء، واستكمال الأجهزة، واستثناف علاقة المجلة بالباحثين والمحكمين والمشتركين، ولم يكن ذلك بالأمر الهين.

وفي الوقت نفسه تدارست هيئة التحرير الخطة المستقبلية للمجلة، بدءا بالعدد الأول بعد التحرير، وكان القرار في هذا الصدد أن يكون عدد العودة عددا خاصا عن والعدوان العراقي المفاشم أبعاده وتداعياته. وحرصاً على صدور هذا العدد في وقت مناسب أصبح من غير الممكن انتظار إجازة البحوث المرسلة للنشر والمتعلقة بالاحتلال، وتقرر الأخذ بمبدأ التكليف استثناء، ولما كان آخر عدد صدر للمجلة هو عدد صيف 1990، والذي تم توزيعه قبل العدوان الغادر بأسابيع قليلة، فقد تقرر أن يكون وعدد العودة، هو ربيع _ صيف 1991، والذي يترامن مع تحرير البلاد من المعتدين.

لقد قضينا الشهور التالية للتحرير في التأمل والتفكير، تأملاً فيما حدث، وتفكيراً فيما مبوف يحدث، في محاولة لفهم ما دار ويدور، واعتقدنا مخطين أن المثقفين العرب اللمين وقفوا يناصرون الاحتلال ويساندون العليان، سوف يراجعون الفسهم، ويغيرون من مواقفهم، ولكن فوجتنا بدوراتهم، وددراساتهم، تبارك الاحتلال باسم الوحدة، بل وتسوغ الهزيمة التي مني بها الغزاة، وتسميها انتصاراً. الأمر الذي يعني أن المجو السياسي والنفسي الذي ساد أثناء فترة الاحتلال مازال مخيما، وأن

أولئك الذين وقفوا ضد الكويت وشعبها من الأكاديميين العرب مازالوا عند مواقفهم، ولا يبدو عليهم الاستعداد لمراجعة أطروحاتهم.

لقد شهدت تلك الشهور التي مضت صدور عشرات الكتب والدراسات حول أزمة الخليج، ومعظمها يدور حول الحرب، وهي في مجملها أقرب إلى التحليل أو التحقيق الصحفي منها إلى البحث العلمي. إن أزمة الخليج في اعتقادنا قد أثارت تضايا غاية في الأهمية والخطورة، ومازالت هذه القضايا في حاجة ماسة إلى دراسات علمية، جادة ومتأنية، للكشف عن أسبابها، وتحديد أبعادها، وما ترتب عليها من تناتج، ويناء عليه فقد قامت هيئة التحرير بتكليف نخبة من المفكرين العرب بتقديم دراسات حددتها الهيئة حول الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج، ونأمل أن تساهم هذه الدراسات في سد حاجة المكتبة العربية لأبحاث حول أزمة الخليج، تتصف بالأصالة، ونلتزم بالموضوعية، كما نأمل أن تشكل هذه الدراسات مرجعا علمياً للباحثين في هذا الموضوع ونود الإشارة في هذا الصدد إلى أن تلك الأبحاث، على الرغم من أنها تمت بتكليف من المجلة، فهي لا تعكس بالضرورة موقف هيئة التحرير، أو مجلس النشر العلمي.

هذا العدد يتضمن بعض تلك البحوث، وأما بقية البحوث الخاصة بأزمة الدخليج فسوف تنشر، إن شاء الله، تباعا في عدد خريف ـ شتاء 1991، وفي عدد ربيع صيف 1992، إلى جانب أبحاث أخرى سوف تنشر في أعداد لاحقة بإذن الله، وبالإضافة للأبحاث يضم هذا العدد والأعداد القادمة المناقشات، ومراجعات بعض الكتب، والدراسات التي صدرت حول أزمة الخليج.

إن مجلة العلوم الاجتماعية، وهي تعود إلى قرائها، كتتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على نعمة التحرير والنصر، كما تشكر المجلة كل من أيّد الحق وسانده، ووقف في صف الكويت وشعبها، مع تحية شكر وتقدير لكل من ساهم، من داخل الكويت وخارجها في عودة المجلة. ويحدونا الأمل في أن يستمر دعمهم ومساندتهم حتى تبقى المجلة منبراً للاكاديميين العرب. وفي الختام، تهنئة خالصة لشعب الكويت على نعمة النصر والتحرير. والحمد لله من قبل ومن بعد.

رثيس التحرير

تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية (مقارنة تحليلية)

نازلي معوض أحمد قسم العلوم السياسية ــ جامعة القاهرة

مقلمسة

من بين دول الجوار الجغرافي المحيطة ببلادنا العربية تبرز الأهمية المخاصة والمكانة المتميزة لدولتي تركيا وإيران، في نطاق السياسات العربية، والإقليمية والدولية لتلك المنطقة الشرق أوسطية التي احتلت وما زالت تحتل موقع القلب الاستراتيجي للعالم بأسره.

وترتكز تلك الخصوصية ويرتكن ذلك التميّز، للواني تركيا وإبران، في شتى ميادين علاقات اللولتين بالعالم العربي، على دعائم موضوعية قوية، على رأسها رسوخ الانتماء الإقليمي الأصيل للكيان اللولي السيادي، (بل الامبراطوري خلال فترات زمنية معتدة) لكل من اللولتين، إلى المنطقة الملاصقة للأراضي العربية، بشقيها: الآسيوي والأفريقي، على مر العصور القديمة، والوسطى، والحديثة، حيث تشابكت وتداخلت التعبيرات والخيوط «السلطوية» والسيادية، ما بين كل من اللولتين والكيانات العربية القائمة في المنطقة، ومن ثمّ امتزج الوجود الإقليمي المشترك، بلادنا العربية امتزاجا جوهريا باتصالات، وتفاعلات كثيفة إنسانية معنوية، تجلت في مواريث تاريخية عميقة ووشائح حضارية وتفافية ودينية «متجلة معنوية، تجلت في المناعلات التي أنتجت الامتلدات والديمجرافية» المطردة الواسمة لشعوب اللولتين في المجتمعات العربية، والتي ظهرت مؤثراتها الاجتماعية والاقتصادية، سلبًا وإيجابا، في الآونة المعاصرة في دول الخليج العربية، وتأتي صور الخيرات الصراعية الحادة

العنيفة، ومختلف الإشكاليات المزمنة الطويلة الكامنة التي اكتنفت وما زالت تكتنف مسار العلاقات العربية للدولتين لتكمل أركان وحقيقة الخصوصية والتميّر لمكانة وأهمية تركيا وإبران في شتى مجالات السياسة العربية، الإقليمية والدولية. هذا وقد تضاعفت قوة والحقيقة الملكورة، وتعمقت آثارها إبان كارثة الخليج الثانية، أزمة ثم حرباً، نظراً للاعتبار والجيوستراتيجي، الطاغي في ذلك المضمار، مما يتضح في تلاصق مباشر ما بين أراضي كل من تركيا وإبران، ومسرح الصراع الدموي الشامل بمنطقة الخليج.

ولذا يتركز النظر في هذه الدراسة في تحليل السياستين التركية والإيرانية إزاء كارثة الخليج الثانية وفقاً لثلاثة مباحث متميزة، يجمع كل منها ما بين تركيا وإيران في منظور تحليلي معين، فالمبحث الأول: يستجلي بالتحليل محددات أو منطلقات الموقفين التركي والإيراني من الكارثة بتداعياتها، والمبحث الثاني: يستوضح وقائع ومجريات السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الكارثة وتطوراتها، أما المبحث الثالث: فيسعى إلى تبيان أهم المكاسب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تحققت للدولتين، ولو جزئياً، وذلك بالاستثمار البارع والتوظيف الماهر من جانب كل من أنقرة وطهران لكارثة الخليج الثانية بمختلف جوانبها وآثارها.

منطلقات الموقف التركي ــ الإيراني

في يوم انفجار مأساة الغزو العراقي الأراضي دولة الكويت كان قد انقضى عقد ونيف من الزمان على بدء تطورين متناقضين في المضمون، ومستمرين في المسار الواقعي لملاقات كل من أنقرة وطهران بالعالم العربي، وتمثل التطور الأول في التحولات الإيجابية النشطة، وفي الانعاشة التعاونية المصلحية، وفي سمات التهاونية الدبلوماسية التي ميزت طلة السبعيات والثمانيات المعاملات التركية العربية، أما التطور الآخو والمتزامن مع التطور الأول المذكور فقد جسدته تصاعدات العداء الطلب، والتوترات العنيفة في العلاقات الإيرانية العربية (عدا العلاقات الإيرانية السورية استئاء)، وحرب ضروس دامت 8 سنوات بين العراق وإيران، وانتهت بحالة لا هزيمة ولا نصر قبل عامين بالفبط من كارثة الخليج الثانية، ومن ثمّ انطلقت كلٌ من أنقرة وطهران تجاه الكارثة الخليجية والعربية العامة من أرضيتين مختلفتين، ومن رئميتين على الصعيد الإقليمي بالذات.

لقد عاشت تركيا منذ فجر تاريخها السياسي الحديث صراعاً فكرياً مجتمعياً أو

جدلية ضميرية حادة وعامة أساسها الازدواجية الثقافية، والثنائية الحضارية المعنوية التي تسميز بها النسخصية القومية التركية المنتمية في آن واحد لعالمين مختلفين: الغرب أو القارة والحضارة الأووربيتين، والشرق أو القارة الآسيوية والتراث الحضاري الشرقي، وتحت مؤرات العهد الأتاتوركي التغربي وامتداداته حتى أواسط الستينات كان الحيار التركي العام هو ترجيع كمة الغرب في تلك المعادلة الحضارية الصعبة، السبعينات وحتى الآن نشطت وانتمشت علاقات تركيا بالعالم العربي على أساس من السيعينات وحتى الآن نشطت وانتمشت علاقات تركيا بالعالم العربي على أساس من التراث الحضاري المشترك، وعلى ضوء المصالح الحياتية والضرورات الأمنية ما بين المجانيين، وكانت أقوى المسببات الموضوعية التي أدت إلى هذا التحول الإيجابي في العالم الغربي خلال المقدين الماضيين، أي إشكاليات التعامل ما بين تركيا والولايات المتحدة، وحلف الأطلسي، والإجامية الأوروبية، ثم محددات من نفس طبيعة المتحدة، وحلف الأطلسي، والإقليمية المحيطة بتركيا. (معوض، 1992 1992).

ففي مجال إشكاليات تركيا في العالم الغربي تبرز إلى الذهن تطورات أزمة الصراعات الإقليمية العتيدة ما بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وجزر بحر إيجه منذ الستينات وحتى الآن، ومناصرة الولايات المتحدة والدول الغربية عامة لليونان ضد تركيا على طول الخط في ذلك الصراع المزمن، لدرجة صدور قرار من الكونجرس الأمبركي في فبرابر 1975 (بحظر مبيعات السلاح الأمريكي الى تركيا، والذي طبق حتى سبتمبر أ1978)، وظل الكونغرس الأميركي تحت تأثير ضغط اللوبي اليوناني داخله يقوم سنوياً بتخفيض حجم المساعدات العسكرية التي تقررها الإدارة الأميركية لتركيا، فيشترط تارة على تركياً أن تتبع مسلكاً معنياً في المسألة القبرصية، وتارة يشترط على تركيا ألا تستخدم المساعدات العسكرية الأميركية في تحديث القوات التركية في شمال قبرص، وكمبدأ شبه ثابت حَدَّد حجم المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا على أساس نسبة 7 إلى 10 قياساً بحجم المساعدات العسكرية الأميركية للبونان في العام نفسه، وتولد عن ذلك عملية مراجعة فكرية عميقة وشاملة داخل تركيا لجوهر ومدى الالتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية، ترجمها العقل السياسي التركي في صياغة جديدة لمبادىء الأمن القومي، والمصالح العليا التركية، وفقاً للمتوالية الفكرية التالية: 1 _ اعتماد الأمن القوميّ التركي على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة 2 ــ اعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطية قبل أن تكون دولة أوروبية 3 ـ تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق مع مقتضيات الاقتصاد الوطني التركي، ومع أولويات ومصالح الدولة التركية ذاتها 4 ـ توافق السياسة الدفاعية التركية مع التزامات تركيا في حلف الأطلسي بحيث يكون حجم ونوع المساهمة التركية في البحالف عاكساً لحجم ونوع مساهمة التحالف في أمن تركيا. (معوض، 1974، 1991، الشقاقي، 1988 شاكمال، 1982، معيد 77:1987).

واتساقاً مع هذه الرؤية التركية الأمنية الخاصة لطبيعة التزاماتها الأطلسية رفضت أنقرة المطلب الأميركي المتكرر إبان الثمانينيات لاستخدام المنشآت العسكرية التركية كقواعد ارتكاز لقوات الانتشار السريع بالمنطقة، وكان ذلك تعبيراً واضحاً علنياً من جانب تركيا لفكرة رفض امتداد التزاماتها الأطلسية الأمنية، تلقائياً، أو مباشرة، إلى محيطها الإقليمي الشرق أوسطي ذاته إلا ببحث كل حالة على حدة، وباتفاق خاص ظرفي قائم على طبيعة الرؤية المصلحية التركية لتلك المحالة المعنية.

ومن جهة أخرى، برزت بوضوح عنصرية المواقف السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي اتخذتها دول الجماعة الأوروبية تجاه تركيا منذ السبعينات، سواء في تأييد أوروبا للَّيونان ضد تركيا على طول الخط، أو في التدخلات الأوروبية الغربية في صميم الشؤون الداخلية للسياسة التركية، من زاوية الديمقراطية، أو من منظور قضية حقوق الانسان للرجة فرض العقوبات العسكرية والسياسية والأدبية على تركيا طيلة العقدين الماضيين من جانب أجهزة حلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية وتفاقمت أزمات العلاقات الأوروبية التركية في أواخر الثمانينات بالقيود العددية، والفنية، والإجرائية المفروضة في العواصم الأوروبية على تبارات العمالة التركية إليها، ثم كان الطلب الرسمي الذي تقدمت به تركيا عام 1987 للانضمام إلى العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية، والذي رفض في ديسمبر 1991 (سعيد 1987:173-174؛ عبد الغني، 184:1982؛ الشقاقي، 1988:41) هذه المواقف الغربية العداثية إزاء تركيا أثبت واقعيًّا لأنقرة عقم محاولة الإلحاق القسري لذاتها في العالم الغربي، مماكان له أبلغ الأثر في أن تلجأ تركبا إلى استدعاء جذور عمقها التاريخي الحضاري الشرقي، وأنّ تنجه إلَّى توثيق علاقاتها ثانية مع دول الجوار العربية، إلَّا أن التحوُّل الإيجَّابي في علاقات تركبا بالعالم العربي له محدد آخر كبير يتمثل في إشكاليات الدولة والمجتمع في تركيا المعاصرة، وفي مقلمتها ظاهرة الإسلام السياسي المنظم في أحزاب، والمتصاعد في قوته الجماهيرية، والمتفاعل مع الطفرة الليبرالية السائدة في النظام الحاكم التركي منذ الثمانينات وإلى الآن، مما استتبع ضرورة تطوير العلاقات مَّع البلادُ الإسلامية والشرقية عموماً. كذلك واجه المجتمع التركي طيلة العقدين الماضيين معضلة اقتصادية جسيمة تمثلت في واردات البترول الباهظة، وارتفاع التضخم والبطالة، والديون الخارجية، ونقص السلع الضرورية وتخفيض قيمة العملة التركية، وإنفاق عسكري هائل، والقيود االحمائية، الشديدة التي فرضتها الجماعة الأوروبية في أسواقها في مواجهة الصادرات الزراعية التركية لاعتبارات تجارية تفضيلية لصالح الأعضاء الجنوبيين الثلاثة في الجماعة: اليونان واسبانيا والبرتغال. ومن ثُمَّ كان من الطبيعي أن تسعى الحكومات التركية خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها العرب، وإنعاش معاملاتها النجارية والاستثمارية والائتمانية مع بلاد الخليج العربي النفطية، والمحدد الثالث الكبير للتحوّل الإيجابي في علاقات تركيا بالعالم العربي هو ما يتعلق بالتحديات الإقليمية الشرق أوسطية الجسيمة التي واجهتها تركيا من شقين طبلة الثمانينات: أحدهما: الغزو السوفيتي لأراضي أفغانستان، والذي فشل القطب الغربي في ردعه، أو منع استمرار تداعياته الاحتلالية لقلب آسيا، والثاني: هو الانقلاب الجذري الثوري المنيف لأسس نظام الحكم والعلاقات الاجتماعية في دولة إيران، حيث لم يفلح القطب الغربي في إنقاذ حكم الشاه من السقوط، وهكذا اهترت أركان النظرة التركية للتحالف الغربي بوصفه صيغة تنظيمية تعاهدية مُثْلَى لضمان الأمن القومي التركي في مواجهة الخصوم التاريخيين المحيطين بحدود تركيا شرقاً وغرباً وشمالًا.

هذا المأزق التاريخي الذي واجهته تركيا في علاقاتها الوثيقة بالعالم الغربي المريض على الشرق أنتج ردّ فعل عكسياً ومضاداً في الاتجاه، ألا وهو الانفتاح التركي العريض على الشرق العربي، والخليجي على وجه الخصوص. تلك كانت محددات المتطلق التركي العام العريض تجاه كارثة الخليج الثانية، وأعني به منطلق التحوّل الإيجابي والروابط التعاونية المصلحية الوثيقة ما بين أنقرة ومعظم العواصم العربية، وخاصة الخليجية، عنية حدوث الكارثة، إلا أن الموقف التركي من تلك الكارثة كانت له منطلقات أخرى خاصة وظرفية، ومرتبطة بوقائع وأطراف وآثار وتداعيات مأساة 2 أغسطس 1990 (سعودي، 1990 15-35) عبد الماطي (سعودي، 1990 8-76:1991).

لقد تمثلت في واقعة غزو العراق لأراضي الكويت مشكلة حقيقية بالنسبة لتركيا هددت بهز دعائم سياسة الانفتاح الحديث التركية تنجاه العالم العربي؛ ذلك أن العراق طيلة العقدين الماضيين كان حجر الزاوية الأساسي في تلك السياسة التركية، كما كانت علاقات تركيا بالعراق بمثابة القاطرة التي تشد مجمل الملاقات العربية التركية قدماً نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة منذ إبرام البروتوكول الاقتصادي التركي العراقي عام 1972 في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، والذي تلاه مشروع خط أنابيب البترول العراقي الذي يعر عبر تركيا إلى البحر المتوسط من كركوك إلى يومورةاليك، مقابل 700 مليون دولار سنوياً تحصل عليها تركيا من العراق. هذا بالإضافة إلى انتحاشة ضخمة تحققت في معاملات تركيا مع عموم الدول العربية، وخاصة الخليجية النفطية منها، في مجال التجارة والاستثمار، ولا أذلً على مدى توثي العلاقات المصلحية المادية ما بين تركيا والعالم العربي من أن 90% من واردات البترول إلى تركيا تأتي لها طيلة المقدين من دول الخليج العربي وليبيا، وأن 20% من واردات العمالة التركية في الخارج توجد في ليبيا والسعودية والعراق. (هيل 1982-197) المعياد 113-1887).

وهكذا نتجت السياسة التركية إزاء كارثة الخليج الثانية من مجموعة منطلقات مباشرة، فبالإضافة إلى التسويغات القانونية الدولية، وجوهرها الالتزام بمبادىء الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إقرار السلام في المنطقة، تداخلت في صنع السياسة التركية تجاه الكارثة مجموعة اعتبارات اقتصادية حالَّة، وضرورات أمنية استراتيجية مباشرة لصيقة بالأمن القومي التركي ذاته وحثميات التحالف التركي الأطلسي وروابط تركيا بالجماعة الأوروبية. كذلُّك تحكمت في تشكيل أركان تلك السياسة الرؤبة الاقتصادية التركية واسعة المدى لتعاملات أنقرة، المادية مع العالم العربي، وهذا كله دون إغفال أثر الاعتبار السياسي الداخلي لمختلف القوى التركية الوطنية ذاتها. إن المقصود بالاعتبارات الاقتصادية الحالَّة الخسائر التي لحقت بالاقتصاديات التركية من جراء الأزمة، فلقد قدرت وزارة الخزانة والتجارة التركية خسائر جملة الاقتصاد الوطني لديها منذ نشوب الأزمة وحتى أواسط عام 1991 بحوالي 6,2 مليارات دولار، بالنظر إلى شتى قطاعات التجارة الخارجية، والإنشاءات، والنقل، والسياحة، وذلك نتيجة لالترام تركيا بتطبيق التدابير العقابية الدولية المفروضة على العراق، وقوامها الحظر التجاري والاقتصادي، ومما يُذْكُرُ في هذا الصدد أن متوسط قيمة الصادرات التركية إلى العراق كانت تزيد عن 800 مليون دولار سنوياً. أما الضرورات الأمنية الاستراتيجية المباشرة اللصيقة بالأمن القومي التركي ذاته، والتي تحكمت إلى حد بعيد في المسلكية التركية إزاء كارثة الخليج الثانية، فإن قوامها هو القضاء على التهديد العراقي للأمن القومي التركي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وعدم المساس بتوازنه القوي القائم في المنطقة، وهو ما يقتضي منع العراق من تحقيق أي مكاسب من غزو الكويت يمكن أن تؤدي إلى تعاظم دوره الإقليمي، وذلك بأن يسيطر العراق على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي والاحتياطي العالمي من البتول، هذا عدا احتمالات قوية مرجحة لتوسع العراق على حساب دول المنطقة بما يهدد الكيان التركي القومي، ويغرض على أنقرة سباقاً باهظاً في التسلح.

هذا المحدد الأمني الاستراتيجي المذكور للسياسة التركية ليس وليد أزمة غزو المواق للكويت، بل إنه يشكل اعتباراً أساسياً تاماً لموقف أنقرة الإقليمي برمته تجاه جيرانها ككل، إلا أن أهميته قد تصاعدت بشدة منذ أعلن العراق في آخر عام 1982 نباحه في إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل إلى الفضاء الخارجي وتطوير صواريخ أرض _ أرض يبلغ مداها 2000 كم، وفي ذلك الحين أكد وزير خارجية العراق أنه سيتم استخدام هذه الصواريخ في الدفاع عن العراق ضد أي هجوم من أبة دولة في المنطقة أو خارجها، مما اعتبرته الدوائر العسكرية التركية تهديداً مباشراً لجميع أجزاء الأراضي التركية. ومن هنا كان الغزو العراق للكويت تمهيداً، من وجهة نظر أنقرة، للتوسع العراقي شمالاً، أو للضغط العراقي على تركيا في قضايا المباه، أو على الأقل لتحجيم الأثر أو الوزن التركي في نطاق التفاعلات السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط.

وهناك محدد آخر ظرفي الطابع حكم موقف تركيا من الكارثة، وتمثل في أن أن المخليج الثانية قدمت فرصة سانحة لتركيا من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي بالمنطقة، ولإثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الأطلسي الذي ترتبط به تركيا منذ 1962، ولبحث واجياء أمل تركيا في اكتسار ولبحث وإجياء أمل تركيا في اكتسار ولبحث وإجياء أمل تركيا في اكتسار للمحدودة، قبل أم عاماً لم تبحد تركيا أزمة دولية كبرى تثبت فيها إيجابية تحالفها مع الغرب، وقدراتها الناتية الإقليمية على المخاط على المصالح الغربية في الشرق الأوسط وفي آسيا، ومن ثم أتاحت لمها أتدمة المخليج الثانية فرصة إعادة تأكيد فعالياتها التحالفية مع المعسكر الغربي بما يشمل ترايد فرص دعم القدرات العسكرية لها، وتطوير اقتصادها.

أما المحدد السياسي الداخلي الوطني اللي شكل الموقف التركي من الأزمة فهو عامل المعارضة الداخلية، ورفض عموم شرائح وفئات الرأي العام التركي لفكرة مشاركة تركيا في أي أعمال عسكرية ضد العراق، فقد حذر أردال اينونو زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحزب الرئيسي للمعارضة في تركيا من مغبة التحريض على الحرب، وتصعيد الروح العسكرية في المجتمع، كما أظهرت استطلاعات الرأي العام التركي معارضة معظم شرائحه لنشر قوات تركية خارج الحدود، وتأييد مسائدة تركيا لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الاقتصادية على العراق، كذلك حدث انقسام شديد في دوائر الحكم بأنقرة إزاء أزمة الخليج الثانية، فقد استفال كل من وزير الخارجية التركي علي بوزو، ووزير الدفاع صفا جيراي، والجنرال تورامتاي رئيس أركان المجيش التركي، احتجاجاً ورفضاً لسياسة أوزال في الأزمة، وكادت جلسة أركان المجيش التركي، ولقد كان هذا الانقسام في دوائر الحكم انمكاساً لالترام قطاع كبير من المؤسسة السكرية التركية، المستمر بالتقاليد السياسية الخاصة قطاع كبير من المؤسسة الإقليمي، وعدم الانغماس في شؤون الشرق الأوسط، والعالم العربي، فضلاً عن الأيديولوجية العلمائية التي تتباعد عن اهتمامات وشواغل العالم الإسلامي.

وإجمالاً فقد دارت عملية التعارض المذكور في إطار الآلية الديمقراطية ذاتها بمعطياتها القائمة على تفاعل القوى السياسية فيما بينها، وبالتالي فقد دعمت هذه الاتجاهات المعارضة من موقف النظام الحاكم التركي إزاء الأطراف الخارجية المعنية بالأزمة، وأتاحت له حرية وقدرة على الحركة، والتصرف في مواجهة تصاعدات الأزمة بما يكفل تحقيق أقصى المصالح التركية. تلك كانت أهم محددات المنطلقات الخاصة والظرفية للسياسة التركية إزاء كارثة الخليج الثانية، أزمة ثم حرباً.

أما المنطلقات الأساسية أو المرتكزات الرئيسية لموقف إيران من كارثة الخليج الثانية، فيمكن تقسيمها، رغم وحدتها الموضوعية المحقيقة، وتبعاً لأغراض التحليل السيامي العلمي، إلى ثلاثة مستويات من المحددات: داخلية، وإقليمية، ودولية. هلا وإن كان واقع الحال يوضح أن أهم تلك المحددات إنما تبرر على الصعيد الاستراتيجي الإقليمي، وفي المحيط الأمني الخليجي المباشر لللولة الإيرانية ذاتها، كما تتداخل وتتفاعل المحددات الدالية كما سيأتي لاحقاً. ذلك أنه قبل مأساة الغزو العراقي للكويت بعامين بالضبط كانت قد توقف حرب الحدود والنفوذ ما بين العراق وإيران، التي دامت ثماني سنوات كاملة، توقف الصراع العسكري بين القوتين الخليجيين بموجب قرار دولي من مجلس الأمن (رقم 868) في يوليو 1988 بإيقاف إطلاق النار بين المتحاربين، ولكن لم يتم التوصل حتى يوم 2

اغسطس 1990 ما بين الطرفين: العراقي والإيراني إلى أي اتفاق سلام حقيقي كفيل بإنهاء مقومات العداء المصيري التاريخي بينهما حول شط العرب، أو بالأحرى حول السيطرة على والقيمة الاستراتيجية لمنطقة الدخليج برمتها، وعلى استثمار التعبيرات المادية لتلك والقيمة، عملياً واقعياً وبالتالي كان من الطبيعي ومن المفهوم مع اندلاع أزمة التوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية، أو التكييف الإيراني المقلي السياسي لطبيعة الأزمة حول اعتبار استراتيجي أمني غالب، وتهديدي المطابع لكيان الدولة الإيرانية ذاتها، ولوحدة أراضيها، ولسلامتها الإقليمية.

فلقد رأت إيران في مأساة النرو العراقي للكويت تمهيداً جديداً قوياً لاندفاع عراقي إلى إعادة الكرّة، ومعاودة الهجوم على الأراضي الإيرانية، وتهديد أمنها اللهاتي مرة ثانية، كما اعتبرت إيران أن التسليم بمطالب العراق التوسعية في أراضي الكويت مسوغ ضمني للاعتراف اللاحق الوشيك حتمياً بمطالب العراق الإقليمية في المناطق الحدودية الإيرانية، وفي شط العرب، وبالإضافة إلى هذه المحاطر الاحتمالية المناكورة سلفاً رأت إيران في آثار استمرارية الاحتلال العراقي لأراضي الكويت خطورة حالة، وواقعة فعلياً. ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يعطي للعراق ميزة استرانيجية هائلة، وتفوقاً ساحقاً على ما عداه من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطة به، ويتمثل ذلك في الامتداد الساحلي للقوة العراقية بطول مواحل الكويت على الخليج، مما يعني وفقاً للتعبير السياسي الإيراني تحويل «الخليج الفارسي» إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج. (ثابت، 1981-88).

وجدير بالذكر في هذا الموضوع من التحليل أن إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج، لا سبما بعد أن اعتبرت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 12 ميلاً بحرياً، واقتربت بذلك إلى حد كبير من سواحل اللول العربية المطلة على الخليج، وهكذا تغلب وتتفوق والقيمة الخليجية، على ما عداها من قيم الفكر الاستراتيجي والرؤى الأمنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة. (مهابة 1991:79). هذا ويرتبط بهذا الاعتبار الاستراتيجي المحاصم في تشكيله لمنطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخطيج الثانية إشكالية التصور الإيراني ذي الخصوصية الشديدة لمقتضيات ولزوميات الحفاظ على الأمن الخليجي الصعيم.

ذلك أن إيران تنطلق في جميع أوجه حركتها السياسية والدبلوماسية، الإقليمية والدولية، بشأن موضوع الأمن الخليجي، من فكرة مثالية من وجهة نظرها بطبيعة الحال، ومن ودوجما عقيدية من وجهة نظر البلاد العربية، وقوامها الادعاء الدائم بالأحقية الإيرانية المطلقة، دون منازع أو منافس في الهيمنة الدفاعية، أو في تقرير المصير الأمني لمياه ولمنطقة الخليج، وتستند إيران في هذا الادعاء إلى معطيات التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا، ومؤشرات القدرة الصحكية النسبية، ودلالات الطاقة الاقصادية والنفطية، وموروثات الحضارة والثقافة الإسلامية، والتي تميّز جميعها الكيان الإيراني من وجهة نظر طهران بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة (مسعد، 1992:3-4) و(Yahanpour, 1991:76) و(-706:43)

ولكن هذه النظرة والعلوية التي ترى بها إيران مسألة الأمن الخليجي لا تعني انفراد القوة الإيرانية وحدها بالحفاظ على الخليج والدفاع عنه، بل إن فحواها هو هيمنة إيران على النظام الدفاعي والترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة والتي ينبغي الا تشارك فيها سوى وحدات سياسية خليجية صرفة، وخالصة من أية مشاركة أمنية خارجية في هويتها عن منطقة الخليج، وفقاً للمنظور الإيراني سابق الذكر. ,

إلا أن أهم ما يميز منطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية هي ظاهرة التشابك التفاعلي الوثيق في المقدمات والدوافع والتتاثج، ما بين المحددات الدولية الخارجية، والتي شكلت معاً، وفي تفاعلاتها الواقعية فيما بينها، المرتكز الرئيسي الثاني، بعد الاعتبار الاستراتيجي الأول سالف الذكر، الذي انطلقت منه طهران في تحركها ازاء الكارثة، مما يقتضي بعض التفصيل التوضيحي.

إن المحدد الماخلي الوطني لموقف إيران محل التحليل هنا إنما نشأ وتطور وتصاعد في أثره وفي خطورته إبان العامين الحاسمين الفاصلين ما بين صدور قرار مجلس الأمن رقم 598 بضغط أميركي شديد على إيران، في يوليو 1988، ووقوع مأساة الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 وبعبارة أخرى إن اللدولة الإيرانية بعد الخبرة المسكرية الطاحنة لحربها الطويلة ضد المراق قد اكتسبت رؤية مختلفة تماماً والمذات، ووالمنيري. فقد تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيراني الحاكم بعد زوال شخصية المخوميني من مسرح الحياة السياسية الإيرانية بوفاته في يونيو 1989، إلى مقومات الهدفية العامة للحكم الإسلامي في الواقع الاجتماعي للبلاد بعد انتهاء ملحرب، وتراجع النظام الحراي، والذي رفع لواءه النظام الإيراني تحت زعامة المقيدي المطلق للعالم الغربي، والذي رفع لواءه النظام الإيراني تحت زعامة

الخوميني ضد «الاستكبار» و«المستكبرين» (Persons, 1988:42) وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيراني الحاكم منذ يوليو 1989، تتميز بسمات الاعتدالية والواقعية، والعقلانية المصلحية؛ إذ قام العقل السياسي الإيراني العام (رغم بقاء واستمرار عناصر متشددة إسلامياً، ومعارضة للتوجه الجديد) بعملية إحلال فكرية جدرية لقيمة إعادة بناء المجتمع الوطني الإيراني من اللماخل، محل قيمة عقيدية محضة هي قيمة تصدير أو نشر الثورة الإسلامية المقيمة بالقوة المادية في المحيط الإقليمي لإيران، وأرسيت مبادىء إصلاح ما دمرته «المثالية الثورية» من خلال آليات «الواقعية الإنمائية». (مسعد، 1982) و(عبد الناصر 1991).

وتكمن التفسيرات الواقعية المادية لهذه التحولات الفكرية المنكورة لدى قيادات النظام الحاكم الحالي في إيران في خصائص والحقيقة الاقتصادية الإيرانية المامة والقائمة في البلاد، فلقد خرجت إيران من حرب الثماني سنوات وهي ترزح تعت وطأة أزمة اقتصادية حادة تركزت ملامحها في ارتفاع معدلات التضخم ما بين 40% إلى 50%، كما زادت أسعار السلع الأسامية زيادة تعجيزية، واجمالاً قُلرت خسائر إيران من حربها ضد العراق بنحو 793 مليار جنيه استرليني. (مسعد 1992:3) الأول والهدف الأعلى المنظم الإيراني الحاكم ما بعد الخوميني هو بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد، وإحياء جميع مجالات الإنتاج بها، وخاصة الصناعات الوطنية، والقطاعات الزراعية التي المهالية سنوات الحرب المدمرة، مما يستلزم والقطاعات الزراعية التي أمايها الإهمال طيلة سنوات الحرب المدمرة، مما يستلزم نواسائل الإنتاج، وفي مقدورها توفير تيارات استثمارية رأسمائية، وتقديم القروض نوسائل المائية والمادية والفنية.

وهكذا تتضح مظاهر التشابك التفاعلي الوثيق ما بين المحدد الداخلي الوطني لمنطق الموقف الإيراني من أزمة الحليج الثانية، وجوهرة المصلة الاقتصادية العامة في إيران ما بعد الحرب والمراجعة الفكرية الشاملة ما بعد الحوبني، وما بين المحدد الدولي الخارجي لذلك الموقف، ألا وهو السياسة الإيرانية الانفتاحية الجديدة على القوى الغربية، ويصفة أخص على الولايات المتحدة الأميركية، فالمحدد الدولي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة المخليج الثانية يعبر عن ذاته في تحرك طهران نحو تحسين الصورة القومية الإيرانية لدى القوى الغربية، وفي نظر الرأي العام الغربي، والسعي المعلن إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية، والمعاملات

الائتمانية والاستثمارية ما بين طهران والقوى الغربية العملاقة. (الشافعي 1991:45). وفي هذا السياق شرعت الحكومة الإيرانية الجديدة آنذاك، عام 1989، في تنفيذ إجراءات إصلاحية لمسار الاقتصاد الإيراني، وتعبر عن التوجهات الجديدة الانفتاحية على الغرب الرأسمالي، في السياسة المخارجية الإيرانية، وتعكس سعي النظام الإيراني إلى الالتحاق بالنظام الاقتصادي الدولي. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام 1989:252) وقد أعلن وزير المالية الإيراني قبول بلاده لسياسات صندوق النقد الدولي، واعتزامها المشاركة فيه، واتضح بالفعل توجه إيران للاقتراض من الخارج، إذ أقرت ميزانية عام 1989 باقتراض مبلغ 25 مليار دولار في إطار تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية، وصدر عن مجلس الشورى قانون جديد يعطي مزايا كبيرة للاستثمارات الأجنبية، وذلك لتشجيع المشاركة في تمويل البرنامج الضخم لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني بعد الحرب، والذي رصدت له الخطة الخمسية (1990-1994) مبلغ 120 مليار دولار، (مسعد، 8:1992). ويدأت السياسة الإيرانية الجديدة للاقتراض رسمياً من سوق المال الدولية لتمويل مشاريع صناعية عديدة، وذلك بتوقيع الشركة الوطنية الإيرانية للبتروكيماويات التابعة لوزارة البترول الإيرانية، في 5 ديسمبر 1990 مع بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي الخاص لتمويل ثلاثة مشروعات بتروكيماوية، يتم بناؤها في بندر خوميني في أرك وفي الإقليم الشمالي الشرقي لخوراسان تبلغ قيمتها حوالي 2 مليار دولار، مع الاستعانة بالمساعدات التكنولوجية الغربية وبصفة خاصة الفرنسية والألمانية واليابانية. (سعودي، 1991:293-293) وكان هذا هو أول اتفاق يتم ما بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وطرف خارجي في صياغة تعامل مباشر مع سوق المال الدولي بكل الترتيبات والمعاملات غير الإسلامية المرتبطة به، أو بالأحرى وفقاً لقواعد النظام الاقتصادي الدولي. (Haeri, 1990).

وإذا كان ما سبق تحليله يمثل الشق الاقتصادي للنهج الانفتاحي الجديد الذي
تبعه الجمهورية الإسلامية الثانية بزعامة وافسنجاني تجاه القوى الغربية (وهو المحدد
اللحلي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية) فإن هناك شقاً سياسياً دولياً
للدلك النهج المدكور، وهو المسعى المبلول من جانب الحكومة الإيرانية للانضمام
إلى النظام السياسي اللولي القائم حالياً في ظل ارهاصات الأحادية القطبية. وذلك بعد
موجة العداء الرافض من جانب نظام المخوميني السابق، لمنظمة الأسم المتحدة
واعتارها وأداة في أيدي القوى العظمى، ضد اللول الضعيفة، كذلك كان الخوميني
واغتارها وأداة في أيدي القوى العظمى، ضد اللول الضعيفة، كذلك كان الخوميني
رافضاً للشرعية الدولية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. (عبد الناصر، 137,199).

وفي سبيل إنجاح هذا المسمى الإيراني الجديد في ظل الجمهورية الإسلامية الثانية ركزت طهران على تأكيدها المتكرد بالالتزام بالشرعة اللولية أي بتطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة والممبرة عن عموم الرأي العام العالمي، بل إن إيران ـ رافسنجاني قد استثمرت مفهوم الشرعة الدولية في طرحها الخاص لفكرة إنشاء قوة أمنية خليجية لحماية المنطقة في إطار مفاوضات السلام المراقية الإيرانية عام 1989، إذ إن الجانب الإيراني في المفاوضات استند في طرحه المذكور إلى نص القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والخاص بوقف إطلاق النار بين المراق وإيران، والذي جاء ضمن بنوده النص التالي: ويطلب مجلس الأمن المن المام للأمن المام المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والمراق ومع الدول الأخرى في المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة». (إبراهيم، 1909:78).

وهكذا تنضح منطلقات الموقف الإيراني من الكارثة: 1_ هاجس استراتيجي أمني، أوّلي، وخاص بمنطقة ومياه الخليج 2 ـ ثم معضلة اقتصادية شديدة في مجتمع إيران ما بعد الحرب 3 ـ ثم نهج انفتاحي سياسي جديد لإيران تجاه القوى الغربية، مؤسس على مسمى حثيث من طهران للالتحاق أو للانضمام إلى النظام القائم الاقتصادي اللولي، القادر بآلياته التنظيمية على إنهاض الاقتصاد الإيراني.

ومن استقراء التحليل السياسي الوارد في الدراسة، يتضح التناقض الأساسي ما بين المنطلقات الإقليمية السياسية والاقتصادية لكل من تركيا (تفاعلات تعاونية مصلحية ايجابية بين أقرة وجميع الأطراف الخليجية العربية طيلة العقدين السابقين على الكارثة). وإيران (خصومات تاريخية وعداوات معاصرة وصراعات عسكرية طويلة ضد العراق وتوترات شديدة مع سائر الأطراف الخليجية العربية طيلة العقد السابق على الكارثة).

إلا أن هذا التناقض المذكور، على الصعيد الإقليمي، ما بين المنطلق التركي والمنطلق الإيراني، يوازنه أو يواجهه التقارب أو التشابه الكبير في طبيعة المحددات الدولية الخارجية لكل من المنطلقين، ففي الجانب التركي تبرز لزوميات التحالف التركي _ الأطلسي، وعلى الجانب الإيراني، تتصاعد أهمية بمن ضرورات التعاون المختصادي الشامل من أجل إعادة بناء البنية المجتمعية الانتاجية المنهارة في إيران ما بعد الحرب. هذا مع ملاحظة خاصية التماثل في الهاجس الأمني الاستراتيجي إزاء التوسع الإقليمي العراقي في المنطقة لمدى كلً من أنقرة وطهران.

سلوكيات الموقف التركي ـ الإيراني

نسعى هنا عن الإجابة على سؤال محدد: ما هو الأثر النهائي في سلوكيات الموقف التركي والموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية، أزمةً ثُم حرباً، لهذا التناقض على المستوى الإقليمي ما بين المنطلقين التركي والإيراني، ولهذا التقارب على المستوى الدولي ما بين نفس المنطلقين المذكورين؟ لقد واجهت الحكومة التركية مأزقاً جدلياً خطيراً، في إدارتها لسلوكياتها الواقعية إزاء كارثة الخليج الثانية، وتمثلت تلك الجدلية الشائكة في التعارض ما بين رغبة تركيا في الحد من القوة الإقليمية العراقية والوفاء بالتراماتها في التحالف الغربي من ناحية، وما بين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظراً للحدود المشتركة الطويلة بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق تركية قريبة من الحدود مع العراق مما قد يكون هدفاً لضربات عرافية انتقامية، كما أن انهيار وحدة العراق المركزية وتقسيم العراق قد يهدد بتفجير مشكلة الأقليات في تركبا، خاصة الكردية منها، ما لم تخاطر تركيا مخاطرة عنيفة بالاستيلاء على شمال العراق (الموصل وكركوك أساساً) الغني بالبترول وضمه بسكانه الأكراد إلى مناطق الأكراد في جنوب شرق تركيا مما يشكل عملية هائلة التكاليف عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالنسبة لتركيا. إلا أن السياسة التركية أحرزت نجاحاً باهراً في إدارة سلوكياتها إزاء كارثة الخليج الثانية، بما يضيف إلى رصيدها الحافل بالاستثمار البارع للأزمات الدولية والإقليمية، وبما يذكرنا بقضية لواء الاسكندرونة قبيل الحرب العالمية الثانية

ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة أدانت تركيا الغزو العراقي للكويت رغم علاقاتها المصلحية الوثيقة مع العراق خاصة خلال حربه ضد إيران، ولم تتردد تركيا في اتخاذ موقف مشترك مع صوريا التي توترت علاقاتها معها إلى درجة ملحوظة بسبب المسألة المائية لنهر الفرات بين البلدين قبيل الأزمة، بل إن الرئيس التركي أوزال بادر بالاتصال بالقيادة السورية في اليوم الثاني للأزمة، إلا أن الرحكومة التركية تعمدت عدم المبادرة باتخاذ إجراء مضاد للعراق انتظاراً للحصول على المقابل من الولايات المتحددة والدول الغربية من خلال المطالبة بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية، والآثار السياسية السلبية الناجمة عن أزمة الخليج الثانية؛ ولذلك لم تبادر الحكومة التركية من تلقاء نفسها باتخاذ قرار بإغلاق خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر أراضيها، كما استقبلت أنقرة النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي في اليوم الثالث

للأزمة، حيث أُجربت مباحثات رسمية حول الموقف التركي من الأحداث الخطيرة، وذلك في محاولة عراقية لتحييد الجار الشمالي القري تجاه التوسع العدواني العراقي في أراضي الكويت.

ولكن مع صدور قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة ومع بدء تدفق القوات الأميركية إلى المنطقة، تكثفت المفاوضات التركية الأميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه في مقابل اتخاذها للموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وعلى أثر نجاح تلك المفاوضات، مما سيوضحه القسم الثالث من هذه الدراسة عن المكاسب المتحققة لأنقرة بناء على سلوكيات موقفها من الكارثة، أصبحت تركياً طرفاً أصيلاً في الجبهة الدولية المضادة للعراق، واتخذت مجموعة إجراءات رسمية حاسمة لإحكام الحصار على العراق أولها يوم 7 أغسطس 1990 بقرارها إغلاق خط أنابيب البترول العراقي، وفرض حظر كامل على التجارة المتبادلة مع العراق استجابة لقرار مجلس الامن رقم 661 الصادر في 5 أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق، كما أصدر البرلمان التركي يوم 5 سبتمبر 1990 قراراً بتخويّل الحكومة التركية سلطات خاصة لإرسال قوات الى الخارج، وللسياح بنشر قوات أجنبية في الأراضي التركية، فأعلنت أنقرة بناء على هذا التخويّل التشريعي الملكور استعدادها لإرسال قوات تركية الى دول الخليج التي تطلب ذلك (وإن لم يحدث ذلك في الواقع)، كما قامت الحكومة التركية بحشد 100 ألف جندي، و15 ألف احتياطي قرب الحدود العراقية التركية تحسباً لامتداد القتال إلى إلى تلك المناطق، تدعمها طائرات تركية وأوروبية تم تخصيصها لمهام دفاعية في المنطقة بعد وقوع الغزو العراقي للكويت.

كذلك سمحت الحكومة التركية للولايات المتحدة بتمركز مقاتلات اف 16، والقاذفات المقاتلة اف 11، والمائن المجوبة في جنوب تركيا، ثم كان إعلان تركيا الخطير في أثره، يوم 18 سبتمبر 1990 عن مد أجل اثفاق التعاون السكري مع الولايات المتحدة عاماً آخر في ضوء أزمة الخليج، واللذي يقضي بتقديم مرافق وخدمات وتسهيلات عسكرية إلى القوات الأميركية في الأراضي التركية، وينظم استخدام وحدات القوات الجوبة الأميركية لأكثر من 12 قاعدة في تركيا، تابعة لحلف الأطلسي، أهمها قاعدة بالطمان وانسيرليك سابقة الملاكر، على الحلود التركية العراقية المواقية المورية الطويلة والخطيرة. كذلك شاركت تركيا في تطبيق قرار مجلس الأمن (رقم 685) الخاص بفرض الحصار بالقوة على العراق، وعلى منافذ التجارة الدولية إليه

حيث اعترضت البحرية التركية السفن المحملة بالسلم في طريقها إلى العراق، ورفضت السماح لها بالتوقف في الموانىء التركية، وهنا تكررت تصريحات القيادة السياسية التركية التي حذرت العراق من احتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية عراقية في خضم أحداث كارثة الخليج الثانية.

هذا وإن كان الموقف التركي، رغم جميع السلوكيات الملتكورة التي ناهضت مناهضة جوهرية الغزو العراقي للكويت، قد حافظ على حرصه الدقيق في عدم النورط بالمشاركة المباشرة بالقوات المسلحة التركية ضد العراق، وفي هذا السياق لم ترسل تركيا قوات مقاتلة إلى السعودية، بل أرسلت مجموعات فنية في مجالات خدمات التقل والاتصالات والصحة فقط، وذلك من أجل تفادي حدوث مواجهة مع القوات العراقية في حالة حدوث قتال فعلي؛ ولذا أوضحت تصريحات جميع المسؤولين الأزاك أثناء الشهور السابقة نشوب الحرب في الخليج الترام بلادهم بعدم شن حرب ضد العراق، أو توجيه ضربة وقائية ضده، واستبعاد قيام تركيا بفتح جبهة ثانية ضد العراق على طول حدودهما المشتركة، وتأكد الحرص التركي المذكور، في إصرار أنقرة على ضرورة حصول جبهة التحالف الدولي المضادة للعراق على موافقة من مجلس الأمن قبل القيام بأي عمل عسكري الإخراج العراق من الكويت.

إلا أن الحرص التركي الملكور على عدم التورط المباشر في الأزمة يمثل الوجه الأول لحقيقة الموقف التركي من تداعيات أزمة الحقيقة الموقف التركي، بينما تجسد الوجه الثاني لحقيقة الموقف التركي من تداعيات أزمة الخليج الثانية في تفضيل وترجيع أنقرة للخيار العسكري ضمن بدائل المواجهة الدولية لتلك الأزمة، بعبارة أخرى إن السيامة التركية كانت مؤيدة قوات التحالف الدولي والعراق، وذلك بما يكفل تحقيق هدف رئيسي من أهداف المصلحة القومية التركية، ألا وهو التخلص من القوة العسكرية العراقية التي تهدد التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومما يهز ويتعارض مع مكانة التوان الاحتراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومما يهز ويتعارض مع مكانة التحالف المغيي. إذن دارت السلوكيات التركية إذا كارثة الخليج الثانية حول محور التحالف الغيبي. إذن دارت السلوكيات التركية إذاء كارثة الخليج الثانية حول محور من منظر لصيق بها ويمصالحها القومية، ألا وهو وتحجيم العراق الذي خرج من أمني مباشر لصيق بها ويمصالحها القومية، ألا وهو وتحجيم العراق الذي خرج من التحفاظ الدائم بقوة ردع عسكرية مطودة، وباهظة التكلفة، ومرهقة للامكانات الاقتصادية التركية، الأمر الذي يتطلع إليه المحكومة التركية، الأمر الذي يتعللع إليه المحكومة التركية، المورة المناقب المدكومة المورة المحكومة المتحرية المورة دون خفض الإنفاق العسكري الذي تتعللع إليه المحكومة التركية، الأمر الذي يتعللع إليه المحكومة التركية، الأمر الذي يتعلل إليه المحكومة المورة والمؤلفة التحديد المورة المورة المورة المورة المورة المورة المورة والمؤلفة المدافقة المدافقة المورة المو

التركية من أجل مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية.

وخلال حرب اعاصفة الصحواء الترمت تركيا بعدم اللخول كطرف مباشر في المعارك العسكرية، وإن كانت الطائرات المقاتلة والقاذفات الأميركية والانجليزية والفرنسية قد انطلقت من قاعدتي انسيرليك وباطمان في أراضي جنوب شرقي تركيا، وفي هذا الصدد أكد الرئيس التركي أوزال مراراً أن استخدام القوات الأميركية للقواعد التركية بأتي تطبيعاً لقرار مجلس الأمن رقم 878، وهو القرار الذي يُحُوّل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولي التي تعمل على تحرير الكويت من الاحتلال المسكري العراقي. وعلى الرغم من أن العراق قام بحشد ثماني فرق عسكرية كاملة على الحدود المشتركة مع تركيا، إلا أن الأتراك بجحوا طيلة 43 يوما التي استغرقتها حرب عاصفة الصحواء في عدم إطلاق رصاصة واحدة على أراضي العراق، ولم يحرح عسكري تركي واحد في حرب عاصفة الصحواء ضد العراق.

نستخلص مما سبق أن سلوكبات الموقف التركي إزاء كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حرباً) إنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع المفارقة الواضحة ما بين المنطلق الإقليمي والمنطلق الدولي لذلك الموقف، ويعباراة أخرى ظل الموقف التركي دقيقاً في التزامه بالحفيظ المصلحي الوثيق الذي يربط ما بينه وبين الأطراف الإقليمية الخليجية للأزمة، بعمني أنه لم يحارب العراق دفاعاً عن الكريت أو تحريراً لها، ولم يسائد أو يؤيد العراق في عدوانه على الكويت، ومن ناحية أو على الصعيد الدولي جاءت سلوكيات الموقف التركي مستجيبة غابة الاستجابة مع لزوميات تحالفات أنقرة الأطلسية، كما أتت تلك السلوكيات انعكاماً صريحاً لمتطلبات المصالح القومية التركية، الاقتصادية والسياسية مع القوى الغربية، ومن ثمّ قلَّمت تركيا التسهيلات الفنية والعسكرية لقوات التحالف الدولي المضادة للعراق بقيادة الولايات المتحدة والقوى الغربية الأوروبية الرئيسية (معوض 1992 -33-23) بما يحمل في طباته انحيازاً تركياً صريحاً إلى السعودية والكويت ضد العراق.

أما السلوكيات الإيرانية تجاه كارثة الخليج الثانية زأزمة ثم حربا) فقد اتسمت بالتمييز الواضح والدقيق ما بين قضايا محددة أثارتها نلك الكارثة، بحيث نجحت إيران في عدم الخلط في الأوراق ما بين مقتضيات السلام مع العراق، وإدانة الاحتلال العراقي للكويت، وفرض العقوبات على العراق، ومسألة الوجود الأمني الأجنبي في الخليج بعد انتهاء الأزمة، ودور إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية، واستطاعت إيران أن تفصل في سلوكياتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج الثانية. وفيما يتعلق بفضية السلام بين إيران والعراق، ولو المؤقت، فقد أحرزت نجاحاً ساحقاً باتفاق 15 أغسطس 1990، مما متيّرِدُ تحليله في نطاق أهم مكاسب إيران الناجمة عن تداعيات أزمة الخليج الثانية.

أما بصدد واقعة الغزو العراقي للكويت وتداعياته الاحتلالية المباشرة فقد اتخذت الحكومة الإيرانية موقفاً صارماً وثابتاً في المعارضة الكاملة، بل في المطالبة بضرورة معاقبة المعتدي العراقي وإجباره على الانسحاب الكامل، بل وعارضت أية تسوية احتمالية للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين، أو حصول العراق على أية مكاسب إقليمية أخرى من شأنَّها تغيير الوضع الجيوستراتيجي في منطقة الخليج، ووصل الأمر بالقيادة الإيرانية إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على احتلال أية أراض يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت ذاتها. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 1990 :147) ففي 24 أغسطس 1990 طالب الرئيس الإيراني رافسنجاني بانسحاب قوات العراق من الكويت محذراً في الوقت نفسه أنه «حتى لو قبل العرب ضم الكويت إلى العراق، فإن إيران لن تقبل ذلك تحت أي ظروف، (Haeri, 1990: 17) وقد كرر وزير الخارجية الإيرانية على أكبر ولايتي الموقف نفسه من ضرورة الانسحاب والالتزام بقرارات مجلس الأَمْن، وذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 1990، وجدد رافسنجاني تصميمه المعلن على الانسحاب العراقي غير المشروط من الكوبت وذلك في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران يوم 9 نوفمبر 1990 حين قال: وعندما دار حديث عن إمكاني تسليم جزيرة بوبيان إلى المراق أبلغنا الكويت أنها إذا فعلت ذلك فإن إيران ستحتل الجزيرة، وأنهم لن يتمكنوا من استعادتها مناه (سعودي، 303: 1991) هذا وقد أكدت القيادة الإيرانية رسمياً وعلناً الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الشاملة على العراق، والتزام بلادها بالعقوبات الاقتصادية المقررة ضد العراق من قبل الأمم المتحدة، وقد نَقُذَتْ طهران هذا الالتزام بالفعل باستثناء بعض الإعانات الغذائية والإنسانية المحدودة التي قدمتها إلى الشعب العراقي أثناء معارك حرب عاصفة الصحراء، بدعوى الإخاء الإسلامي بين الشعبين. وفي هذا السياق نفسه، ظلت القيادة الإيرانية، ومع رفضها البات لأدنى استجابة إلى المساعي العراقية الكثيفة لجذب عدو الأمس القريب إلى جانب العراق في الصراع الخليجي الثاني، ظلت تدعو إلى حل الأزمة بالطرق السلمية ومحاولة أنهائها دون اندلاع الحرُّب، ودون تسويات إقليمية، أو ضم إقليمي لصالح العراق بطبيعة الحال، وجاءت هذه الدعوة السلمية الإيرانية لتجنب حل الأزمة بحرب عسكرية انعكاساً لموقف إيران من مسألة وجود القوات الأجنبية في منطقة ومياه الخليج، مما شكل ركتاً أساسياً من أركان سلوكيات إيران تجاه كارأة الخليج الثانية.

وفيما يختص بسلوكيات الموقف الإيراني من مسألة الوجود الأجنبي العسكري في منطقة ومياه الخليج اتسمت ردود أفعال قطاعات عريضة من القوى السياسية الإيرانية بالرفض العقيدي المتشدد لهذا الوجود الأجنبي في الخليج، والذي نتج مباشرة من ثداعيات أزمة الخليج الثانية، فقد وجد الخطاب السياسي العراقي، خلال الأزمة، والذي اتسم بشعارات ورموز إسلامية بل وخومينية الرنين مثل: المنازلة الكبرى، والجهاد المقدس، والدفاع عن المقدسات، استجابة واسعة داخل دواثر الحكم الإيرانية، ويصفة خاصة لدَّى العناصر المتطرفة منها التي بدأت تدعو إلى مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج، وكانت قمة هذا الاتجاه الإيراني هي دعوة على خامنتي المرشد العام في 90/9/12 إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في الخليج، ومهاجمته العنيفة لما قاله وزير الخارجية الأميركية من أن القوات الأميركيَّة قد تبقى في المنطقة بعد حل الأزمة في إطار ترتيبات أمنية جديدة أو كجزء من «هيكل الأمن الإقليمي، لحماية إمدادات البترول بعد انتهاء الأزمة، وانسحاب العراق من الكويت. (سعودي، 1991:304) وأصدر المرشد العام الإيراني في ذلك الصدد فنوى بأن: والكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب والسياسة الأميركية في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقى الموتُّ على هَذَا الدربُّ إلا وكان شهيدا..... (مسعد، 1992 :18)، وكان هذا بمثابة دعوة إسلامية إلى الجهاد، وتضمنت دعوة اللول الخليجية إلى التعاون مع إيران فيما أسماه واستعادة الأمن وقطع أبدي من يعتلون على حقوق الآخرين، وكَان في العبارة الأخيرة تعبير رافض في آن واحد لتواجد القوات الأجنبية في الخليج، ورفض الاحتلال العراقي لأراضي الكويت، هذا وقد قام 168 نائباً في البرلمان الإيراني بتوقيع رسالة يعلنون فيها الوقوف إلى جانب خامنثي في دعوته المذكورة. (سعودي، 1991:304).

إلا أن الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية قد أعلنه الرئيس رافنسجاني إيان اشتداد الأزمة فيما قبل الحرب، وجوهر هذا الموقف أن إيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت ما دام وجودها مؤقتاً بإنهاء الأزمة وما دامت ستفادر المنطقة بعد ذلك، أي إن القبول الإيراني للوجود الأجنبي بالخليج ظل مرهوناً بإطار إنهاء الاحتلال العراقي للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبية بعد قضائها لهذه المهمة المحددة. وكان هذا الاعلان هو أول إشارة واضحة على أن طهران ستظل خارج أي حرب قد تقع بين الولايات المتحدة والعراق بسبب الأزمة الخليجية الثانية، وفي سياق سلوكيات الموقف الإيراني نفسه من هذا البخد الخاص من أبعاد كارثة الخليج الثانية وهو بُقدُ الوجود الأجنبي واستمراره في منطقة ومياه الخليج، أعلن رافسنجاني بعد انتهاء الحرب، وبعد صلور إعلان دمشق في مارس 1981 أن وجهة نظر بلاده إزاء الترتيبات الأمنية تقوم على ركائز لا تترحزح في ثباتها، وهي أن تربيات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج ينبغي أن تستند على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية بين دول المنطقة، وأن التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة موض من جانب إبران، جملة وتفصيلا، (مسعد، 1992 10-11).

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء حرب الخليج الثانية نجد أن طهران قد أكدت علناً ورسمياً يوم 31 ديسمبر 1990 أي قبل أسبوعين فقط من انتهاء المهلة الزمنية المحددة في قرار 678 بشأن الانسحاب العراقي من أراضي الكويت، أكدت أنها ستبقى على الحياد إذا ما اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولي والعراق، وأنها لن تتدخل لمساندة أي من طرفي القتال، ولن تسمح لأحد طرفي القتال باستخدام أراضيها، أو مجالها الجوي لأي غرض من الأغراض العسكرية أو حتى المدنية طوال زمن الحرب، هذا وإن كان الشهر السابق مباشرة على حرب عاصفة الصحراء قد شهد تحركات نشيطة للقوات المسلحة الإيرانية داخل الحدود الوطنية للبلاد استعداداً وتحسباً لأية احتمالات مفاجئة في المنطقة، وتمثل ذلك في مناورات واسعة مشتركة ما بين جميع أفرع هذه القوات بما فيها قوات الحرس الثوري، وكانت أكبر هذه المناورات ما أطلق عليه والانتصار واحد؛ منذ 12ديسمبر 1990 وحتى أواخر الشهر، وشاركت في هذه المناورة الكبرى أفرع الجيش الإيراني كافة، وغطت مساحة 30 ألف كيلومتر مربع في مياه الخليج وخليج عمان. وكانت القيادة العسكرية الإيرانية، في سياق هذا السلوك العسكري «التعبوي» والوقائي نفسه إزاء تفاقمات أزمة الخليج الثانية قد اعتزمت إجراء سلسلة أخرى من المناورات والتدريبات المشتركة بين أفرع القوات المسلحة كافة، على أن تبدأ مع منتصف شهر يناير 1990، أي مع توقيت انتهاء فترة المهلة المحددة في قرار 678 المذكور، وكان مخططاً أن تستمر هذه التدريبات شهراً كاملًا على طول الحدود مع العراق، وساحل الخليج، إلا أن القيادة الإيرانية عادت وأعلنت في فجر يوم 16 يناير 1991 (بله حرب عاصفة الصحراء) إرجاء المناورات العسكرية المزمعة إلى أجل غير مسمى، وذلك في إشارة واضحة إلى تمسك طهران بالموقف الحيادي العسكري اللقيق بين أطراف المحرب المخليجية الثانية، لما في ذلك الحياد الإيراني من تحقيق لمصالح إيرانية عليا في المنطقة.

وبالفعل عند اندلاع حرب عاصفة الصحراء أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية في بيانات متتالية للإعلام المحلى والإقليمي والدولي أن إيران ملترمة بصورة صارمة بسياسة الحياد الكامل بين الفرقاء المتحاربين، كما حذَّرت القيادة الإيرانية الأطراف كافة من استخدام أراضيها، كما أكدت أنها سوف ترعى من حانبها سيادة أراضي الدول المحيطة بها، هذا وقد هددت إيران بأنها لن تستمر في التزامها بهذا الحياد المعلن في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة والعنبات الشيعية المقدسة؛ في مدينتي النجف وكربلاء، أو في حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق، مما يوضح تصاعد أثر الهاجس الأمني التركي في العقل العام الإيراني، واستثاراً لهذه المخاوف الاستراتيجية الإيرانية من آثار حرب الخليج الثانية على احتمالات قلب توازن القوى الإقليمية في المنطقة الخليجية الشرق أومطية لصالح تركيا ضد إيران، سعت القيادة العراقية إلى توريط إيران إلى جانبها في الحرب، وذلك بمحاولات عديدة كان أخطرها هو قيام العراق بإرسال أعداد كبيرة من طاثراته المقاتلة، وطائرات النقل العسكري إلى إيران، ابتداء من يوم 26 يناير 1991 أي بعد 9 أيام من بدء الحرب، ووصل إجمالي هذه الطائرات إلى أكثر من 100 طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولمي المحارب ضد العراق، وسمحت القيادة الإيرانية لهذه الطائرات العراقية العديدة بالهبوط في مطاراتها، إلا أنها بقيت على موقفها الحيادي العسكري الدقيق وقدمت احتجاجاً إلى العراق لإقدامه على إرسال طائراته دون سابق اتفاق بين السلطات المختصة، كما أعلنت الحكومة الإيرانية أنها سوف تحتجز جميع ما لديها من الطائرات العراقية حتى نهاية القتال، وقد أدت هذه الواقعة الغربية، سَابقة الذكر، إلى إثارة الشكوك لدى معسكر التحالف النولي بأن الطائرات العراقية لجأت إلى مطارات شمال إيران طبقاً لاتفاق سري بين الجانبين، بما يُعَد عملًا عدائياً متعمداً من جانب إيران ضد معسكر التحالف الدولي، وبما يتضمن مساندة فعالة للجانب العراقي في الحرب، ومن ثُمَّ اعتبرت جبهة التّحالف الدولي هذه الواقعة خروجاً واقعياً من الْقيادة الإيرانية عن قواعد الحياد المعلنة رسمياً من جانبها في مواجهة المجتمع اللولي والإقليمي، وهنا اجتهدت القيادة الإيرانية في إزالة تلك الشكوك المذكورة في طبيعةً سلوكياتٌ موقفها من حرب الخليج الثانية، وذلك بالنفي القاطع المتكرر لوجود أدني اتفاق سري بين بغداد وطهران بشأن لجوء الطائرات العراقية إلى مطارات شمال إيران، كما أكدت على أنها تعامل الطيارين العراقيين معاملة أسرى الحرب، وأنها سوف تحتجز هذه الطائرات حتى انتهاء الحرب، وقد ظلت إيران على هذا الموقف نفسه المعنن رسمياً من جانبها حتى انتهاء أعمال القتال بين الأطراف المتحاربة.

نستخلص مما سبق عرضه عن وقائع السلوك الإيراني إزاء أزمة وحرب الخليج الثانية أن القيادة الإيرانية في الأيام الأولى الثالية لحدوث الغزو العراقي لأراضي الكويت، وقبل وصول قوات الحشد العسكري الدولي إلى المنطقة استعداداً لردع العراق عن علوانه التوسعي، أدركت فداحة المخطر الأمني المتمثل في واقعة المتعرك في المنطقة، وآلاما على إيران، ولذا كان رد الفعل الإيراني بعبر عن استعداد حقيقي للتحوك العسكري ضد العراق منعاً لأي تغيرات جوستراتيجية في المنطقة، إلا أن السلوك الإيراني عاد إلى الاعتدال الهادى، بعد أن اتضحت الرقبة بوصول قوات التحالف الدولية المقررة ضد العراق، وإن كانت حرصت حرصاً شديداً على تعليبيق العقوبات الدولية المقررة ضد العراق، وإن كانت حرصت حرصاً شديداً على عملات البدائية عدم التورط العسكري إطلاقاً، ومع اندلاع حرب عاصفة الصحراء انتهجت إيران ما يمكن تسميته بالدبلومامية الإنسانية النشطة، والتي تمثلت في المساعدات الغذائية والطبية المقدمة إلى شعب العراق، والمطالبة الإيرانية الرسمية المتكررة بعدم تقسيم مضمون قرار 678 الذي يؤسس الشرعية المولية لحرب الخليج الثانية، هذا بالإضافة الى حادثة الطائرات العراقية.

ويصل التحليل إلى محاولة الإجابة عن السؤال المحوري في هذا العبحث، وهو عن الأثر النهائي في سلوكيات الموقف التركي والموقف الإيراني من كارثة المخليج الثانية، للتناقض ما بين منطلقات كل من البلدين على المستوى الإقليبي، وللتفارب منا أبن منطلقات كل من البلدين على المستوى اللولي. يتضح من التفاصيل الواردة سلفا أن التناقض الملكور قد انمكس على الصعيد الإقليبي نفسه لكل من السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الأزمة؛ ذلك أن تركيا على المستوى الإقليبي لسلوكياتها إزاء الأزمة والمناقب من مصالحها مع دولة خليجية واحدة وهي العراق، ومصالحها مع سائر اللول الخليجية الست الأخرى (العربية)، فكانت المتيجة العاطعة لصالح الكفة الثانية، ومن ثم الترمت تركيا بالمسائدة الكاملة _ دون العسكرية المباشرة _ للول الخليج الست ضد العراق، أي أنها انحازت إلى طرف محدد من طرفي الصراع الإقليمين، انحيازاً سياسياً ودعائياً واقتصادياً وفنياً خدمياً.

أما إيران، ونظراً للمداوة العامة التي صادت مسار علاقاتها مع عموم اللول الخليجية إيان أعوام الثمانينات، فإنها الترمت حياداً كاملاً ما بين العراق وسائر اللول الخليجية العربية الأخرى في الأزمة على المستوى الإقليمي، ذلك أن إيران في رفضها للتوسم الإقليمي العراقي في أراضي الكويت كانت تستهدف منع أي تغير جيوستراتيجي في الخليج لغير صالحها، مما لا صلة له، واقعياً وبالنظر إلى سلوكيات المنطلق الإقليمي لإيران في الأزمة بالانحياز إلى الكويت والسعودية، أو مساندة إيران لتلك الدولتين مساندة ذاتية فعالة ضد العراق، أو حتى مجرد تأييد الدولتين دعائياً ومعنوياً ضد العراق.

ومن جهة أخرى فإن النشابه الكبير، سابق التحليل، ما بين الأبعاد الدولية الخارجية لمنطلقات كل من إيران وتركيا إزاء أزمة الخليج الثانية قد عكس ذاته أيضاً على سلوكياتهما، على الوجه الدولي إزاء تداعيات الأزمة؛ ذلك أن تركيا وإيران، سواء بسواء، قد احترمتا احتراماً كاملاً تطبيق مبادىء ومقررات والشرعية الدولية، في الأزمة، وبينما ساعدت تركيا قوات التحالف الدولي مساعدة أساسية بالتسهيلات الممروفة في أراضيها ساعدت إيران قوات التحالف الدولي نفسها مساعدة حاسمة على سرعة الإجهاز على القوة العسكرية المتضخمة للمراق، وذلك بمجرد رفض إيران التورط في مسائدة العراق مسائدة حقيقية فعالة ولو في أدنى درجة.

وهكذا تباينت واختلفت السلوكيات التركية عن السلوكيات الإيرانية، على الصعيد الإقليمي للأزمة، على حين تقاربت إلى حد بعيد في المضامين والجوهر والسلوكيات التركية والسلوكيات الإيرانية على المستوى الدولي للأزمة الخليجية الثانية نفسها.

مكاسب الموقف للدولتين

ويصل التحليل في هذه الدراسة إلى السؤال الاستخلاصي الجوهري التالي: ما الذي تحقق للدولتين محل البحث من مكاسب سياسية واقتصادية ومعنوية نتيجة للموقف الذي اتخذته والترمت به كُلُّ منهما تجاه كارثة الخليج الثانية؟ منذ الأيام الأولى، بل الساعات الأولى، لحدوث أزمة الغزو العراقي لأراضي الكويت شرعت الحكومة التركية في إجراء مفاوضات مكثفة مع الإدارة الاميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه مقابل اتخاذها الموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وكانت نتائج تلك المفاوضات مثموة

بالنسبة للجانب التركى؛ فلقد تعهدت الإدارة الأميركية علناً ورسمياً بتعويض تركيا مالياً عن عوائد مرور البترول العراقي عبر أراضيها، ويما يزيد عن العوائد التي كانت تحصل عليها تركيا قبل الأزمة من العراق، كذلك تعهدت واشنطن لأنقرة بتعويضها في إطار التحالف الغربي عامة عن توقف المبادلات التجارية التركية الضخمة مع العراق، وارتفعت تقديرات هذه التعويضات الغربية الموعودة لتركيا إلى نحو 4 مليارات من الدولارات. ومن جهة أخرى رفعت الولايات المتحدة يوم 15 أغسطس 1990 أي بعد واقعة الغزو بأيام قليلة آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ قبامها بغزو قبرص عام 1974، ووافقت واشنطن على منح أنقرة مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها وشملت هذه المساعدات 40 طائرة من طراز ١١ف ــ 4 فانتوم، ومعدات عسكرية اخرى كانت محظورة على تركيا منذ منتصف السبعينات، كما وافقت المانيا الغربية على تزويد تركيا بـ 120 دبابة طراز اليوبارده، كذلك تعهدت الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا الانضمام إلى الجماعة الأوروبية لا سيما وأن الجماعة الأوروبية رفضت في 1989/12/18 طلب تركيا كما وعدت الولايات المتحدة بالضغط على البنك الدولي لتحرير قروض بحوالي 1,46 مليار دولار كان قد تم تأجيلها بسبب فشل تركيا في الوفاء بشروط المديونية للبنك الدولي. وبذلك تمكنت تركيا من استعادة بعض ثقلها الاستراتيجي في نطاق التحالف الغربي وذلك على أثر سلوكيات موقفها من أزمة المخليج الثانية، على النحو الذي تم تحليلُه سلفاً. وبعد انتهاء الحرب ومع استمرار الحظر الاتتصادي الدولي ضد العراق نجحت الحكومة التركية نجاحاً ملحوظاً في تنويع مصادر تزويدها بالنفط، سواء بزيادة الاستيراد من دول خليجية أخرى (السعودية والإمارات العربية وإيران)، أو من دول عربية أخرى غير خليجية مثل (ليبيا والجزائر) أو من دول غير عربية مثل الصين، وأصبحت السعودية تحتل المرتبة الأولى بدلاً من العراق في قائمة الدول المصدرة للنفط إلى تركيا. وفي النصف الأول من عام 1991 بلغ إجمالي واردات تركيا من النفط المخام 9 مليون طن، منها 5,4 مليون طن من السعودية، ومن دلائل النجاح التركي في هذا الصدد أن معظم الواردات النفطية التركية من السعودية يأخذ صورة المنحة أو المعاملة التفضيلية الواضحة أي أن تركيا تحصل عليه بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالمية للنفط، والأهم مما سبق ذكره أن قسطاً كبيراً من تلك والمعونة النفطية السعودية؛ في الفترة الحالية أي ما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية إنما يوجه إلى تمويل مشروعات وبرامج الصناعات الدفاعية التركية حيث تعهدت السعودية في صيف عام 1991، أي بعد مرور عام على كارثة الخليج الثانية بتدعيم تلك البرامج التركية المذكورة بملياري دولار في شكل نفط خام مجاني (خاصة مشروع طائرات اف ــ 16).

ومن ناحية اخرى، نجحت أنقرة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، في أن تطرح نفسها كوسيط إقليمي مهم ما بين أوروبا والخليج في مجال الغاز الطبيعي، وذلك عن طريق إنعاش وتنشيط مشروعات مطروحة منذ سنوات لنقل الغاز الطبيعي بالأنابيب عبر تركيا من بلدان خليجية كإيران وقطر، وهذا النجاح التركي ظهر بوضوح في بروتوكول اللجنة الاقتصادية التركية القطرية المشتركة في مايو 1890. ولا أُذَلُّ علميَّ الحصافة وبعد النظر في التقدير السياسي للمواقف، فيما يتعلق بمجالات التحرك التركى ما بعد الحرب، من موقف أنقرة من العراق ذاته، وذلك حرصاً على المصالح التركية المقومية فقد نجح أوزال في إقناع الرئيس الأميركي بوش باستبعاد خط الأنابيب المزدوج لنقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط، من نطاق عمليات القصف الجوي للحلفاء والتي شملت أهدافاً عراقية عديدة اخرى، وبعد توقف الحرب أصبح هذا الخط المذكور هُو المنفذ الوحيد أمام العراق لتصدير نفطه. وفي السياق نفسه تمت لقاءات على مستويات عديدة في صيف 1991 ما بين مسؤولين أتراك وعراقيين بغرض تدارس موضوعات إعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 15 أغسطس 1991 بالسماح للعراق لأول مرة منذ نشوب أزمة الخليج الثانية بتصدير ما قيمته 1.6 مليار دولار من النفط خلال سنة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة، أعلنت المحكومة التركية أن استخدام خط الأنابيب المزدوج المار بتركيا في تصدير المسموح به من نفط العراق، سوف يسمح بفرض الرقابة اللولية المطلوبة، كذلك عبرت أنقرة عن استعدادها لشراء هذه الكمية كلها من نفط العراق مقابل تصدير أدوية وأغذية تركية إلى العراق، وتحركت تركيا في مرحلة ما بعد الحرب في المجالات التعميرية الإنشائية بالمنطقة وذلك المحصول على نصيب يعتد به من مشروعات إعادة البناء والتعمير في البلدان الخليجية العربية عامة بل وفي العراق ذاته في الأمرالمنظور وطرحت أنقرة مزاياها النسبية في ذلك الميدان من حيث رصيد الخبرة السابقة للشركات التركية الإنشائية في المنطقة، فضلاً عن اعتبارات القرب الجغرافي وتوافر موادالبناء والعمالة التركية المدرية الفنية والرخيصة نسبياً، وعندما أسفر الواقع عن فوز الشركات الغربية لا سيما الأميركية منها بنصيب الأسد من عقود مشروعات المرحلة الأولى لتعمير الكويت، اعتمدت أنقرة في تحركها إزاء تلك القضية على مسلكين: أولهما، القيام بالاتصال المباشر لممارسة الضغط الأدبي والسياسي على العواصم الخليجية المعنية استناداً إلى موقف تركيا المناصر للكويت والسعودية ضد العراق. والمسلك الثاني: هو القيام بالأنشطة التعميرية والإنشائية في بلاد الخليج في إطار الشركات الأميركية ذاتها أو من داخلها.

هذا ويمكن رصد تحرك تركيا بعد حرب الخليج الثانية في ميدان فني إنمائي آخر يتعلق بالأنشطة المصرفية الإقليمية في المنطقة، فقد طرح الرئيس التركي خلال حرب الخليج وما بعدها فكرة إنشاء مصرف ـ صندوق للتنمية الاقتصادية الشرق أوسطية العامة تشارك فيه تركيا، ويتم تمويله عن طريق نسب محددة من العائدات النفطية للدول الخليجية العربية، بالإضافة إلى مساهمات اليابان وألمانيا وغيرهما من الدول الصناعية الغنية، وذلك بغرض المساعدة في تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة في قطاعات التعمير والمرافق الأساسية والطاقة والمياه مثل المشروع التركي الشهير لأنابيب مياه السلام في المنطقة، هذا وإن كانت هذه الفكرة التركية الطموحة قد تعرقلت بإحجام اللول الصناعية عن المشاركة في مثل هذا الصندوق، ويتفضيل الدول الخليجية الست اللجوء إلى مسالك أخرى لمنح المعونات إلى دول المنطقة. وفي السياق نفسه، تحركت تركيا في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بنشاط لإقناع بلاد الخليج بقدرات وإمكانات ومزايا مدينة استانبول، والتي تؤهلها إلى أن تكون العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية الخليجية واستندت هذه المحاولة التركية إلى رصيد تطور العلاقات الاقتصادية التركبة العربية خاصة في ميادين التجارة والاستثمارات والإنشاءات، فضلًا عن السياسات التركية الاقتصادية الليبرالية المتبعة منذ أواثل الثمانينات (تحرير التجارة الخارجية، إطلاق حرية المصارف، تشجيع المصارف الأجنبية، تطوير السوق المالية، إقامة مناطق التجارة الحرة في أزمير ومرسين واستانبول).

خلاصة ما صبق أن السلوك المقلاني الرشيد لأنقرة تجاه تداعيات أزمة الخليج الثانية قد أثبت حصافة الطرح التركي الذي قدمه أوزال في مؤتمر صحفي عقد بأنقرة في أكتوبر 1985 حين أعرب عن اعتقاده بأن الأنراك من الناحية السياسية الدولية الإقليمية، في مقدورهم القيام بدور وحلقة سلام، في الشرق الأوسط بما يحفظ للغرب مصالحه في المنطقة، وبما يمثل ركيزة استقرار وأمن في المنطقة أقوى أثراً وأشد أهمية من دمجرد استخدام قواعدنا من جانب قوة الانتشار السريع،

إن أهم مكاسب تركيا من أزمة الخليج الثانية أنها أعادت تأكيد مصداقية

دورها كحاقة وصل جوهرية ما بين الغرب والشرق بالمعايير الحضارية والسياسية والاقتصادية، فالناتج الرئيسي والحقيقي الملموس للموقف التركي من أزمة الخليج الثانية هو أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا أصبح مؤسساً على دعائم قوية ثلاث: أولاها، أن تركيا في الشرق الأوسط تقدم بذاتها نموذجاً للقوة العسكرية الحديثة المتطورة الرادعة، وثانيتها أن تركيا تطرح أمام العالم العربي خبرة تتظيمية مثالية للبنيان الاقتصادي التجاري الإنشائي الفني الإنمائي القادر، وثالثتها أن تركيا تمثل بالنسبة للعالم الإسلامي رصيداً حضارياً تاريخياً مقبولاً ومعترفاً به من الغرب.

وإذا كانت مكاسب تركيا قد تركزت في مجالات التأكيد والاستعادة والتعويض لقيم سياسية ولمراكز قوة سياسية واستراتيجية واقتصادية ومعنوية توافرت جميعها لها في السابق ولكنها قد اهترت أو تضاءلت أو فقدت من الرصيد العام للدولة التركية، إقليمياً ودولياً، نتيجة لظروف وملابسات ماضية معنية، ثم جاءت سلوكيات تركيا في أزمة الخليج الثانية لتحقق مظاهر التأكيد والاستعادة والتعويض، إذا كان هذا هو واقعُ مكاسب تركيا، فإن إيران قد تفوقت على تركيا من حيث طبيعة ومدى وجدة وعمق مكاسبها من الأزمة نفسها، فلقد تحققت لإيران مكاسب عريضة، وجذرية ومستحدثة، بل وغير متوقعة، نتيجة لادارة إيران البارعة لموقفها من الأزمة الخليجية الثانية فكان القول العربي المأثور ومصائب قوم عند قوم فوائد، ينطبق أشد الانطباق على الظاهرة الإيرانية محل البحث، حيث يمكن اعتبار إيران هي القوة الإقليمية الفائزة الأولى في الشرق الأوسط، في تطورات الصراع العربي _ العربي المأساوي الذي دار ما بين أغسطس 1990 وفيراير 1991. كان المكسب الإيراني الأول، بعد واقعة الغزو بأقل من أسبوعين، هاثلًا بكل المقاييس؛ فقد حصلت إيران دون عناه، على وانتصار سياسي ساحق؛ في مواجهة العراق، وقدمته لإيران القيادة العراقية نفسها بمبادرة صدام حسين يوم 15 أُغْسطس 1990، الذي بعث برسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني اختتمها بالعبارة التالية: ولقد أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أرداته إيران وما كانت تركز عليه. وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد اتفاقية الجزائر في 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الاتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين، والإعلان عن بنه سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتبارا من يوم الجمعة 17 أغسطس 1990، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران. وكان مضمون هذه المبادرة العراقية وأخطر ما

فيها التزام العراق بالانسحاب من مساحة ألقي كيلومتر مربع كان يحتلها بالفعل في الراضي ابران، فضلاً عن ان الاعتراف العراقي الرسمي بوجوب صربان أحكام اتفاقية المجاثر 1975 على تسوية مشكلات الحدود، بمثابة تسليم عراقي كامل للمطالب الإيرانية التي تصارعت بغداد وطهران حولها في حرب ضروس دامت ثماني سنوات. (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1990 :77). وبطبيعة الحال الاقت مبادرة الرئيس العراقي قبولاً عارماً من القيادة الإيرانية التي وجدت في المبادرة إذعاناً عراقياً كاملاً، وقد سارعت بغداد بتفيذ بنود المبادرة، بل إن انسحاب القوات العراقية جرى كاملاً، وقد سارعت بغداد وطهران في بعض المناطق بدون إشراف العراقيين المسكريين التابعين للأمم المتحدة، والموجودين على طول الحدود بين البلدين. كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسية بينهما في منتصف أكتوبر 1990 (مركز ثم بشكل جماعي وسريم وصل إلى تبادل عشرة آلاف أمير حرب يومياً بين البلدين، ثم استأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسية بينهما في منتصف أكتوبر 1990 (مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام 1990).

إن واقع المبادرة العراقية المذكورة التي سجلت علناً ورسمياً انتصار إيران في حرب الثماني سنوات، جاءت نتاجاً مباشراً لتُداعيات أزمة الخليج الثانية، ووصولً الحشود العسكرية الدولية، وتجمعها في منطقة الخليج بعد أيام معدودة من الغزو العراقي لأراضي الكويت، ومن ثُمَّ استهدفت القيادة العراقية تحييد جبهتها الشرقية وذلك بتحييد إيران، ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأميركية الرامية إلى إحكام الحظر الاقتصادي الدولي على العراق. كذلك سعت هذه المبادرة إلى تمكين العراق من سحب قواته الموجودة على الحدود مع إيران، وإرسالها إلى منطقة الكويت، والحدود الجنوبية للعراق. هذا وقد كانت الغاية النهائية أو المرمى البعيد لهذه المبادرة، أن تقبل إيران بأن تتورط عسكرياً إلى جانب العراق ضد قوات التحالف الدولي، ولم يتحقق للعراق أي من تلك الأهداف، بل إن إيران استثمرت هذه المبادرة إلى أقصى مداها دون أن تتنازل للعراق عن أي جزئية ولو بسيطة من جزئيات موقفها العام من أزمة الخليج الثانية، باستثناء مساعدات غذائية وطبية محدودة قدمتها لجنة الهلال الأحمر الإيرانية للشعب العراقي إبان اشتداد حرب عاصفة الصحراء، على النحو المذكور سالفا. وكان هذا هو المكسب الأول والأضخم الذي تحقق لإيران في مواجهة العراق نتيجة للأزمة، وهو مكسب سياسي عسكري وطني صميم بالنسبة للدولة الإيرانية وللأمن القومي والسلامة الإقليمية الإيرانية.

وعلى صعيد المكاسب الوطنية المحققة لإيران، في سياق الأزمة، ما شرعت

فيه القيادة الإيرانية من إعادة قواها العسكرية ويصفة خاصة تنفيد برنامج شامل لإعادة قواتها الجوية، تمهيداً لأن تشغل إيران فراغ القوة في الخليج بعد انهيار العراق، ويقوم هذا البرنامج على إعادة تأميل لا يزال في حوزة سلاح النجو الإيراني من طائرات مقاتلة أميركية الصنع كانت إيران قد حصلت عليها في عهد الشاه، بالإضافة إلى استيعاب الطائرات العراقبة التي لجأت إلى إيران خلال الحرب، والتي تشير المصادر العسكرية إلى أن عددها يبلغ 148 طائرة بينها 114 مقاتلة تعتبر من أُحدث وأقوى ما كان في ترسانة سلاح الجو العراقي (الشافعي، 1981:45). هذا وإن كانت القيادة الإيرانية ما بعد الخوميني تضع نصب عينها إعادة بناء قواتها العسكرية كفاية استراتيجية وطنية عليا، ولا أدل على ذلك من زيارة رافسنجاني للاتحادالسوفيني بعد أيام من وفاة الخوميني في يونيو 1989 حيث توصل إلى اتفاق تتراوح قيمته ما بين 9 إلى 10 مليار دولارات يقضي ببيع الغاز والمواد الخام من إيران للاتحاد السوفيتي في مقابل الحصول على الأسلحة المتطورة كأنظمة الرادار المستخدمة في الطائرة اميج 29 وصواريخ وسكوده ووسام، ودبابات من طراز وت 72. وتشير بعض المصادر إلى أنه في الوقت الذي تسمى فيه إيران لاستكمال مفاعلها النووي الذي بدأ العمل فيه منذ أيام الشاه بالتعاون مع الصين، فإنها تتفاوض على شراء وقنابل نووية جاهزة، من الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا. (مسعد: 1992:10).

وعلى المستوى الاقتصادي الوطني تكاد إيران تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي استفادت من الأزمة بسبب ارتفاع أسعار النقط الخام، خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحياناً عن 40 دولاراً للبرميل الواحد، ويقدر الدخل الإضافي الذي حققته إيران من عائداتها النقطية خلال الأزمة، بما يزيد عن سبعة بلايين دولار، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار في اليوم (مسعد 1991-293). وبعد انتهاء حرب عاصفة الصحواء، حرصت القيادة الإيرانية على إنعاش أداة القوة النقطية للبلاد فأعلن وزير البترول الإيراني عزم بلاده على إعادة بناء صناعتها النفطية وتطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج مؤكداً أن إيران مترقم إنتاجها ومؤتمر النفط والغازة الذي عقد أواخر مايو 1991 في مدينة أصفهان الإيرانية، حيث وجهت إيران الدعوة إلى أكثر من 350 شخصية رسمية من المهتمين بقطاع النفط على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الشركات النفطية العالمية لحضور هلما المؤتمر، الذي أشرفت على تنظيمه وزارة الخارجية الإيرانية. وكان هلما المؤتمر بمثابة تظاهرة الذي أشرفت على تنظيمه وزارة الخارجية الإيرانية. وكان هلما المؤتمر بمثابة تظاهرة

خاصة بالدبلوماسية الإيرانية النفطية، والتي أبرزت الانفتاح الإيراني على الدول العربية الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية التي كانت قد أعادت علاقتها الدبلوماسية بإيران قبل ذلك المؤتمر بأسابيع معدودة 26/3/1991 (الشافعي 1991:46). وقد تعثل في عودة العلاقات السعودية الإيرانية، فضلًا عن القيمة أو الأهمية الـجوهرية السياسية لها، مكسب ديني خاص بالنسبة لإيران، أو لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثانية بزعامة رافسنجاني، ذلك أن العلاقات السعودية الإيرانية كانت قد قطعت في صيف 1988 بعد أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج عام 1987 والتي أسفرت عن مقتل 400 منهم، ويعدها قاطعت إيران الحيج بسبب خفض عدد الحجاج الإيرانيين المسموح بهم سنوياً في مكة من 150 ألفاً إلى 50 ألفاً، وذلك بموجب قرار لمنظمة المؤتمر الإسلامي حدد عدد الحجاج من الدول الإسلامية بألف حاج لكل مليون نسمة. وتمثل المكسب الديني في أن اتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية قد نص على تحديد الحجاج الإيرانيين بـ 55 ألف حاج سنوياً، إلا أن السلطات السعودية وافقت على أن يحج في عام 1991 ــ 110 آلافَ إيراني تعويضاً عن مقاطعة إيران للحج في السنتين السابقتين، ومن ثُمَّ فإن استثناف العلاقات السعودية الإيرانية، والذي تُمَّ بناء على تقارب دول الخليج العربية مع إيران نتيجة للموقف الإيراني من الأزمة، إنما حقَّق مكسبًا روحيًا دينيًا في أثره بالنسبة لشعبية وشرعية النظام الحاكم الإيراني.

وهنا يتقل التحليل إلى المكاسب الإيرانية على المستوى الإقليمي الخليجي، والتي تولدت عن الموقف الإيراني من الأزمة. إن غزو العراق لأراضي الكويت قد المنخدمته الدبلوماسية والأجهزة الدعائية الإيرانية ببراعة شديدة، حيث ركزت على أن العراق وليس إيران هو المصلول الرئيسي لتهديد دول المنطقة، وإن تأييد دول الخليج المعربية للعراق في حربه ضد إيران قد أغرى العراق بتكرار التجربة التوسعية الإقليمية بالقرة المسكرية في انجاه الجنوب، وأراضي الكويت، ويناء على الموقف الإيراني من تداعيات الأزمة الخليجية الثانية تطورت إيجابيا الملاقات ما بين إيران ودول الخليج المربية، مما انعكس بوضوح مقررات القمة الحادبة عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجية بالدوحة في الفترة ما بين 22 و 25 ديسمبر 1990، والتي سبقتها زيارة وزير خارجية إيران لعدد من دول الخليج العربية، وعرض ولايتي خلالها أن تساهم إيران في أمن إمارات الخليج، واحترام حدودها الإقليمية، وتصفية الخلاقات مع أية دولة غليجية؛ ولذا جاء بيان قمة الدوحة الخليجية المذكورة مسجلاً لهذا التقارب الجديد

والقرى ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وينص على الترحيب برغبة إيران في تحسين وتعلوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون، والعمل بجدية وواقعية على تحسين وتعلوير علاقات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وإقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام المسادة والامتقلال، والتعايش السلمي السماد من روابط الدين والتراث التي تربط ما بين دول المنطقة، كذلك أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثلاثين والذي انعقد في المملكة العربية السعودية في يونيو 1991، مواصلة المشاورات المتعلقة بالعلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أجل إيجاد قاحدة مشتركة للتعاون الخليجي وإيران، وذلك لبدء مرحلة من التعاون تحزم المصالح المشتركة لشعبيهما، وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة. (مهابة، 1991:89).

وإذا كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية، واحتمالات وإمكانات انتعاش التعامل الاقتصادي والتجاري قد تطورت إيجابياً بشكل ملحوظ ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن إشكالية الترتيبات الأمنية المستقبلية في منطقة الخليج ظلت ونظل قائمة في العلاقات الإيرانية الخليجية العربية. ذلك أن من أساسيات الغايات القومية التاريخية الثابتة للدولة الإيرانية قديماً وحديثاً هو استقرار هيمتها الاستراتيجية (بالمعايير العسكرية المباشرة) على مياه الخليج وسواحله، مما يضمن فرض الهوية والفارسية؛ على منطقة الخليج، مما أوجد ترسبات مخاوف شديدة الأثر لدى الشعوب العربية على الشاطىء الغربي للخليج؛ ولذا تباينت الرؤى ووجهات النظر لدى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي السَّت بأن دور إيران في الترتيبات الأمنية اللازمة في المنطقة بعد كارثة الخليج الثانية درمٌ لخطر هائل مماثل لها في المستقبل. فعلى حَين أيدت كل من عمان والبحرين فكرة الوجود العسكري البري الإيراني تمسكت السعودية وبقية دول الخليج بقصر الدور الإيراني على حدود التأمين البحري للمياه، مما أكده عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي حين قال: وإن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل البحر، ومياه الخليج، والممرات الدولية، وحرية الملاحة، وواقع الحال في هذا الشأن أن الحسابات الوطنية والداخلية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي، تحكم سياستها وعلاقاتها بالدولة الإيرانية، ويعبارة أخرى، إنه لا يمكن القول: إنَّ هناك سياسة خليجية عربية مشتركة، أو موحدة تجاه إيران، مما وضح تماماً إبان حرب الخليج الأولى حيث غاب تماماً التنسيق في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، (أبو طالب، 1992).

وعلى الصعيد اللمولي، أو في مجال علاقات إيران بالعالم الغربي، قدمت أزمة الخليج الثانية، وموقف إيران بملامحه سابقة الذكر، فرصة ذهبية لطهران حتى تحقق مكسباً كبيراً يغير متوقع، فقد أخرجت هذه الأزمة إيران من حلقات العزلة الدولية المحكمة التي فرضها عليها اعتباران رئيسيان: أولهما: المعاداة العقيلمة الشديلة للقيادة الإسلامية الإيرانية في عهد الخوميني لكل ما هو غربي، وثانيهما: مساندة القوى الغربية للعراق عسكرياً واقتصادياً ودعاثياً في حرب الثماني سنوات ضد إيران. وكانت الولايات المتحدة هي الركيزة الأساسية لإنهاء القتال بين الجانبين في تلك الحرب، بما فسر مضمونه، ويقدر يعتد به من الموضوعية، أنه لصالح العراق ضد إيران، وكذا جاء الغزو العراقي لأراضي الكويت، بمثابة «هدية تاريخية» لإيران حتى تعلن عن نفسها أنها كانت معتَدى عليها من قبل العراق، وأنها لم تكن قوة عدوانية تنشر والإرهاب الدولي، كما زعمت أجهزة الإعلام الغربية طوال حرب الخليج الأولى، بل هي ضحية للعدوان العراقي، ولظلم غربي تاريخي هاثل تمثل في الحصار الغربي، المالي والاقتصادي والتجاري ضد إيران، إبان سنوات تلك الحرب العراقية الإيرانية. ونتيجة للموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية تسارعت الاستجابات الإيجابية من جانب القوى الغربية فقامت دول الجماعة الأوروبية بإجراء حاسم يصب في صميم المصالح الإيرانية، ألا وهو إلغاء جميع العقويات الاقتصادية التي فرضت على إيران من جانب دول الجماعة ما بين عامي 1980 و1988، وتُمَّ هذا الإلغاء بعد شهرين فحسب من وقوع الغزو العراقي، وأعادتُ بريطانيا في نفس السياق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعادت فرنسا استثهاراتها في إيران فأعادت الشركات الفرنسية بناء مخطة التكرير الرئيسية، وإصلاح ميناء البترول في جزيرة خرج الإيرانية. (ثابت 1991:74-75).

أما فيما يتعلق بالقطب الغربي، الولايات المتحدة، فإن إرهاصات واضحة للتقارب ما بين واشنطن وطهران تلوح في أفق حلاقات البلدين، إلا أن هذه المسألة أعقد من العلاقات الإيرانية الأوروبية الغربية نظراً للبعد العقيدي الإسلامي، ذلك أن الولايات المتحدة هي إحدى الدول القليلة التي جرى قطع العلاقات الدبلوماسية معها بموجب فتوى من الإمام المخوميني نفسه مما يفسر ضرورة حصول القيادة الإسلامية الإيرانية الحالية على موافقة أعلى سلطة دينية في البلاد (المرشد العام) لإجراء مفاوضات مباشرة مع واشنطن (مسعد 1992). ووضحت أكثر ظاهرة خروج إيران من حالة العزلة المولية التي استمرت أكثر من عقد من الزمان (الثمانييات)، بوقوع حرب الخليج الثانية، فقد نشطت المحركة

الإيرانية الدبلوماسية إلى درجة بعيدة إبان تلك الحرب، وأصبحت طهران مركزاً عالمياً للاتصالات والمباحثات الدولية ما بين مختلف الأطراف المعنية بالبحث عن تسوية سلمية للأزمة، حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة، فاستقبلت طهران وفوداً رفيعة المستوى من للأزمة، حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة، فاستقبلت طهران وفوداً رفيعة المستوى من باكستان وتركيا والمجزأة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وسوريا والأردن ودول الخليج واليمن الامن فذاته، جاءت جميعها لمناقشة الحرب ومقترحات السلام ومستقبل ترتيبات الأمن في المنطقة. (1991:298 Ethiostami, 1991:23). بل إن إيران تقدمت بخطة إيرانية للسلام، لها الأمن في المناطقة وإن كانت إيران تم تفصح عنها رسمياً وعلنياً، هي وقف إطلاق النار، الانسحاب المراقي وللفصل بين الكويت والعراق بعد ذلك، على أن تتكون من دول إسلامية لم تشارك في التحالف المعادي والعراق، بعد ذلك، على أن تتكون من دول إسلامية لم تشارك في التحالف المعادي إسلامية المناطق المي بالمراقي، وإنشاء صندوق إسلامي المساحدة في إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب. (ثابت 1981:77). وهكذا إسلامي المناطق التي دمرتها الحرب. (ثابت 1981:77). وهكذا إلى الساحة الواسعة للقوى المعنية والمشاركة النشطة في أحداث الخليج، بما تضمن اعتفاد العراقاً عريضاً بالدور الإقليمي العريض العميق لإيران في المنطقة المحيطة بها.

إن خلاصة ما سبق بشأن تحليل المكاسب الإيرانية من كارثة الخليج الثانية أنه يمكن القول بدون أدنى مبالغة: إن الإدارة الإيرانية البارعة لردود أفعالها في مواجهة الكارثة قد حققت لإيران ربحاً هاتلاً شبه صافي، أي دون تكلفة أو نفقات تُلتّكر، وذلك على جميع أصعدة وجود الدولة الإيرانية، قومياً فغاخلياً، إقليمياً خليجياً، ودولياً اقتصادياً وسياسياً، وعسكرياً، وأغيراً، سعت هذه الدراسة إلى إجراء مقارية تحليلية ما بين موقفي أهم قوتين دوليتين إقليميتين على مسرح الأحداث الجسام في كارثة الخليج المانية تجاه تداعيات كل من الدولتين في منطقتي الشرق الأوسط والخليج ما بعد الكارثة، وتنيجة لآثارها المستنة. وهنا يصح القول بأن تركيا قد عادت لتحتل بقوة حقيقية مركز الفاعل الإقليمي الشرق أوسطي الآميوي القادر على مشاركة القوى الغربية الدفاع عن مصالحها في الشرق أوسطي الآميوي القادر على مشاركة القوى الغربية الدفاع عن مصالحها في المنطقة، والوحيد في الآونة الحالية، في مواجهة الرحدات أو الكيانات الداخلة في المنطقة وحيثية الفاعل الإقليمي الخليجي المعترف دولياً بأثره وبنفوذه ويقدراته السبعينات صفة وحيثية الفاعل الإقليمي الخليجي المعترف دولياً بأثره وبنفوذه ويقداته الذائية في الحفاظ على أمن الخليج ضد أي تهديد مستقيلي مشابه لكارثة الخليج الثانية، وذلك ضمن تصورات عديدة للترتيات الأمنية المستقيلية للمنطقة.

المصادر العربية

أحمد ثابت

1991 وإيران ما بعد الحرب.. مكاسب الواقع وأزمة الاختيار، مجلة مستقبل العالم الإسلامي _ 2 (ربيع): 98-74.

أحمد مهابة

1991 وإيران وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 105 (يولي): 98-96. بدر أحمد عبد العاطى

1991 [ايران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب؛ العدد 104 (ابريل) 69-71.

حسن أبو طالب

1991 وتصور دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج€ ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب: 12-10.

حسين عبد الغني

1982 وأبعاد الأزمة في العلاقات التركية ... الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 198: 99

خليل الشقافي

1988 وأبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد. 39:94.

سحيم شاكماك

1982 «موقع تركيا في حلف الأطلسي وأثره على علاقاتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، المدد 106-105.4

عبد المنعم سعيد

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي إبراهيم

1990 «مقاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في منطقة الخليج؛، مجلة السياسة الدولية، العدد 93.75.

عمر الشافعي

1991 وآفاق الدور الإيراني، مجلة أوراق الشرق الأوسط (يوليو): 48-45.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للآهرام

1989 التفاعلات الإيرانية العربية، في التقرير الاستراتيجي العربي: 141-152.

1990 والتفاعلات الإيرانية العربية، في التقرير الاستراتيجي العربي: 148-40.

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

1990 المحريطة التفاعلات العربية الاقليمية، مجلة أوراق الشرق الأوسط: (نوفمبر) 46-45.

عماد جاد

1990 والغزو في الإطار الإتليمي: تركيا وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية العدد -78 75:102

نازلي معوض أحمد

1991 «التقارب التركي الغربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة ع في العلاقات العربية التركية من منظور عربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: 308-858.

1992 وأزمة الخليج الثانية والعلاقات التركية العربية، التدوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-34.

نيفين عبد المنعم مسعد

1982 والتوجه الجديد للجمهورية الإيرانية الثانية: الأولويات _ الأدوات _ الكوابح، الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 23-3.

هالة سعودى

1991 وأزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وإيرانه ص 292-304. في أ.الرشيدي (محر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز المحوث والدواسات المساسة.

وحيد عيد المجيد

1991 والعلاقات الإيرانية العراقية، مجلة أوراق الشرق الأوسط (مارس): 44-41.

المصادر الأجنبية

Ehteshami, A.

1991 «Iran Rides Out Storm in the Gulf» Middle East International, (March): 23.

Haeri, S.

1990 «Happy Days for Refsanjani» Middle East International (August): 17.



توجه جميع للراسلات الى رقيس للتحرير على المنوان التالي، مجلة العلوم الإجتماعية .. جامعة للكويت من. ب/ 27780 للصفاة - الكويت 2055 متلف 245937 مثل 245937 . فلكس 254942

أزمة الخليج والنظام الدولي

وهودة بدران قسم العلوم السياسية ــ جامعة القاهرة

مقدمية

لقد كانت العلاقة بين النظام الدولية، ولقد اتجه البعض منهم إلى تحليل العلاقة بين الباحثين في أدبيات العلاقات الدولية، ولقد اتجه البعض منهم إلى تحليل العلاقة بين المنظام الدولي والصراع. حيث أثار ,Rose Crana, 1969 Deutsch and Singer، حيث أثار ,rese Crana, 1969 العلاقة بين نظام الاستقطاب الدولي وتعدد القوى من جانب، والاستقرار الدولي من جانب آخر- أما البعض الآخر من الباحثين ومن بينهم العلاقة بين النظام الدولي والأزمات الدولية. حيث اهتما بتوضيح العلاقة بين اثنين من المنظيرات التي تميز النظام الدولي والأزمات الدولية، كما وفي هذا الصدد ركزا على العلاقة بين هيكل النظام الدولي والأزمات الدولية، كما ركزا أيضاً على العلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية السائدة في النظام الدولي من جانب والأزمات الدولية من جانب آخر،

وتهدف هذه الدراسة إلى استخدام حالة أزمة الخليج التي اندامت في 2 أغسطس 1990 والحرب التي ترتبت عليها في 16 يناير 1991 لبيان العلاقة بين الأزمات الدولية والنظام الدولي، وتعتمد في هذا الصدد على بعض أبعاد الإطار العام الذي قلمته دراسة Snyder & Diesing إلا أن دراستا تختلف في ثلاث نقاط، فأولا، رَكَّرَ Snyder & Diesing على تحليل العلاقة بين نظام الاستقطاب الدولي ونظام تعدد القوى من جانب آخر رحيث تمت دراسة 16 أزمة في الفترة من 1898 - 1962م، أي أن دراستهما لم تتطرق لتحليل العلاقة بين هيكل نظام القطب الواحد والأزمات الدولية، أما هذه الدراسة فتعمل على تحليل العلاقة بين أزمة الخليج وتوجّه النظام الدولي نحو القطب الواحد، وثانيا، فإنه في إطار تناول الباحثين للعلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية المواحد، وثانيا، فإنه في إطار تناول الباحثين للعلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية

السائدة في النظام الدولي والأزمات الدولية ركزا أساسا على مقارنة إدارة الأزمات الدولية في الفترة السابقة للمصر النووي بالفترة التالية له، أما في هذه الدراسة فلا يتم التركيز فقط على العلاقة بين المحتفير النووي والأزمات الدولية، وإنما سيتم التركيز على العلاقة بين أزمة الخليج واستخدام القوة المسكرية في النظام الدولي بصفة عامة، وثالثا فإنه بالرغم من اعتراف Snyder and Dlesing بأن العلاقة بين الأزمات الدولية والنظام الدولي هي علاقة ذات اتجاهين إلا أنهما ركزا أساسا على تحليل انعكاسات النظام الدولي على الأزمات الدولية. أما في هذه الدراسة فأن التركيز يكون أساسا على النظام الدولي.

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: يتناول القسم الأول انعكاسات أزمة الخليج على توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد، حيث يتم التعرض لانعكاسات الأزمة على حدود دور الاتحاد السوفيتي (الكومنولث الروسي) في النظام الدولي بالمقارنة بالدور الأمريكي في هذا النظام، وحدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي، مع توضيح القيود التي طرحتها أزمة الخليج على الاحتمالات المستقبلية لقيام الولايات المتحدة بدور القطب المسيطر في النظام الدولي. أما القسم الثاني من الدراسة فيركز على انعكاسات أزمة الخليج على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي، حيث يتم التطرق لانعكاسات أزمة الخليج على الخليج على وظائف القوة المسكرية في النظام الدولي ودور القوة التقليدية والنووية في الخلام المالم الثالم، الأسلحة النووية في دول العالم الثالث.

انعكاسات أزمة الخليج على توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد

لقد وقعت أزمة الخليج في 2 أغسطس 1990 في فترة شهد فيها النظام الدولي عددًا من التغيرات، وهي التغيرات التي بدأت منذ النصف الثاني من الشانينات؛ حيث شهدت هذه الفترة اتباع الاتحاد السوفيتي عددًا من الخطوات التي عكست انسحابه كقوة عظمى في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي، الأمر الذي ترتب عليها تزايد الدور الامريكي في هذا النظام، وبالتالي الحديث عن توجه النظام الدولي نحو نظم القطب الواحد، كذلك شهدت هذه الفترة توجه الجماعة الأوروبية نحو درجة أعلى من الاندماج مما أثار احتمال ظهور قطب جديد في التفاعلات الدولية.

ولقد بدا انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة في النظام الدولي في اعترافه بعدم

القدرة على الاستعرار في سباق التسليح، وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الاقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الايديولوجية، فبدا اعتراف الاتحاد السوفيتي بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسليح في يناير 1985 حين وافق على استثناف محادثات الحد من التسليح، وفي قمة ريكافيك في 1986 حينما وافق على المطالب الأمريكية التي كان يرفضها قبل ذلك، والمتعلقة بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى، وقبوله مبدأ التفتيش، وفي مارس 1987 وافق الاتحاد السوفيتي على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ووقَفْ برنامج حرب الكواكب الأمريكي. فضلا عن ذلك فقد وافق في ديسمبر 1987 على تقديم بعض التنازلات في حرب النجوم. كذلك بدا انسحاب الاتحاد السوفيني كقوة عظمى في تنازلاته في الصراعات الإقليمية أدى إقناعه لحلفاته لتقديم مثل هذه التنازلات، وهو ما بدأ في أفغانستان ونيكاراجوا وأنجولا وفيتنام أو في عدد من القضايا المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي، فضلا عن ذلك فقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات في ظل قيادة جورياتشوف تغيراً في الموقف الايديولوجي السوفيتي ليتبنى معض المقولات الغربية التي كان يرفضها، ومنها الإشارة إلى الستالينية على انها سبب الأزمات التي يعاني منها النظام الاشتراكي، وأن البيروقراطية عقبة أمام مثل هذا النظام (سعيد، 1988).

كذلك شهد النصف الثاني من الثمانينات تطورا دعا بعض الباحثين للحديث عن احتمالات ظهور قطب جديد في النظام الدولي، فقد أعلنت الجماعة الأوروبية في 1986 وضع خطة متكاملة من التعليمات هدفها إنشاء سوق أوروبية موحدة خلال فترة نتهي في 31 ديسمبر 1992، وهو المشروع الذي عُرف باسم أوروبا 1992، والذي كان محاولة لتحقيق أهداف سهمادة ورما التي جاء في ديباجيتها إصرار الدول الأوروبية على إرساء أسس اتحاد بين الشعوب الأوروبية، وعزم هذه الدول على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء عن طريق العمل المشترك لإزالة الحواجز التي تشمم القارة الأوروبية، وبالرغم من الخطرات التي اتخلتها الجماعة الأوروبية نحو إنجاز مشروع أوروبا 1992 منذ منتصف الثمانينات، إلا أن هذه الجهود واجهتها عدد من المشاكل النابعة من اتجاه الدول الأعضاء لتبني مواقف تعتمد أساسا على مصلحتها القومية، وهو ما انعكس مثلا في الخلافات حول الوحدة التقدية الأوروبية، كذلك واجهت خطوات تنفيذ أوروبا 1992 عدد من المشاكل الخارجة المرتبطة بالمكانة واجهت خطوات المتحدة واليابان في الأسواق. يتعرض عملية إزالة الحواجز في

أوروبا لتوسيع السوق أمام تكنولوجياتها وصناعاتها واستثماراتها (سعيد، 1991). إن متابعة تطورات توجه الجماعة الأوروبية نحو درجة أعلى من الاندماج أثارت جدلًا حول مدلول هذه التطورات بالنسبة لهيكل النظام الدولي، فبينما وجد البعض أن مثل هذه المخطوات تعبر عن خطوات ذات طبيعة اقتصادية لن يترتب عليها تغير جوهري في هيكل النظام الدولي، فإن البعض الآخر وجد أن مثل هذه المخطوات يمكن أن تؤدي إلى نشأة الولايات المتحدة الأوروبية التي تتبنى سياسة خارجية، وأمنية واحدة في المستقبل، الأمر الذي يترتب عليه ظهور قطب جديد يؤثر على هيكل النظام الدولي، تطرح الدراسة في هذا القسم مجموعة تساؤلات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

إلى أي حد عكست أزمة الخليج حدود الدور السوفيتي بالمقارنة بالدور الأمريكي في توجيه السياسة الدولية؟. وإلى أي حد عكست هذه الأزمة حدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي؟ وإلى أي حد أوضحت هذه الأزمة بعض القيود التي قد تواجه الولايات المتحدة في إطار ممارستها لدور قيادي في ظل نظام يتجه نحو نظام القطب الواحد؟.

1 ـ أزمة الخليج وحدود الدور السوفيتي بالمقارنة بالدور الأمريكي في أزمة الخليج:

ان حدود الدور السوفيتي بالمقارنة بالدور الأمريكي في أزمة الخليج والحرب التي نلتها يمكس استمرار انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى من النظام الدولي، ويمكن بيان محدودية هذا الدور من خلال مراجعة مستوى تحرك كُلِّ من الدولتين خلال الأزمة، وفعالية مثل هذا التحرك في توجيه مسارها. وفي إطار الحديث عن مستوى سلوك القوى الدولية خلال الأزمات التي يتعرض لها النظام الدولي يمكن أن تفرق بين أربعة مستويات: عدم التحرك، تحرك سياسي يتضمن تنسيقاً مع وحدات دولية أخرى، ومبادرات لتسوية الأزمة [تحرك يضمن عقويات موجهة لأطراف الأزمة]، وإن كانت لا تصل إلى حد تحرك عسكري مباشر ضدهما، وتحرك عسكري يتضمن انتشار القوات، أو الاشتراك القطي في القتال.

وإذا ما راجعنا^(۱) تحرك الدولتين خلال الأزمة، والحرب، فسنجد أن التحركات الأمريكية تضمنت تحركات نشطة على المستويات: الثاني والثالث والرابع من التحرك، أما الاتحاد السوفيتي فقام بتحركات محدودة (بالمقارنة بالولايات المتحدة) على المستويين: الثاني والثالث فحسب.

ففي إطار التحرك السياسي شهدت أزمة الخليج بعض النماذج لتنسيق الجهود

الأمريكية السوفيتية. كما اهتمت كلتا الدولتين بتنسيق جهودهما مع الدول الأوروبية والعربية، كما اتجهتا للعمل من خلال الأمم المتحدة وتقديم مبادرات من أجل تسوية الأزمة، إلا أن التحرك السوفيتي كان محلودا بالمقارنة بالتحركات الأمريكية في هذا الصدد؛ فإن حجم ودائرة اتصالات الولايات المتحدة كانت أوسع من تلك التي قام بها الاتحاد السوفيتي، ومن نماذج تنسيق الجهود الامريكية السوفيتية اجتماع وزير الخارجية الامريكي مع نظيره السوفيتي في أغسطس 1990 حيث صدر بيان أمريكي سوفيتي يدعو الجماعة الدولية إلى إدانة العدوان العراقي على الكويت، واتخاذ الخطوات العملية للرد عليه، وايقاف إمداد العراق بالسلاح، وفي إطار التنسيق الأمريكي السوفيتي على مستوى القمة في مؤتمر هلسنكي تم التوصل إلى حل وسط بين اللَّوَلَّتين حولٌ أسلوب معالجة الأزمة، حيث وافق بوش على إرجاء اللَّجوء للحلُّ العسكري لحين استنفاذ الطرق السلمية في إجبار صدام حسين على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة، وفي المقابل وافق جورياتشوف على عدم رفض الحل العسكري من حيث المبدأ على أن يتم تنفيذه في إطار الأمم المتحدة، وبعد استنفاذ الطرق السلمية. كما سعت كلتا الدولتين إلى تنسيق مواقفهما مع دول أوروبا القريبة، وتضمن التنسيق الأمريكي مع الدول الأوروبية عدداً من الأنشطة، فعلى مبيل المثال دعا جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي دول حلف الاطلنطي في أغسطس 1990 إلى الالتزام بواجباتها الدفاعية، كما سمى وزير الخارجية الأمريكي إلى الحصول على تعاون الدول الأوروبية في مواجهة أزمة الخليج في اجتماعه مع وزراء خارجية اللمول الأوروبية بعد قمة هلسنكي واستمر اتجاه الولايات المتحدة للتنسيق مع دول أوروبا القريبة خلال الأزمة حول مساعدة الدول المتضررة من الأزمة، ونفقات تحرك قوات الحلفاء، وسير العمليات العسكرية خلال حرب الخليج، وإذا كان تكثيف التنسيق الامريكي الاوروبي في الأزمات الدولية أحد المظاهر التي اتسم بها النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية فإن التنسيق السوفيتي الأوروبي يُعَدُّ ظاهرة جديدة نسبيًا في إطار سمي الاتحاد السوفيتي إلى تحسين علاقاته مع العاَّلُم الغربي، وسمي اللـول الاوروبية لتأكيد نوع من الاستقلالية لسلوكها عن الولآيات المتحدة. ومن أمثلة هذا التنسيق البيان المشترك للاتحاد السوفيتي والجماعة الاوروبية في سبتمبر 1990، حيث طالب الطرفان بمضاعفة الاهتمام بالمشكّلات الأخرى في المنطقة إلى جانب الاهتمام بأزمة الخليج.

وفي إطار سعي الدولتين لتنسيق جهودهما مع الدول العربية يوضح مراجعة

سلوكهما أن كلتيهما اهتمت بالتشاور مع الدول العربية، وإن كان الاتحاد السوفيتي أكثر اهتماما بالتشاور مع العراق بالمقارنة بالولايات المتحدة، وإن الولايات المتحدة صعت في إطار تشاورها مع الدول العربية إلى التأكيد على التعاون العربي في إطار الاثتلاف اللبولي، وهو ما تبلور مثلا في موافقة مصر على مرور السفن الحربية الأمريكية في قناة السويس عقب قرار الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى الخليج استناداً إلى اتفاقية القسطنطينية، وذلك رغم محاولة العراق ثني مصر عن هذا الموقف، كما اتضح أبضا في التنسيق العسكري بين الولايات المتحدة والدول العربية خلال الحرب، أمَّا الاتحاد السوفيتي فعمد في إطار اتصالاته بالدول العربية إلى التأكيد على أهمية العامل العربي في تسوية الأزمة، فعلى سبيل المثال أوضح جورياتشوف في رسالته إلى الرئيس مبارك بمناسبة عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء في أغسطس 1990 أن دوراً مهماً جداً في هذا الأمر المشترك يرجع لجهود الدول العربية، وربما يكون هذا هو الطريق الأنسبُ للعمل في الظروف الحالية، كما أوضح جورباتشوف في إطار استقباله للدكتور عصمت عبد المجيد في أواخر أغسطس 1990 أن العرب يجب أن يُظهِروا قدرتهم على التكاتف السريع في أتخاذ قرارات مشتركة لمصلحتهم، ومصلحة العالم بأسره. وأخيراً فإنه في إطار التنسيق مع الدول العربية تضمن السلوك الأمريكي مساعدة الدول العربية التي أُضييرت من الأزمة، فعلى سبيل المثال أقر الكونجرس في أكتوبر 1990 إعفاء مصر من ديونها العسكرية، أتما الاتحاد السوفيتي فلم يفضل القيام بمساهمة مباشرة لمساعدة هذه الدول، ويتضح هذا في دعوته لإنشاء آلية دولية تابعة مثلا لصندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة على بعض الدول.

كذلك سعت الدولتان خلال أزمة الخليج إلى العمل من خلال الأمم المتحدة، فلقد اهتمت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة باللجوء إلى مجلس الأمن في إطار سعيها لإصدار قرارات تدين العراق، وتطالب بانسحابه دون قيد أو شرط من الكويت، وإعادة الحكومة الشرعية للكويت، وفرض العقوبات على العراق؛ نظرا لعدم تليبته لقرارات مجلس الأمن، ويوضح سعي الولايات المتحدة لفرض العقوبات على العراق وتصعيدها من خلال الامم المتحدة رغبتها في ألا تكون المواجهة بين الولايات المتحدة والعراق، كذلك عمد الاتحاد المستحدة والعراق، وإنما تكون بين المجتمع الدولي والعراق، كذلك عمد الاتحاد السوفيتي إلى تأييد العمل من خلال الامم المتحدة، وهو ما يتضع على سبيل المثال في بيان وزارة المخارجية السوفيتية في أغسطس والذي أكد أن النمط الأصوب والأرشد

للتصرفات في الحالات التزاعية هو الجهود الجماعية، والإفادة من آليات الأمم المتحدة بالقدر الكامل، وغالبا ما ارتبط اهتمام الاتحاد السوفيتي بالعمل من خلال الأمم المتحدة بسعيه للحد نسبيا من انفراد الولايات المتحدة بالتحرك في هده الأزمة

وأخيراً فإنه في إطار التحرك السياسي سعت الدولتان إلى القيام بمبادرات في سبيل تسوية الأزمة والحرب التي ترتبت عليها، إلا أن الملاحظ على هذه المبادرات أن المبادرات الأمريكية كانت أكثر تشددا ضد العراق من المبادرات السوفيتية، وهو ما يتضح مثلا في مبادراتهما خلال الحرب في فيراير 1991. فسياغة المبادرة الأمريكية أن تضمنت نوعاً من الإندار للعراق بينما لا يتضح هذا في صياغة المبادرة السوفيتية، كما أن الفترة الزمنية التي أتاحتها المبادرة الامريكية لإذعان العراق كانت أقصر من تلك التي أتاحتها المبادرة السوفيتية، فضلا عن هذا فإن المبادرة الأمريكية لم تتضمن التي أتاحتها الأمن في عملية الانسحاب، أو إلى إلغاء قرارات مجلس الأمن المخاصة بفرض عقوبات على العراق وهي نقاط أشارت اليها المبادرة السوفيتية.

كذلك اتخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج عددًا من التحركات لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وإن لم تصل إلى حَدُّ التحرك العسكري، والملاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تبنُّت الدور الرائد في تعبثة الجهود الدولية لفرض هذه العقوبات التي وافق عليها الاتحاد السوفيتي في إطار قرارات مجلس الأمن، فلقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة نشطة لإصدار عدة قرارات من مجلس الأمن تدين الغزو العراقي للكويت، وركز البعض على فرض الحظر والحصار الاقتصادي على العراق، وهي القرارات رقم 661,665,666, ولقد اتبعت كلتا الدولتين بعض التحركات لتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق، وإن كانت الولايات المتحدة أكثر تشددا من الاتحاد السوفيتي في هذا الصدد، فتوضح مراجعة التصريحات الأمريكية استعداد الولايات المتحدة لإنزال أقصى العقوبات على العراق في أعقاب الغزو العراقي للكويت، فعلى سبيل المثال أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتدمير الاقتصاد العراقي، وبالرغم من تأكيد الاتحادالسوفيتي على أهمية العقوبات الاقتصادية، ومن ذلك ما أشار إليه وزير الخارجية السوفيتي في سبتمبر 1990 في كلمته أمام مؤتمر العلاقات الآسيوية في فلادفوستك، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان ينظر لمثل هذه العقوبات أساسا من منظور الضغط على العراق من أجل التوصُّل إلى تسوية، ومن ذلك ما أشار إليه وزبر المخارجية السوفيتي في أكتوبر 1990 عقب اجتماعه مع وزير الخارجية الفرنسي حيث أشار إلى ضرورة إعطاء مزيد من الوقت للعقوبات الاقتصادية ضد العراق لكي تؤتي ثمارها، إلا أن التصريحات السوفيتية لا تشير إلى تدمير الاقتصاد العراقي كأحد أهداف الاتحاد السوفيتي.

ولقد قامت الولايات المتحدة بتحرك عسكري واسع النطاق بدأ بنشر القوات العسكرية في منطقة الخليج في أعقاب الغزو العراقي للكويت وانتهى بشن هجوم عسكري في اطار قيادتها لقوات الائتلاف الملولي. ولقّد أبدى الاتحاد السوفيتي بعد اندلاع الأزَّمة تحفظه على الخيار العسكري لتسويتها، فعلى سبيل المثال أُوضع جورياتشوف في أكتوبر 1990 أن الخيار العسكري لمعالجة هذه الأزمة غير مقبول، ولكن على الرئيس صدام ألا يدخل في رهانات خاطئة، فإن تحرك الدول الكبرى جبهة واحدة مشتركة إنما يسعى إلى مخرج سياسي، كما أوضح جورباتشوف في خلال مرحلة انتشار القوات الامريكية في الخليج أنَّه يعتقد أن إرسال قوات عسكريَّة سوفيتية للانضمام إلى القوات الامريكية في الخليج يعد أمرا غيّر مناسبٌ لأن الأزمة يمكن حلها سياسيا، فضلا عن ذلك فقد أبدت القيادات السوفيتية تخوفها من انتشار القوات الامريكية في الخليج، وعلى سبيل المثال أوضح ناثب وزير الخارجية السوفيتية في هذا الصدد في أُغسطس 1990 أن الاتحاد السوفيتي لم يحصل على أية ضمانات بأن الولايات المتحدة سوف تسحب قواتها من الخليج عند انتهاء الأزمة، وأن الاتحاد السوفيتي لم يوافق على ما تعتزمه الولايات المتحدة في هذا الصدد بالرغم من إبلاغه بذلك، كما أوضح المسؤولون السوفيت أن الرئيس جورياتشوف تعرض لضغوط من جانب المؤمسة العسكرية السوفيتية لمعارضة الخيار العسكري، إلا أنه بالرغم من هذا فقد وافق على قرار مجلس الأمن الذي يجيز استخدام القوة ضد العراق، والذي أضفى شرعية على قيام قوات الاثتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتطبيق الخيار العسكري.

كذلك تبدو حدود التحرك السوفيتي بالمقارنة بالتحرك الأمريكي في أزمة الخليج في فعلية تحرك كلتا الدولتين خلالها، وتشير أدبيات العلاقات الدولتي أن أدحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على نجاح إحدى القوتين العظميين في الأزمات الدولية هو السلوك الذي تتبناه القوة العظمى الأخرى (Boyer & Wilkenfeld, 1989)، إن مراجعة سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج، والحرب المترتبة عليها توضح أن الولايات المتحدة كان لها دور في الحد من فعالية التحركات

السوفيتية لتهدئة الأزمة، بينما لم يمثل الساوك السوفيتي صوى قيد محدود على التحرك الامريكي، ومن النماذج التي توضح قيام الولايات المتحدة بالحد من فعالية التحرك السوفيتي عدم مساهمة المبادرات التي قدمها الاتحاد السوفيتي في فبراير 1991 في التخفيف من حدة هذا الصراع، ففي 18 فبراير 1991 قدم الاتحاد السوفيتي مبادرة عُرفت باسم خطمة جورباتشوف، إلا أن الرئيس بوش أوضح أن خطة السلام السوفيتية (التي قدمت للعراق وقبلها) تقل كثيرا عن الشروط الأمريكية لإنهاء الحرب، ووقد باتت مبادرة جورباتشوف موضع خلاف علني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة وأن جورباتشوف (كما توضح المعلومات المتاحة) لم يستشر الولايات المتحدة قبل طرح المبادرة وإنما أبلغها بها، كما طرح الاتحاد السوفيتي في إطار سعيد لتجنب الحرب البرية مبادرة في 22 فبراير إلا أن هذه المبادرة لم يُكتب لها النجاح أيضا إزاء معارضة الولايات المتحدة لها¹⁰.

ولقد عملت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة على الإعلان عن رضبها في التوصل إلى تسوية تنفق التوصل إلى تسوية تنفق مع المروقة الامريكية، وفي هذا الصدد لم ينجع الاتحاد السوفيتي في الحد من الجهود الامريكية، فعلى سبيل المثال عارض الاتحاد السوفيتي الصياغة الأمريكية الأولى لمشروع قرار مجلس الأمن 686، والذي يعطي الحق في استخدام القوة ضد السفن التي تخرق الحظر الاقتصادي، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى إسقاط جملة واستخدام قوة عسكرية محدودة». وتَبَنَّت صياغة تقضي باللجوم إلى الإجراهات المتحدة في تخطى التحفظات السوفيتية.

ويمكن تفسير التحرك السوفيتي المحدود بالمقارنة بالتحرك الامريكي في هذه الأزمة والحرب التي ترتبت عليها في ضوء المشاكل الداخلية التي واجهت الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الصدد يتسق السلوك السوفيتي مع التحليل اللتي طرحه Boyer & والمشاكل الذي طرحه السلوفيتي النشط في الشؤون الدولية والمشاكل التي يواجهها، فلقد وقعت الأزمة في فترة واجه فيها الاتحاد السوفيتي مشاكل داخلية كبيرة غالباً ما انعكست على سياسته الخارجية تجاه دول العالم الثالث؛ فإن مراجعة البرسترويكا توضح اعتراف جورباتشوف بوجود رابطة قوية بين السياسة الداخلية والخارجية فالسياسة الخارجية طبقا لذلك هي وسيلة لتحقيق هدف عام يتعلق بدفع التقدم العلمي والتكنولوجي لإحياء الاقتصاد السوفيتي، والتغلب على

الأزمات، وفي ظل هذا الإدراك من جانب القيادات السوفيتية من المنطقى أن يكون للسياسة الداخلية أولوية على السياسة الخارجية خاصة في ظل الانتقادات التي وجهت للأعباء الاقتصادية التي يفرضها تبني سياسة نشطة تجاه العالم الثالث؛ فإن التحرك السوفيتي في نهاية السبعينات ترتب عليه تحمله لأعباء هاثلة تجاه دول مثل افغانستان وانجولاً وأثَّيوبيا وفيتنام. وبالتالي ارتفع الإنفاق على المساعدات العسكرية الخارجية من تقدير يتراوح ما بين 1306 - 2108 مليار دولار عام 1971 إلى مابين 3509 - 4605 مليار دولار عام 1980، في الوقت الذي اتجه فيه معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي إلى الانخفاض تحت تأثير مشاكله الاقتصادية (مصطفي، 1991ب). كذلك فإن حدود التحرك السوفيتي بالمقارنة بالتحرك الأمريكي في هذه الأزمة والحرب المترتبة عليها يمكن تفسيره في إطار التحليل الذي قَدُّمه (1983) George حول التكافؤ في المصالح Interset Symmetry وأثرها على سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المناطق الجغرافية المختلفة، إن مراجعة مصالح الدولتين في منطقة الخليج يوضح أنها تنتمي للفثة الرابعة من تقسيم (George (عدم التكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة)، وبالتالي فإن سلوكهما جاء متسقًا مع هذا النمط من المصالح، ويتضح هذا بمراجعة مصالحهما في منطقة الخليج، وبالتحديد مصالحهما المتعلقة بالبترول.

إن مراجعة تقارير هيئة الطاقة الدولية في باريس توضح أن إحدى المصالح الحيوية للولايات المتحدة هي الحصول على البترول من منطقة الخليج، فبالرغم من زيادة إنتاج الاستحدة هي الحصول على البترول من منطقة الخليج، فبالرغم من ازياج الإسكا للبترول فإن انتاجها اتجه للانخفاض في الثمانينات، كما انخفض الانتاج المحلي للولايات المتحدة في عام 1989 كانت واردات الولايات المتحدة من البترول تعلل ووليا من المتعلكها، وساهمت هذه الواردات بحوالي 40% من المتعلكها، وساهمت هذه الواردات بحوالي شهه من المعجز التجاري للولايات المتحدة، ولقد تضاعفت الواردات الأمريكية من البترول من المعجز المعودي، وارداتها عن المراق ارتفاعا ملحوظا حتى أصبحت البترول المسعودي، والمحراق مصدرا لحوالي 25% من الواردات الأمريكية من البترول، وإذا ما السعودية والعراق مصدرا لحوالي 25% من الواردات الأمريكية من البترول، وإذا ما السعودية والعراق مصدرا لحوالي 25% من الواردات الأمريكية من البترول خلال التسعينيات المتحدة من البترول خلال التسعينيات واعتماد اللدول الأوروبية على بترول الخليج انضح لنا مدى أهمية هلما الأخير كأحد الإمداث الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية، فعض التقديرات توضح أن

الولايات المتحدة ستستورد ثاني استهلاكها من البترول بنهاية هذا القرن، وكذلك توضح مراجعة واردات السوق الأوروبية من البترول أهمية منطقة الخليج؛ ففي عام العجاء على سبيل المثال حصلت السوق الأوروبية على حوالي %44 من احتياطياتها من البترول من منطقة الخليج ((Sigler, 1990))، وبالرغم من اهتمام الاتحاد السوفيتي ببترول الخليج فإن مثل هذا الاهتمام لا يقارن بالمصالح الأمريكية نظرا لأن الاتحاد السوفيتي يتمتم باحتياطي من البترول، وزيادة إنتاجه عن استهلاكه منه؛ فعلى سبيل المثال توضح بعض الإحصاءات المنشورة أنه في عام 1988 بلغ إنتاج الاتحاد السوفيتي ببترول الخليج في أواخر الشمانينيات السوفيتي ببترول الخليج في أواخر الشمانينيات يرتبط باحتمال تزايد الطلب، وسد احتياجات المناطق السوفيتية القربية من مصادره في رائوس الأوسط (Primakov, 1988) والأوسط (Primakov, 1988) والأوسط (Primakov, 1988)

55

إن السلوك السوفيتي المحدود بالمقارنة بالسلوك الأمريكي غالبا ما ارتبط برغبته في عدم تدهور علاقته مع العالم الغربي في ظل المشاكل الاقتصادية، ومشاكل الصراعات القومية التي كان يواجهها في هذه الفترة، وبالتالي لم يكن على استعداد لإثارة مشاكل مع الولايات المتحدة بخصوص منطقة لا تتعرض فيها مصالحه الحبوية للخطر، إن هذا السلوك السوفيتي المحدود أوضح ضعف الدور السوفيتي في النظام اللولي (وهو الطرف الذي واجه مشاكل متزايدة في أعقاب الأزمة انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي، وإنشاء المكومنوك الروسي)، وبالتالي فإنه ساهم في تأكيد توجه هذا النظام نحو نظام القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة.

2 ـ أزمة الخليج وحدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي

إن حدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي يفترض التحرض لفطتين أساسيتين: أولاً: مدى اتفاق واختلاف الدول الاوروبية في مواقفها أثناء الأزمة والحرب وثانيا: مظاهر قيام الولايات المتحدة بالحد من استقلالية الدور الأرروبي. لقد شهدت الفترة التالية مباشرة لاتدلاع أزمة الخليج اختلافات بين الدول الأوروبية حول استعدادها لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، فلقد اتجهت بريطانيا إلى الانحياز لوجهة النظر الأمريكية التي لم تستبعد استخدام القوة العسكرية، أما فرنسا وباقي دول الجماعة فاتجهت لرفض استخدام مثل هذه القوة إلا في حالة قيام العراق بعدوان جديد على الدول العربية المجاورة حيث أعلنت بريطانيا عن مساندتها العراق بعدوان جديد على الدول العربية المجاورة حيث أعلنت بريطانيا عن مساندتها

ودعمها للتحرك العسكري الأمريكي، أما فرنسا، وبالرغم من أنه كان لها حتى منتصف اغسطس ثاني قوة بحرية في الخليج، فلم تتجه إلى التسرع في إرسال قواقها إلى المنطقة، وإنما اتجهت إلى إبراز مخاطر استخدام مثل هذه القوة وعمدت إلى التركيز على الإدانة السياسية والعمل على الاوصل إلى خل سياسي عربي (مصطفى، 1991ج).

وبالرغم من اختلافات وجهة نظر الدول الاوروبية حول هذه القضية إلا أنَّ مراجعة سلوك الجماعة يوضح أنها اتفقت حول بعض القضايا الأقرب المتعلقة بهذه الأزمة، ومن ذلك وصفها للعدوان العراقي على الكويت، وتحديدها للعلاقة بين أرمة المخليج والصراع العربي الإسرائيلي، فتوضح مراجعة بيانات الجماعة الأوروبية الصادرة في أعقاب الغزو العراقي للكويت أنها اعتبرت أن العدوان العراقي يمثل تهديداً للسلام، والاستقرار في المنطقة، وفي هذا الصدد أوضحت البيانات الصادرة قبل اندلاع الحرب في يناير 1991 مدى قلق الدول الأوروبية من استمرار جمود الموقف في أزمة الخليج بسبب الانتهاك المتواصل للعراق للشرعية الدولية، ولاسيما احتلاله المستمر والمدمر للكويت وقمع وتهجير سكانه، واحتجاز الرهائن الأجانب، والانتهاكات المتكررة للأعراف الّتي تحكم العلاقات الدبلوماسية، (اعلان المجلس الأوروبي، اكتوبر 1990)(4) . واعتقدت الجماعة أنه يجب حل هذه الأزمة على أساس قبول قرارات مجلس الأمن واكدت عدم إمكانية التوصل إلى حل دون تنفيذ هذه القرارات. ومن القضايا التي اتفقت عليها الجماعة الأوروبية أيضا الاهتمام بالتوصل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث عملت الجاعة على الربط بين الصراعين، وإن لم يتضمن مفهوم الجماعة للربط بمفهوم الربط الذي نادى به صدام حسين في 12 أغسطس 1990، والذي دعا في إطاره إلى الانسحاب المتزامن للعراق من الكويت مع انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان، إنّ الربط بين الصراعين في مفهوم دول الجماعة انخذ مظهر التذكرة بالصراعين معا، ولقد انعكس هذا المفهوم للربط في البيانات الصادرة عن الجماعة، وفي هذا الصدد أصدر اجتماع وزراء الخارجية الأوروبية في سبتمبر 1990، واجتماع القمة الأوروبية في ديسمبر 1990 اعلانات منفصلة، ولكن متزامنة عن أزمة الخليج والشرق الأوسط (مصطفى، 1991 جـ).

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق بين دول الجماعة اقتصر على القضايا غير الخلافية؛ فباندلاع الحرب وظهور عدد من القضايا الخلافية اتضح غياب التحرك الجماعي الأوروبي في إطار الجماعة، نظرا لاختلاف سلوك اللول الأعضاء تجاه العجرب، ولقد ارتبلت هذه الخلافات بمدى تحمل دول الجماعة لأعباء العمليات العرب، ولقد ارتبلت هذه الخلافات بمدى تحمل دول الجماعة في النفقات العسكرية، وموقفها من استمرارها، فالتحفظ الألماني على المساهمة في النفقات العسكرية، أثار انتقادات من جانب بريطانيا، كما ظهرت هناك خلافات بين دول الجماعة الأوروبية حول استمرار العمليات العسكرية، فيريطانيا على سبيل المثال استمرت منذ الأيام التالية مباشرة لاندلاع العرب وهي ترفض أي محلولة لوقف النار إلا بانسحاب المراق من الكويت، أما التصريحات الفرنسية فلم تسم بهذه اللمرجة من العسم فضمنت هذه التصريحات عبارات مثل: إن فرنسا لا يمكن أن تغير من موقفها المحربة من من قضية وقف النار إلا بالتعبير الواضح للقيادة المراقبة عن عزمها على الجلاء عن الكويت، أو الكويت، وأن يقدم المراق علامات ملموسة عن انسحابه من الكويت، أو فسيكون من الصعب على القوات المتحالفة الاستمرار في الحرب، وسيكون هناك ضغط دولي لوقف القتال (مصطفى، 1998).

وبالرغم من أن الخلافات الأرووبية تجاه أزمة المخليج والحرب كانت أساسا خلافات في درجة إيجابية التحرك، وتصور حدود اللدور الأوروبي في هذه الأزمة، إلا أن مثل هذه الخلافات أيرزت حلود قدرة الجماعة الأوروبية على انتهاج سياسة خارجية وأمنية موحدة، الأمر الذي يشير تساؤلات حول قدرة الجماعة الأوروبية على تطبيق رؤيتها حتى في المجالات التي تتفق عليها في بياناتها المعلنة، الواقع أنه بجب علم المبالغة في التأكيد على البعد السيامي للوحدة الأوروبية، فإن الجماعة الأوروبية هدفها اقتصادي، والدليل على ذلك أن الأسم الرسمي للجماعة الأوروبية هو خارجية وأمنية موحدة هي قدرة محلودة بطبيعتها في إطار الهدف الذي من أجله نشأت هذه الجماعة أملا؛ إن مشروع أوروبا 1922 لم يحكس تبلور بعض الأبعاد التي نشأت هذه الجماعة أسلامي، ويصفة خاصة ما أطلق عليه الإندام المؤسرات الإنداماج السياسي، ويصفة خاصة ما أطلق عليه الإندامج المؤسس الأبعاد التي المقات Policy البعد السياسي في التحرك الجماعي الأوروبي، الدافي بهذا في النظام المولي الجديد.

وفضلا عن ذلك فإن قدرة الجماعة الأوروبية على التحرك كقطب مستقل في

النظام الدولي يحد منه دور الولايات في الحد من مثل هذه الاستقلالية، ولقد أوضحت أزمة الخليج والعرب المترتبة عليها نجاح الولايات المتحدة في هذا الصدد، ويمكن بيان الدور الأمريكي من خلال الإشارة إلى بعض المظاهر التي يمكن من خلالها التوصل لمثل هذا الاستتاج، وهناك ثلاثة أنواع لهذه المظاهر: يتعلق أولها بحدود التحرك الأوروبي المستقل خلال الأزمة، والحرب وتجاه ترتيات الأمن في المنطقة العرية أما الثائي فيبدو في تقويم المسؤولين الأوروبيين للدور الأوروبي في مواجهة الدور الأوروبية في مواجهة الدور الأمريكي، أما الثالث فيتعلق بدور الولايات المتحدة في وضع حدود أمام الجهود الأوروبية لتحقيق الاندماج في المجالات الأمنية.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من مظاهر نجاح الولايات المتحدة في الحد من استقلالية التحرك الأوروبي يمكن الإشارة إلى ثلاثة أمثلة في هذا الصدد، وهي تتعلق بقبول أوروبا للبديل العسكري، وإمكانية التفاوض المباشر مع صدام حسين، ومصير الاقتراح الأوروبي حول مؤتمر الأمن والثعاون في منطقة البحر المتوسط، فلم تكن أغلية اللول الاوروبية متحمسة لاحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد صدام حسين؛ فلقد كانت هذه المول متخوفة من الانعكاسات السلبية لمثل هذا الخيار على الاستقرار في المنطقة، فقد أثار احتمال استخدام هذا الخيار المن فرنسا الإسلام، في هذه الدول، وروابطها مع شمال افريقيا، ولقد أوضح وزير خارجية أسبانيا على سبيل المثال أن استخدام القوة المسكرية قد يترتب عليها موجة جديدة من الإرهاب وزعزعة استقرار النظم المعتدلة في يمكن أن يترتب عليها موجة جديدة من الإرهاب وزعزعة استقرار النظم المعتدلة في شمال أفريقيا (Hadar, 1991)، وبالرغم من هذه المخاوف الأوروبية فإن اللول

وكذلك يبدو الدور الأمريكي في الحد من استقلالية الدور الأوروبي واضحا في اتجاه أوروبا للنحول في محادثات مباشرة مع العراق قبل اندلاع العرب، فبالرغم من أن فكرة إرسال مبعوث من الجماعة للدخول في مباحثات مع صدام حسين ظهرت منذ نوفمبر 1990 إلا أن تنفيذها ظل يتوقف على مقتضيات الحفاظ على تماسك الجبهة الأوروبية الأمريكية ، وكانت الولايات المتحدة في هذه الفترة توفض الحوار مع العراق، وبالتالي فإنه بالرغم من بحث وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في نوفمبر 1990 فكرة الاتصال بالعراق إلا أن الجماعة قررت أن تتفق مع القرارات الدولية، ولا تقدم مثل هذه المبادرة بمفردها، وحتى بعد أن أعلنت الولايات المتحدة قبول المخول

في حوار مع العراق فإن الجماعة الاوروبية التي أعلنت تأبيدها لهذا القرار جعلت
 تنفيذه متوقفاً على موافقة صلام حسين على اقتراح بوش، وعلى تنفيذه، وبالتالي فإن
 تعثر اجتماع بوش وصدام حسين ترتب عليه تأجيل اجتماع مندوب الجماعة مع طارق
 عزيز (مصطفى، 1991جـ).

وتبدو حدود استقلالية الدور الأوروبي أيضا في مصير الفكرة الأوروبية حول عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط في أعقاب الغزو العراقي للكويت وهو الاقتراح الذي تبلور في شكل مشروع لإيطاليا وفرنسا والبرتغال وأسبانيًا، والذي قدمه وزير خارجية إيطاليا دي ميليكس إلى السكرتير العام للامم المتحدة مارس 1991. ففي إطار سعي الحكومة الإيطالية إلى وضع ترتيبات لتحاشي الأزمات المحتملة في المنطقة العربية تقدم وزير خارجيتها باقتراح مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسُّط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبًا يتم في إطار اتفاق الدول المشاركة على طرح القواعد العامة التي يجب أن تحكم العلاقات بينها، ويتناول مناقشة القضايا التي يمكن تقسيمها أسوة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى ثلاثة ميادين هي: الأمن، والتعاون الاقتصادي، والاتصالات الإنسانية، على أنَّ تشارك في هذا المؤتمر دول المنطقة من البرتغال غربا إلى إيران شرقا، ولقد أوضح دي ميليكس في هذا الصدد أنه مقتنع بأن انعقاد المؤتمر سيكون خطوة كبيرة ومهمة في نزع فتيل التوترات التي تهدد المنطقة بعد أزمة الخليج، وفي خلق جو من التفاهم والتعاون بين جميع دول المنطقة⁶¹. إلا أن التحفظ الأمريكي على هذه الفكرة وضع حداً لإمكانات تنفيذها. وفي هذا الصدد أشار وزير خارجية إيطاليا إلى ان الاتحاد السوفيتي أدرك أن هذا الاقتراح لديه فرصة للنجاح، ولكن رد الفعل المبدئي للولايات المتحدة كان فاترا(8). أما المجموعة الثانية من مظاهر سعي الولايات المتحدة للحد من استقلالية التحرك الأوروبي فتبدو من مراجعة بعض التصريحات غير الرسمية والرسمية في اللول الاوروبية، فلقد أشارت بعض الدوائر الأوروبية في فرنسا وألمانيا إلى أن حرب الخليج كانت بمثابة فرصة للولايات المتحدة لتوضح للعالم أجمع أن لها دور القيادة في النظام الدولي، وأن الولايات المتحدة سعت من خلال الاعتماد على الخيار العسكري إلى فرض قيود على الدور الأوروبي الذي بدا أن هناك احتمالًا في أن يتحدى القيادة الأمريكية؛ ولقد أوضحت بعض الصحف الفرنسية على سبيل المثال أن هدف الولايات المتحدة من الاعتماد على البديل العسكري هو خلق خلافات بين العرب وأوروبا، والحد من سرعة الاندماج الاقتصادي الأوروبي، ووضع

النظام الدولي تحت سيطرة الولايات المتحدة، وربما كان مثل هذا التوجه في المجتمع الفرنسي هو الذي دعا الرئيس ميتران إلى الاعلان عن مبادرة أوروبية قبل المجتمع الفرنسي هو الذي دعا الرئيس ميتران إلى الاعلان عن مبادرة أوروبية قبل اندلاع الحرب مباشرة تتضمن الانسحاب العراقي من الكويت، والانسحاب الاسرائيلي من المضفة الفربية، إلا أن مثل هذا التحرك الأوروبي المستقل في ظل القيادة الفرنسية لم يضمر؛ ففي مارس 1991 بدا أن ميتران يمثل دور الشريك الأصغر في المحادثات الأمريكية الفرنسية في جزر المارتنيك، ولقد أكد متحدث فرنسي في أعقاب هذا الاجتماع التقارب الكبير في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وفرنسا، كما أوضح وزي خارجية فرنسا أنها يمكن أن تتخلى عن سياستها المستقلة تجاه العالم العربي، وهي السياسة التي تبتها منذ أواخر الستينات، وأوضح أحد مسؤولي الجماعة الاوروبية أن الجماعة الأوروبية يمكن أن تلعب في التحليل الأخير دوراً هامشاً ومكمالاً للدور الامريكي في منطقة الشرق الأوسط (Hardar, 1991)).

أما المجموعة الثالثة من المظاهر التي توضح القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على استقلالية الدور الأوروبي فتتعلق باحتمالات تحقيق الجماعة للاندماج في مجالات أخرى خارج المجال الاقتصادي، الأمر الذي قد يزيد من احتمال قيامها بدور القطب المستقل في النظام الدولي، فلقد أوضحت حرب الخليج أهمية مضاعفة الجهود الأوروبية من أجَّل تحقيق درجة أعلى من الاندماج في المجالات السياسية والأمنية، وشهد أواثل عام 1991 مباحثات أوروبية حول الدور الأمني المحتمل للجماعة، فعقد كول وميتران اجتماعا في فبراير لوضع خطة لزيادة تنسيق سياسات الجماعة الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والأمن. وفي مارس 1991 وافقت دول الجماعة الأوروبية على بحث احتمال اضافة بُثلٍ أمني للجماعة حيث يتم الاعتماد على اتحاد غرب أوروبا لتدعيم وحدة الجماعة في المجالات السياسية والعسكرية، ولقد اقترح رئيس الجماعة الأوروبية في المؤتمر الدولي للوحدة الأوروبية أن الخطوة الأولى في طريق الوحدة هي دفع دور اتحاد غرب أوروبا ليصبح ممثلًا للمواقف الغربية داخل حلف الأطلسي، وأن تقوم الجماعة الأوروبية بوضع الخطوط العامة التي تحكم توجهاته؛ ليصبح في النهاية جزءاً من الجماعة الأوروبية، كذلك اقترحت فرنسا في مأيو 1991 إنشاء قوات للانتشار السريع تحت قيادة الجماعة الأوروبية، وهو الاقتراح الذي أثار نقداً من جانب الولايات المتحدة التي حاولت من جانبها وضع حد لهذا التوجه الأوروبي الذي لم يسفر حتى الآن عن تقدم ملموس، وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة بإيفاد بعض كبار المسؤولين في وزارء الخارجية الأمريكية إلى

ألمانيا وفرنسا ويربطانيا في 1991 لتوجيه نظرهم لخطورة هذا التوجه الأوروبي، ويبدو التورق في العلاقات الامريكية الاوروبية حول هذه الابعاد واضحاً في طلب الولايات المتحدة تأجيل اجتماع حلف الاطلسي الذي كان من المقرر عقده في صيف 1991، حيث اعتقد بوش ومستشاره أن مل هذا الاجتماع قد يكون مناسبة للإعلان عن رفض اللاول الاوروبية للسيطرة الأمريكية التي اتجهت للزيادة منذ اندلاع أزمة الخليج (Hadar, ا1991) إن حدود الانجازات الأوروبية في هذا الصدد غالبا ما يعكس التحليل الذي قدمه (1971) Nye حول الانعكاسات السلبية للعوامل الخارجية على تجارب الانداج ".

لقد كان لأزمة الخليج انمكاسات على استمرار توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد حيث إنها اكدت محدودية الدور السوفيني (الكومنولت الروسي) بالمقارنة بالدور الأمريكي في إطار المشاكل الداخلية التي تواجهه، وسعيه لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. كما أنها أوضحت أيضا حدود قيام أوروبا بدور القطب المستقل في النظام الدولي في ظل الخلافات بين أعضاء الجماعة الأوروبية، وقيام الولايات المتحدة بالمحد من التحرك المستقل من جانب الدول الأعضاء في الجماعة، والتساؤل الآن هو: ألم يترتب على أزمة الخليج والحرب التالية لها بعض الآثار التي قد تشير إلى حدود قيام الولايات المتحدة بالدور القيادي في النظام الدولي؟

لقد أوضحت هذه الأزمة بعض القيود التي قد تواجه الولايات المتحدة وهي قيود تتعلق أساسا بالأعباء الاقتصادية التي يتطلبها قيام الولايات المتحدة بمثل هذا الدور؛ فلقد أوضحت أزمة الخليج حدود التحرك الأمريكي المنفرد نظرا لحاجتها للحصول على دعم اقتصادي من جانب حلفائها؛ ففي حرب الخليج تم توجيه %75 من السلاح الجوي التكتيكي للولايات المتحدة و%40 من اللبابات الامريكية لهزيمة دولة لايزيد حجم الناتج القومي الإجمالي فيها عن البرتفال، كما حصلت الولايات المتحدة في إطار مواجهتها لأزمة الخليج والحرب المترتبة عليها على 54 بلبون دولار من المساعدات من الدول الحليفة لها، وقد يتعذر الحصول على هذا القدر من الدعم في المستقبل، ولقد أوضح هنري كيسنجر في هذا الصدد أن حرب الخليج كانت حلنا من غير المحتمل تكراره في المستقبل (Hadar, 1991). إلا أن مثل هذا الاعتبار في يكن له حتى الآن تأثير على استعرار قيام الولايات المتحدة بالدور القيادي في

النظام الدولي، أو بعبارة أخرى فإن المحصلة النهائية لانعكاسات أزمة الخليج على هيكل النظام الدولي تشير إلى أن هذه الأزمة ساهمت في تأكيد استمرار توجه هيكل هذا النظام نحو نظام القطب الواحد.

انعكاسات أزمة الخليج على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي

لقد كانت فعالية استخدام القوة العسكرية كأداة للتأثير في الملاقات الدولية موضع جلك في أدبيات العلاقات الدولية، فبينما اتجه بعض الباحين للحديث عن حدود فعالية القوة العسكرية في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل (Rosenau, 1989) عمد البعض الآخر إلى التأكيد على أهمية وفعالية القوة العسكرية في النظام الدولي ،Art (1989) عمد البعض الآخر إلى التأكيد على أهمية وفعالية القوة العسكرية كأداة من أدوات التأثير على سلوك دول العالم الثالث فإن أزمة الخليج والحرب التي ترتبت عليها أوضحت فعالية استخدام القوى الكبرى للقوة العسكرية في والحرب المترتبة عليها أوضحت فعالية استخدام القوى الكبرى للقوة العسكرية في عليها على استخدام القوة المسكرية في النظام اللدولي يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من عليها على استخدام القوة العسكرية في النظام اللاولي يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من الدولي، أما النوع الثاني فيتعلق بانعكاماتها على وظائف القوة العسكرية في النظام، وأخيرا يتعلق النوع الثاني فيتعلق بانعكاماتها على دور الأسلحة التقليدية والنووية في هذا النظام، وأخيرا يتعلق النوع الثالث بانعكاسات هذه الأزمة والحرب التي تلتها على وضع حد لانتشار الاسلحة النووية في المالم الثالث.

1 _ انعكاسات أزمة الخليج على وظائف القوة العسكرية في النظام الدولي

يعد الردع deterrence والإجبار Compellence من الوظائف الرئيسة للقوة المسكرية في النظام اللولي (Art, 1989) وفي ظل الردع تُستَخْدَم القوة المسكرية بهدف منع المعدو من القيام بتحرك لا يرغبه الطرف الأول، وذلك من خلال قيام هذا الطرف بتهديد عدوه بأن الأعباء التي يتحملها نتيجة امتمراره في الصراع (أو تصعيده) تفوق القوائد التي قد يحصل عليها نتيجة لهذا السلوك، ولقد كانت فعالية استراتيجية الردع في إدارة الصراع موضع شك عدد من الباحثين (1989, Authews et al., 1989)، حيث أوضحوا أن هذه الاستراتيجية ذات دلالة محدودة في إدارة الصراع في كثير من الأحيان، حيث إن التهديد الذي تكتنفه هذه الاستراتيجية قد يترتب عليه تصعيد الصراع بدلا من تخفيفه، ولقد أوضحت أزمة الخليج حدود استراتيجية الردع في

إدارة هذه الأزمة، إلا أن هذه الأزمة والحرب المترتبة عليها أوضحت أيضا أن استخدام القوة العسكرية في وظيفة الإجبار (أي اجبار العدو على عدم الاستمرار في تحرك معين أو دفعه لتغيير تحرك معين) يمكن أن يكون له انعكاسات على فعالية استراتيجية الردع في المستقبل.

لقد عمل الائتلاف الدولي المعارض للغزو العراقي للكويت على ردع العراق من خلال التهديد باستخدام القوة (B)، وهو ما تبلور في قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي صدر في نوفمبر 1990، والذي جاء فيه تحذير للعراق بأنه إذا لم ينسحب من الكويت قبل 15 يناير فإن كل الوسائل اللازمة لتنفيذ كل القرارات ستستخدم لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، ولقد جاء التصويت على هذَا القرار في الجلسة التي انعقدت على مستوى وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء نى المجلس حَيث وافقت 12 من الدول الأعضاء على هذا القرار بينما عارضته كل من اليمن وكوبا، وامتنعث الصين عن التصويت. وأوضح جيمس بيكر في كلمته في هذه الجلسة أن هدفها هو إقتاع صدام حسين بأن ما يطالبه به مجلس الأمن والمجموعة الدولية لايمكن تجاهله، فإذا لم يغير العراق سلوكه سلمياً فلابد من اتخاذ الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة، ووصف وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد اجتماع مجلس الأمن بأنه اجتماع الرهان على السلام، وأوضح أنَّ الخيار الأخير يبقى في يد العراق، محذرا من الاستخفاف بالخيار العسكري، حيث قال: إن هذا الخيار ليس وهما، وإنه إذا استخدم فسيكون بتأييد كامل من مجلس الأمن، وأوضح وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما أنه نظرا لتجاهل صدام حسين للجهود التي بُلِّيلَت لتسوية الأزمة فإن المجتمع الدولي لم يكن أمامه سوى اللجوء إلى مستويات أعلى من الضغط لمواجهة هذا التحدي للمجتمع الدولي.

إلا أن استراتيجية الردع فشلت في إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، وغالبا ما يمكن تفسير هذا الفشل في إطار بعض العوامل المعتفقة بالعلاقة بين الردع والإدراك والتي طرحها (Jervis, 1969)، فإن ادراك الفاعلين الدوليين يختلف عن الدافع المحقيقي Objective reality وعن إدراك الفاعلين الآخرين، ومثل هذه الاختلافات تؤثر على الردع؛ فإذا لم تتمكن القيادات من فهم ورية الخصم للعالم فإنه غالبا ما سيترتب على ذلك فشل استراتيجية الردع فالردع كما سبقت الإشارة يتضمن تهديد الطرف الاخير لمحاولة إقناعه، فإن العقاب المترتب على تحرك معين يفوق القيمة المتوقعة من جراء هذا التحرك. أي إن هناك متغيين: الأعباء المترتبة على العقاب، واحتمال

قيام الخصم بمثل هذا التحرك، وبالتالي يفشل الردع إذا تبني طرفا الصراع تصورات مختلفة لهذين المتغيرين. ولقد أوضح (1989) Jervis أن الخطأ في إدراك المتغير الأول قد يرجع إلى عدم فهم أحد الأطراف للقيمة التي يتبناها الطرف الآخر، كما قد يفشل الردع أيضاً إذا لم يفهم المعتدي نوع الحرب التي تهدد بها الدولة المراهنة عن الوضع الراهن، وبالتالي فإن فشل الردع في أزمة الخليج قد يكون مرتبطا بعدم فهم صدام حسين للقيمة ألتي أعطاها المجتمع اللولي لضرورة المحافظة على سلامة واستقلال الكويت، فضلاً عن ذلك فقد يكون صدام حسين قد أخطأ في إدراكه لطبيعة الحرب التي يمكن أن يشنها الائتلاف الدولي؛ فهنأك احتمال أن يكونُ صدام حسين قد اعتقد أنَّ مثل هذه الحرب ستبدأ بضرب القوات العراقية في الكويت لإجبارها على الانسحاب، وهو مجال أعتقد أنه يتمتع فيه بميزة في مواجهة قوات الائتلاف الدولي، وكذلك قد يمكن تفسير الخطأ في إدراك صدام حسين وبالتالي فشل سياسة الردع بالخطأ في إدراك المتغيرالثاني الذّي طرحه (Jervis, 1989)، وهو الخطأ في إدراك احتمال قيَّام الخصم بمثل هذا التحرك، أي الخطأ في إدراك مصداقية التهديد، فمن المحتمل أن يكون صدام حسين قد شكك في مصداقية قيام الائتلاف الدولي بشن حرب ضد العراق لإجبارها على الانسحاب من الكويت، إلا أن الائتلاف الدوَّلي قام بالفعل باستخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الإذعان لقرارات المجتمع الدولي، وتبدو فعالية القوة العسكرية في اجبار العراق في قبوله للشروط التي أعلنها الرئيسُ الأمريكي لوقف العمليات العسكرية في 28 فبراير 1991 بعد ماثة ساعة من بدء الهجوم البري، وستة أسابيع من بدء عملية عاصفة الصحراء، ولقد أكد الرئيس الامريكي أن قوات الائتلاف قد حققت أهدافها بتحرير الكويت وهزيمة العراق، وأنَّ الشروطُ الخاصة بتحويل وقف القتال إلى إيقاف دائم لاطلاق النار تتضمن: توقف العراق عن عملياته العدائية بوقف إطلاق صواريخ سكود على الدول المجاورة، وإعلان العراق امتثاله لجميع قرارات الأمم المتحدة، وإلغاء وبطلان القرار العراقي بضم الكويت، وقبول مبدأ دفع التعويضات عن حسائر غزو الكويت، وإطلاق سراح جميع الأسرى من دول الائتلاف.

إن هذا النجاح في استخدام القوة العسكرية في وظيفة الإجبار قد يكون له نوعان من الانعكاسات على النظام الدولي، فمن ناحية يوضح استعداد الدول الكبرى لاستخدام القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية، أما من ناحية أخرى فقد يساهم استخدام القوة العسكرية في حرب الخليج في زيادة احتمالات نجاح استراتيجية الردع في النظام الدولي حيث أوضحت هذه الحرب القيمة التي تضفيها اللمول الكبرى على المحافظة على الوضع الراهن والقواعد التي يجب أن تحكم مسار العلاقات الدولية، كما وأن هذه الحرب أوضحت أيضاً مصداقية التهديدات التي قد تفرضها الدول الكبرى إذا تعلق الأمر بمصالحها الحيوبة.

2 ـ انعكاسات أزمة الخليج على دور القوة التقليدية والقوة النووية في النظام الدولي:

لقد كان للقوة النووية دور محدود في توجيه مسار أزمة الخليج، والحرب التي تلتها، إلا أن القوة التقليدية كان لها الدور الأساسي في حرب الخليج الأمر الذِّي أُوضِح أهمية هذا النوع من القوة في توجيه مسار التفاعلات الدولية، فلقد عكست حرب الخليج استمرارية عدم استخدام القوة النووية كأحد خصائص النظام الدولي في أعقاب عام 1945، بل يمكن القول إن حرب الخليج دعمت من هذا التوجه في النظام الدولي، وبالرغم من عدم الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة في حرب الخُليج، إلا أنه تُم التلويح باحتمال استخدامها خلال الأزمة في حالة واحدة فقط، وهي تحذير صدام حسين من استخدام الأسلحة الكيماوية. ويتضع هذا التحذير في الرسالة التي كتبها الرئيس الامريكي لصدام حسين في 5 يناير 1991 والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي لطارق عزيز خلال اجتماعهما قبل اندلاع الحرب في يناير 1991. وبالرغم من أن القيادة العراقية رفضت الرسالة الامريكية، وسلمتها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، إلا أنه من الصعوبة بمكان القول بأن صدام حسين لم يكن على دراية بمحتويات هذه الرسالة، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي لم يعلن صراحة في هذه الرسالة أن استخدام الأسلحة الكيماوية من جانب صدام حسين سيترتب عليه هجوم نووي من جانب الولايات المتحدة، إلا أن صياغة هذه الرسالة لم تستبعد مثل هذا الاحتمال؛ حيث جاء في الرسالة إن الشعب الأمريكي سيطالب بأقوى رد فعل ممكن وإن صدام حسين وشعبه ستحملون بالتالي أعباء هائلة .(Bundy, 1991)

ولقد أوضح الرئيس الأمريكي موقفه في مؤتمر صحفي في 5 فبراير 1991. فأثناء هذا المؤتمر سئل عما إذا كان استخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية سيترتب عليه استخدام الولايات المتحدة لأسلحة الدمار الشامل، إلا ان الرئيس الأمريكي تفادى الإجابة المباشرة على هذا التساؤل، بل إن رده انسم بنوع من المعموض؛ حيث أوضح أن هدفه هو أن يتربث صدام حسين قبل استخدام الاسلحة الكيماوية، وأن تتوفر أمامه جميع الفرص الممكنة لتجنب مثل هذا الاستخدام

(Bundy, 1991) ويمكن تفسير عدم استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية في حرب الخليج في إطار ثلاثة عوامل: القوة التدميرية الهائلة لهذه الأسلحة، والتخوف من انعكاسات مثل هذا الاستخدام على انتشار الأسلحة النووية، وفعالية القوة التقليدية في تحقيق الأهداف العسكرية. فإن استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية مع ما تتسم به من قوة تدميرية هاثلة كان يمكن أن يترتب عليه معارضة كبيرة من جانب الدول المشاركة في الائتلاف الدولي، وبصفة خاصة من جانب تلك الدول القريبة من مسرح العمليات العسكرية؛ نظرًا لاحتمالات تعرضها لمخاطر نتيجة لمثل هذا الاستخدام، وفضلا عن هذا فإن استخدام الأسلحة النووية كان يمكن أن يواجه معارضة داخلية في الولايات المتحدة، وهو ما اتضح في مناقشات الكونغرس في يناير 1991 بعد الدلاع حرب الخليج. فضلا عن ذلك فإن استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية في حرب الخليج غالبا ما كان سيترتب عليه انتشار الأسلحة النووية في النظام الدولي، ولقد أوضح أحد أعضاء الكونغرس في اطار مناقشته لاحتمال استخدام الأسلحة النووية بعد اندلاع الحرب أن الاستخدام الأمريكي لهذه الأسلحة سيترتب عليه سعي جميع الدول في العالم للحصول على أسلحة نووية مع ما يترتب على ذلك من دمار وعدم استقرار في النظام الدولي.

وأخيرا فإن عدم استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية غالبا ما ارتبط أيضا بكفاءة القوة التقليدية في حرب الخليج؛ فلقد اتجهت القيادات المسكرية الأمريكية لوضع خطط تحركها العسكري على نحو يتفق مع الحدود التي تفرضها القيادة العسكرية العليا على استخدام الأسلحة النووية، ولا يرجد في إطار المعلومات المعتوفرة ما يشير إلى أن مثل هذه الخطط تضمنت الاعتماد على الأسلحة النووية، ان المملفة النووية نظروا إليها كبديل للخسائر في الأرواح التي قد تترتب على الحرب البرية، إلا أن مسار حرب الخليج أوضح بما لايدعو مجالا للشك كفاءة القوة التقليدية في تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية للمدل، حيث أوضحت هذه الحرب أن القوة التقليدية التي تستخدمها قوات عسكرية تتسم يدرجة عالية من الخبرة والكفاءة والتدريب يمكن أن يكون لها دور مهم في توجيه مسار التفاعلات الدولية بنمية قدراتها التقليدية أو بعبارة أخرى ألا يكون تنمية هر ضرورة اهتمام الدول النووية بتنمية قدراتها التقليدية أو بعبارة أخرى ألا يكون تنمية القدرات النووية على أساس تنمية القدرات التقليدية (Bundy, 1991).

3 ـ انعكاسات أزمة الخليج على الحد من انتشار الأسلحة النووية:

اتجهت عدد من دول العالم الثالث نحو تنمية قدراتها النووية وذلك اعتقادا منها أن مثل هذه القدرة ستحقق لها درجة أعلى من الأمن بالإضافة إلى تحسين مركزها النسبي في النظام الدولي. ولقد أثارت هذه الظاهرة قلق الدول النووية التي اعتقدت ان أنتشار هذه الأسلحة سيترتب عليه عدم استقرار النظام الدولي، ومن نَمَّ اتجهت هذه الدول إلى اتباع عدد من الاستراتيجيات السياسية والتجارية بهدف الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أن مثل هذه الاستراتيجيات لم تحقق النتائج المتوقعة، وفي هذا الإطار فإن استخدام القوة العسكرية في حرب الخليج أوضع إمكانية لجوء الدول الكبرى إلى البديل العسكري للحد من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث، وذلك بالنظر إلى دور هذه الحرب في إضعاف القدرات النووية العراقية. وأتجهت الولايات المتحدة في أعقاب أزمة الخليِّج إلى التركيز على التهديد الذي يمثله امتلاك العراق للأسلحة النووية، وباندلاع الحرب أصبح تحطيم القدرات النووية العراقية أحد الأهداف العسكرية الرئيسية للولايات المتحدة حيث قامت قوات الائتلاف الدولي بقذف متكرر للأهداف العسكرية العراقية المرتبطة بانتاج الأسلحة النووية، إلا أن هذه الحرب وإن أضعفت القدرة النووية العراقية إلا أنه لم يترتب عليها تحطيمها تماما، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى التعاون مع الأمم المتحدة للقضاء على مثل هذه القدرة، ولقد انعكس هذا مثلا في القرار 687 الذي صدر في ابريل 1991، والذي تضمن شروط وقف إطلاق النار بشكل دائم ونهائي في الخليج، حيث جاء فيه أنه يجب على العراق أن يدمر جميع محتويات ترسانته من أسلحة اللمار الشامل، وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة تَووية، وأن يُخُضِعَ جميع ما لديه من مواد يمكن استخدامها في إنتاج الأسلُّحة النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة للقضاء على القدرة النووية المراقبة إلا أنه يلاحظ أن هذه العملية كانت أبطأ وأصعب مما كان متوقعاً؛ فزيارات فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة إلى العراق لم تحقق سوى نجاح جزئي؛ حيث اتبعه صدام حسين إلى التظاهر بالتعاون مع الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي سعى فيه إلى تتمية قدراته النووية، وهو ما أثار أهمية ممارسة درجة أعلى من الضبط للحد من السلوك العراقي، وفي هذا الصدد أوضع Bundy في تحليله للدوس المستفادة من حرب الخليج في مجال القدرات النووية أنه:

هإذا كان المطلوب فرض درجة أكبر من الضبط لوضع نهاية للمغامرات النووية لصدام فإنني أعتقد أنه يمكن فرض ذلك بتأييد دولي، وإذا تم هذا فإنها ستكون إحدى النتائج الهامة لحرب الخليج،(Bundy, 1991: 891).

إن الغزو العراقي للكويت هو الذي وفر للولايات المتحدة وللأمم المتحدة النقاة التي يمكن من خلالها العمل على تحطيم القدرة النووية العراقية، وكذلك فإن استخدام القوة العسكرية للحد من هذه القدرة غالبا ما سيكون له انعكاسات على استخدام القوة العسكرية للحد من القدرات النووية للبول العالم الثالث، ولقد انعكس مثل هذا الترجه في تقرير المعهد اللبولي للمراسات الاستراتيجية في لندن الذي أوضح أن المبول الكبرى قد تضطر لبحث استخدام القوة العسكرية لوقف محاولات دول العالم الثالث لتطوير أسلحة نووية وذلك في حالة فشلها في إقناعها بالتخلي عن برامجها النووية (6).

الخلاصة

لقد كان لأزمة الخليج والحرب التي ترتبت عليها انعكاسات على هيكل النظام الدولي ودور القوة العسكرية في هذا النظام، فلقد ترتب على هذه الازمة دعم توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد؛ حيث أوضحت حدود الدور السوفيتي (الكومنولثُ الروسيُ) في النظام الدولي بالمقارنة بالدور الامريكي في توجه التفاعلاتُ الدولية، وفضلا عن ذلك فلقد أوضحت هذه الأزمة حدود الدور الذي يمكن أن تقوم به اوروبا كقطب مستقبل في النظام الدولي بالنظر إلى المخلاف بين الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية، واللبور الأمريكي في الحد من فعالية التحرك الأوروبي، ومن ناحية أخرى فقد ترتب على أزمة الخليج والحرب التالية لها انعكاسات على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي؛ فبالرغم من أن هذه الأزمة أوضحت حدود وظيفة الردع كأحد وظائف القوة العسكرية في النظام الدولي، إلا أن نجاح القوة المسكرية في وظيفة الإجبار غالبا ما سيكون له انعكاسات على احتمالات فعالية الردع من جانب، وزبادة استعداد الدول الكبرى لاستخدام القوة العسكرية من جانب آخر. كما كان لأزمة الخليج انعكاسات على توضيح أهمية القوة التقليدية في توجيه مسار التفاعلات الدولية، وبالتالي أهمية تنمية الدول الكبرى لقدراتها التقليدية إلى جانب قدراتها النووية، وأخيراً أوضحت حرب المخليج إمكانية استخدام القوة العسكرية للحد من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث.

الهوامش

- (1) يعمد هذا القسم من الدراسة في مراجعته للوقائع الخاصة بتحرك الدولتين وتصريحات المسؤولين الأمريكيين والسوفيت أماساً على الملقات التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بعنوان «الولايات المتحدة وأزمة الخليج، 1980» والولايات المتحدة وحرب الخليج 1981» والاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج 1980».
 - آ) الوقائع الخاصة بهذه المبادرات تعتمد على:
- حركة الأحداث، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط مارس، 1991.
- (3) ميز (George, 1983) بين، فئات لمصالح القوتين العظميين في المناطق الجغرافية المختلفة
 - أ) High Interest Symmetry وهي مناطق يوجد فيها مصالح حيوية لكلا الدولتين.
 - ب) Low Interest Symmetry وهي مناطق تبتسم فيها مصالح الدولتين بالتواضع.
- بـ) Interest Asymmetry Favoring USSR وهي مناطق عدم تكافؤ في المصالح لمالح الاتحاد السوفيتي.
- د) Interest Asymmetry Fevoring USA وهي مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة.
- مـ) Disputed Interest Symmetry وهي مناطق لا تتفق فيها الدولتين حول الوزن النسبي
 لمصالحهما.
 - و) Uncertain Interest Symmetry وهي مناطق تتسم فيها مصالحهما بالغموض.
- (4) المجلس الأوروبي 1990: اعلان، نشرة المجموعة الاوروبية بالقاهرة، (سبتمبر ــ اكترب) 1990.
 - (5) دي ميليكس (1990) تصريح صحفي، الأهرام (5 ديسمبر).
 - (8) دي ميليكس (1991) تصريح صحفي، الأهرام (19 أبريل).
- (7) التطيل الذي قدمه (١٩٦١) (١٩٨٠ كان يعمل بالانمكاسات السلبية للعوامل الخارجية على تجارب الاندماج الاقتصادي. الا انه يمكن استخدام نفس المنطق في التحليل في نفسير العقبات التي يمكن أن تواجه احتمالات انتشار الاندماج من المجال الاقتصادي إلى مجالات اخرى سواء ان كانت امنية أو سياسية.
- (8) الوقائم والتصريحات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية في الرّدع والإجبار مستمدة من القسم الخاص بتطور الاحداث، وفي الكتاب الذي اصدرته الهيئة العامة للاستعلامات المصرية حول موقف مصر. من ازمة الخليج، ابريل 1991.
 - (9) الاشارة الى هذا التقرير راردة في جريدة الأهرام، (22 مايو 1991).

المصادر العربية

عبد المنعم معيد

1988 مصر والنظام الدولي في التسعينيات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

1991 والحقيقة والخيال: مصر والجماعة الأوروبية 1992، ص ص 161-193 في هـ. خير الدين وأ. يوسف (محرران) مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية 1992. القاهرة: مركز البحوث والدواسات السياسية.

نادية محمود مصطفى

1991 أ وحوب الخليج الثانية: بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الاوروبية، بحث مقدم إلى ندوة مصر والجماعة الاوروبية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية (25-21 فبراير).

1991 ب «القوتان الأعظم والعالم الثالث». الفكر الاستراتيجي العدد 36 (ابريل) .15-66

1991 ج وأزمة الخليج والنظام الدولي: «ص ص 55-155؛ في أحمد الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والمدواسات السياسية.

المراجع الأجنبية

Art. R

1989 "To what Ends Military Power." P.P. 187-206 in R. Matthews. A. Rubinoff and J. Stein (eds), International Conflict and Conflict Management, Ontario: Prentice Hall.

Bover, M and Wilken feld, J

1989 "Third Party Intervention: The Super powers as crisis Managers." p.p. 75-89. in M. Brecher and J. Wilkenfeld (eds). Crisis, Conflict and Stability. New York: Pergomon Press.

Bundy, M.

1991 "Nuclear Weapons and the Gulf." Foreign Afffairs (Fall): 83-94 Deutsh, K and singer, D

"Multipolar Power Systems and International Stability." P.P: 315-324 in J. Rosendu (ed). International Politics and Foreign Policy. New York: the Free Press. George, A.

1983 Managing Us - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention. Boulder, Co: Westview Press.

Hadar, L.

1991 "The United States, Europe and the Middle East." World Policy Journal, 8 (Summer) 421 - 449.

Jervis, R.

1989 "Deterrence and Perception." P.P: 17 - 29 in Matthews et al. (ed). International conflict and conflict Management, Ontario Prentice -Hall.

Matthews, R. Rubinoll, A and Stein, J.

1989 "Introduction, P.P: 2 - 7 in Matthews et al. (eds) International conflict and conflict Management." Ontario: Prentice - Hall.

Nve. J. 1971

Peace in Parts. Boston: Little Brown and Company.

Primakov, E.

1988 "Soviet Policy Toward the Arab - Israeli Conflict." in W. Quandt (ed). The Middle East Ten Years after camp David. Washington: The Brookings Institution.

Rosecrance, R.

1969 "Bipolarity, Multi Polarity and the Future" P.P: 325 - 335 in J. Rosenan (ed) International Politics and Foreign Policy. New York: The Free Press.

Rosenau, J.

1989 "Capabilitis and Control in an Interdependent World." P.P: 143 -154 in Matthews et al (eds). International Conflict and conflict Management, Ontanio: Prentice - Hall,

Sigler, J. 1990 "The Changing strategic significance of the Middle East." Un Published paper, Carleton University, Canada.

Snyder, G. and Diesing, P.

1977 Conflict Among Nations. Princeton: Princeton University Press.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن ومجلة العلوم الاجتاعية، عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن عملدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالى:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس 2549421

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:

2549421 = 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كوبتياً أو ما يعادلها ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج

نيفين عبد المنعم مسعد قسم العلوم السياسية _ جامعة القاهرة

مقدميسة

تنوعت التفسيرات التي قلمت لمواقف التبارات الإسلامية من غزو الكويت، وذهب أصحابها بخصوصها مذهبين مختلفين، الأول: ركز على الأسانيد الشرعية، وليها حرمة كل مسلم على أخيه، ووعيّ بتصرف بعض الجماعات فيما تطالع من نصوص، تصرفا انحاز بها لهذا الطرف أو ذاك تبعا لتعريفها من هو المسلم، وتقديرها لمدلود حرمته، والثاني: ركز على المسوّغات البراجماتية وجوهرها توازنات القوة السياسية، وخلص إلى أن موقف كل جماعة خضع لحسابات دقيقة أملاها شكل المساهرة، وخلص الداخلية والخارجية، والتفسيران يعالجان معاً بشيء من التبسيط ظاهرة تتصف بحكم طبيعتها بالتعقيد أن، وذلك أنه مع اندلاع أزمة الخليج، وقعت الجماعات الإسلامية نها لتناقض نفسي - فكري داخلي؛ لأنه بينما شاقها الانحياز إلى العراق على ما بينهما من قطيعة أيديولوجية حادة، فلقد امتع عليها في الوقت ذاته تفهم دوافع الكويت للاستفواء بالأجنبي على سابق دعمها المادي لها، وهنا كان للمتغيرات البيئية ومنها السياسية دورها في حسم هذا التناقض، وترجيحها لأحد الخيارين دون الآخو، وتلك هي الممولة الأساسية للدراسة.

ومن هذا المنطلق تجرى مناقشة موقف اثنتين من الجماعات الإسلامية من غزو الكويت: هما الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، وحركة النهضة بتونس، يجمع بينهما أنهما عارضتا التلدخل الأجنبي معارضة أنستهما حينا علة التلاخل وداعيه، ويميز بينهما الانتساب إلى اتجاهين فكريين مختلفين: (الإنقاذ كتعبير عن عدة اتجاهات يغلب عليها الراديكالية، والنهضة كتعبير عن الإنجاه الإصلاحي). ويسبق ذلك ويتقلمه

استعراض لمواقف بعض الجماعات الإسلامية الأخرى التي تستمد أصولها الفكرية بدرجات متفاوتة من ذات المصدر (إخوان الأردن ومصر واليمن كتعبير عن الاتجاه الإصلاحي).

وسند هذا المنطق في التحليل أنه يكشف عن مفارقة مهمة قوامها أن التجانس الفكري العقائدي لم يكن هو العامل الأهم في تحديد مواقف الجماعات المعنية، فاللافت للنظر أن عناصر التشابه بين موقف النهضة والإنقاذ غلبت نظيرتها بين فصائل الإخوان المسلمين، الأمر الذي يفتح الباب لإدخال بُقد آخر في التحليل. ففي بعض الأحيان كان التفسير الديني للواقعة أداة لمزايدة الجماعة الإسلامية على الموقف الرسمي للنظام في إطار صراعهما السياسي (نموذج الإنقاذ والنهضة)، وفي البعض الآخر كان التفسير الديني تعبيراً عن توحد الجماعة الإسلامية المعنية مع نظامها الحاكم (إخوان اليمن)، أو في القليل غياب الصراع كنمط لتفاعلها وإياه (إخوان الأردن ومصر).

موقف الإخوان المسلمين من غزو الكويت

يقف المطالع لبياتات الإخوان المسلمين وتصريحاتهم في غضون الأزمة، ثم الحرب على الترامهم بأريع من القواعد الشرعية الأساسية الأولى: هي الأمر بالبعد عن التنازع والفرقة «ولا تنازعوا فتفشلوا وتندهب ربحكم واصبروا إن الله مع الصابرين». والثانية: تبثق من سابقتها، وتتمثل في الالتزام بتسوية خلاقات المسلمين عن طريق جهود الوساطة السلمية «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما»، والثالثة: هي التحلير من مظاهرة غير المسلمين واصطفائهم «يا أيها الذين آمنوا لا تتخلوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم». والرابعة: والأخيرة، هي استقار القوى لمجاهدة البغاة المعتدين «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين». ولكن في نفس الوقت فإن اختلاف الظروف السياسية كان مسؤولاً عن تفاوت درجات الالتزام بكل من القواعد الأربع السابقة بين جماعة إسلامية وأخرى.

فيما يتعلق بإخوان الأردن، فقد ولد موقفهم متمايزاً عن موقف أقرانهم في الدول المجاورة من زاويتين النتين، الزاوية الأولى: هي عدم إدانة الغزو العراقي عبر أية مرحلة من مراحل تطور الأزمة، ومن هنا فإنه بينما حملت كثير من الجماعات الإسلامية (ومنها الفصائل الأخرى للإخوان) بعنف على واقعة الغزو لاسيما قبيل قمة

القاهرة، وعزاها بعضها لتآمر الطرفين الأمريكي والعراقي على المسلمين، خلا موقف إخوان الأردن من أية إدانة صريحة مماثلة للغزو؛ فلقد ترفق أول بياناتهم في التعامل مع الغزو؛ إذ نعته بأنه ودخول» والتمس تفهما ضمنيا - اتضح فيما بعد - لدوافع القيادة العراقية بإشارته لفكرة العدالة التوزيعية ومداً لحاجة المعوزين من أبناء هذه الأمة» واستنكر الإجراءات اللولية المبدئية الخاصة بتجميد الأرصدة العراقية، واقترح مقابلها مجموعة من التمنيات الطبية منها ما يتعلق ببذل الجهود العربية والإسلامية وتعمارسة الشورى الفاعلة، ومنها ما يتعلق بتمسك شعوب المنطقة وبحقها في الحرية وممارسة الشورى الفاعلة، وبأخلها بالإسلام فكمنهاج شامل ليناه الحياة؛ (على تخرج بيانات الإخوان التالية عن هذا التطور وإن زادت الحرب حدة انفعالها، وحيثما توه القليل منها بمحنة الشعب الكويتي وليس بحقوقه فإنه فعل بعمزك عن الاستدلال بأسانيد المشروعية القانونية، وأتى في سياق لا يكاد يخلو من الفعزدا،

الزاوية الثانية هي الربط العضوي المبكر والمستمر بين قضيتي الكويت وفلسطين؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من الجماعات الإسلامية (ومنها الفصائل الأخرى للإخوان) قد عبرت في مراحل مختلفة عن قاعتها بالعلاقة الارتباطية بين القضيتين، إلا أن خصوصية إخوان الأردن تبدّت في محورية وضع تلك العلاقة في كل بياناتهم بغير استثناء؛ ومن هنا فإن الإخوان يقرنون بين «الله الكويتي واللم الفلسطيني واللبنانيء، ولا يفهمون هوان الأخير على المنظمة العالمية إلا لكونه ولا يرتبط بالمصالح الأمريكية، في ويحدرون وشهداء ملجأ العامرية وإخوانهم من شهداء فلسطين ولبنانه بين الرواد ولتحرير الجزيرة وفلسطين وكل أرض اعتدى عليها الظالمونة، ويعتبرون عرب الخليج بمثابة جولة جديدة من جولات الصراع العربي الإسرائيلي فهي وحوب الخليج بمثابة جولة جديدة من جولات الصراع العربي الإسرائيلي فهي وحوب يهودية عربية صادسة، ولا يفتأون يتخلون واقعة الغزو منامية لإعلان تمسكهم يأرض فلسطين التي تمتد ومن البحر إلى النهرة (عبد العزيز، 1991؛ شرف،

 أيضًا على ربط الأردن باقتصاد العراق؛ ولذلك فإن أكثر ما كان يخشأه الإخوان أن تتحول بلادهم إلى ساحة من ساحات تصفية حساب النظام الدولي الجديد مع القوة الإقليمية البازغة للعراق باستخدام إسرائيل.

وعلى صعيد آخر فإن موقف إخوان الأردن يمكن تفسيره جزئياً بالتفاهم الضمني بينهم وبين نظامهم؟ فمن المتعذر علينا أن نفهم ضيق الفجوة بين الإخوان وبين القصر بخصوص الأزمة دون أن نُلِمَّ بالعلاقة الصحية القائمة على المصلحة المتبادلة بين الطوفين، ففي أزمة الخليج كما في سواها من الأزمات، احتاج الملك إلى شعبية الإخوان تسند شرعيته المهتزة، كما احتاج الإخوان بدورهم لعناية الملك تشملهم أكثر ممن عداهم، فمن الأمور ذات الدلالة أن الإخوان كانوا هم الجماعة السياسية الوحيدة التي مُثلَّت إبان الأزمة بـ 5 وزراء من إجمالي 22 وزيراً في الحكومة، فضلاً عن سابق تمثيلهم بـ 22 نائبا من إجمالي 80 نائبا في مجلس الحكومة، فضلاً عن سابق تمثيلهم بـ 22 نائبا من إجمالي 80 نائبا في مجلس الدواب، عدا من كان لرأيه تأثير على اختيارهم من أعضاء السلطتين: التشريعية

وحتى عندما تغيرت حسابات القصر بعد انتهاء الحرب، وتفجرت من جرائها خلاقات حادة مع الإنحوان (حول أسلوب حل القضية الفلسطينية، والميثاق الوطني، والموقف من الحركة الإسلامية غير الإخوانية) ... استمر الحد الأدنى من التفاهم الضمني حاكما لعلاقة الطوفين، فإذا الإخوان يخرجون من الحكومة، ويفشلون بسبب تدخل الملك في سحب الثقة منها، لكنهم في الوقت نفسه ينجحون في الاحتفاظ برئاسة البرلمان للمرة الثانية عبر ممثلهم في مجلس النواب عبد اللطيف عربيات.

وعلى عكس موقف إخوان الأردن أتى موقف التنظيم الأم أكثر منه توازنا، وأقل منه انفعالا، ربما لكون عوامل البعد الجغرافي، واختلاف الظروف السياسية، والظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية المصرية أسهمت في تهدئة مشاعرهم، وربما لكون علاقتهم المداونة بالنظام الحاكم حفظت لهم حيدتهم في قراءة النصوص اللدينية، كما في استخلاص عبرها؛ فلقد أتى أول بيانات الإخوان في يوم الغزو نفسه معبرا عن مبلغ صلمتهم إزاء هذا العمل الذي جاء ومروعا، ومثيرا للدهشة ومخيبا للآمال، معلقا بذل جهود الوساطة لتسوية ما بين العراق والكويت ومن خلاف قديم، على شرط والانسحاب من الكويت، وليس المكس (٥٠)، وهو الموقف الرسمي نفسه للنظام والمحاكم، ولكن عنلما أخذ البعد اللولي للقضية يتأكد يوما بعد الآخر مضى الموقفان: الحاكم، ولكن عنلما أخذ البعد اللولي للقضية يتأكد يوما بعد الآخر مضى الموقفان.

تمسكهم بإدانة الغزو العسكري العراقي للكويت، ومع استنكارهم، بخلاف إخوان الأردن لمسوغاته، فإن تقاطر الجيوش الأجنبية قد حدا بهم إلى التركيز بصورة أوضح على خطورة التدخل العسكري في شؤون المنطقة حرصا على قوة العراق كرصيد للمسلمين.

بقول آخر: لقد فصل إخوان مصر بين العراق ككيان مادي، وبين العراق كنان مادي، وبين العراق كنظام للحكم ونحن نتفق إلى حد كبير مع سياسة الحكومة المصرية فيما يختص بإدانة الغزو العراقي، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري، ولكننا نختلف معها في مسألة التدخل الأجني في المنطقة..، (١٠) ولقد ارتبط هذا الموقف بتحول الإخوان من مسائدة الدور العسكري المصري - العربي - المسلم في الخليج (١٥) إلى معارضته بشدة لهذا الوجود (١٥).

بيد أن الملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أنه مع تكاثر المواجهات بين الإخوان وبين نظامهم في أكثر من مناسبة ، مثل دعوة مبارك لإلغاء الأسلحة التلميرية للمراق، ومنع الإخوان من المشاركة في وقد الوساطة الإسلامية (۱۳)، إلا أن الإخوان درجوا على نقد الموقف الرسمي المصري كجزء من نقدهم الاستئناءات المحلودة المربية دون التعابل معه بذاته (غانم، 1991) وكان من بين الاستئناءات المحلودة لتلك القاعدة هجومهم على الموقف الرسمي غداة اندلاع الحرب يوصفه بالانحياز لتلك القاعدة وحليفة الممهونية (۱۳)، ولمل تلك النقطة تحديدا كانت من محاور الخلاف بين إخوان الأردن وإخوان مصر الذين أخذ عليهم موقفهم المتوازن رغم ما الخلاف بين إخوان الأردن وإخوان مصر الذين أخذ عليهم موقفهم المتوازن رغم ما

فإذا انتقلنا إلى التجمع اليمني للإصلاح الذي ينضوي تحت جناحه الإخوان المسلمون، وجدنا أنه اتخذ موقفا طبعه تذبلب وتردد واضحان، هما بعض أثر التركيبة السياسية القبلية للنخبة الحاكمة التي يتتمي إليها قطباه، فالشيخ عبد الله الأحمر زعيم التجمع هو شيخ مشايخ قبائل حاشد التي يتتمي علي عبدالله صالح رئيس اليمن الإحداها (قبيلة سنحان)، وهو من واقع تلك الصفة يتمتع بعضوية مجلس الرئاسة، ويشرف على اللجنة المكلفة بإعادة تنظيم البلاد إداريا، كما أن الشيخ عبد المحجد الزنداني زعيم الإخوان يتغلفل بأنصاره في مواقع الأمن الوطني المسؤول عن النامين الساسي للنظام، وهو إلى ذلك يهيمن على سائر المعاهد الدينية في الدولة 100.

ومن ناحية ثانية، يرتبط التجمع بعلاقات تاريخية وطيدة مع السعودية،

ويجمعهما اتفاق ضمني على الاحتفاظ بحكم اليمن بين أبناء قبيلة الأحمر؛ ومن هنا فإنه في الوقت الذي يغبب فيه أي ذكر لواقعة الغزو عن بعض بيانات التجمع (٢٠١٥) عمد بعضها الآخر إلى إبراز أن كل تهجم على الكويت، أو إنكار لسيادتها هو موقف شخصي يحسب على صاحبه، ولا يُؤخّدُ على التجمع (٢٠١٥). وعلى ضوء ما سبق، تبلو الحاجة إلى تسجيل ملاحظنين أساسيتين بخصوص موقف التجمع: الملاحظة التي يسرت على الأولى، هي أنه كانت هناك مجموعة من الاعتبارات الداخلية التي يسرت على التجمع الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة، وذلك أنه في اللحظة التي يسرت على التجمع الكيان لم يتبلور إلا بعد انقضاء عدة شهور على الغزو عندما تمكن الإخوان من التغلب على رفضهم المبدئي لمفهوم التحزب، وإلى تلك الصعوبة الخاصة من التغلب على رفضهم المبدئي لمفهوم التحزب، وإلى تلك الصعوبة الخاصة بالمتبعي العام الذي استقلت عنه قبل قليل، كما شاب قدرتها على التوفيق بين الشخصانية كحاجة مياسية، ومن الممكن القول: والله المتغيرات كافة التي أحاطت بعملية الانتقال نحو التمددية (17 حزبا عند وقوع الغزو) ساعدت التجمع على التحرك بحرية بين الطرفين المواتي والكويتي.

والملاحظة الثانية، هي أن ازدواجية موقف التجمع قد وجدت تعبيرا عنها في الموقف الرسمي للنظام اليمني. وذلك أن متابعة السلوك التصويتي لعبد الله الأشطل مندوب الجمهورية اليمنية، وممثل المحجموعة العربية داخل مجلس الأمن يلحظ حيرته بين مهاقبة العراق وبين دعمه؛ ففي حين صوت اليمن مع القرار رقم 662، الذي يعتبر ضم الكويت عملا غير قانوني، ووافق على القرار رقم 670 الذي يفرض الحظر الجوي على العراق، فإنه لم يشارك في إدانة الغزو بمقتضى القرار رقم 660، كما امتنع عن تحميل العراق مسؤولية الإضرار بالكويت بموجب القرار رقم 660، وأدان الحصار البحري، واستخدام القوة المسكرية ضد العراق تبعاً للقرارين رقم 665 و 678 على التوالي. ومثل هذا الموقف تراوح تأويله بين حساسية وضع اليمن كممثل للعرب في المنظمة العالمية (المتوكل، 1991: 111)، وبين حسابات مادية خالصة لنظام على عبدالله صالح (السعيد، 1991).

تلك هي الصورة العامة لمواقف الإخوان المسلمين في عدد من اللول العربية، تراوحت ما بين الإدانة المشردة للتدخل الأجنبي دون الغزو (إخوان الأردن)، وبين الإدانة المتوازنة لواقعتي الغزو والتدخل (إخوان مصر)، وبين التراوح بين الخيارين السابقين حسب مقتضى الحال (إخوان اليمن).

ولقد أثارت تلك المواقف انتقادات متبادلة بين هذه الجماعات ويعضها البعض على نحو ما أشير إليه بين إخوان مصر وإخوان الأردن، وأخرى بينها وبين جماعات ظلت تشاركها الآصرة الفكرية والحركية حتى عهد قريب كما حدث بين إخوان معر والجبهة الإسلامية القومية السودانية التي انشقت على التنظيم لجملة قضايا شرعية وسياسية (علي، 1991)، فلقد انتقد بعض إخوان مصر التوظيف السياسي للدين من قبل الجبهة بقوله: وإني أسأل حسن الترابي بدوري: كيف تأتي وتسائد من خدع الناس، ولبس زي العلماء بعد أن ولغ في دماء الأشقاء المسلمين والمرب بدعوى أنه يريد مالا لكي يحرر القدس والمسجد الأتصى 2. والثة بينها وبين الفصائل الإسلامية الأخرى في دولها كما حدث بين التجمع الميني وجماعة إبراهيم الوزير التي وصفت موقف النظام وحلفائه بأنه وتنكر لأبسط قواعد الأخلاق والإنصاف والملك، (السعيد، 1919).

وفيما يلي تتقل الدراسة إلى التركيز على نموذج آخر لتأثير البيئة السياسية على مواقف الجماعات الممنية من الغزو معبرا عنها بجماعتي: الإنقاذ والنهضة، يتم ذلك عبر التعرف على شكل التفاعل بين هاتين الجماعتين، وبين نظامهما عشية الغزو، ثم استراض موقفهما من الأزمة في درجة تأثره بهذا التفاعل، وأخيرا مناقشة المردودات الداخلية والخارجية لهذا الموقف على الجماعتين كل منهما في دولته.

الإنقاذ والنهضة عشية غزو الكويت:

في الوقت الذي راحت تنجمع فيه نلر أزمة حادة ووشيكة في العلاقات العراقية ـ الكوينية، كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة مشغولتين بتقويم مجمل التعلورات الداخلية في بلديهما، وتعيين موقع كل منهما على خريطة القوى والأحزاب السياسية.

كانت جبهة الإنقاذ خارجة لتوها من معركة انتخابية على مستوى البلديات والولايات حصدت فيها 65% من إجمالي الأصوات وفق تقدير الدوائر الرسمية، و82% حسب تقديراتها الذاتية(٢٤)، وعلى الرغم من التجاوب الشعبي الكبير الذي صادفته تحركات الجبهة في الشهور القليلة السابقة على إجراء الانتخابات، وعلى المرغم من الثقة المبكرة التي خالطت تصريحات قادتها وشابتها إلا أنه من الممكن القول: إن نتائج تلك الانتخابات أتت لتفاجى، حتى الإنقاذيين أنفسهم، ولو من باب الشلك التقليدي في حيدة السلطة ونزاهتها.

أما وقد رعت السلطة حيادها، فإن هذا الموقف الجديد قد فرض على الإنقاذيين غداة نجاحهم سؤالين أساسيين يرتبط أحدهما بالآخر، السؤال الأول هو: كيف السبيل إلى الاحتفاظ بهذا الزخم الشعبي على مدى التي عشر شهراً كاملة هي الفاصلة بين انتخابات المدلس الشعبي الفاصلة بين انتخابات المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) من جهة أخرى؟ والسؤال الثاني هو: كيف السبيل إلى تفريغ الشعبية المجبهة داخل صناديق الاقتراع، ودون تدخل السلطة بحد أدنى من التشويه؟ وما كانت تملك الجبهة إجابة شافية عن السؤالين معا.

فمن ناحية، كانت تعي الجبهة الإسلامية أن الجزائريين يتعجلون تطوراً انقلابيا على كل الصعد التي هلجمت عليها النظام الحاكم من سياسية إلى اجتماعية ما اقتصادية إلى ثقافية، وكانت تدرك أن من المتعذر عليها إقناع أنصارها بإدخال متغير المرز ترجية عام واحد فقط من الحكم، في اعتيارهم عند تقويمهم الأخير لأدائها على مستوى البلديات والولايات، ومن ثمّ بدا أن أحد المحارج المحتملة من هذا المأزق هو تحويل أولويات المواطن الجزائري ولو إلى حين من الخاص إلى العام، والتحمس لقضية كبرى تلقي من ورائها الجبهة بكل ثقلها، وتربط صدئيتها العام، والتحدم عم الشعور العام إزاءها، وكان من الممكن أن تكون تلك القضية الرحقة على الترجد مع الشعور العام إزاءها، وكان من الممكن أن تكون تلك القضية المرجة أقل من النجاح، لكن منطق الأحداث وتطورها فرض أن تكون التعبئة من وراء حرة المقدمات.

ومن ناحية ثانية، كانت توقن الجبهة الإسلامية أن الوضع الذي أحرزت فيه نجاحها المتقدم كان وضعا بالغ الخصوصية والنفرد، من أهم سماته موء تقدير كل خصومها السياسيين لحجم إمكاناتها الحقيقية، ولمل هذا يفسر أنه من إجمالي واحد وعشرين حزيا جزائريا آنداك لم يخض المعركة الانتخابية أكثر من اثني عشر حزياً، الفضلا عن بعض الأحرار المستقلين، أو الأعضاء في تنظيمات كانت على قائمة انتظار الترخيصات الحزبية، وحتى تكتمل الصورة فإنه من المهم توضيح أن بعض الأحزاب التي دخلت الانتخابات لم يكن لها ظل من فعالية حتى أنها لم تظفر بأي مقعد على الإطلاق كما كان الحال مع الحزب الشيوعي. وفي المقابل فإن بعض الرموز التي تخلفت عن المشاركة كانت تعتم بدرجة من الشعبية لويادتها في معركة الكفاح الوطني، كما كان شأن حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية، أما فيما يتصل بالتيارات المختلفة في الحركة الإسلامية الجزائرية فقد آثر معظمها إرجاء خلافه

المبدئي مع الإنقاذيين لحين انتهاء التصويت، وقام بحشد قواه من وراثهم كما فعل حزب حماس (جمعية الإرشاد والإصلاح سابقا)، ولكن ما إن أعلنت نتائج الإنتخابات البلدية والولائية حتى قدر للجبهة الإسلامية أن تشهد تبدل معالم الساحة السياسية التي برزت فيها، وانتصرت الواحد منها تلو الآخر، بدما من مراجعة القانون الانتخابي، وانتهاء بإعادة هيكلة النظام الأنماط تحالفاته؛ ومن هنا أيفنت الجبهة الإسلامية أنها لن تحوز بسهولة ثقة الناخبين، وحتى إن هي حازتها فإنها لن تتمكن من مساعيه الرامية لتهميشها، والملاحظة اللافتة للاتنباقية للنظام القائم تجهض مساعيه الرامية لتهميشها، والملاحظة اللافتة للاتنباه أنه إذا كانت جبهة الإنقاذ قد بفك الارتباط بينهما، وركزت صراحة على هدف الوصول إلى السلطة. ومن الممكن أن تتبين ذلك من تصريح عباس مدني زعيم الجبهة عشية اندلاع الحرب في 18 كانون الثاني (بناير) 1991 بقوله: وحرب أو لا حرب، ما من شيء سيثنينا عن الهدف الأساسي، وهو إقامة الجمهورية الإسلامية في الجزائر هذا العامه. (22)

أما بالنسبة لحركة النهضة التونسية، فإنها عشية غزو العراق للكويت كانت تعيش في ظروف الجبهة الإسلامية نفسها قرب نهاية عام 1988 ومطلع عام 1989 عندما كانت تسعى للحصول على تأشيرة العمل الحزبي، لكنها خلافا لهاكانت تنقصها الثقة في أن يكلل مسعاها بالنجاح. ومن الأمور ذات الدلالة أن انتخابات البلديات التي انعقدت في تونس قبل يومين اثنين من انعقاد نظيرتها في الجزائر أي في 10 حزيران (يونيو) 1990 قد أسفرت عن فوز التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنسبة 85% من إجمالي الأصوات، وسيطرته من ثُمَّ على 244 بلدية من 245 جرى التنافس عليها، وكان هذا الفارق بين نتيجة الانتخابات البلدية في كل من الجزائر وتونس، هو الفارق نفسه بين التجربة الديمقراطية في الدولتين آنذاك. فعلى جانب، كان هناك ما يربو علمي عشرين حزبا سياسيا معترفا بها، وكانت هناك حرية في التعبير عن الرأي، وكانت هناك أيضا درجة عالية من الحيدة في إدارة الانتخابات، وعلى جانب آخر، لم يكن هناك أكثر من ستة أحزاب سياسية مقيدة الدور محدودة الفعالية باستثناء الحرب الحاكم، وكانت هناك رقابة صارمة على الكلمة المكتوبة والمنطوقة، وكان هناك تزييف منتظم للإرادة الشعبية. وفي هذا المناخ، آثرت أحزاب المعارضة التونسية السلامة، فقاطعت الانتخابات البلدية تعبيرا عن ضعف ثقتها في الحكومة من جهة، واحتجاجا على عدم احترام رغبتها في إجراء بعض الإصلاحات السياسية

والقانونية من جهة ثانية.(23)

كانت حركة النهضة قد ظهرت في مطلع السبعينيات كحركة دينية خالصة تنكب على شؤون العقيدة وتهتم بأمور العبادات، لكنها بحلول عام 1978 ولأسباب تخرج عن نطاق هذا البحث رأت الاهتمام أكثر بالقضايا السياسية والاقتصادية في المجتمع التونسي (ميتكيس، 1991 :42-35)، ومع بدء تحول نظام بورقيبة نحو التعددية الحزيثة، تقدمت الحركة في عام 1981 بطلب الترخيص لها بالعمل الحزبي، وذلك بعد أن عدلت عن اسمها الذي قدمها للرأي العام، وهو حركة الاتجاه الإسلامي إلى اسمها الحالي، وهو حركة النهضة، وعلى الرغم من ذلك فلقد بدا وكأن الصفة الإسلامية ظلت تطارد الحركة وتلاحقها في مجتمع يرفض تشكيل الأحزاب على أسس عديدة أهمها الدين، ولم يشفع للحركة إلحالحها في كل مناسبة على أنها حركة سياسية وليست دينية، ولا تُتفَعَّ لها دخولها المعترك السياسي من زاوية الدفاع عن قضايا عامة، كالديمقراطية والعدالة، وليس من باب المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية. ويوما بعد الآخر، أخذ بورقيبة ومن وراثه بن على يلقيان في طريق النهضة. مزيداً من العقبات: توضيح مواقفها من خلال صحيفة دورية، استبعاد المعتقلين السابقين من دائرة المشاركة مالم يبرىء القضاء ساحتهم.. إلخ. وبقدر ما كانت النهضة تجاهد واقعها وتغالبه، كانت تفاجئها بين الفينة والفينة عقبة جديدة ترتد معها إلى نقطة الأصل، بحيث ترددت علاقتها بالنظام على الجملة بين التجاهل والإعراض في أحسن الأحوال، وبين العسف والعنت في أَمنونها (الحامدي، 1990)⁽²⁴⁾.

عندما استهلت الجزائر تجربتها الديمقراطية في نهاية عام 1988 أذن للوضع في تونس أن يأخذ أبعاداً جديدة؛ فالتجربة الجزائرية بكل عمقها لم تكن مجرد سابقة في دولة تشترك تونس وإياها في الحدود، لكنها كانت تملك من أسباب الجلب وعوامله ما ملكته التجربة الإيرانية بالنسبة للشيعة في نهاية السبعينيات. ووجد والنهضويون، أن أقرانهم في الجزائر قد حصلوا في عامين على ما عجزوا هم عنه في عقدين من الزمان، فالإتقاذيون لم يستروا هويتهم الدينية، ولا اضطروا إلى ذلك؛ ففي تنظيمهم كما في خطابهم يختلط ماهو ديني بما هو سياسي، فهم يصفون تنظيمهم بأنه حزب ديني سياسي، وهم يقينون بالعلاقة العضوية بين العملين: الدعوي والسياسي بكلمات متأثرة بكتاب الله وإن صوتك وأمانة، تُستَألُ عنها في اليوم الآخرة 20. ومن تراكم الإحباطات بكتاب الله وإن موتك وأمانة، تُستَألُ عنها في اليوم الآخرة 20. ومن تراكم الإحباطات الداخلية وعوامل الجذب الإقليمي، تولدت قناعة والنهضويين، في أن الوقت قد حان الداعة عمرالدي بالسلامة، والتحول باستراتيجيتهم من الدفاع إلى الهجوم،

وكانت أزمة الخليج هي المختبر الحقيقي لهذا التحول، فغي يوم من آب (أغسطس) أشار علي العريض المتحدث الرسمي باسم النهضة إلى اعتزام الحركة تصعيد المواجهة مع السلطة حيث قال: ونحن يجب أن نواصل الكفاح، فما من وسائل للوفاق مع السلطة، ومن خلال المظاهرات في الشوارع سنكافح من أجل حقوقنا وحقوق البلده (20).

من واقع ما سبق تبدو لنا أهمية تحليل موقف النهضة والإنقاذ من واقعة الغزو على ضوء توازنات القوة في المجتمعين: التونسي والجزائري في تلك الآونة، والربط بين موقفيهما، وبين قرار الجماعتين معا بالشروع في (تونس) أو استعجال (الجزائر) الوصول إلى سدة الحكم، كل منهما في دولته.

موقف الإنقاذ والنهضة من واقعة الغزو

عندما وقع الاجتياح العراقي للكوبت هاجمت الإنقاذ بشدة واقعة الغزو، فحمل بن حاج على الرئيس العراقي ووصفه وبالهدام، وأطرى عباس مدني على السعودية ودعاها بالبلد المعتدل الذي قد تستلهم الجزائر تجربته الإسلامية في المستقبل. ونحت النهضة منحى مماثلا، فرفض راشد الغنوشي احتلال الكوبت، كما رفض ما ينجم عنه من آثار، ولكن بانعقاد قمة القاهرة الطارئة وتسليمها بحق اللول الخليجية في الاستعانة بالقوات الأجنبية تحول موقف الجماعتين الإسلاميتين من نقيض إلى نقيض إ فاعتبارا من هذا التاريخ نزعت فكرة الوجود الأجنبي من سياقها الأمم المحتمثل في واقعة الغزو، الأمر الذي أدى إلى الإلحاح على اللحوة لانسحاب قوات التحالف، والسكوت في المقابل عن دعوة العراق للانسحاب، وبعمفة عامة، فإن تحليل الوثائق الصادرة عن الجماعتين المعنيتين غداة القمة والتي تكفلت بتحديد موقف كل منهما من الأزمة، يكشف عن درجة كبيرة من التشابه في الخطوط العامة لهذا الموقف والتي تمثلت فيما يلى:

- 1 _ وجود مؤامرة غربية تتعرض لها الأمة الإسلامية بشكل منتظم منذ عام 1973، وتتمثل غايتها في «دوام عزة وتوسع إسرائيل، ودوام استغلال خيرات المنطقة، وأساساً البترول».
- عض الحكام المسلمين وفقهائهم ممن لايقدرون مسؤولياتهم أمام الله في
 صوغ تلك المؤامرة، وحياكتها من خلال ما أسبلوه عليها من غطاء قانوني، ومثل
 هذا الموقف في تصور الجماعتين ينزع عن صاحبه ذكل شرعية دستورية أو دينية

وأهليته لحماية أرض الإسلام.

3 _ إن إنهاء هذا الوضع محكوم بالتحرك على ثلاثة مستويات: أ - أن يتحقق والانسحاب الفوري لتلك الجيوش الصليبية التي تحتل اليوم أرض الإسلام، ب أن ويتم رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي بغض النظر عن النظام الذي يجرّ عليه الويلات، ج - أن تتمهد الدول الخليجية بمراجعة سياساتها النقطية وكي لا يضرّ جار جاره بأي نوع من الضرر، كما تتمهد بتوظيف أموالها في البلاد الإسلامية لبناء اقتصاد إسلامي متكامل،..

4. وحتى ذلك الحين فإن الحركة الإسلامية ليس لها من خيار في الصراع الدائر بين والشمال المستكبر بالقوة وبين الجنوب المستضعف، والمتسلح بالفقر، والإيمان إلا أن تضع نفسها في الطليعة من جبهة المستضعفين. حبهة الجنوب الطامح إلى التحرر، والانعتاق من القيود التي فرضها عليه الشماله. بقول آخر: وإن نشوب حرب على أرض الإسلام يجعل المسلمين جميعا في مواجهة الغرب المستدي، وذلك أن أي موقف يخرج عن تلك الحدود ينذر بافتراق الأمة، فتفشل، ويذهب ربحها، ويعيد التاريخ نفسه عندما استمان ملوك الطوائف في الأندلس بقادة الصليب فأجهزوا عليهم جميعا "".

ومن الممكن القول: إن التصور السابق قد ظل حاكما لموقف الإنقاذ والنهضة حتى نهاية حرب الخليج، بل لقد استمر بعد هذا التاريخ بالنسبة للإنقاذ، وخلال تلك الفترة كانت الجماعتان الإسلاميتان، إذا ما أدانتا واقعة الغزو في بعض المناسبات فإن إدا تهدا أخف الغرون. ففي حديث للشيخ ادانتهما كانت تأتي مشفوعة على الأرجع بعبداً أخف الفسرين. ففي حديث للشيخ وينبغي تصحيحه مع مراعاة أن الذي يضع نفسه في مواجهة أعداء الإسلام هو صديقنا، أما الذي يضع نفسه في مواجهة أعداء الإسلام هو صديقنا، أما الذي يضع نفسه في خدمة أعداء الإسلام مهما كانت منزلته، ومهما أعلن من شعارات فهو عدوناء، وقريب من هذا ما أعلنه علي الجدي رئيس الجبهة السياسية للجبهة الإنقاذ من أن الشعب الجزائري اعتبر اجتياح العراق للكويت ظلما، ولكنه اعتبر الإعتداء الأجنبي بقيادة أمريكا ظلما أعظم، بل جريمة ارتكبت في حق الأمة الإسلامية جمعاء (20). وبقدر ما استفاد النظام العراقي من هذا التكييف الديني للأزمة، حص على تأكيده بما كان يلقى هوى في نفوس الإسلاميين (ارتداء المسوح حص على تأكيده بما كان يلقى هوى في نفوس الإسلاميين (ارتداء المسوح قصف إسرائيل. الغز، وعلى ضوء ما تقدم، من الممكن القول: إن موقف جماعتي قصف إسرائيل. الذي، وعلى ضوء ما تقدم، من الممكن القول: إن موقف جماعتي الإنقاذ والتهضة قد تشابه مع موقف النظامين الجزائري والتونسي من حيث المضمون، الإنقاذ والتهضة قد تشابه مع موقف النظامين الجزائري والتونسي من حيث المضمون،

وإن اختلف معه من حيث الدرجة.

1 - من حيث عناصر التشابه، نجد أن النظامين: الجزائري والتونسي شاركا الجماعتين الإسلاميتين في شجب التدخل الأجنبي، وفي الدفع بالتسرع في استحاله، وعلى ذلك، امتنعت تونس عن المشاركة في أعمال قمة القاهرة التي مثلت في تصورها غطاء لهذا التدخل، كما أن المجزائر التي شاركت في أعمال المؤتمر رفضت التصويت على توصياته، ثم خرجت من بعد لتحمل على القمة حضورا وتوصيات.

ومن الممكن أن نتفهم أبعاد الموقف الرسمي لكل من الجزائر وتونس على ضوء مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة، وذلك أن النظامين: الجزائري والتونسي لم يسعهما الانفصال عن ذلك الإجماع الشعبي الذي تحقق من حول أسلوب إدارة الأزمة، فمثل هذا الانفصال كان يخلي المباحة للإسلاميين، وكان يمكنهم من توظيف سخط الجماهير لصالحهم بعدما أهاج التدخل الأجنبي ذكريات الماضي القريب، فلقد ظلت علاقة الشعبين: الجزائري والتونسي بالغرب، علاقة الثاني من تلك العلاقة الفرية: الكراهية، فقم ينس الجزائريون لفرنسا أنها التي حاولت الثاني من تلك العلاقة الفرية: الكراهية، فلم ينس الجزائريون لفرنسا أنها التي حاولت أنه من أوائل المعترفين بحكومتهم الحرة في المنفى عام 1938. كما لم ينس التونسيون لأمريكا أنها التي أوقفت إدانة مجلس الأمن لإسرائيل بعد استباحة أجوائها في عام 1985، وهكذا بدا صدام حسين فجأة وكأنه أصبع رمزاً لتحدي الغرب وربائه بعد تاريخ طويل من العلاقة غير الممتكافئة بين الطرفين، ولقد عبر أحد المثقفين التونسيين عن هذا الوضع بقوله: وإن الحس الشعبي في بلادنا وراء من يصمد لا من ينبطح، واللودادي، 1951.

وهنا أصبح من المتعدر على أي من القوى السياسية وبما في ذلك الحزب الحاكم في تونس والجزائرة أن ينشق عن هذا الإجماع أو يجافيه، فنجد أن بعض القوى قد أدانت واقمتي الغزو، والتدخل معا والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في المجزائر، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونسة، وإن أتت إدانته غير مشفوعة على الأرجع بحل ناجع بخلاف بعض التوصيات الفضفاضة بالحوار السياسي، أو التشاور حول التدابير التي يفرضها الموقف وجبهة التحرير الوطني في الجزائرة، البعض التريخر ذهب خطوة أبعد بأييده المطلق للنزو إيمانا بالحقوق التاريخية للعراق في

الكويت، وكون العمل العراقي من تلك الزاوية يتفق مع متطلبات الأمن القومي العربي والتجمع الاشتراكي التقلمي، والاتحاد الديمقراطي الوحلدي في تونس، وفي النماذج القليلة التي يزغ فيها بعض المتقفن الذين وفضوا محو دولة عربية ذات سيادة من فوق الخريطة السياسية للمنطقة، أو الذين تعاملوا مع واقعة الغزو بذاتها كسلاح موجه لقيم الديمقراطية والشرعية ووالمصرنة، فإنهم إما باءوا بانتقادات داخلية أخفها اتهامهم بالعمالة للغرب طاهر بن جلون في تونس (60) وإما أنهم لجأوا إلى منابر الصحافة الأجنبية حيث تمتعوا بقدرة اكبر على حرية التعبير(61).

وبالإضافة إلى الالتفاف حول الإسلاميين وإحباط مسعاهم، من الممكن القول: إن موقف النخبة الحاكمة في كل من تونس والجزائر كان يمثل في جانب منه انتقاما من دول الخليج التفطية لأسباب ثلاثة، السبب الأول: هو دعمها للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا، والسبب اثلاثة، السبب ما كشفت عنه أزمة الخليج من العربية من تونس إلى القاهرة، ويرتبط بهذا السبب ما كشفت عنه أزمة الخليج من طموحات مغاربية لانتزاع قيادة العالم العربي من موطنها في المشرق، وفي هذا كتب أحد المشقفين الجزائريين قائلا: وإنه على أثر التجربة التي مرت على الأمة العربية منة أبود النجر ما المربية وسعدي، 3 أبود المناس العربية والمدينة، وسعدي، 3 (1991) مشيرا بذلك إلى فساد النظم المشرقية بسبب الفطا: عوائد ومساعدات، والسبب الثالث والأخير: هو التحفظ على سياسات الكويت النقطية، وتجاوزها مقرراتها الثالث والأخير: هو التحفظ على سياسات الكويت النقطية، وتجاوزها مقرراتها النظمة المصدر الأساسي لدخلها القومي.

2 ـ من حيث عدم التطابق نجد أن النظامين: الجزائري والتونسي قد وضعا خطا أحمر لا يمكن تجاوزه في دعمهما للعراق، وشجهما للتدخل الأجنبي مع كون تلك الملاحظة تصدق أساسا على تونس بأكثر مما تصدق على الجزائر، فرغم أن تونس خرجت منها أولى مظاهرات دعم العراق، ونشطت فيها حملات النبرع باللماء لجرحاه، ودغدغ إعلامها الرسمي والمعارض مشاعر المواطنين بآمال القصف العراقي للعاصمة الأمريكية، إلا أن النظام كان حريصا كل الحرص في رصده لتحركات الشارع التونسي حيث تدخل أكثر من مرة لتبريد مشاعره، أو حتى كبتها، ففي أعقاب اغتبال الثين من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية عشية اندلاع الحرب، تدخلت السلطات لمنع المعظمرات في وسط تونس، واتخذت قرارها الخاص بإغلاق المدارس، أما النظام الجزائري فإنه في مباقه المحموم مع إسلامييه بدا في حالات معينة، وكأنه فقد

القدرة على التعييز بين منطق الدولة، ومنطق المعارضة، فمن الأمور ذات الدلالة أن التعدي على مصالح الدول المشتركة في النحالف، ومن بينها مصر قد وقع بواسطة مظاهرة نظمها حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم نفسه، ولقد نعت التونسيون مسلك الجزائريين في هذا الخصوص بقولهم: «إنهم تركوا الأحزاب الدينية تتضخم، والآن هم مضطرون للعمل على منافستها على الأرضية نفسها، أما هنا فإن الإقصائيين، عيمصدون الإسلاميين من في طريقهم إلى التدهوره. (200 ولكن خلال تلك الحالات المستثناة حفظ النظامان: التونسي والجزائري موقفهما الرسمي داخل حدود التوازل والاعتدال، من خلال إدخال وفضهما لواقعة الغزو بين مكونات هذا الموقف وعناصره، ومن هنا، سمحا بالإعراب عن بعض مظاهر التعاطف الشعبي مع المراق، وصدرت عنهما أكثر من مبادرة لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية (معوض، 1990). ولكن عندما أوفد صدام حسين مبعوثه إليهما في شهر شباط (فبراير) 1991 ليطاليهما بقطع الملاقة مع دول التحالف، ويدعوهما لوقف بعثات الحج إلى السعودية، فإن هذا بقط المعالف. وهذا يقسر رفضهما كان في عرف النظامين بطابة انتهاك، أو تجاوز للخط الأحمر، وهذا يقسر رفضهما الامتجادة لتلك المطالب (20)

ولم تعرف الجماعتان الإسلاميتان في المقابل حدودا لموقفهما الداعم للعراق، وما كان ينبغي لهما أن تعرفا، فلقد كان التزايد جزما من آلية إدارة العمراع مع النظامين: الجزائري والتونسي؛ بقصد إحراجهما أمام الرأي العام، ومن هنا، فإنه بقدر ما كانت تأنس إلى عجز النظام عن ملاحقتها، وفي هذا الإطار، نافست الجماعتان الإسلاميتان نظلميهما في مجال التوسط بين الفرقاء، من جانبها، وأرسلت النهضة راشد العنوشي ممثلا لها في وقد الحركات الإسلامية الذي زار كلا من الأردن والسعودية والعراق وإيران في شهر أيلول (سبتمبر) 1990، وتوصل في ختام أعماله إلى مجموعة من التوصيات انصرفت إلى إعلاء قيم الأخوة، وتبد استعمال القوة، وإقامة النظام الإسلامي العادل، القائم على مبدأ الشوري، وربط قضية الخليج بمختلف قضايا الأمة الإسلامية لاسيما قضية فلسطين (٤٩٠). وفيما يتصل بجبهة الإنقاذ فلقد تردد زعيمها ونائبه عدة مرات على الرياض ويغداد وطهران للقيام بجهود منفردة للوساطة، والتباحث مع كبار المسؤولين في تلك الدول. (١٩٠٥).

ومن تحدّي الصفة التمثيلية للنظامين: الجزائري والتونسي في الخارج إلى تحدّي شرعية كل نظام على أرضه، وهنا، كانت جبهة الإنقاذ هي الأنشط؛ لأنها الأوسع حرية، ولكونها الأكثر استفارا باشتداد حدة منافسة النظام لها، فلقد رفضت الجبهة الانضمام إلى ذلك التحالف الذي ضم أربعة عشر حزبا جزائريا (منها حزب الطليعة الاشتراكية والحركة الجزائرية للعدالة والديمقراطية، وجبهة التحرير الوطني) والذي استهدف جمع التبرعات لصالح المجهود الحربي العراقي، وآثرت الجبهة في المقابل أن تنظم حملتها الخاصة، وسافر بن حاج بنفسه لتسليم التبرعات إلى المسؤولين العراقيين في بغداد بناء على طلبهم. كما سعت الجبهة لإحراج تحالف الأحزاب بتنظيمها مظاهرة حاشدة لدعم العراق، ففي الوقت الذي ضمت مظاهرة الجبهة خمسة عشر ألف مشارك لم ينجح تحالف الأحزاب في تحريك أكثر من ثلاثة المشال وراء خطوط العراق، وذلك بعد وقت قصير من رفض النظام لمطلبها الخاص بفتح معسكرات لتدريب المتطوعين الجزائريين على القتال، لقد أرادت الجبهة بدعوتها المتقدمة أن تثبت أنه في الوقت الذي يتخلف فيه النظام عن تقديم الدعم العسكري للعراق المسلم فإن جبهة الإنقاذ على استعداد تام لأن تتقدم لكي تسئد هدا القراق.

والملاحظة المهمة في هذا الخصوص، هي أنه في الوقت الذي اندفعت فبه جماعتا الإنقاذ والنهضة في دعم العراق بغير حدود بهدف إحراج نظاميهما، فإن هذا الاندفاع ذاته غدا من أهم مثاليهما بعدما تبددت أوهام الانعتاق على يد صدام. وفي المقابل، فإن توازن النظامين: المجزائري والتونسي قد احتفظ لهما بجسور معتدة مع قطاعات عريضة من المواطنين، كما يسر عليهم من بعد إعادة التواصل مع الأسرة العربية، وهنا أذن للصراغ بين الإنقاذ والنهضة وبين نظاميهما أن يتخذ شكلاً مكشرفاً.

الإنقاذ والنهضة وحصاد أزمة الخليج

ارتفقت المراحل الأخيرة من أزمة الخليج بمراجعة نقدية لمجمل أداء جماعتي الإنقاذ والنهضة إبانها، ثم بعد ذلك للكيفية التي وظفت بها الجماعتان شعبيتهما لتحقيق مآربهما السياسية، ومن حول هذين المحورين: محور تكييف الأزمة مومور توظيف الأزمة، تبلورت عملية النقد الذاتي واتخلت لها مستويات ثلاثة أساسية، الأول: مستوى جماعتي الإنقاذ والنهضة، والثاني: مستوى الحركة الإسلامية الأوسع، والثالث: مستوى المسلمين المستقلين، وكانت تلك العملية هي المسئولة عن سلسلة الانشقاقات التي مُنتِيتُ بها الجماعتان المعنيتان، وعلى ضوء ذلك تبدو

أهمية التعرض لأبعاد تلك المراجعة النقدية، وكذلك لأهم ما تخلف عنها من آثار.

أبعاد المراجعة النقدية

1 ـ بعد تكييف الأزمة، من الممكن القول: إن محاكمة الإنقاذ والنهضة على مستوى تكييفهما لأزمة الخليج كانت تمثل امتدادا لمحاكمة النظام العراقي نفسه، وذلك بعد أن حُمِّل التيار الإسلامي بوجه عام مسؤولية تشجيع صدام حسين على الاستمرار في تحدي الشرعية الدولية، فلولا دعمه له ماكان مضى سادرا في غيه، وأخذت أصوات المعارضة التي كانت تنبث على استحياء في بدايات الأزمة تعلو بالتدريج، وقد وضعت الحرب أوزارها. وفي هذا الشأن أثيرت نقاط اربع رئيسة:

أ ـ التأبيد المطلق للنظام العراقي، وفصل واقعة التوسل بالغرب عن واقعة الغزو التي أفرزت هذا التطور. فبالمخالفة مع هذا الموقف المعلن أكد بعض الأعضاء البارزين في حركة النهضة هم الشيوخ عبد الفتاح مورو الأمين العام المساعد، وفاضل البلدي (رئيس مجلس الشورى)، وحمادي الجبالي (عضو المكتب التنفيكي) على رفضهم لاحتلال الكويت ومسوّفاته المختلفة (العدالة التوزيمية، تحرير فلسطين، الوحدة العربية.. الغ) كما أكدوا على إدانتهم الانتهاك العراق حقوق الإنسان الكويتي، وتمسكهم في المقابل بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، ويمكن إيجاد صلة جزئية بين هذا الموقف المؤيد لدول الخليج، وبين فترة العامين التي قضاها مورو في السعودية، أو بينها وبين الخلفية المقافية لهذا الرجل على اعتبار أن مورو هو محام ورجل قانون.

ب تصوير الصراع الدائر بين الغرب والعراق على أنه صراع بين قرى الكفر وقوى الإيمان، مع وضع العراق داخل الدائرة الثانية، فعلاوة على ما يحويه هذا التصوير من خلط واضح بين المفاهيم لاسيما استخدام مصطلح الكفر أحيانا بالتبادل مع مصطلح الصليبية الجديدة، رغم كون الحملات الصليبية كانت لها تاريخيا دلاتها السياسية الخالصة غير الدينية، فإنه حتى في إطار التصوير الديني للصراع في الخليج ذهب البعض إلى وصف هذا التصوير بأنه لون من ألوان الانتهازة السياسية خاصة، وأن ممارسات النظام العراقي ضد شعبه لا تشفع له في التحلي بالصفة الإبمانية. وفي هذا الإطار جاء البيان الصادر عن رابطة الدعوة الإسلامية بالجزائر واعيا بحدود الدور الذي استخدم فيه الدين لتسويغ واقعة الغزو أو تكريسها. فلقد نبه بيان المراهة إلى أهمية انتفاض الشعوب الإسلامية على نظمها المخادعة وبما في ذلكم

النظام العراقي الذي استخدم عاطفة الأمة الإسلامية مناديا بالجهاد كي يضرب الإسلام، وللمنارع، ووصف هذا العملك بأنه «كلمة حق أريد بها باطل، وعلى الرغم من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت وما زالت ممثلة في رابطة اللحوة الإسلامية بواسطة زعيمها عباس مدني، إلا أن مجلس شورى الرابطة يضم أعضاء آخرين بخلاف عباس مدني ينوبون عن أهم التيارات الإسلامية في الجزائر مثل، محفوظ نحناح (حزب حماس) وعبد الله جاب الله (حزب النهضة)، فضلا عن أن زعامة الرابطة تنعقد للشيخ أحمد سحنون المعروف بمواقفه المتوازنة. ومن هنا، فإن صدور بيان الرابطة بهذه الكيفية وفي شهر الغزو نفسه كان يعني ترجيحاً لمنطق التيار المعتدل داخلها، ويعزز هذا الانطباع أن البيان المستقل الصادر عن الرابطة في الفترة نفسها تقريبا قد جاء خالباً من أية إشارة لتوظيف الدين (20 كما يعزز الانطباع نفسه ذلك الموقف المعلن جاء خالباً من أية إشارة لتوظيف الدين أكد على معنيين أساسيين، الأول: هو التعاطف مع المنسبة العراقي في محته، والذاني: هو رفض ممارسة الانتهازية السياسية باسم الدين (80)

وفي الاتجاه نفسه هاجم صلاح الدين جورشي العضو الأسبق في حركة النهضة إقحام الدين في قضية غزو الكويت، ولم يُفَرَّق في ذلك بين الغرب الذي تحدث عن الخطر الإسلامي الوشيك وبين العراق ومشايعيه الذين أهاجوا شعور الغرب بهذا الخطر، وهاجم جورشي موقف جبهة الإنقاذ من تلك الزاوية بسبب توظيفها الدين لأغراض سياسية، ومضى متسائلا وهل فكر الإسلاميون في صيغة ممارسة التغيير من خارج دائرة الحكم 28، (89)

كما انتقد عبد الفتاح مورو الدور الذرائمي للدين في الايديولوجية البشية بقوله: والله أكبر استعملها حتى صدام حسين، لقد أصبح علامة الانتماء الظاهري لحركتنا هو شعار الله أكبر، وأصبح كل من يرددها ينسب إلينا، والحال أنها ليست دليلا كافيا على الانتماء، (٩٥) بل إن الذي يلفت الانتباه هو أن راشد المنوشي قد حمل بعد الحرب على علمانية النظام المراقي وديكتاتوريته بقوله: ولايسعني أن أعهد بزعامة حركتي وزعامة الأمة الإسلامية إلى صدام حسين، أو إلى أمثاله ممن لا أعتبرهم ديمقراطين، أو إسلاميين، ووصف تحالفه مع النظام العراقي إبان أزمة الخليج بأنه حكان تحالفا تكتيكيا وليس استراتيجيا (٩٠).

جـــ الإلحاح على فكرة تدنيس المقدسات الإسلامية بوجود القوات الأجنبية في بلاد الحرمين الشريفين، والهجوم من ثَمّ على علماء المسلمين وأوليائهم ممن أفوا بجواز التوسل بغير بني ملتهم، بوهم توافق مصلحة الطرفين، أو نبل الغرب وفروسيته. فبالتناقض مع هذا الرأي أكد حمادي الجبالي على أن السعودية لا هي أساءت إلى الأراضي المقدسة، ولا هي دنستها، لاسيما وأن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج يعود إلى فترة العرب العراقة _ الإيرانية، أي أنه يسبق زمنيا واقمة غزو الكويت. وهاجم الجبالي تصريحات علي العريض المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة في هذا الشأن، وذكر أن المسلمين لم يفتوا بجواز استقدام الغرب إلا للفرورة، ومن هنا فإن الدعوة لمجاهدة دول التحالف كان ينبغي أن تسبقها الدعوة لتحرير الإرادة العربية(20)، كما أدان محمد الهاشمي الحامدي عضو الحركة محاولة ربح المغضاء بين الشعوب الإسلامية، واستعداء بعضها على البعض الآخر(40).

د ـ يرتبط بالنقطة السابقة الحديث عن خضوع واقعة الغزو شرعا لحكم إصلاح ذات البين ووإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فلقد أبي البعض هذا التكييف، وعَدَّه تشويها للواقع، وطمسا لمعالمه. وذلك أن العلاقة بين العراق والكويت لم تكن علاقة تقاتل بين الطرفين بل كانت علاقة بَثْي من طرف واحد. وفي هذا الإطار تحدث الشبيخ أحمد حماني أحد أبرز الوجوه الإُسلامية في الجزائر وهُو مُثْتٍ ورثيس سابق للمجلس الإسلامي الأعلى، فذكر أن قرار مجلس الأمن المذي أجاز استعمال القوة ضد العراق قد نبع من المنطلقات نفسها التي أوردها كتاب الله لمواجهة واقعة محددة هي واقعة رد الاعتداء والدفاع عن النفس. ولخص حماني الموقف مستشهداً بآبتين من سورة الحج وأذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حتى إلا أن يقولوا ربناً الله. ⁽⁴⁴⁾ وإذا كانت جماعتاً الإنقاذ والنهضة قد تعرضتا لانتقادات نظرية من داخل المعسكر الإسلامي فإنهما فقدتا عمليا شيئا من مصداقيتهما بتبدد أوهام الآصرة الإيمانية التي انبنى عليها موقفهما الداعم للعراق، فلقد عاد المتطوعون الإسلاميون من وراء الخطوط العراقية محملين بلكريات مؤلمة عن معاملة العراقيين لهم. فعلى حد تعبير أحد هؤلاء المتطوعين: «إن البعثيين العراقيين لا يقبلون أحدا معهم و(45) ومن بعد، فإن الجدل الذي استهلَّه تكييف الجماعتين لأزمة الخليج سرعان ما صعده توظيفهما السياسي لملابساتها.

2 _ بعد توظيف الأزمة كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة قد أرادتا من المنزايدة على موقف نظاميهما في أزمة الخليج تشويه صورتيهما أمام الرأي العام الداخلي، أما وقد أحيط النظامان المعنيان هذا المسمى بإتخاذ موقف متوازن هو لدعم العراق أقرب

فإنه لم يعد أمام الجماعتين الإسلاميتين إلا أن تأخذا العدة لصراع مكشوف على السلطة، وهنا ارتكبت الإنقاذ والنهضة ثلاثة أخطاء رئيسة كانت محلا للنقد والمراجعة:

أ ـ تصعيد المواجهة مع السلطة بشأن الإصلاحات السياسية الداخلية، وهو تطور كان مسؤولاً بشكل مباشر عن فصل أو انفصال بعض من أهم وأبرز أعضاء الجماعتين الإسلاميتين، أو في القليل تجميد عضويته فيهما. ففي حالة جبهة الإنقاذ فإن إعلانها عن الإضراب العام الشامل المفتوح منذ 25 أبار (مايو) 1991 كان يمثل البداية الحقيقية للأزمة، وكانت هذه الدعوة للإضراب تُمَثّ في جوهرها رفضا للقانون الابتخابي الجديد الذي فرض قيودا صارمة على الإنقاذيين، وحاصرهم في مناطق شعبيتهم من خلال إعادة تقطيع الدوائر لصالح الحزب الحاكم. (64) فعلاوة على أن شعبيتهم من خلال إعادة تقطيع الدوائر لصالح الحزب الحاكم. (64) فعلاوة على أن بعض القوى الإسلامية الفاعلة (مثل حزب الحركة من أجل الديمقراطية لأحمد بن بيكل لم يشارك جبهة الإنقاذ في اعتراضها على بعض مواد القانون لاسيما ما تعلق منها استخدام العنف لإجبار النظام الحاكم على التغيير.

وفي هذا الإطار، ظهر على شاشة التلفزيون الجزائري ثلاثة من مؤسسي جبهة الإنقاذ، وأعضاء مجلس شوراها، وهم الشيوخ: الهاشمي سحنوني، وأحمد مراني، وبشير فقيه، ليطالبوا الطرفين معا (بن جديد ومدني) بالتريث وضبط النفس، فلقد دعوا إلى رفع حالة الحصار (الطوارى») التي فرضها بن جديد لمواجهة الموقف، وإنهاء كل ما يترتب عليها من آثار (اعتقالات، فصل تعسفي الذي يظهر الجبهة وغولا متعطشاً الجزائريين لاستثناف العمل، وفض الإضراب الذي يظهر الجبهة وغولا متعطشاً المخبض، ومضى الشيخ بشير فقيه خطوة أبعد في نقد عباس مدني بوصفه وخطراً على المجبهة الإسلامية وعلى المسلمين، وأتى بيان مجلس شورى الجبهة ليتزر رأي الشيوخ الثلاثة قبل أن يعلن مدني تنصله من هذا البيان، ويصمن أصحابه بأنهم وعملاء النيوخ الثلاثة قبل أن يعلن مدني تنصله من هذا البيان، ويصمن أصحابه بأنهم وعملاء النظام والمحظبرات، وقد للحبهة الإسلامية في تلك المرحلة الحرجة من تطورها أن يعن وصفه بحرب المساجد، ففي الوقت الذي كان معارضو الإضراب ييثون فيه دعواهم من مكبرات الصوت في مسجد صلاح الدين الأيوبي في حي بيكور، فإن مؤيدي الإضراب كانوا يغعلون الشيء نضمه ولكن من مسجد القبة باب بلكور، فإن مؤيدي الإشراب كانوا يغعلون الشيء نضمه ولكن من مسجد القبة باب الوازاته) واستمر هذا التردد بين مهادنة النظام ومجابهته يشكل محورا للشد والجذب داخل الإنقاذ حتى بعد اعتقال الشيخين: عباس مدني وعلي بلحاح، وكان من تنائجه داخل الإنقاذ حتى بعد اعتقال الشيخين: عباس مدني وعلي بلحاح، وكان من تنائجه

تجميد عضوية بعض أبرز أعضاء الجبهة مثل الشيوخ: الهاشمي سحنوني، وعزوز بن زيدة، ومحمد كرار، وسعيد معلوفي، وقمر الدين خرباني. (⁶⁰⁾ وفي الوقت نفسه ارتفقت الصراعات الداخلية في جبهة الإنقاذ باحتدام الحملات المتبادلة ببنها وبين الفصائل الأخرى داخل الحركة الإسلامية لاسيما حزبا النهضة وحماس: يتهمانها بالطيش والنزق، وترميهما بالعمالة للنظام.

أما في حالة حركة النهضة، فإن واقعة التعدي على مقر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في 18 شباط (فبراير) 1991 كانت بمثابة نقطة تحول أساسية في مسارها، وذلك أنه على أثر ما تردد عن تورط بعض شباب الحركة في تلك الواقعة التّي أسفرت عن مصرع أحد حراس المبنى وإصابة آخر، أعلن ثلاثة من أبرز أعضاء النهضة وهم الشيوخ عبد الفتاح مورو، وفاضل البلدي، وبن عيسي الدمني تجميد عضويتهم في الحركة بعد تثبتهم من تورطها في الواقعة، وأصدروا بهذه المناسبة بيانا في 7 آذار (مارس) 1991 أدانوا فيه التصرفات غير المسؤولة لبعض ناشطي الحركة لكونها ولاتسهم في إرساء قيم التسامح والتعاون في البلاد، فضلا عن وتعارضها مع القيم الدينية والحضارية و(٥٥). ومن جانبها أقدمت قيادة الجبهة على فصل مجموعة مورو ومن لحقها من عضوية المكتب التنفيذي. وعلى الرغم من أن خلاف مورو الغنوشي حول استراتيجية التعامل مع السلطة هو خلاف قديم، إلَّا أنه قد الطوى هذه المرة على عنصر جديد بانتقال عنف الحركة من الدفاع الى الهجوم؛ وذلك أن المتابع لتصريحات الشبيخ عبد الفتاح مورو يلحظ حيرته أمام ظاهرة العنف السياسيء وتردده في تكييفها، فهو قد أباح أحياناً ممارسة الإسلاميين للعنف الدفاعي طالما أن والأبواب كلها سُئدَّت في وجوههم ((50) واتفق بذلك مع الغنوشي الذي تحدث عن وبعض ألوان الجهاد في سبيل الله، ومنها القتال درءاً للظلم، لكنه رفض في أحيان أخرى العنف السياسي بشقيه الدفاعي والهجومي، وهو تطور جديد في منحاه الفكري، وفي هذا الإطار أتى قوله: «أنا مستعد لقبول أن أكون عرضة للعنف، ولا أرد الفعل بعنف مضاد لأن في هذا تكريساً لأسلوب نتيجته وخيمة جداً_اً⁽⁶¹⁾. ولقد اعتبر مورو أن استخدام العنف هو المحك الأساسي للتمييز بين حركة النهضة وجبهة الإنقاذ وينبغي أن نعلم ألَّا وجهَ للشبه بيننا وبين الإسلاميين الجزائريين، إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل ماكنا نمثله نحن في السبعينيات، لقد تطورنا، وندعو اليوم للانفتاح.. من هنا، نفهم حدة رد فعل مورو على واقعة الهجوم على مقر الحزب الحاكم، فلقد عَدُّها مجافاة للطبيعة السمحة للمجتمع التونسي (ميتكيس، 13:1991)(52) وخروجا على نص البيان التأسيسي للحركة الرافض استخدام العنف كأداة للتعبير (الحامدي، ب104-102 (1990) 1990 (1990) كما وصف خلافه مع الغنوشي بشأنها بأنه وخلاف مبدئي لا يخضم لقاعدة الأكثرية والأقلية، ولا يمكن أن يبت من خلال اتفاق لمعاودة العمل معاودة أو استمر مورو على موقفه عندما اتهم بن علي قياديين من النهضة بتنفيد خطة إرهابية لإطاحته فوصف هذا التصعيد بأنه ولا يمكن لأي من التونسيين أن يقبل به خاصة بين الفرقاء السياسيين، (60) وعلى الرغم من أن عبد الفتاح مورو لم يعلن انسلاخه رسميا عن حركة النهضة، إلا أنه قد انفصل عنها من الناحية الفعلية بدعوته لإنشاء حزب سياسي غير ديني بركز على القضايا الاقتصادية.

وفي النموذج التونسي كما في النموذج الجزائري تم تسويغ موقف جماعتي النهضة والإنقاذ من قضية العنف السياسي بمسوغين لا يخلوان من تناقض، الأول: أنهما قد استدرجتا لمقاربة العنف السياسي بتدبير نظاميهما لتأليب الرأي العام ضدهما ربلقزيز، 14-12,1981 (بلقزيز، 14-12,1981) والثاني: أنهما لم تباشرا أيا من أعمال العنف السياسي بل تولته عنهما جماعات أخرى منها من كان عضوا سابقا بهما (مثل مجموعة الحبيب الأسود في حالة النهضة) (قام) ومنها من كان عضوا سابقا بهما (مثل مجموعة الحبيب الأسود في حالة الإنقاذ والنهضة). وفي بعض الأحيان نسبت الجماعتان المعنيتان لقلة من أعمال العنف إلى وتجاوزات فردية لا يجوز تحميل حركة النهضة الغنشي بعض أعمال العنف إلى وتجاوزات فردية لا يجوز تحميل حركة النهضة مسؤوليتهاء (60).

ب - «تهميش» قوى المعارضة السياسية، فلقد رفعت جبهة الإنقاذ إبان مظاهرات حزيران (يونيو) شعارات من قبيل «فلتسقط الديمقراطية»، و«نريد حسابات لا التخابات» و«دولة إسلامية فورا بدون تصويت»، كما ورد عن قيادة النهضة قولها إن «امتناع الحكم عن الترخيص لحركة النهضة يدل على رفض منحنا دكانا في السوق نبيع فيه بضاعتنا مثل الآخرين. ولذلك يجب أن نطلب السوق كله». (60) وهذا يعني أن لجوء الجماعتين الإسلاميتين إلى تصعيد المواجهة مع السلطة قد اقترن بحرصهما على إقصاء القوى الأخرى البديلة كي تنفردا بجني ثمار مواجهة كانت في ظنهما إيجابية، وكان الفارق الرحيد بين الجماعتين في هذا الخصوص يكمن في طبيعة وحجم القوى المستهدفة «بالتهميش» لأسباب تتصل باختلاف الظروف الداخلية في المحجمعين: الجزائري والتونسي.

فمن الناحية التاريخية، كان ظهور جبهة الإنقاذ يمثل حلقة في سلسلة

التنظيمات الدينية المسيسة التي أثرت في الواقع الجزائري في الثمانينيات، والتي كان تفاعلها الصدامي مع السلطة (مثل جماعة مصطفى أبو علي) ملمحاً أساسياً من ملامع تلك الفترة، وعلى هذا المعنى، فإن جبهة الإنقاذ وإنَّ كانت أكثر رموز الإسلام السياسي تألقاً وشعبية في الجزائر، إلا أنها لا هي الرمز الوحيد، ولا هي أقدم الرموز القائمة. فهناك العديد من الأحزاب التي تتنافس مع الجبهة على تعثيل الشارع الإسلامي بدرجات مختلفة من والتسييس، وقد سبقت الإشارة إلى أربعة من هذه الأحزاب وهي رابطة الدعوة الإسلامية، وحزيا حماس والنهضة، والحركة من أجل الديمقراطية، وجمعية العلماء لأحمد حماني، وحزب الله الجزائري لجمال الدين باردي. هذا بخلاف العديد من الأحزاب الصّغيرة التي تلصق الصفة الاسلامية باسمها لأسباب مختلفة مثل حزب التجمع الجزائري البومديني الإسلامي (مسعد، 1991)(69). وفي المقابل كانت حركة النهضة بمثابة أول معارضة سياسية إسلامية منظمة داخل المجتمع التونسي بعد فترة من انبثاقها عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم في عام 1971. وفي الوقت نفسه فإن الجماعات التي انفصلت عن النهضة، وكذلك الأحزاب الإسلامية اللاحقة (حزب التحرير الإسلامي منذ نهاية السبعينيات) لم تشكل خطرا يهددها بالنظر إلى ارتباط اسمها بكثير من أعمال العنف السياسي، وفي مواجهة انفراد النهضة بتمثيل المعارضة الإسلامية، تنافست ستة أحزاب سياسية أهمها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لمحمد مواعدة على تمثيل المعارضة العلمانية، وتلك الأحزاب وإن لم يكن لها حظ النهضة من الشعبية إلا أنها تمتعت مقارنة بها بشرعية العمل السياسي (ميتكيس، 1991:31).

قي هذا الإطار، ارتبط الخطاب والإقصائي، لجماعتي: الإنقاذ والنهضة ببروز قضية التحالفات كقضية خلافية في علاقتهما بالتشكيلات السياسية الأخرى (الدينية والعلمانية) كل في دولته: فلقد رفضت جبهة الإنقاذ المشاركة في أي تكتل سياسي إسلامي لدخول الانتخابات التشريعية، وشرح عباس مدني موقفه من تلك القضية بقوله: وكيف القابض على المصداقية يتركها لكي يتبع من ليست له مصداقية بعد عساه أن يكسب معه أكثر ٩٠. كيف ترك شعباً بأكمله ونركض وراء أشخاص ٩ من هؤلاء الأشخاص ٩ وما هي كياناتهم ٩ وماذا قدم لنا هؤلاء من برامج حتى نفضلها على برامجنا٤ وسام بوضع استراتيجية التخابية موحدة حاول عباس مدني تحويل وجهة المقتل إلى القضايا التي كانت تُعنى بها جبهته آتيز، مثل التبكير بانتخابات الرئاسة، ومساندة الدعوة إلى الاضراب العام.. الخ، بحيث انفض الاجتماع من دون أن يسفر عن شيء(¹¹⁸⁾.

وكان الخطاب الرسمي للنهضة فيما يتعلق بالقضية نفسها أخف من ذلك وطأة، فمن الملاحظ أنه في الوقت الذي حرصت فيه الحركة على الاحتفاظ بجسور ممتدة مع مختلف فصائل المعارضة السياسية خلافا للإنقاذ، فإنها لم تثر فكرة الانلماج مع أيّ منها في كيان واحد تتخذه واجهة للعمل الشرعي (نموذج الإخوان في مصر)، ولا فكرت على الأقل في الانخراط مع تلك الفصائل في جبهة واحدة في مواجهة السلطة، ويعود هذا الرفض في جانب منه إلى صعوبته العملية، ولكنه يعود في جانب آخر إلى رغبة النهضة في الانفراد بتحصيل نتاج حملتها ضد بن علي. ومن هنا، فإنه عندما دعا البعض بعد الحرب لتشكيل جبهة ديمقراطية واسعة تواجه النظام الحاكم المنفرد بالسلطة والمعادي للديمقراطية، كان المفهوم ألا تمثل النهضة بين أطراف تلك الجبهة.

وفي مواجهة ذلك، هاجمت مجموعة الهاشمي سحنوني استعداء الإنقاذ للفصائل المختلفة داخل الحركة الإسلامية، كما تعمد أحمد بن بيلا نفي الأنباء التي ترددت عن شروع حزبه (الحركة من أجل الديمقراطية) في التحالف مع الجبهة الإسلامية بالاشتراك مع جناح من جبهة التحرير (من أعضائه محمد صالح يحياوي، وأحمد طالب الإبراهيمي، والطاهر الزبيري)، وفي موضع آخر انتقد بن بيلا الجبهة ووصفها وبالجهل وعدم التسامح، (20) أما عبد الفتاح مورو فإنه لم يعرض لفكرة التحالفات، لكنه أعرب بوضوح عن رغبته في الانقطاع عن مجمل التراث الخليجي للنهضة، مؤكدا أنه لن يسمح لأي من قياديي الحركة وبالانخراط في الحزب الجديد (تحت زعامته) أيا كانت الظروف، (80)

جـ ـ انفراد القيادة باتخاذ القرارات، فلقد تميزت القرارات الصادرة عن جماعتي الإنقاذ والنهضة سواء تلك المتصلة بإدارة أزمة الخليج أو تلك المتعلقة بتصعيد المواجهة مع السلطة بدرجة عالية من المركزية عززها الطابع الهيراركي المتلوج لتنظيم الجماعتين.

قلو نظرنا إلى جبهة الإنقاذ لوجدنا أنها تتكون من عدة مستويات تصاعدية تبدأ بلجان الأحياء، ثم المساجد، ثم المكاتب التنفيذية للبلديات والولايات، وصولا إلى المكتب التنفيذي الذي ترمز إليه أدبيات الجبهة باسم مجلس الشورى(⁶⁸⁾، ويقترب

من ذلك تشكيل حركة النهضة، فهو يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: المؤتمر العام للحركة، ثم مجلس الشورى ثم المكتب التنفيذي الذي تتبعه عدة مُكاتب فرعية في المحافظات، وعلى قمة هذين التنظيمين يتربع كل من عباس مدني، وراشد الغنوشي متمنعين بسلطات وصلاحيات واسعة مقارنة بأقرانهما في الجهاز الرئيسي (المكتب التنفيذي). ومن هنا، قد يصح القول: إن تمرد بعض الأعضاء على مسلك الإنقاذ والنهضة في أزمة الخليج وغداتها قد سمح بفتح ملف قيادة التنظيمين وعلاقاتها الداخلية، وفي هذا الإطار هاجم محمد إيمان عضو شورى الجبهة في حديثه للتلفزيون الجزائري عباس مدني صراحة ووصفه بأنه بتجاهله لآراء كبار مستشاريه وقد أوجد مبدأ عبادة الشخص في الحركة، وتزامن هذا الموقف مع بعض القرارات التي اتخذها مجلس الشورى لتقييد سلطة رئيسه، فلقد نزعت عنه صفة المتحدث الرسمي الوحيد باسم الجبهة في القضايا المصيرية، وأحيلت ثلك الصلاحية إلى مجلس الشورى نفسه كمؤسسة(٥٥٥). وعلى صعيد آخر، تم استبعاد عباس مدني من رئاسة وفد الجبهة في اثنتين من المناسبات الخارجية المهمة، وهما: مؤتمر صنعاء والخرطوم اللذان انعقدا في شهري شباط (فبرابر) ونبسان (أبريل) 1991 على التوالي بهدف دعم العراق⁽⁶⁷⁾، في حين كان مدني قد احتكر لنفسه من قبل صفة تمثيل الجبهة على المستويين: الداخلي والخارجي، وفي هذا الصدد تشير احدى الدراسات إلى ان عباس مدني قد ترأس بنفسه كل اجتماعات الإنقاذيين على مستويي البلديات والولايات من لحظة حصولهم على التأشيرة الحزبية وحتى تاريخ دخولهم الانتخابات، كما أنه تولى تنظيم تلك الاجتماعات كافة، وتحديد أولوياتها(٥٥)، ولأن جبهة الإنقاذ لم ترسخ قواعد نقل السلطة وتداولها فلقد غدت مشكلة الخلافة بعد اعتقال مدنى وناثبه مشكلة حقيقية تواجه أعضاءها؛ ففي الوقت الذي شهد فيه التنظيم صراعاً على قيادته بين الجيل الجديد من الأعضاء ممثلا في سعيد قشي وعبد القادر حشاني، وبين الحيل القديم ممثلاً في زيدة بن عزوز والهاشمي سحنوني، فإن الجيل القديم نفسه لم يتفق على ترشيح أحد من أعضائه، الأمر الذي تعرض معه التنظيم إلى نوع من الفراغ القيادي⁽⁶⁹⁾.

وبالنسبة لحركة النهضة، اكتسبت الفضية بعداً آخر بوجود القيادة الرسمية للحركة خارج البلاد منذ عام 1989، ولقد أعرب عبد الفتاح مورو عن استيائه من هذا الوضع بقوله: وإلى حد الآن، لم أفهم هذه المسألة خاصة من الناحية التطبيقية. فأنا أتسامل كيف أن شخصا يقيم خارج البلاد يمكن أن يكون قادرا على التعليق على مايجري داخل البلاده. (٢٥) ومن هنا اعتبر مورو أن علي العريض غدا ممثل الحركة.

حسابات المكسب والخسارة:

1 ـ على المستوى الداخلي: من المهم الالتفات إلى ملاحظتين أساسيتين ترتبط إحداهما بالأخرى، الملاحظة الأولى: هي أن حدة الانتقادات التي تعرضت لها الإنقاذ والنهضة قد تمخضت عن تأكل نسبي حقيقي في شعبية كل منهما، والملاحظة الثانية: هي أن هذا التآكل لم يكن كافيا لينمكس على توازن القوة بين الجماعتين وبين النظام لكون خصومته هي الأكثر لددا، ولا بين الجماعتين وبين سائر فصائل المعارضة السياسية بسبب ضعف قدرتها على تعيثة الجماهير.

أ_ فمن ناحية، مُنيت الجماعتان الإسلاميتان ببعض الانشقاقات اختلفت طبيعتها تبعا لاختلاف التطور التاريخي لكل منهما. فبالنسبة لحركة النهضة، لم يكن انشقاق عبدالفتاح مورو وجماعته هو أول انشقاق تُعنى به الحركة، فلقد كانت لهذه الأخيرة تجربة سابقة في عام 1978 بانفصال صلاح الدين جورشي وأحميدة النيفر، وعدد آخر من الأعضاه.

وقد تركز الخلاف بين الغنوشي وبين تلك المجموعة المنشقة في بعض القضايا النظرية، حيث اعتبر جورشي ورفاقه أن أزمة الحركات الإسلامية المعاصرة لا تنبع من غياب نموذج اللولة الإسلامية المأمول وإنما تنبع أساسا من غياب الفكر القادر على استيماب التحولات النوعية المهمة في مجال المعرفة، وفي غمار ذلك، جرت الدعوة على حد تعبير جورشي إلى تقديم المقاصد العامة للشريمة (ميما العدل الإجتماعي) على نصوصها، كما وقع نقد لفكر الإخوان انتهى إلى محاولة التخلص من هيمنة الثقافة السلفية والبحث عن منهج جديد في التعامل مع النص الديني.

وفي إطار ذلك، من الممكن القول، إنه في حين أن خلاف الفنوشي _ مورو هو خلاف سياسي إجرائي تمخضت عنه محاولة تشكيل حزب سياسي منفصل، فإن خلاف الفنوشي _ جورشي في المقابل كان خلافا فكريا منهجيا يتميز برفض الإسلاميين التقلميين، لفكرة التنظيم لكونها تستنزف وقتا وجهدا كبيرين، ولأنها تجعل أصحابها عرضة لمسلسل الملاحقات الأمنية.

وفي مرحلة الثمانينات تعرضت حركة النهضة لموجة جديدة من الاستقالات الفردية تحدثت معها الصحافة التونسية عام 1985 عن ظاهرة والإسلاميين المستقلين،

لكن المهم أنه في كل مرة أثبتت حركة النهضة قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة والمحافظة من ثُمّ على وهويتها السياسية. ومن هنا فإنه على الرغم مما يبدو من الوهلة الأولى من أن خلاف عام 1991 قد أتم انفصام عرى التآلف بين ثالوث الغنوشي مورو النيفر الذي قام على أكنافه تنظيم النهضة، إلا أنه من الممكن القول: إن تخفف الحركة ولفظها المستمر لعناصر الرفض والمعارضة بين صفوفها قد سمح لها باستموار حد أدنى من التجانس التنظيمي.(??)

ولم يكن الحال على هذا النحو بالنسبة لجبهة الإنقاذ، وذلك أن الجبهة لم يكن لها سابق خبرة بظاهرة الانشقاقات، كما أن خلافها مع شركاتها في رابطة الدعوة الإسلامية حول فكرة العمل الحزبي (التي رفضتها جماعتا النهضة وحماس) لم ينشأ عنه استقطاب داخلي بين صفوفها، ومن هنا، يصح القول: إن أزمة الخليج كانت بعثابة أول اختبار فعلي لقدرة الإنقاذ على التماسك التنظيمي في مواجهة تمرد بعض عناصرها، وذلك أنه بالإضافة إلى التيار الأصيل الذي استمر يحفظ المهد لكل من مدني وبلحاج، ثم بعد اعتقالهما لمحمد السعيد وعبد القادر حشاني، كان هناك تيار تشعيدي لولاية العاصمة، هذا يخلاف تيار منشق تزعمه بشير فقيه انسلخ عن كيان الجبهة، وباشر نقدها من الخارج، الأمر الذي بالفت معه بعض التحليلات في خوفها الجبهة لمجموعة من خلايا العمل السري تفتقد المركزية والترجيدة?.

ب _ ولكن من ناحية ثانية، فإن أيًّا من تلك الفصائل المنشقة لم ينجح في أن يقدم نفسه بديلا للتنظيم الأم في الدولتين المعنيتين، وإن نجح بدرجات مشاوتة في الاختصام من رصيده. وفي الوقت نفسه، لم تفرز أزمة الخليج معارضة سياسية قوية من خارج المعسكر الإسلامي رغم تكتل بعض رموزها في مواجهة الإنقاذ والنهضة، وتلك نقطة مهمة، ليس فقط لكونها تسلط الضوء على طبيعة التفاعلات السياسية في تونس وفي الجزائر، ولكن أيضا لكونها تكشف عن الحدود الفاصلة بين فرقة الرأي بين صفوف المحارضة السياسية (إسلامية وغير إسلامية)، وبين القطيعة بين تلك المعارضة كافة، وبين النظامين السياسيين في تونس والجزائر.

ففيما يتعلق بحركة النهضة، اتخذت الأحزاب التونسية السنة موقفا موحدا من قضية انزلاق الحركة إلى العنف، وأصدرت بهذا المعنى بيانا شارك في التوقيع عليه نفر من أعضاء حركة الوحدة الشعبية التي تمسك زعيمها أحمد بن صالح بالوقوف مع النهضة ودعم موقفها. أكثر من ذلك خطت المعارضة خطوة أبعد على طريق التنسيق فيما بينهما، فنظمت مجموعة من المؤتمرات شاركت فيها كوادر من مختلف المحافظات (70). مثل هذا التحالف المؤقم لم يتبلور في صورة جبهة تقود المعارضة السياسية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، لكن دلالته تكمن في أنه مثلً خووجا على مألوف الفاعل بين النهضة من جانب وبين مختلف القوى السياسية من جانب آخر؛ أن المتابع لتطور العلاقات بين الطرفين يستخلص أن المعارضة السياسية غير اللابنية قد استقرت على وتحييده خلافاتها الإيديولوجية مع النهضة، والتمسك بها كطرف أصيل من أطراف الممارسة اللابمقراطية، وأن النهضة من جانبها قد قبلت بالضوابط الديمقراطية للمارسة السياسية، وأهمها أن يأتي الإصلاح من داخل النظام رأي بالوسائل السلمية) وليس من خارجه (أي بالعنف السياسي) (70). ومن هنا، يصبح من المتعلر فهم توتر العلاقة بين النهضة وبين المعارضة بعد أزمة الخليج بدون تحري من المتعلر فهم بحدود ميثاقها غير المكتوب.

أما فيما يتعلق بجبهة الإنقاذ فإن الوضع كان يختلف؛ وذلك أن علاقتها بمختلف فصائل المعارضة كانت علاقة مضطربة على الأرجح؛ فلقد دأب بعض قادتها على إدانة الديمقراطية بحسبانها ومفهوما كافراء ومهاجمة والعلمانيين والفرانكوفونيين والديمقراطين، بوصفهم وحلقاء الصههونية والشيوعية والصليبية (٢٥)، وأهم من ذلك كان المسك الفعلي للجبهة الذي بدا في بعض الأحيان متحديا المجبهة في أعقاب أدمة مادي من خلال الاستماضة عن رموزها وشعاراتها برموز الجبهة في أعقاب أزمة من ولايات وبلديات، ويفسر لنا ذلك مرارة الهجوم على الجبهة في أعقاب أزمة الخليج، واحتفاء بعض قوى المعارضة (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لمسعدي) بقرار اعتقال مدني وبلحاج بوصفه وعملية ضرورية لحصاية المديمقراطية «معدي) بقرار اعتقال مدني وبلحاج بوصفه وعملية ضرورية لحماية الديمقراطية الميمقراطية» (٣٥) ولكن في الجزائر كما في تونس، اتضح أن الخلافات بين فصائل المعارضة غير الدينية تربو على نظيرتها بينها وبين المعارضة الدينية، وتلك كانت هي المخافية السياسية فوز جهة الإنقاذ في الجوائة الأولى للانتخابات التشريعية الجزائرية.

2 - على المستوى الخارجي: تأثرت مصادر الدعم الخارجي للجماعتين المعنيتين بدرجات متفاوتة تبعا لمجموعة متشابكة من العوامل، بعضها كان يعود إلى طبيعة الدول الداعمة ذاتها، والبعض الآخر كان ينبئق عن العلاقات السابقة لكل جماعة بكل من محيطيها الإقليمي والدولي.

أ ــ فقدت الجماعتان الإسلاميتان بعضا مما كانتا تتلقيانه من دعم إقليمي، مع ملاحظة أن هذا التأثير قد نجم بالأساس عن تراجع دور السعودية كمصدر للدعم بأكثر

مما نجم عن تراجع دور إيران.

بالنسبة للسعودية، فإنه حتى اندلاع أزمة الخليج لم تكن هناك ثمة وثيقة رسمية تكشف عن طبيعة الدعم السعودي للحركات الإسلامية، أو ماهية تلك الحركات المدعومة، بحيث تأسس أكثر التحليلات السياسية بهذا الخصوص على مجموعة من الآراء الاجتهادية. ساعد على تعزيز انطباع الدعم أن الخطاب السياسي لبعض الحركات الإسلامية ومنها الإنقاذ قد انبنى على مبادىء الخطاب الديني الحنبلي السعودي نفسها (رفض البدع وعلم الكلام، الاعتداد بالإجماع، تأسيس السياسة الشرعية على اجنهاد العلماء.. الخ)(٢٦) لكنه ظل انطباعاً غير مدعوم.ولكن مع غزو الكويت كشف المسؤولون السعوديون النقاب عن دور المملكة في دعم الحركات الإسلامية؛ فلقد ورد على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي أن بلاده ومدت يد العون والمساعدة لهم _ أي الإسلاميين _ من منطلق ديني، وفي سبيل نشر تعاليم الدين الحنيف وتثقيف الجماهير بالثقافة الإسلامية. وأثبع ذَّلك بتسمية الحركات الإسلامية المدعومة في معرض نقده لموقفها من أزمة الخليج: «وأنه مما يحز في نفوسنا أن نجد أمثال المدّني والغنوشي والترابي وقد تعاموا عن الحقائق، وتذرعوا بالباطل فأيدوا العدوان وناصروا الظلم.(٢٥) وقد اتخذ البعض ذلك ذريعة على احتمالات تناقص الدعم المادي السعودي للجماعتين المعنيتين في المستقبل، في حين اجتهد البعض الآخر في إيجاد صلة بين تحول حركة المجتمع الإسلامي إلى العمل الحزبي (حزب حماس) وبين رغبة السعودية في خلق قيادة جديدة للحركة الإسلامية في الجزائر.

أما بالنسبة لإيران، فإن دعمها المعنوي للحركات الإسلامية ومنها الإنقاذ والنهضة لم يتأثر في الظاهر بموقف تلك الحركات من أزمة الخليج، وهو ما يمكن تفسيره بعوامل ثلاثة أسامية أولها: أن إيران لم تكن طرفا بموقفها والمحايد، في أي من المعسكرين المتنازعين، وثانيها: أن التقارب مع الإسلامين الداعمين للمراق استكاف إرضاء المعالمة المتشددة داخل إيران التي رفعت راية الجهاد ضد وقوى الاستكبارى، وثالثها: وهو الأهم أن دعم الحركات الإسلامية كان يعد ورقة إيرانية للمنتظ المعربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك ولاسيما الأمنية، في مرحلة مابعد الحرب، في داخل هذا السياق، ينبغي تحليل مختلف مظاهر الدعم الإيراني للإسلامين، فلقد سافر راشد الغنوشي إلى طهران بمساعدة العاصمة السوانية، الأمر الذي يأشار لغطا كبيرا حول حدود الدور الذي يلهمه التداد كحاتة

وصل بين الحركات الإسلامية في اللول العربية، وأدى من بَقدُ لقطع تونس لعلاقاتها اللبلوماسية مع السودان. وعلى صعيد آخر، دأب المسؤولون الإيرانيون على تأبيد الإنقاذيين الجزائريين بعبارات ترددت بين التلميح ونأمل أن تتقدم عملية إحلال الليمقراطية في الجزائر في شكل سلمي من دون حاجة إلى العنف، وبين التصريح وإن تداء الله أكبر الذي أطلقه الجزائريون أمثولة تعلموها من الشعب المسلم الثوري في إيران، وكانت العبارة الأخيرة التي وردت على لسان على خامشي مرشد الجمهورية الإسلامية هي السبب في توتر العلاقات الإيرانية - الجزائرية واتهام الإيرانية - الجزائرية واتهام الإيرانيين بأنهم ولا يزالون يسعون دائما إلى تصدير الثورة الإسلامية، (79)

ب _ عززت الجماعتان الإسلاميتان الارتباط التقليدي في الذاكرة الجماعية الغربية بين بعض الإسلاميين من جهة وبين العنف السياسي من جهة أخرى، وهو أثر نال والنهضويين، التونسيين بأكثر مما نال أقرانهم في الجزائر؛ وذلك أن الغرب كان قد كون انطباعا مواتيا عن حركة النهضة منذ منتصف الثمانينيات منذ شرع الغنوشي في تأكيد طابعها المعتدل ثقة في أن معركتها الداخلية تحتاج غطاء دوليا واقبا. ومن الممكن القول في تلك الحدود إن الغرب اعتبر الغنوشي وجها مقبولا للإسلاميين في المنطقة العربية. وفي نفس الوقت حرص الغنوشي من جانبه على توثيق روابطه بالغرب، فقام غداة نزوحه من تونس بجولة عالمية زار فيها كلا من الولايات المتحدة وفرنسا ويريطانيا لشرح البرنامج السياسي لحركة النهضة. وأسفر هذا التطور عن مفارقة غريبة، وذلك أنه في الوقت الذي راحت فيه الدوائر الغربية تستعدي النظم العربية على إسلاميها، فإنها عبأت صحافتها ومنظمات حقوق الإنسان فيها للدفاع عن حق والنهضويين، في الحرية وفي العمل السياسي الحزبي، ولكن عندما دعا الغنوشي في أزمة الخليج إلى مجاهدة الصليبيين وضرب مصالحهم أينما ثقفهم الإسلاميون استنفرت المخاوف الغربية من الإسلاميين فوُصِفَت حركة النهضة التونسية بالإرهاب، ومُنِع زعيمها من دخول بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وأسبانيا في إطار التنسيق الأمنى التونسي _ الأوروبي المشترك.

ولم يكن هذا الوضع بالنسبة لجبهة الإنقاذ فالحس الغربي بالمخوف منها كان حساً عالياً حتى قبل إندلاع أزمة الخليج. ساعد على ذلك سببان رئيسان الأول: أن الإنقاذيين لم يبدوا حماساً كبيراً لدعم علاقاتهم بالغرب، خاصة إن هم تحدثوا على لسان بلحاج. والثاني: أن الحكم بعد انتخابات 1990 قد غدا فيما يبدو للإنقاذيين أقرب من حيل الوريد، وهذا تطور لا تتسامح معه الدول الغربية. وفي هذا السياق،

كان من المألوف أن يصادف المطالع للصحف الغربية لاسيما الفرنسية بعد الانتخابات البلدية والولاتية عناوين من قبيل اعلى فرنسا أن تفعل كل شيء كي لا تكسب الفيس (الاختصار الفرنسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ) الانتخابات التشريمية، (60%) أو اإذا كسبت الفيس الانتخابات، فهل يتلخل الجيش الفرنسي لإعادة جبهة التحرير الوطني إلى السلطة الماه، أو وهاهو الإسلام السياسي على مسافة تقل عن نصف ساعة طيران من أوروباء (60%) أو وإن على فرنسا أن تشعر بشيء من الخوف اليوم أكبر قليلا من الأمس، وأقل قليلاً من الغد إزاء هذا الموقف، (60%).

ومن لغة الصحافة إلى أحاديث الأروقة السياسية تدولت اقتراحات التدخل المسكري الفرنسي لفصل ولايات البربري الثلاث (تيزي وزو ويجابة والبوبرة) عند الفصرورة (سعدي، 1981:8)، وارتبطت بها ضجة مفتعلة من حول المفاعل النووي الذي تبنيه الجزائر بالتعاون مع الصين منذ عام 1983، والذي لم تنتبه إليه الولايات المتحادة ولا الملول الأوروبية إلا بعد النجاح الانتخابي والإتفاذين، وعلى مستوى الإحساس بالخطر جاء الدعم الغربي لنظام بن جديد حتى يواجه إسلامييه، فلقد تدفقت المساعدات الاقتصادية الغربية على الجزائر بمناسبة اضطرابات حزيران (يونيو) 1991، حيث حصلت الحكومة الجزائرية من صنادوق النقد الدولي على قرض قيمته 400 ملايين دولار، وعلى تسهيلات إثنمائية إضافية قيمتها 280 مليون دولار، كما حصلت أيضا على مساعدة من المجموعة الأوروبية قيمتها 120 مليون دولار، مع ملاحظة أن قانون الانتخابات الذي أثار تلك الاضطرابات كان في الأصل بعض نتاج القريحة القانونية.

الخيلاصية

على ضوء التحطيل السابق، يتضح أن أزمة الخليج كانت تجربة قاسية امتحنت فيها المصداقية الأيديولوجية للجماعات الإسلامية، كما امتحنت قدرتها على التوحد في مواجهة هذا الحدث الحلل الذي رزئت به أمتها، ومن هنا شرع بعضها ومنها الإنقاذ والنهضة في ممارسة نوع من النقد اللماتي هو حتى الآن دون المطلوب. فلا زال الخطاب السيامي لتلك الجماعات يحمل بعض آثار المحنة وركامها، فهو في حيرته بين دواعي الاستمرار وأسباب التغير بأتي محملا بتناقض يقدح في صدقيته.

وَتُكَدُّ قَضِية العلاقة مع الغرب الصليبي نموذجا لهذا الإضطراب والتشويش الفكري؛ وذلك أن القارىء مثلا لتصريحات راشد الغنوشي زعيم النهضة بعدالحرب يخرج منها بانطباعين مختلفين ومتناقضين بشأن تلك القضية؛ ففي حديث الغنوشي لجريدة الشعب المصرية في شهر حزيران (يونيو) 1991 ورد عنه قوله: «إن المشروع الحضاري الإسلامي يمر عبر القطيعة مع الغرب، وتكسير العلاقة معه، ورص الصفوف الإسلامية لمواجهته، لأن الغرب لا يفرق بين معتدل ومنطرف، (هذا)، ولكنه في حديث آخر له لمجلة آرابي الفرنسية في الشهر التالي صرح الغنوشي بقوله: وبمكنني القول: إن علاقتنا مع فرنسا اليوم أفضل مما كانت عليه في 1987. وبخصوص علاقته مع الولايات المتحدة أردف قائلا: ولقد زرت الولايات المتحدة، وأعتقد أن أحداث المخليج هي اليوم من خلفنا، وأن حركة كحركتنا تقدم نفسها كبديل ينبغي أن تكون له علاقات بكُّل العالم،(68). ومن المفهوم أن ازدواجية خطاب الغنوشي يدخُّل في تركيبها حرصه على عدم الانفصال التام عن شعارات الحركة التي عبأت من وراثها التونسيين إيان الأزمة، كما يدخل أيضا في تركيبها الانشغال بترميّم صورة الحركة أمام الرأي العام الغربي، بيد أن خطورة تلكُ الازدواجية تكمن في أنها قد تأتي على ما تبقى من المصداقية الايديولوجية للنهضة؛ ومن هنا، فإن مزيدا من الصراحة والوضوح هو شرط ضروري لإنجاح عملية نقد الذات بشأن مختلف القضايا المثارة، ويساعد على ذلك أن الغنوشي نفسه قد شرع في مراجعة موقفه من أزمة الخليج بفكه الارتباط بين حركته وبين صدام حسين. ومثل ذلك يصح أن يقال بالنسبة للإنقاذ.

الهوامش

- (1) انظر: عرضا لبعض الآراء، ندوة القرق الإسلامية في حرب الخليج، روز اليوسب، بتاريخ .18/2/1991
 - (2) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1990/8/5.
 - (3) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1990/9/8.
 - (4) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1990/9/2.
 - (5) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/2/14.
 - (6) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/4/5.
 - (7) انظر: نعى بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/2/10.
 - (8) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/1/20.
 - (9) انظر: الحياة بتاريخ 1991/12/2 والشرق الأوسط بتاريخ 1991/6/20.
 - - (10) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1990/8/2.
 - (11) راجع: حديث الهضيبي لشبكة تلفزيون C.N.N بتاريخ 1991/1/16.
 - (12) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/8/11.

- (13) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/1/22.
- (14) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1990/9/12.
- (15) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/1/20.
- (16) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/1/21.
 - (17) انظر: الشرق الأوسط بتاريخ 1/3/17 1991.
- (18) انظر: نص بيان التجمع اليمني للإصلاح، جريدة الصحوة، بتاريخ 1991/2/7.
- (19) انظر: نص بيان التجمع اليمني للإصلاح، جريدة الصحوة، بتاريخ 1990/11/15.
- (20) انظر: نص تصريح يوسف البدري عضو آخوان مصر، مجلة المجلة، عدد 553، بتاريخ 1989/18/12.
- (21) راجع: العدد الخاص الذي أصدرته جبهة الإنقاذ بهذه المناسبة، جريدة المنقذ، بتاريخ 28 ذى القعدة 1410هـ.
 - A. Dissez. La Moderation Surprenante du F.I.S., La Croix 16/1/1991 (22)
- (23) انظر: نص الحديث مع عبد الرحيم الزواري أمين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في تونس، مجلة اليوم السابع، بتاريخ 81/80961 والعربي شويخه، وحدود الديمقراطية، لوموند ديبلوماتيك، يونيو 1990.
- (24) وانقار أيضاً نص الحديث مع عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ، جريدة المنقذ عدد 10، بتاريخ 12 رجب 1410هـ.
- (25) انظر: (Al Mungid) Peuples Mediterranee, 62-53 (7/12/1991)
- (26) انظر: -21 Les Huits Propositions de L'Opposition*. Jeune Afrique 1560 (21- نظر: 27/11/1990)
- (27) انظر: "Elections Algeriennes: Modani Joue son va tout". Arables 54 (6/ بانظر: 1991).
- (28) انظر: «الشعب» بتاريخ 991/2/19 وأيضا بياني الإنقاذ والنهضة المنشورين بجريدة «الشعب» بتاريخ 99/9/9/1.
- (29) انقار: "Si le Maghreb Bascule", Le Nouvel Observateur 1370 (7-13/12/1991): انقار: 30-31
- M. Al-Ahnaf. "L'Oppostion Maghrebine Face a la Crise du Golfe" Maghreb. انقار: (30) .Machreck 130 (10/12/91).
- H.Alt Ahmed. "Guerre Contre la Modernite" Le Nouvei Observateur 1367 (17- انقلر: 31) 23/1/1991)
- O. Peretie. "Les Français sont les Plons de Bush". Le Nouvel Observateur 1368 (32) انظر: (32) (24-30/1/1991)
 - (33) انظر: والأمرام، بتاريخ 1991/2/21.
 - (34) انظر: والشعب؛ بتاريخ 11،18،25/9/9/26.
 - (35) انظر: 1991 L'Evenement de Jeudi (27) 1991

- 36) انظر: والحياة، بتاريخ 1991/1/21.
- (37) انظر: والشعب، بتاريخ 1990/9/4.
- P. Devolury. "Algerie: La Verite en France". L'Express 2/2/1991 (38)
- (39) صلاح الدين حورشي والإسلام في خطره مجلة 15/21 انظر: 1991/10/22.
- (40) انظراً النص التفصيلي لحديث عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1981/12/6.
- (41) انظر: نص حديث راشد الفنوشي زعيم حركة النهضة، مجلة Arabies عدد 55، بتاريخ 1991 June.
- (42) انظر: نص تصريح حمادي الجبالي عضو حركة النهضة الأسبق، مجلة المغرب، بتاريخ 1990/8/24.
- (43) انظر: نص تصريح محمد الهاشمي الحامدي، عضو حركة التهضة، الأهرام، بتاريخ 1990/10/5.
- 4) انظر: نص حديث أحمد حماني المفتي الأسبق للجزائر، L'Humanite بتاريخ 1991/3/12 وقارت بالرأي الذي يجعل غزو الكويت من أعمال الحرابة: د. محمد عمارة، وملاحظات على الرؤية الإسلامية لأحداث الخليج؛، جريدة الوفد، بتاريخ 1990/10/5 وفي نقد موقف الفنوشي من الأرمة انظر: فهمي هويدي، وحوار مع الفنوشي؛، مجلة المجلة، عدد 558، بتاريخ 6-991/10/9.
- (45) كانت جبهة الإنفاذ قد أرسلت 255 متطوعا إلى العراق، انظر مجلة الوطن العربي، يتاريخ 1/4914/198.
- 4) انظر: نيفين مسعد: والجبهة الاسلامية للإنقاذ وانتخابات المجلس الوطني في الجزائره الحياة.
 - 47) انظر: ١١٥حياة، بتاريخ 1991/6/27.
 - (48) انظر: «الحياة» بتاريخ 28/7/1991.
 - (49) انظر: بيان المنشقين عن حركة النهضة، مجلة الوطن العربي، بتاريخ 1991/4/5.
- (50) انظر: نص حديث عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حْركة النهضة، جريدة الاتحاد بتاريخ 85/6/981.
 - (51) انظر: والحياقه بتاريخ 1991/3/24.
 - Drevillon, E. "Tunisie Jers L'Eruption" Le Figaro 2/2/1991 (52)
 - (53) انظر: محمد جال عرفة، ماذا يجري في تونس للحركة الاسلامية، الشعب، 1991/4/3.
- (54) انظر: نص تصريح عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة المجلة، عدد 609 بتاريخ 1991/10/15-9.
- (55) قارن بهذا الرأي: د. سعد الدين إبراهيم، والجزائر بين العمائم والعساكره، نشرة المشدى، عدد 72 مجلد 6، يتاريخ (1991 صفحة 7.5.
 - (56) انظر: «الأهرام المسائي» بتاريخ 1991/6/3.
 - (57) انظر: «الحياة، بتاريخ 1991/5/19.
- (58) انظر: أحمد حسن، أكيف يواجه المغرب العربي تنامي المحركات الأصولية،، جريدة الأهالي 1/991/8619.

- (59) انظر أيضا: 17 :K. Al Darwich, op.cll.: 17
- (60) انظر: نص الحديث مع عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1990/12/28 وانظر: بيائي حماس والرابطة حول الوحدة الإسلامية بتاريخ 17 و 23 شوال 1411هـ.
 - (61) انظر: 18 : K. Al Darwich, op.cit. (82) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/11/18.

 - (63) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/30.
 - انظر: G. Ouramdone, op.cit.: 158-159. (64)
 - انظر: والأهرام، بتاريخ 1990/7/12. (65)
 - انظر: والحياة) بتاريخ 1991/5/9. (66)
 - انظر: K. Al Darwich, op. cit, : 21 (67)
 - انظر: 157: G. Ouramdone, op. cit, (68)
 - انظر: والحياة؛ بتاريخ 14 ,1991/7/26
- انظر: نص الحديث مع عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة الوطن العربي، بتاريخ 1991/4/5.
- (71) حديث شخصى مع صلاح الدين جورشي العضو البارز الأسبق بحركة النهضة، القاهرة، بتاريخ 1991/10/15
 - (72) انظر: «الحياة» بتاريخ 14. 1991/7/23 و«الوطن العربي» 1/7/1991.
 - (73) انظر: دالحياته بتاريخ 1991/9/30.
- (74) انظر: الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، جريدة الوطن، بتاريخ 3/30/1989 وقارن: حديث مع محمد مواعدة عضو المعارضة البارز في تونس، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1989/12/22
 - G. Ouramdone, op. cit.: 160, 163 (75)
- (76) انظر والحياة، بتاريخ 1991/7/3 ومحمد الحداد والجزائر تختار المواجهة، مجلة الفرسان 1991/7/8.
 - G. Ouramdone, op. cit.: 162 (77)
- (78) انظر: نص تصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ .1991/3/26
 - (79) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9,3,7/2,6/29.
 - (80) انفأر : Le Nouvel Economiste, 22/6/1991
 - (81) انظر: Le Figaro, 13/6/1991
 - (82) انظر: L'Express, 15/6/1991.
- (83) انظر: , Le Point, 18/6/1990, L'Evenement de Jeudi, 21/6/1990, Le Nouvel Economiste .22/6/1990
 - انظر: فهمى هويدي وقراءة ثانية للحدث الجزائري، الأهرام 1991/7/16.
- (85) انظر: نص الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، جريدة الشعب، بتاريخ

1991/6/4

(86) انظر: نص الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة مجلة . July / 1991 Arables

المصادر العربية

إبراهيم البيومي غانم

1991 الحركة الإسلامية المصرية والنظام الدولي الجديد، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية بالقاهرة.

حيدر ابراهيم علي

1991 وأزمة الإسلام السياسي: الجبهة الإسلامية القومية في السودان نعوذجاًه. القامرة: مركز البحوث العربية.

عبد العزيز بلقزيز

1991 وماذا يعدث في الجزائر: تفاعل موضوعي أم استراتيجية مرسومة؛، نشرة المنتدى العدد 71 مجلد .8-8

عثمان سعدي

1991 ودود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج، ص ص 147-158 في أزمة الخليج، المخليج وتناعياتها على الوطن العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علا عيد العزيز

1991 وجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وأزمة الخليج: معالم النقد والنقد الله الماتيء بحث غير منشور مقدم للمؤتمر السنوي المخامس للبحوث السياسية بالقاهرة 14-12/16.

لیلی شرف

1991 وموقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف العثقفين، ص ص 121-129 في أثرة الخليج وتداعباتها على الوطن العربي (نلوة) بيروت: مركز دراسات المرحدة العربية.

محمد الذوادى

1981 • وفي سوسيولوجية موقف المجتمع التونسي في حرب الخليج؛ مجلة المستقبل العربي عدد 150-8.

محمد الهاشمي الحامدي

1991 وأشُّواق الحرية: قصة الحركة الإسلامية في تونس، الكويت: دار القلم.

محمد عبد الملك المتوكل

1991 وموقف المين الشمي ووالنخوي» والرسمي من أزمة الخليج، ع من ص 140-130 في أزمة الخليج، ع من ص 140-140 في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (تلوة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مصلح السعيد

1991 وضمير اليمن واغتيال الكويت، رابطة الكتاب اليمنيين بأوروبا.

نازلي معوض

990 التحاد المغرب العربي وأزمة الخليج، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للبحوث السياسة بالقاهرة 1-1/2/1

تيفين مسعد

1881 وجدالية الاستيماد والمشاركة مقارنة: بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في المجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مجلة المستقبل العربي عدد 145-3.

هدی میتکس

1991 الحركة الإسلامية في تونس بين موجبات الواقع والمثالية الدينية، سلسلة بحوث سياسية عدد 43-5.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتهاعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

أو الانصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387 ـ 2549387 ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها ثمن المجلد الطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها ثمن المجلد الطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها



من. ب/ 27780 الصفاة ـ الكويت 13055هاتف 2459387 ـ فلكس 2548421

الجامعة العربية وأزمة الخليج: دراسة حالة لدور الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان

أحمد الرشيدي قسم العلوم السياسية ــ جامعة القاهرة

مقدمسة

ليس من قبيل المبالغة القول به بادى، ذي بده بنا ما أقدم عليه العراق في الناني من أغسطس 1990 من غزو لدولة الكويت، واحتلال أراضيها بالكامل أثم إعلان ضمها إليه بالمحالفة لجميع القوانين والعوائيق الدولية التي تجرم المدوان، وتحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقرة - قد شكل بعق، وبكل المقاييس حدثا غير مسبوق من حيث آثاره المباشرة، وغير المباشرة بالنسبة للنظام الإقليمي العربي في مجمله، فعما لاشك فيه أن الغزو العراقي لمولة الكويت قد أفرز جملة من الآثار السلبية أقل ما يمكن أن يقال بشأتها: إنها أحدثت شرخا كبير أو يجدار التضامن العربي؛ فيعد الانفراء الملموس على صعيد العلاقات فيما بين الأنظار العربية مذ أواخر الثمانينات، وبعد عودة الروح إلى العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك خاصة في إطار جامعة الدول العربية، والعديد من مؤسسات العمل العربي المشترك غاصة في إطار باحمة الدول العربية، والعديد من مؤسسات العربية القومية، وإضافة إلى تلك الآمال الكبار التي راودت الكثير من العرب بشأن إمكانية الارتقاء بمستوى الأداء العربي الجماعي، وتحقيق حد أدني مقبول من التكامل الأقليمي، بعد ذلك كله يجيء الغزو العراقي وتحقيق حله لمولود بالعرب سنوات طويلة إلى للكويت ليصف بهذه التعرورات الإبجابية جبهمها، وليعود بالعرب سنوات طويلة إلى الوراء، وليؤكد عدم قدرة العرب على استيعاب ما يجري حولهم من تطورات وأحداث

على امتداد الساحة الدولية برمتها، وعلى الأخص منذ منتصف عقد الثمانينات.

وفي محاولة لتدارك كل هذه الآثار السلبية _ الحالة منها والمحتملة _ التي أفرزها الاحتلال العراقي للكويت، فقد تجذلت جهود عربية مكتفة بهدف احتواء الأزمة، وإيجاد حل سلمي لها في إطار عربي، وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو، وقد أخذت هذه الجههد العربية صورتين: أما الأولى، فهي صورة الدبلوماسية العربية المجماعية، ونعني بها تلك التي بذلت في إطار جامعة الدول العربية سواء من خلال الجتماعات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية..، أو من خلال الاجتماع الطارىء للقمة العربية. أمّا الثانية، فقد اتخذت شكل المبادرات الدبلوماسية الفردية، أو المحدودة التي قامت بها دولة عربية واحدة أو أكثر.

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء بعض الضوء على الدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بمحاولة تسوية هذه الأزمة سلميا، وفي إطار عربي، وسيقتصر التحليل هنا على الفترة من بداية نشوب الأزمة في الثاني من أغسطس 1990 وحتى بدء العمليات العسكرية _ تفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 878 في صباح يوم 17 يناير 1991، وذلك على اعتبار أن هذه الفترة هي التي شهدت _ وبحق _ محاولات جدية من جانب الجامعة لاحتواء الموقف، وأما الفترة التالية على بدء العمليات العسكرية ضد العراق لمحمله على الانسحاب من الكويت، فالملاحظ أن دور الجامعة خلالها لا يكاد يُذكرَ، بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن الجامعة بدت وكأنها قد نفضت يديها تماما من هذا الموضوع تاركة الأمر برمته للأمم المتحدة.

وحيث إنه من المسلم به، منهاجيا، أي إن محاولة لفهم طبيعة وحدود الدور اللاور تضطلم به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بإيجاد تسوية سلمية، أو قسرية لنزاع عربي معين ـ تستازم والاشك ضرورة البدء بإعطاء فكرة ولو موجزة عن الإطار القانوني لوظيفة الجامعة سواء في مجال التسوية السلمية المنازعات العربية عموما، أو في مجال التصدي للعدوان الذي قد تتعرض له دولة عربية عضو، وقمعه من خلال اللجوء إلى تدابير الأمن الجماعي العربي؛ لذا فسنعرض لهذا الموضوع في مبحث أول نُققِه لي مبحث ثان ـ بالإشارة إلى المحاولات التي بُلِنَك في إطار الجامعة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الناشئة عن الاحتلال المراقي للكويت، ونحاول في مبحث ثالث تقويم أداء الجامعة في معالجتها لهذه الازمة انطلاقا من الإطار القانوني مبحث ثالث تقويم أداء الجامعة في معالجتها لهذه الازمة انطلاقا من الإطار القانوني الذي يضبط حركتها في مجال تسوية المحازعات، آخذين بعين الاعتبار التطورات التي لحقت به من واقع الخبرة التاريخية للجامعة في هذا الخصوص.

الإطار القانوني لوظيفة الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان

يعرض التحليل للإطار القانوني الذي يحكم وظيفة الجامعة العربية في مجالي التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان، مع الإشارة إلى أبرز التطورات التي لحقت به من واقع الخبرة التاريخية للجامعة على مستوى هذين المجالين المشار إليهما.

مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق الجامعة(١)

ساير واضعو ميثاق الجامعة العربية الاتجاهات الدولية السائدة منذ نهاية الدحرب العالمية الأولى، والتي أكدت على مبدأ التسوية السلمية للمتازعات باعتباره الرج الآخر لمبدأ عدم جواز استخدام القوة، أو التهديد بها في العلاقات الدولية المتبادلة، على أنه بالرغم من هذا الموقف الإيجابي من جانب واضعي ميثاق الجامعة، فيما يتعلق المبدأ، فقد جاء الميثاق قاصرا إلى حمد كبير خاصة بالمقارنة بميثاق الأمم المتحدة، فناهيك عن حقيقة أن ميثاق الجامعة لم يعرض لوظيقة هذه المنظمة في مجال التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين أعضائها إلا في مادة واحدة هي المادة الخامسة في حين خصص لها ميثاق الأمم المتحدة فصلا كاملا هو الفصل المادس (المواد : 38-33)، ويمكن القول بأن قصور الميثاق العربي يبرز على مستويين رئيسيين (ث): وسائل التسوية السلمية للمنازعات من ناحية، والجهاز المنوط به الاضطلاع بهذه المهمة من ناحية ثانية.

(1) فالنسبة لوسائل التسوية السلمية للمنازعات، من المعلوم _ طبقا لنص المعادم _ طبقا لنص المعادم _ طبقا لنص المعادم _ أن ميثاق الجامعة قد أشار فقط إلى الوساطة والتحكيم الاختياري كوسيلتين من وسائل التسوية السلمية للمنازعات التي تثور فيما بين اللول العربية الاعضاء، أما الوسائل الاخرى المتعارف عليها في فقه القانون اللولي العام، كالمساعي الحميدة، والمفاوضة، والتوفيق والتسوية القضائية فقد جاء الميثاق خلوا من أية إشارة إليها (Foda, 1957). بل الأكثر من ذلك إن هذا الميثاق قد اكتنعه الكثير من الغموض حتى بالنسبة لهاتين الوسيلتين المشار إليهما، فعثلا بلاحظ أنه طبقا لنص المادة الخامسة لاتصح وساطة مجلس الجامعة إلا بالنسبة للمنازعات التي يخشى فيها وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين دولة أخرى عضو في نفس المنظمة أو غيرها، وهذا تقييد لحركة المجلس لا مبرر له؛ ذلك أن تحركه المبكر من أجل تسوية نزاع معين بين دولتين عربين قد يكون مهما في الحيلولة دون تطووه، أو

تصعيده ليصل إلى حالة الحرب، وكذلك فمن الملاحظ أن التحكيم الذي قرره ميناق الجامعة بكتنفه بدوره الكثير من الغموض، فمن تاحية نجد أن التحكيم يشكل نظاما قانونيا متكاملا لاتنهض به إلا جهات اختصاص محددة، ومجلس الجامعة بحكم طبيعة تشكيله ويوصفه جهازا سياسيا لا يمكنه أن يقوم بدور هيئة التحكيم بالمعنى الدقيق الذي استقر عليه العمل الدولي. ومن ناحية ثانية استثنى الميثاق من إمكان المرض على التحكيم جميع المنازعات التي تعلق بالاستقلال السياسي للدول الأعضاء، أو سلامتها، أو سيادة أراضيها، ولاشك أن هذا الاستثناء غير مفهوم إذ أنه ما من نزاع سياسي أو قانوني ذي أهمية إلا ويندرج تحت هذه الطائفة المستثناة من المنازعات. المنازعات.

على أنه برغم هذا القصور القانوني في الميثاق فالملاحظ عملا أن مجلس الجامعة باعتباره الجهاز الذي نبطت به مهمة التسوية السلمية للمنازعات لم يقتصر على الوسيلتين المشار اليهما: أي الوساطة والتحكيم الاختياري، وإنما أخذ يوسع على الوسيلتين المشار اليهما: أي الوساطة والتحكيم بالنسبة لبعض المنازعات كثيرا من نطاق دوره في هذا المحبال، فمثلا لجأ المجلس بالنسبة لبعض المنازعات العربية التي غرضت عليه إلى المساعي الحميدة، وإلى المصالحة، كما بادر بإرسال لجان لتقصي الحقائق (غالي، 1977) (6). وكذلك فقد توسع المجلس في مفهوم المواطة، ولم يقنم بالتفسير الحرفي الذي لايسوغ له التلخل إلا في الأحوال التي يكون فيها النزاع من الذي يدخشى منه وقوع حرب بين عضوين من أعضاء الجامعة فقط أو بين عضو فيها ودولة أخرى غير عضو، عربية كانت أو غير عربية، وفضلا عن ذلك يمكن القول بأن التطور الأكثر دلالة في هذا الخصوص هو ذلك الذي يعتمثل في استحداث أسلوب العزل بين الأطراف، أو الدول المتنازعة عن طريق إرسال قوات عربية تحمل راية الجامعة على تحو ما حدث في حالة النزاع العراقي، الكويتي عام 1961 وكذا في حالة الحرب الأهلية اللبنائية 1976 (الرشيدي، 1980).

(2) أما بالنسبة للقصور في ميثاق الجامعة فيما يتعلق بالجهاز المعني بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات، فالملاحظ أنه طبقا لنص المادة الخامسة فإن مجلس المجامعة وحده هو الجهاز الذي نيطت به مهمة الاضطلاع بهذه الوظيفة، وذلك دونما إغفال لما أشارت إليه المادة 19 من إمكانية إنشاء محكمة عدل عربية تتولى الفصل في المنازعات القانونية، وحيث إن مثل هذا الجهاز القضائي لم يُقدِّر له أن يرى النور بُعدُ فقد ظل المجلس هو الجهاز الرئيسي الذي يضطلع بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات، غير أنه مع مرور الوقت استحدثت الجامعة جهازا آخر هو مؤتمر القمة للمنازعات، غير أنه مع مرور الوقت استحدثت الجامعة جهازا آخر هو مؤتمر القمة

ليصير هو الجهاز الأساسي الذي يُعوّل عليه في تناول ومعالجة الخلافات العربية ذات المخبورة المالية (عبد الحديد، 1979)، وفضلا عن ذلك تكشف الخبرة التاريخية ان اللجنة السياسية التي تتبع الجامعة وبوصفها إحدى لجانها الدائمة _ قد لعبت أيضاً دوراً مهما خاصة خلال عقدي الخمسينات والستينات في مجال تسوية بعض المنازعات العربية، وذلك على الرغم من حقيقة أن الميثاق لم يتضمن أي نص صريح يجبز إنشاء مثل هذه اللجنة (ه)، وهناك _ أخيرا _ التطور الذي يتعلق بدور الأمانة العامة من خلال شخص أمينها العام في مجال التسوية السلمية للمنازعات، ولعل من أبرز الأمثلة التي يمكن أن يشار إليها للتدليل على تعاظم دور الأمانة العامة في هذا الخصوص، المثال المتعلق بحالة الحرب الأهلية اللبنانية خلال على 1975 و 1978 لكنه كما لا يخفى أيضا الدور النشاط للأمين العام فيما يتعلق بالنزاع العراقي الكويتي عام 1981 حيث نيطت به مهمة تكوين وإرسال قوات الطوارىء العربية التي أرسلت إلى منطقة النزاع (الساكت، 1974).

وظيفة الجامعة في مجال صد العدوان وقمعه

لاشك أن الأزمة التي شهدتها منطقة الخليج في الثاني من أغسطس من عام 1080 وما ارتبط بها من تطورات وتداعيات، وبخاصة ما اتصل منها بأداء الجامعة المربية ودبلوماسيتها في التعامل مع هذه الأزمة مقارنة بالدور الملحوظ الذي اضطلعت به منظمة الأمم الممتحدة في هذا الخصوص _ قد أثار المديد من التسائلات بشأن طبيعة وحدود وظيفة الجامعة باعتبارها الركيزة الأساسية لما يسمى بالنظام الإقليمي المربي في مجال التصدي للمدوان الذي تتعرض له إحدى الدول الأعضاء، والذي قد يكون من شأنه تهديد استقلال وسيادة هذه الدول وسلامة أراضيها.

والحق أن التساؤل بشأن مثل هذا الموضوع له ما يُستُوعه خاصة في ضوء المحقيقتين الآنتين: أما الحقيقة الأولى، فمفادها أن ددافع الأمنى - بمعنى وظيفة المنظمة الدولية المامة عالمية كانت (كالأسم المتحدة) أو إقليمية (كجامعة الدول المربية) في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين في منطقتها، وفيما بين أعضائها يمثل، ولا شك، الدافع الرئيسي لإنشاء المنظمة بوسفها منظمة دولية سياسية بالدرجة الأولى (النبيمي،1974 1967). وأما الحقيقة الثانية التي تفسر في رأينا سبب التساؤل عن طبيعة وحدود الدور الذي نيطت بالمجامعة العربية مهمة الاضطلاع به في مجال الذود عن استقلال الدول العربية، واحترام سيادة كل منها داخل حدودها

المستقرة والمعترف بها، فتتصل بمقولة أن المنظمة اللولية الإقليمية بالمعنى الذي أشار إليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (المواد: 55-25) ينبغي أن تتوفر لها الآلية الفعالة، والمناسبة التي تكفل لها تحقيق مقاصدها المتعلقة بحفظ السلام والأمن الاقليميين، سواء من خلال أعمال مبادىء التسوية السلمية للمنازعات، أو عن طريق التصدي للعدوان وقمعه بشتى الطرق القسرية الممكنة دبلوماسية كانت أو اقتصادية أو عصكرية؛ إذ بدون هذه الآلية الفعالة يتعذر على مجلس الأمن الذي هو الجهاز الدولي الوحيد على مستوى العالم الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين _ الاستمانة بهذه التنظيمات والوكلات الاقليمية، في أعمال القمع متى كان ثمة مقتضى لذلك (٥)، بل إن مثل هذه التنظيمات أو تلك الوكالات لا تصير كذلك _ أي لا تصير منظمات ووكالات إقليمية بمفهوم الفصل الثامن المشار إليه _ بدون وجود مثل هذه الآلية المخاصة.

ويهدف التحليل، هنا، إلى القاء بعض الضوء حول ماهية الإطار القانوني الذي يحدد الملامح العامة لوظيفة المجامعة العربية في مجال التصدي للمدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول العربية الأعضاء من جانب دولة عربية أخرى، وذلك بهدف بيان ما إذا كان مثل هذا الإطار القانوني يوفر أساسا كافيا يتبح للجامعة إمكانية الاضطلاع بالدور المنوط بها في مجال حفظ السلم والأمن العربيين، واحترام «سيادة» كل دولة عربية، ويصون لها استقلالها ووحدة أراضيها، أو أنه _ وعلى المكس من ذلك _ ينطوي على بعض أوجه القصور الذي تجمل تعديله وإعادة النظر فيه إحدى الضرورات التي ينبغي أن يفطن اليها القائمون على أمر الجامعة عندما تُتَاحُ لهم فرصة تعديل العائق الحالي.

وقبل أن نعرض لهذا الموضوع، قد يكون من المفيد أن نشير، في عجالة، إلى مسألة أولية تتعلق بموقف الميثاق، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ــ باعتبارهما أهم وثيقتين تأسيسيتين عربيتين لما يسميه البعض بالنظام الإقليمي العربي ــ بالنسبة لعدم مشروعية العدوان وعدم جواز احتلال الأراضي من جانب أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى.

 1- تحريم العدوان واحترام السيادة الإقليمية طبقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك:

على الرغم من حقيقة أن الوثيقتين المشار اليهما لم تتضمنا _ على النحو

الذي سيلي بيانه _ تحديد المقصود وبالعدوان، الأ أنهما _ في المقابل _ أوردتا أحكاما متعددة بشأن تحريم جميع الأعمال العدائية التي تشكل في مجملها تلخلا في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وافتئانا على سيادة كل منها، وسلامة أراضيها، وتفسير ذلك⁷⁷:

أ _ إن أي عمل عدائي من هذا النوع تشنه دولة عربية ضد دولة عربية أخرى يمثل إخلالا جوهريا بنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة، والذي يقرر صراحة أن: والفرض من المجامعة توثيق الصلات بين اللول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية؛ تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها...؛ كما يتناقض مثل هذا التصرف أيضا مع ما أشارت إليه ديباجة الميثاق من أن الهدف من إنشاء المجامعة إنما يكمن في الرغبة في تثبيت العلاقات التي تربط بين الأقطار العربية، وتوطيد استقلالها وسادتها و

ب _ كذلك، فإن العمل العدائي أو العدوان الذي تشنه إحدى الدول العربية ضد دول عربية أخرى _ ويصرف النظر عن مسوغاته ودوافعه _ يشكل خروجا صارخا على المبدأ الذي قررته كل من المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، والمادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك، وهو المبدأ الذي يحظر اللجوء الى القوة المسلحة لفض المنازعات واللجوء _ بدلا من ذلك _ الى الوسائل السلمية من سياسية ودبلوماسية وقانونية من أجل تسويتها.

ج _ ومن ناحية أخرى، وانصالا بالمبدأ سالف الذكر، فإن اعتداء دولة عربية على دولة عربية أخرى _ أيضا بصرف النظر عن أهدافه ومسوّغاته _ ينطوي بدوره على خروج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان، وهو المبدأ الذي أشارت اليه المادة السادسة من ميثاق الجامعة، وجرى التوكيد عليه مرة أخرى في نص المادة الثانية من معاهدة الدايع المشترك.
 الدفاع العربي المشترك.

د ـ ومن ناحية رابعة، تشكل مثل هذه التصرفات العدائية بمستوياتها المحظفة انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التلخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة الإقليمية لكل دولة بوصفه أحد المبادىء المحاكمة ليس فقط في نطاق العلاقات العتبادلة فيما بين العول العربية، وإنما أيضا في نطاق العلاقات الدولية قاطبة، وكما هو معلوم، فقل نص على هذا العبدأ صراحة، ويوضوح شديد في المادة الثامنة من ميثاق الجامعة، حيث الترمت الدول الموقعة بوجوب أن: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في

المجامعة نظام الحكم القائم في دول المجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك اللمول، وتعهد (أي اللمول المشتركة في المجامعة) بأن لاتقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيهاء.

هـ وأخيراً، وليس آخراً، فإن أعمال العدوان واحتلال الأراضي والتدخل في الشؤون الداخلية التي تقوم بها، أو تشارك فيها دولة عربية ضد دولة عربية أخرى، كما أنها تشكل أعمالاً محظورة طبقا لقواعد الشرعية العربية المشار إليها أساسا في ميثاق الجامعة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، فإنها تشكل أيضا انتهاكا ظاهر تحريم اللجوء إلى القوة المسلحة، أو حتى التهديد بها في العلاقات اللولية المتبادلة، وباللذات ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفتى ومقاصد الأمم المعتعدة، تعريم الاحتلال، والضم كومبلتين من وسائل لا يتفتى ومقاصد الأمم المتحدة، تعريم الاحتلال، والضم كومبلتين من وسائل اكتساب السيادة على الإقليم، أو الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة، وجوب اللجوء إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية(6).

وإذا كان مفاد ما سبق هو أن العدوان الحاصل من دولة عربية ضد دولة عربية أشد ولة عربية أشد ولة عربية أشرى وما يأخذ حكمه من أعمال عدائية _ يندرج ضمن نطاق الأعمال غير المشروعة قانونا بموجب المواثبق العربية والدولية، فإن السؤال الذي يثور في هذا المقام هو الآتي: ما حدود السلطات الممنوحة للجامعة العربية في مجال التصدي لمثل هذه الأعمال غير المشروعة، وقمعها بالوسائل الممكنة، وبما يكفل ردع المعتدي، وصيانة استقلال وسلامة أراضي جميع اللول الأعضاء؟.

نجيب عن هذا السؤال من خلال استعراض الأحكام التي تضمنها كلَّ من ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين اللتين تضمننا نصوصا ذات صلة بهذا الموضوع.

2 .. وظيفة الجامعة في مجال التصدي للعدوان طبقاً الأحكام الميثاق:

أشار ميثاق الجامعة العربية في مادته السادسة إلى الآتي:

وإذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خُشي وقرعه، فللدولة الشُّتتَكَى عليها، أو المهدَّدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس (مجلس الجامعة) للانعقاد فورا، ويقرر المجلس التدابير اللا:مة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء

من إحدى دول الجامعة لا يُدْخِلُ في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية، وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه رأي في مجلس الجامعة) أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، (أي لاتخاد التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الحاصل على دولة عربية عضو في الجامعة)، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة محتَّ لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

ويقراءة متأنية لهذا النص يمكننا أن نخرج منها بجملة من الاستنتاجات ذات الدلالة في شأن تقويم موقف الميثاق بالنسبة لتحديد الإطار القانوني الذي يحكم وظيفة الجامعة في مجال التصدي للعدوان، وقمعه حفاظا على سلامة أراضي الدول الأعضاء، وصيانة لاستقلالها الوطني.

فبادىء ذي بدء بلاحظ أن النص المذكور لم يتضمن أية إشارة لبيان المقصود بالاعتداء، أو العدوان الذي يقم من دولة ما .. عربية كانت أو غير عربية .. ضد دولة عربية عضو في الجامعة، كما لم يشر إلى الأعمال التي بمكن أن تعد من قبيل أعمال العدوان (شهاب، 1989).

ويترتب على القول بأن أحكام ميثاق الجامعة جاءت خلوا من أي تحديد للمقصود بالعدوان، أو الاعتداء الذي قد تتعرض له دولة عربية عضو من جانب دولة أخرى عربية أو غير عربية _ أن يصير مجلس الجامعة هو الجهاز المختص طبقا لسلطته التقديرية، وبإجماع الدول الأعضاء عدا الدولة المعتدية إذا كانت دولة عربية عضوا في الجامعة _ بتحديدً ما يعتبر عدوانا من عدمه، وذلك توطئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا العدوان في حالة الإقرار بوقوعه (شهاب 1989:434-434).

وليس بخافٍ أن اشتراط الإجماع في مثل هذه الحالة قد يكون من شأنه الحد من فعالية الجامعة في التصدي لحالات الاعتداء، أو العدوان التي قد تقع من جانب دولة عربية عضو ضد دولة عربية أخرى، وهو الأمر الذي يؤدي ولا شك إلى تعطيل تطبيق نص المادة السادسة من الميثاق، ولعل حالة الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990 خير شاهد على ذلك؛ حيث لم يكن في مقدور مجلس الجامعة كما سنرى ـ سواء على مستوى وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم يومي 2 و 3 أغسطس 1990 أو على مستوى القمة العربية الطارثة في اجتماعها يومي 9 و 10 من الشهر نفسه .. الارتكانُ إلى نص المادة السادسة المذكورة؛ وذلك لتعذر

الحصول على الإجماع المطلوب ولذا كان الحل العملي المتاح في هذا الخصوص، وكما سنرى، هو تأسيس القرارات الصادرة عن المجلس في شأن الأزمة، ويخاصة ما كان يتعلق منها بمساعدة الدولة المعتنى عليها، وتلك التي كانت مهددة بالاعتداء ــ على نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة.

وواقع الأمر أنه قد يكون من قبيل المبالغة القول بأن واضعى ميثاق الجامعة قد قصدوا من وراء الأخذ بقاعدة الإجماع هذه تعطيل عمل هذه المنظمة فيما يتصل بوظيفتها في مجال التصدي للعدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول الأعضاء، وقمعه بشتى السبل الممكنة، فناهيك عن حقيقة أن قاعدة الإجماع كانت في ذلك الوقت ــ أي عند صياغة ميثاق الجامعة العربية _ هي القاعدة العامة المعمول بها من جانب واضعي المواثيق المنشئة للعديد ان لم يكنُّ معظم المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة عصبة الأمم (الغنيمي، 1975 (200-200)، وناهيك أيضا عن حقيقة أن هذه القاعدة معمول بها أيضا في نطاق منظمة الأمم المتحدة التي يشترط ميثاقها ضرورة إجماع الدول دائمة العضويّة في مجلس الأمن حتى يتسنى لهذّا الأخير القيام بمهامه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين (المادة 27 من الميثاق)، إلا أن من المُستلُّم به عملا أنَّ الأخذ بمثل هذه القاعدة في اتخاذ القرارات قد يشكل ولا ريب، ضمانة مهمة ضد إمكانية سيطرة مجموعة من الدول (تمثل الأغلبية في نطاق المنظمة الدولية المعنية) على مجموعة أخرى (تمثل الأقلية في نطاق هذه المنظمة)، زد على ذلك أن واضعي الميثاق ربما يكونون قد افترضوا ـ ولهم كل الحق في ذلك ـ أنه من غير المتصوَّر أنَّ تتردد الدول العربية، أو تنقسم فيما بينها بالنسبة لمسألة خطيرة تهدد السلم والأمن العربيين كتلك التي تتمثل في قيام دولة عربية بالاعتداء غلى أراضي واستقلال دولة عربية أخرى(0).

واتساقاً مع ما صبق يمكن القول بأن اشتراط الإجماع لصحة قرارات مجلس الجامعة بشأن التصدي لعدوان دولة ما خاصة لو كانت دولة عربية .. على دولة عضو في الجامعة قد يكون له من حيث المبدأ _ وبافتراض حسن النية من جانب الدول الأعضاء _ ما يسوغه منطقا وواقعا بالنظر إلى خطورة المسألة، وما تنطوي عليه من إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة لقمع هذا العدوان، وأخلا في الاعتبار حقيقة أن نص المادة السابعة من الميثاق يوفر _ حال تعلر الحصول على الإجماع المطلوب _ أساسا كافيا يتيح للدول الأعضاء إن شاءت أن تبادر بتقديم العون اللازم للدولة العربية المعتدى عليها، أو المهددة بالعدوان.

ويلاحظ من جهة ثانية أن الميثاق قد قَصر سلطة الجامعة في مجال التصدي للعدوان وقمعه على الحالات التي يُطلب منها ـ أي الجامعة _ التدخل، وبعبارة أخرى، فإن مجلس الجامعة _ وخلافا لما يقضي به نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة ــ لايستطيع التدخل من ثلقاء نفسه وإنّما يكون تدخله بناء على طلب إحدى الجهات التي أشار إليها نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة، وهي على التوالي: الدولة العربية المعتدى عليها، أو ممثل هذه الدولة لدى الجامعة، أو أي دولة عربية أخرى عضو، وغني عن البيان هنا أن الأمين العام للجامعة العربية لا يملك قانونا ــ وطبقا لصريح نص الميثاق ـ أية صلاحيات لدعوة مجلس الجامعة للانعقاد الفورى لبحث مسألة الاعتداء الواقع على إحدى اللول الأعضاء، وذلك على خلاف المحال بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة الذي خولته المادة 99 من ميثاق هذه المنظمة الأخيرة صلاحيات سياسية واسعة في مجال دعوة مجلس الأمن اللمولي للانعقاد لبحث القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، غير أن هذا الانتقاد الذي يوجه إلى ميثاق الجامعة العُربية بالنسبة لصلاحيات الأمين العام في هذا الخصوص سرعان مايتبدد إذا عرفنا أن اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة قد عالجت هذا القصور المشار إليه، حبث نصت على أن للأمين العام أن يوجه نظر المجلس أو الدول الأعضاء الى أية مسألة يرى _ أي الأمين العام _ أنها قد تسيء إلى العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء أو بينها وبين الدول الأخرى، كما أشارت اللائحة أيضا إلى حَقَّ الأمين العام في إثارة موضوع معين لم يدرج في جلول الاجتماع غير العادي الذي قد يعقده مجلس الجامعة، ودون التقيد بأية شروط(١٥٥).

ومن جهة ثالثة، يلاحظ أن التدابيرة التي أشار إليها نص المادة السادسة سالفة الذكر قد جاء التعبير عنها بشكل عام، فما هي هذه التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل دفع المدلوان الذي قد تتعرض له إحدى اللول العربية الأعضاء في الجامعة؟ وهل يوجد تدرج من نوع معين بينها بحيث لا يستطيع المجلس - مثلا أن يقرر اتخاذ تدابير معينة بذاتها قبل اللجوء إلى تدابير أخرى مقايرة؟ وما الجزاء الذي بُرقِمُ على الدولة المعضو التي لا تفي بالتزاماتها في هذا الخصوص، أي تتقاعس عن المشاركة في هذه التدابير، وعلى نحو قد يعوق من مقدرة الجامعة على التصدي للمدوان الحاصل؟.

كل هذه التساؤلات لم يجب عنها الميثاق، وذلك فيما عدا إشارته إلى عقوبة الفصل من الجامعة كجزاء للرد على عدم الامتثال لأحكامه، زد على ذلك أن الميثاق قد تحدث عن «التدابير» التي يتعين اللجوء إليها لحمل الدولة المعتدية على الانصياع لقواعد الشرعية الدولية دون أن يشير إلى الجهاز الذي تُنَاطُ به مهمة متابعة تنفيذ مثل هذه والتدابير».

وواضح أن ثمة فارقا كبيرا بين ميناق الأمم المتحدة وميناق جامعة الدول العربية فيما يتعلق بهذه المسألة؛ فعلى حين جاء الأول مُقصلا في شأن هذه التدابير البرية فيما يتعلق بهذه المسألة؛ فعلى حين جاء الأول مُقصلا في شأن هذه التدابير التي والبحري والجوي، وقطع المعالقات الدبلوماسية جزئيا أو كليا، أو حتى استخدام القوة المسلحة ضد الدولة المعتدية لإرغامها على الامتثال لحكم القانون (المواد: 40,41,42) من ميثاق الأمم المتحدة، نجد في المقابل وكما تؤهنا – أن ميثاق الجامعة العربية قد اكتفى فقط بذكر اصطلاح والتدابيرة دون أي تفصيل، وتقديرنا أن مثل هذا القصور الذي أنطوى عليه نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة ينبغي العمل على تصحيحه على النحو الذي يتيح للجامعة حرية حركة أوسع تستطيع بموجها أن تثدرج في فرض الجزاءات بحسب ظروف كل حالة على حدة، ودون الحاجة إلى اللجوء إلى عقوبة القصل أو الطرد مرة واحدة.

3 ـ معاهدة الدفاع العربي المشترك ووظيفة الجامعة في التصدي للعدوان:

بادىء ذي بدء، من المسلم به بصفة عامة أن القصور الذي انطوى عليه ميثاق المجامعة العربية فيما يتعلق بوظيفتها في مجال التصدي للعدوان، وتطبيق فكرة الأمن المجماعي على المستوى الاقليمي العربي - كان أحد العوامل الرئيسية التي حملت الدول العربية على سرعة المبادرة إلى توقيع معاهدة الدفاع العربي المسترك، والتعاون الاقتصادي عام .1950 كما أنّ من المسلم به، أيضاً، أن توقيع هذه المعاهدة كان بدوره بعثابة العامل الرئيسي الذي ماعد على اعتراف الأمم المتحدة بالمجامعة العربية بوصفها منظمة دولية إقليمية لها آليتها الخاصة بها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن فيما بين أعضائها (١٦١)، ولعل هذا هو الذي يفسر لنا العلاقة الوثيقة بين الجامعة ومعاهدة العربي المشترك.

ولاشك .. أن التركيد على وجود مثل هذه العلاقة الوثيقة هو الذي يسوغ لنا التساؤل عن موقف معاهدة الدفاع المشترك بالنسبة لإمكانات جمع الصف العربي من أجل التصدي للعدوان الحاصل على إحدى الدول العربية، وإلى أيّ مدى نجحت هذه المعاهدة في تصحيح بعض أوجه القصور التي شابت ميثاق الجامعة في هذا الخصوص.

إذا نَحْينا جانبا ما تضمته المعاهدة من أحكام فيما يعلق بعبداً التسوية السلمية للمنازعات حيث أنها لم تُضف جديدا ذا قيمة يعزز من أداء الجامعة في هذا الخصوص (غالي، 1977)، يمكن القول بأن المعاهدة المذكورة قد جاءت بأحكام واضحة فيما يتصل بمواجهة أي اعتداء تتعرض له إحدى الدول العربية الموقعة سواء من جانب دولة عربية أو غير عربية.

والذي يقرر ما يلي: وتعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر والذي يقرر ما يلي: وتعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قواتها يعتبر اعتداء عليها جميها، ولذلك فإنها - عملا بعبداً الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها - تلتزم بأن تبادر إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تدخذ على الفور منفرة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، وإضافة إلى نص هذه المادة المرجعة، حثت المادة الثالثة من المعاهدة الدول المتعاقدة على ضرورة أن: وتشاور فيما بينها، بناء على طلب إحداها، كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها، أو استقلالها، أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخذ التدابير الوقائية والدفاعية الموقف، (12) وأخيرا، جاء نص المادة الرابعة لميزز ذلك كله؛ إذ قور أنه:

درغبة في تنفيذ الالتزامات سالفة الذكر على أكمل وجه، تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك ـ بحسب مواردها وحاجاتها ـ في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

وبمقارنة نصوص هذه المواد الثلاث التي أوردتها معاهدة الدفاع العربي المشترك في شأن قمع العلوان بنص المادة السادسة التي أوردها ميثاق المجامعة العربية في خصوص هذا الشأن ذاته _ تخلص إلى القول بأن المعاهدة قد عالجت _ وبحق _ الكثير من جوانب القصور التي أنطوى عليها الميثاق فيما يتعلق بالوظيفة المذكورة، أو إن شئت فقل فيما يتعلق بقكرة الأمن الجماعي على المستوى الإقليمي العربي، وأدلتنا في ذلك عديدة:

أولا: إن المماهدة ـ خلافا للميثاق ـ أوجدت التزاماً صريحاً على الدول المتعاقدة بضرورة المبادرة إلى مساعدة الدولة أو الدول العربية المعتدى عليها، وبوجوب التعاون معها من أجل اتخاذ جميع التدابير والوسائل ــ بما في ذلك القوة المسلحة ــ لرد العدوان، وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، وبما يحفظ لهذه الدولة ــ أو تلك الدول ــ المعتدى عليها استقلالها، ويصون لها سيادتها.

ثانياً: يلاحظ أن معاهدة الدفاع العربي المشترك قد أكدت بما لايدع مجالا للشك على الصلة الوثيقة بين الأمن الوطني، أو القطري لكل دولة عربية على حدة، والأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، ويبلو ذلك جليا في نصر المادة الرابعة الذي يقرر - كما رأينا - ضرورة أن تحرص اللول العربية المتعاقدة على تحقيق التفاعل والتوازن المطلوب بين مواردها وحاجاتها الأساسية من ناحية، وبين متطلبات أمنها القطري ومتطلبات الأمن القومي العربي الشامل من ناحية أغرى (13)، وفي قول آخو، فقد حثت معاهدة الدفاع العربي المشترك بشكل صريح - وخلافا للميثاق - الدول العربية على وضع خططها الدفاعية الوطنية ضمن نطاق الاستراتيجية القومية الشاملة.

وثالثا: من الملاحظ أنه على خلاف الحال بالنسبة لميثاق المجامعة الذي لم ينشىء أي جهاز دائم تُناط به وحده مهمة متابعة تنفيذ ما تضمته الممادة السادسة من أحكام _ نجد أن معاهدة الدفاع العربي المشترك قد أنشأت _ هي وبروتوكولها الإضافي وملحقها العسكري _ نظاما متكاملا لوضع أحكامها موضع التطبيق العملي، الإضافي وملحقها العسكري _ نظاما متكاملا لوضع أحكامها موضع التطبيق العمشرك. اللجنة العسكرية الدائمة، الهيئة الاستشارية العسكرية، القيادة العامة للقوات العربية المستركة العاملة في الميدان، الأمانة العسكرية، غير أنه مما يُؤمتك له أن هذه الأجهزة قد ظلت _ كما هو الحال بالنسبة إلى لجنة أزكان الحرب المنصوص عليها في المصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة _ في حالة شبه بطالة دائمة, حيث لم يقدر لها أن تعمل إلا في حالين فقط، وهما: حالة قوات أمن الجامعة العربية التي يقدل لها أن عام 1961. وحالة الحرب أرسلت إلى الكويت في أعقاب التهديد العراقي لها في عام 1961. وحالة الحرب أرسلت إلى الكويت في أعقاب التهديد العراقي لها في عام 1961. وحالة الحرب المناوات عدة تالية.

ورابعا: بلاحظ أن المعاهدة قد جاءت بدورها خلوا من أي نص يشير إلى المجزاءات التي يمكن توقيعها على الدول المتعاقدة إذا ما أُخَلَت بواجباتها طبقا لأحكام هذه المعاهدة، ومعنى ذلك أن معاهدة الدفاع العربي المشترك لم تذهب في هذا الشأن إلى أبعد مما ذهب إليه ميثاق الجامعة. بل إن هذا الأخير يكاد يفضلها بالنظر إلى أنه نص في المادة 2/18 منه على جزاء أو عقوبة الفصل من الجامعة في حالة

الاخلال بأحكامه، وواقع الأمر أن موضوع الضمانات التي تكفل التزام اللول المعاهدة بتنفيذ أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك كان محلا للجدل في المباحثات التمهيدية التي سبقت التوقيع على هذه المعاهدة. وقد عزا الرأي الرافض لفكرة النص على جزاءات معينة في صلب المعاهدة ـ وكان يمثل الرأي الغالب _ إلى حقيقة أن المعاهدة المنشئة لحلف شمال الأطلسي، والتي تعد بمثابة والمصلر التاريخي، للمعاهدة العربية الملتكورة على تحو ما أسلفنا، لم تتضمن أي نص في هذا الشأن ففسلا عن إمكان أعمال أحكام ميثاق الجامعة، _ وبالذات نص المادة 2/18 تشرر، في هذا المقام أيضا، إلى حقيقة أن الوفد العراقي في المباحثات التي مهدت تشير، في هذا المقام أيضا، إلى حقيقة أن الوفد العراقي في المباحثات التي مهدت للتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك كان هو الذي تقدم بالاقتراح القاضي بوجوب النص في المعاهدة الدفاع المشترك كان هو الذي تقدم بالاولة المتعاقدة التي تخل بالتراماتها بموجب هذه المعاهدة التي المعاهدة التي المعاهدة على ضرورة فرض عقوبات معينة على الدولة المتعاقدة التي تخل

والسؤال الآن: اتساقاً مع هذا التحليل القانوني للاحكام المتضمنة في كل من ميثاق المجامعة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك بشأن حدود إمكانيات العمل العربي المجامعي في مجال التصدي للعدوان الذي قد يستهدف إحدى الدول العربية وقمعه بكل الوسائل الممكنة. ما التقويم الموضوعي للمحاولات التي بللتها الدبلوماسية الموبية المجماعية في إطار المجامعة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت، أو من أجل حشد القوى العربية لحمل العراق على الانسحاب من الكويت، والانصياع لمقتضيات الشرعية العربية؟

الإجابة عن هذا السؤال هي موضوع التحليل في المبحثين التاليين اللذين نخصص أولهما لعرض الجهود العربية التي بذلت في اطار الجامعة لتسوية أزمة الخليج سلميا، في حين نخصص ثانيهما لتقويم أداء الجامعة بالنسبة إلى هذه الأزمة، واستخلاص أهم دلالاته.

مساعى التسوية السلمية للأزمة في إطار الجامعة

قبل أن نعرض للمساعي العربية التي بذلت في إطار الجامعة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الراهنة في الخليج تنفق ومقتضيات الشرعة القانونية الدولية والعربية، ينبغي الإشارة إلى مسألة أولية مهمة تتعلق بالتكييف القانوني كما قام به العراق إزاء الكويت ـ بدما من واقعة الغزو في 2 أغسطس 1990 وما ترتب عليها من الإعلان عن ضم الكويت واعتبارها المحافظة المراقية رقم 19 إلى جانب كافة صور الممارسات الأغرى، كالإصرار على طمس الهوية الكويتية، والإبعاد الجماعي للكويتيين فضلا عن عمليات القتل والتعذيب التي تكاد ترقى إلى خد الإبادة الجماعية المنظمة، وذلك من وجهة النظر المتعلقة بالمبادى، والأحكام الأساسية التي ينهض عليها التنظيم المدولي العربي، وفي هذا الخصوص يلزم القول بأن ما أقدم عليه العراق من غزو لدولة الكويت المستقلة، ثم إعلان ضمها إلى أراضيه لايمثل فقط انتهاكا صارخا لأحكام القانون الدولية المعاصر، والمتضمنة في العديد من المواثيق الدولية في مقلمتها ميثاق الأمم المتحدة. واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وانما يمثل أيضا، وبنفس الدرجة، إخلالا جسيما بمجمل الأحكام والقواعد التي ينبني عليها النظام وبنفس الدرجة، ومعاهدة الدفاع العربي، والتي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، فضلا عن بعض المواثيق المنشئة للتجمعات العربية المحدودة.

فبادىء ذي بدء، وفيما يتصل بميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، يلاحظ أن التصرف العراقي يتعارض تماما، بل ويتناقض كلية مع الأحكام الأساسية التي تضمنتها هاتان الوثيقَتان في شأن تنظيم العلاقات فيما بين الأقطار العربية، وبيان ذلك (شهاب، 1989): أولًا، أن هذا التصرف من جانب العراق يمثل إخلالا جوهريا بنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة الذي يقرر صراحة ــ وكما سلف القول ـ أن «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية؛ تحقيقا للتعاون بينها، وصيانةً لاستقلالها وسيادتها..،، كما يتناقض هذا التصرف أيضا مع ما أشارت إليه ديباجية الميثاق من أن الهدف من إنشاء الجامعة إنما يكمن في الرغبة في تثبيت العلاقات التي تربط بين الدول العربية، وتوطيد استقلالها وسيادتها، وثانيا؛ إن غزو العراق لدولة الكويت يشكل خروجا صارخا على المبدأ الذي قررته كل من المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، والمادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك، والذي يحظر اللجوء إلى القوة لفض المنازعات، واللجوء _ بدلًا من ذلك _ إلى الوسائل السلمية من دبلوماسية وقانونية لتسويتها، وثالثا، واتصالا بالمبدأ سالف الذكر فإن الغزو العراقي لدولة الكويت المستقلة ينطوي على خروج على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى (المادة السادسة من ميثافي الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك). ورابعا: يمثل هذا الموقف العراقي أيضا انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل، واحترام السيادة الإقليمية الذي يعتبركما ذكرنا أحد المبادىء الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية، والذي وردت الإشارة إليه في المادة الثانية من الميثاق.

وإضافة إلى ما تقدم فإن الاحتلال العراقي للكويت يأتي مخالفا تماما للمبادىء الأسية التي التزم بها العراق بصفته عضوا في همجلس التعاون العربي ه الذي وقَقتُ اتفاقيته التُشْرِيَة في 16 فبرابر 1988. والواقع أن هذا القول يجد سنده ليس فقط في حقية أن المحجلس الملكور قد أنشىء طبقا الأحكام ميثاق الجامعة العربية، وإنما يجد سنده أيضا في كون أن أحد أهداف هذا المحجلس يشئل بحسب نعس المادة الثانية من الاتفاقية في وجوب العمل من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، وتعلويره على نحو يؤدي إلى دعم العلاقات فيما بين الدول العربية (19)، ومفاد ذلك كله أن العراق باحتلاله لدولة الكوبت وإعلان ضمها إلى أراضيه، وفي ضوء الانقسام الحاد في العصف العربي الذي نجم عن هذا الاحتلال _ يكون قد خالف التراماته طبقا لاتفاقية العبلس التعاون العربي التي جعلت من مبدأ التعاون والتصامن بين الدول العربية أحد البدادي الترامي لإنشائه.

وأخيراً، فإن ما قام به العراق تجاه دولة الكويت منذ الثاني من أغسطس 1990 يُمَدّ أيضًا خروجا صريحا على ما اتفقت عليه الدولتان بموجب اتفاقية المحدود العراقية الكويتية الموقعة بينهما في 4 أكتوبر 1963، والتي نص فيها صراحة على ما يلي: وأولا، تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المعبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 1977/1932، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المنوخ في 1908/1939، ثانيا، تعمل المحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين المشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي، والمصالح المشتركة، بين البلدين المشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي، والمصالح المشتركة، واتعلم إلى وحدة عربية شاملة، ثالما، تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقا لذلك، يتم فورا تبادل التعثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراده (10).

وإزاء هذا العدوان السافر على قواعد الشرعية اللعولية والعربية، وكذا بالمخالفة لما اتفق عليه الطرفان في علاقاتهما الثنائية، وأخذا في الاعتبار الدور غير المسبوق الذي اضطلعت به الأسم المتحدة من أجل حمل العراق على الترول على مقتضيات هذه الشرعية الدولية، يحق لنا أن تتسامل: ما موقف الدبلوسية العربية في إطار الجامعة بالنسبة لهذا العدوان، وما ترتب عليه من تداعيات؟.

ابتداءً، يلاحظ أن الدبلوماسية العربية الجماعية _ في إطار الجامعة _ قد

تصدت بشكل فوري للغزو المراقي لدولة الكويت، وذلك في محاولة لاحتواء الأزمة الناشة عن هذا الغزو، وإيجاد تسوية صلمية لها بعيدا عن تدخلات القوى الخارجية ذات المصالح المعتبرة في المنطقة، وقد جاء هذا التحرك الدبلوماسي على أكثر من مستوى: فأولا، كان هناك الاجتماع الطارىء الأول لمجلس الجامعة على مستوى وزراء المخارجية العرب، والذي انعقد في نفس يوم المنزو في الثاني من أغسطس 1990، وثانيا، هناك اجتماع القمة العربية الطارئة في يومي 9 و 10 أغسطس 1990، وثانيا، هناك الاجتماع الطارى، المتابل الجامعة أيضا على مستوى وزراء الخارجية والذي انعقد يومي 30 و 31 أغسطس 1990 بهدف متابعة ما سبق، وأصدره المحجلس من قرارات بشأن الأزمة.

الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومي 2 و 3 أغسطس 1990:

لما كان مجلس جامعة اللول العربية .. بوصفه جهة الاختصاص الأصلية المنوط بها مهمة التسوية السلمية للمنازعات .. ليس مخولا أية سلطة للتلاخل من تلقاء نفسه للنظر في نزاع معين بين دولتين أو أكثر من اللول العربية، وأخذا في الاعتبار ما يشير إليه نص المادة 6 من ميثاق الجامعة في صدد الجهات التي يجوز لها دعوة المجلس للانعقاد بصفة استثنائية، فقد تقلمت الكويت بطلب عقد دورة طارئة للمجلس لبحث الأزمة الناشئة عن الاحتلال العراقي لأراضيها، واستجابة لذلك عقد وزاء الخارجية العرب اجتماعا طارئا لبحث الأزمة يومي 2 و 3 أغسطس 1990 بالمقر وزراء الخارعية بالقاهرة، وقد أسفر هذا الاجتماع غير العادي عن صدور القرار رقم الأطبية 14 صوتا من مجموع 21 صوتا، والذي تضمن البنود الآتية 17:

- 1 ــ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، ورفض أية آثار مترثبة عليه.
 - 2 _ استنكار سفك اللماء، وتلمير المنشآت.
- 3 ـ مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل
 الأول من أغسطس 1990.
- 4 .. دعوة رؤساء اللول العربية لعقد قمة عربية طارثة النظر في سبل حل الأزمة سلميا
 وفي إطار عربي.
- التوكيد على التمسك بعبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، واحترام مبادىء ميثاق الجامعة العربية، وخاصة ما يتصل منها بحظر اللجوء إلى القوة، وعدم التلخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو.

6 ـ رفض أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية.

7 ـ وأخيراً، تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار،
 وإحاطة المجلس علما بأية تطورات جديدة في الموقف.

والحق أنه إذا كان القرار المذكور بينوده السبعة المشار إليها قد جاء حاسما للفاية في إدانته للعلوان العراقي على حولة الكويت المستقلة، والتوكيد على عدم اعترافه بأية آثار مترتبة على هذا العدوان، إلا أنه في المقابل جاء خلوا من أية تدابير وزاء الحارجية كانوا مقتنعين و ويحق بأن البحث في مثل هذه التنابير يحتاج إلى وزراء الحارجية كانوا مقتنعين و ويحق بأن البحث في مثل هذه التنابير يحتاج إلى تدخل من جانب رؤساء الدول العربية، ومن هنا كانت دعوتهم في البند 4 من القرار و إلى هؤلاء الرؤساء بسرعة لعقد قمة طارئة للنظر في هذا الأمر الخطير، والواقع أن نطاق المحادة المسادسة من الميثاق، وذلك نظراً لقاعدة الإجماع التي ينشرطها هذه صوتا نقط من إجمالي 21 صوتا أي بأغلبية 14 المحادة الصحة القرار الصادر بشأن هذه التنابير. وكما أشرنا فقد صلر القرار بأغلبية 41 ليس فقط بالنظر إلى جسامة الحدث الذي كان يستأهل أن تقف الدول العربية ضده صفا واحدا نزولا على مقتضيات المشرعيين العربية والدولية، وإنما أيضا بالحقارنة بما كان عليه الحال في مجلس الأمن الدولي الذي صدرت كل قراراته بشأن الأزمة كان عليه الحال في مجلس الأمن الدولي الذي صدرت كل قراراته بشأن الأزمة بالمؤطنية الساحقة بل، وبالإجماع بالنسبة لبعض هذه القرارات (100).

القمة العربية الطارئة يومي 9 و 10 أغسطس 1990:

انبقدت هذه القمة الطارقة، كما هو معلوم، استجابة للدعوة التي وجهها الرئيس المصري إلى رؤساء النول العربية يوم 8 أغسطس، أي بعد أقل من أسبوع واحد من وقوع الغزو العراقي للكويت، وكما بعد الفشل في عقد قمة عربية مصغرة للنظر في هذا التصرف غير المسبوق، ومحاولة تلاني آثاره السلبية المؤكدة على مستوى النظام العربي يرمته. (٣٠) كما يأتي انعقاد هذه القمة أيضاً استجابة للقرار الصادر عن الاجتماع الطارى، لوزراء المخارجية العرب يومي 2 و 3 أغسطس على نحو ما أسلفنا، وقد استغرقت هذه القمة يوما واحدا حيث أدت المخلافات في وجهات النظر إلى يوم 10 منه، وصدر عنها في ختام الاجتماعات القرار رقم 1956، وذلك بأغلبية 12 دولة (وهي: مصر، السعودية، الكويت، دولة الإمارات، قطر، البحرين، عمان، صوريا، المغرب، لبنان، جيبوتي، الصومال) ضد

2 (هما: العراق وليبيا)، فضلا عن تحفظ 3 دول (هي: السودان، فلسطين، موريتانيا)، وامتناع 3 دول أخرى (هي: الجزائر، الأردن، اليمن) وغياب دولة واحدة هي تونس (20).

وقد تضمن هذا القرار سنة قرارات فرعية موضوعية إلى جانب قرار إجرائي، أما القرارات الموضوعية، فقد شملت⁽²²⁾:

 1 ـ التوكيد على قرار مجلس الجامعة الصادر في 3 أغسطس 1990، والذي أدان بشدة جريمة الغزو العراقي لدولة الكويت.

2 ـ إعلان الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 660 و 661 و 662 الصادرة في 2 و 6 و9 أغسطس 1990 على التوالي بشأن الأزمة وبوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية.

3 ـ إدانة العملوان العراقي على دولة الكويت، وعدم الاعتراف بأية آثار تكون قد ترتبت عليه.

 ل تأكيد سيادة الكويت واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي فيها.

- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود السعودية، والإعلان عن التضامن العربي الكامل معها، ومع دول الخليج الأخرى وتأييد الإجراءات التي تتخذها هذه الدول بالتطبيق لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المحادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك، والمحادة 15 من مثاق الأسم المتحدة، وكذا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر بتاريخ 6 أغسطس 1990، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت.

6 ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربية الأخرى بإرسال قوات عربية البها لمسائدة القوات المسلحة لهذه الدول دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

أما القرار الفرعي السابع فهو ذو طبيعة لَجراثية؛ إذ تفسن تكليف القمة العربية الطارئة الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ قرارها رقم 195 بشأن أزمة الخليج، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الجامعة خلال 15 يوما.

وواقع الأمر أنه فيما عدا ما أشار إليه القرار الملكور من تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى إعمالا لحق الدفاع 131

الشرعي، والاستجابة لمطالب هذه الدول بشأن إرسال قوات عربية للدفاع عنها ــ نجد أنه _ أي القرار 195 الصادر عن القمة العربية الطارئة _ لم يُضيفُ جديدًا لما تضمته القرار رقم 5036 الصادر عن الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة في 3 أغسطس 1990، ومَع ذلك، فَشَمَّةً ملاحظات أساسية ينبغي الإشارة إليها في شأن هذا القرار الصادر عن القمة العربية الطارئة، فأولا، يُلاحظ أن القرار المذكور قد صدر بأغلبية محدودة (12 صوتا فقط من إجمالي أصوات الدول الأعضاء والبالغ عددها 21 صوتا)، ومعلوم أن هذه الأغلبية المحدودة إنما تجد تفسيرا لها في حالة الانقسام الواضح التي سيطرت على الموقف العربي الجماعي في معالجته لأزمة الاحتلال العراقي للكويت، وهو الانقسام الذي فسره البعض بإرجاعه إلى ما أسماه بالتلخل الأجنبي العسكري في المنطقة، والحق أن مثل هذا التفسير غير مقبول تماما، ذلك أن بعضَ الدول العربية كانت قد اتخذت موقفا غير مؤبد لإدانة العراق لغزوه للولة الكويت، وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو، وقبل وصول أي قوات أجنبية إلى المنطقة، ويكفى أن نشير إلى موقف الأردن للتدليل على صحة هذا الاستنتاج، فعلى الرغم من أنه قد قيل بأن وتحفظه الأردن ــ بمعنى معارضته ــ على قرار القمة العربية الطارثة بعود إلى اقتناعه بأن الإدانة من شأنها أن تعوق عملية التسوية السلمية للأزمة في إطار عربي، إلا أن هذه الحجة داحضة، ذلك أن تأييد الأردن للعراق كان أمرا متوقّعا في ضوءً العلاقات الخاصة جدا بين الدولتين منذ أوائل الثمانينات، وتحديدا منذ بداية الحرب العراقية الايرانية، وهي العلاقات التي توطئت تماما بإنشاء ما سُتُمي بمجلس التعاون العربي في 16 فبراير 1989، ولعل المتتبع لموقف الصحافة الأردنية من الغزو يستطيع أنَّ يلمس ذلك بوضوح؛ فقد وصفت هذه الصحافة الصادرة في ثاني أيام الغزو المسلك العراقي بأنه كان خطوة ضرورية للحفاظ على ثروة العرب النَّفطيةُ، وأنَّ القرار العراقي في هذَا الخصوص لم يكن قرارا مرتجلًا، وإنما كان قرارا مدروسا، وهو يحمل في طياته رسالة واضحة إلى باقى الدول العربية النفطية التي يتعين عليها أن تعيى جيدا أنّ النفط ليس مجرد سلعة عادية، وإنما سلعة استراتيجية ينبغى توظيفها لخدمة المصلحة العربية العليا، ووليس لتسديد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، بل إن إحدى الصحف الأردنية قد ذهبت إلى حَدّ تشبيه الغزو العراقي للكويت من حيث أهميته ودلالاته بالحدث المتمثل في قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس (٢٥٦).

وكذلك فإنه يُلاحظ على هذا القرار أنه قد أثار جدلا قانونيا بشأن الأساس الذي ارتكن إليه في ميثاق الجامة؛ فقد ذهب العراق ومعه بعض الدول العربية الأخرى كفلسطين إلى الدفع ببطلان قرار القمة تأسيسا على القول بأن التدابير التي أشار اليها تندرج تحت نطاق المادة السادسة التي يشترط الميثاق أن يصدر القرار بشأنها بإجماع جميع الدول الأعضاء عدا الدول المعتدية.

وتقديرنا أن التدابير التي يلزم لها الإجماع بحسب نص المادة السادسة إنما يقصد بها تدابير الأمن الجماعي التي تتخذ باسم الجامعة العربية، وتحت إشرافها، وادارتها الكاملين، ومثالها الإجراءات التي اتخذت بشأن تشكيل وإرسال القوات العربية إلى الكويت عام 1961. أما موافقة القمة الطارئة في 10 أغسطس 1990 على الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية وبعض دول المخليج الأخرى بإرسال قوات عربية إليها فهذا يجيء في إطار إعمال نص المادة السابعة من الميثاق، ومن ثُمَّ فإن القرار لا يكون مُلْزِماً إلا بالنسبة لمن يقبله من المدول الأعضاء، وعليه فلا مَحَلُّ للدفع ببطلانه بدعوى مخَالفته لأحكام ميثاق الجامعة. وإضافة إلى ذلك يستند القرار المذكور إلى نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك الذي يدين الاعتداء على أية دولة عربية أياً كان مصدره، ويعتبره عدوانا واقعا على جميع الدول العربية التي يتعين عليها أن تتصدى له بجميع الوسائل الممكنة، بل الأكثر من ذلك أن هذا النصُّ يشير بوضوح ظاهر _ وكما سيق أن رأيتا _ إلى وجوب أن: وتلتزم (الدول المتعاقدة) بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول (العربية) المعتدى عليها، ويأن تتخذ على الفور _ منفردة ومجتمعة _ جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.... وأخيرا، فإنه يجد سندا قانونيا له في نص المادة 61 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز الدفاع الشرعي الفردي والجماعي لمواجهة العدوان، وذلك إلى أن يتسنى لمجلس الأمن اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن، وشريطة إبلاغ المجلس المذكور بجميع الإجراءات التي تتخذ إعمالًا لهذا الحق الأصيل في الدفاع الشرعي.

أما الملاحظة الثالثة، التي يتمين الإشارة إليها في هذا الخصوص فتتعلق بحقيقة أن الأحكام المختلفة التي اشتمل عليها قرار القمة العربية الطارئة إنما تعبر في حقيقة الأمر عن أقصى ما استطاعت الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة الوصول إليه في محاولتها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للازمة، وفي التصدي للعدوان إن تعذر الوصول إلى مثل هذه التسوية. وبعبارة أخرى، فيمكن القول - وكما سنرى - بأن الجامعة قد نفضت يدها تقريبا من الأزمة، وكأنها لا تعنيها، وذلك على خلاف المحال تماما بالنسبة للأمم المتحدة، ولا ينال من مصداقية هذا الاستنتاج القول بأن مجلس

الجامعة قد عقد اجتماعا طارئا على مستوى وزراء الخارجية العرب للنظر في تطورات الأرمة وذلك خلال يومي 30 و 13 أغسطس 1990 ، فالثابت أن هذا الاجتماع الأغير إنما كان الغرض منه هو متابعة تنفيذ ما انتهى إليه من قرارات في الاجتماعين الطارئين السابقين: اجتماع مجلس الجامعة في 2 و 3 أغسطس، واجتماع القمة العربية في 9 و 10 من الشهر نفسه، وبخاصة تطبيق البند 7 من القرار رقم 195 الذي أصدره هذا الاجتماع الاخير، والذي ينص على تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ القرار المذكور، ورفع تقرير عنه خلال 15 يوما إلى المجلس لاتخاذ ما يراه ضروريا في هذا الشأن.

الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومي 30 و 31 أغسطس 1990:

انعقد هذا الاجتماع بالقاهرة بحضور 13 دولة عربية فقط (هي) دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى كل من (مصر وسوريا ولبنان، جيبوتي، الصومال، ليبيا، المغرب)، في حين امتنعت ثماني دول عن الحضور هي: العراق، الأردن، فلسطين، اليمن، السودان، تونس، الجزائر، موريتانيا، مع ملاحظة أن ودلة، فلسطين هي التي كان مقررا لها أن ترأس هذا الاجتماع لمجلس الجامعة.

وعلى الرغم من أن قرارات هذا الاجتماع جاءت في مجملها توكيدا للقرارات السابقة التي أصدرتها الجامعة بشأن الأزمة على نحو ما بيّنا، إلا أن هذا الاجتماع الأخير قد لمس العديد من المسائل المهمة ذات الصلة بتطورات الأحداث. ومن الأخير قد لمس العديد من المسائل المهمة ذات الصلة بتطورات الأحداث. وعن المساس بالتركية المحكانية، أو إحداث أي تغير في التقسيم الإداري، ومطالبة المدول والمنظمات اللولية، العالمية منها والإقليمية بالامتناع عن القيام بأي عمل قد يُصُمر على أنه يحمل معنى المواققة الفسمية على هده الإجراءات من جانب العراق، مسؤولية القاطعة لتصرفات السلطات العراقية إزاء المدنيين في الكريت مع التوكيد على مسؤولية المواقعة للمحددين الواجبة لهؤلاء المدنيين، وكذا عن حماية المنشآت، وإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الجامعة في قرار فرعي من السلطات العراقية تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتيسير مفادرة الرعايا الأجانب لكل من المكويت والعراق، كما طالبها في قرار فرعي آخر و بتوفير كافة الضمانات لاستمرار عمل البحات اللابلومامية والقصلية المعتمدة لدى دولة الكويت.

والحق أن مجلس الجامعة بتضمين قراره كل هذه المسائل، فضلا عن توكيده

إدانته القاطعة للاحتلال العراقي لدولة الكويت، قد أوجد نوعا من التوازن بين قرارات الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة بشأن مواجهة الأزمة، حيث من المعلوم أن التنايد الشديد بمحاولات طمس الهوية وسوء معاملة الرعايا الأجانب واحتجازهم، وانتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية، والاستيلام على الممتلكات كان محلا لقرارات عديدة صدرت عن مجلس الأمن المدولي منذ الثاني من أغسطس 1990، وحتى القرار رقم 878 العمادر في 29 نوفمبر من العام نفسه، ويصفة خاصة القرارات أرقام 864 رقم, 667, 668, شاهور الثلاثة الأولى من بداية الأرمة.

هذا مجمل الدور الذي اضطلعت به الدبلوماسية العربية الجماعية في إطار المجامعة بهدف احتواء الأزمة التي ترتبت على الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما ترتب عليها من تداعيات، فماذا عن تقويم هذا المدور في ضوء الضوابط القانونية التي تحكم حركة الجامعة في هذا الخصوص؟ الإجابة عن هذا السؤال هي موضوع المبحث الثالث من الدراسة.

تقويم أداء الجامعة بالنسبة للأزمة

انطلاقا مما انتهى إليه التحليل في شأن الجهود التي بذلتها الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة من أجل احتواء الأزمة الناشئة عن الاحتلال العراقي لدولة الكويت، يثور التساؤل بشأن تقدير هذه الجهود، وبيان مدى استجابتها للإطار القانوني الذي ينبني عليه نظام المجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان، ويعبارة أخرى، ما فلامح الدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية في مجال السمي من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة المراهنة في الخليج، وإلى أي مدى كان الإطار القانوني المشار إليه يمثل قيدا على حركتها _ أي الجامعة _ في هذا الخصوص؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية مفادها أن مناط التحليل في هذا المبحث ليس تقويم أداء الجامعة من حيث النجاح أو الفشل في تسوية الأزمة سلميا؛ ذلك أن الإخفاق في هذا الشأن كان يمثل القاسم المشترك بالنسبة لجميع المميادرات الدبلوماسية التي جرت منذ وقوع الاحتلال العراقي للكويت وحتى بدء العمليات العسكرية في صباح يوم 17 يناير 1991، وإنما يتحدد هدف التحليل هنا في إبراز السمات العامة ـ الإيجابية والسلبية ـ التي اصطبغت بها جهود الجامعة إزاء الأزمة لمعرقة مدى ملاعمتها للإطار القانوني الذي تضمنه الميثاق

والمواثيق الأخرى ذات الصلة، كمعاهدة الدفاع العربي المشترك فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان.

والملمح العام الذي نلاحظه فيما يتصل بتقويم أداء الجامعة العربية بالنسبة لأزمة الخليج الأخيرة هو ذلك التباين الظاهر في دور الجامعة فيما يتعلق بهذه الأزمة بالمقارنة بدورها فيما عرف بأزمة الكويت الأولى عام 1961، ففي حين لم تسفر جهود الجامعة ـ شأن كل المبادرات الدولية الأخرى _ عن أي تقدم في مجال التسوية السلمية للأزمة موضوع دراستنا الحالية، يلاحظ أن الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة هي التي قدر لها أن تضطلع بالمدور الرئيسي في إيجاد تسوية سلمية للنزاع العراقي الكويتى الذي نشب على أثر إعلان استقلال الكويت في 19 يونيو 1961.

فكما هو معلوم انعقد مجلس الجامعة بناءً على طلب المملكة العربية السعودية في 20 يوليو 1961، وأصدر بإجماع الآراء _ فيما عدا العراق _ القرار رقم 1777 الذي تضمن الأحكام الآتية (موافى، 1983، الساكت، 1974):

أولا: (١) تلتزم حكومة الكريت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكريت في أقرب وقت ممكن.

 (ب) تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.

 (ج) تأبيد كل رغبة تبديها الكريت للوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة.

ثانيا: (١) الترحيب بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية.

(ب) مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثا: تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناءً على طلبها، ويُعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل.

وقد ساعد التزام حكومة الكويت بهذا القرار، وتعهدها بطلب سحب القوات البريطانية فور الانتهاء من تشكيل وإرسال القوات العربية المشتركة بالتطبيق للبند ثالثا من القرار المملكور على نجاح الجامعة في إنهاء النزاع، وواقع الأمر أن هذا النجاح عجل بتحقيقه عدة أسباب موضوعية (موافي، 1983): فمن ناحية أولى كان هناك

التدخل البريطاني في الكويت، والذي لعب دور المعجل في حث الدول العربية على سرعة التحرك والتكتل من أجل تكثيف المجهود العربية الجماعية، ومن ناحية ثانية يلاحظ أن النزاع لم يؤد إلى حدوث انقسام عربي ظاهر على نحو ما ظهر في الأزمة الأخيرة؛ فكلُّ اللَّول العربية تقريبا وقفتُ إلى جانب حق الكويت في الاستقلال والانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، ولا يستثنى من ذلك إلا المغرب الذي كان يطالب وقنذاك بموريتانيا استنادا إلى فكرة الحقوق التاريخية التي استند اليها العراق في مطالبته بضم الكويت، ومن ناحية ثالثة هناك السبب الذي يتعلق بكون أن قرار مجلس الجامعة لم يُغْفِل المطالب التي اشترط العراق تحقيقها للقبول بمبدأ التسوية السلمية للنزاع، فكما أشرنا تضمن القرار عبارة صريحة تازم الكويت بطلب سحب القوات الأجنبية من أراضيها في أقرب وقت ممكن، وقد كان هذا الالتزام يمثل أحد المطالب التي تمسكت بها الحكومة العراقية، كما تضمن القرار أيضا الإشارة إلى ترحيب الجامعة العربية بأية رغبة تبديها الكويت للاتحاد مع غيرها من الدول العربية _ إشارة إلى العراق ـ طبقا لأحكام ميثاق الجامعة، وواقع الأمر أن واقعة الاحتلال العراقي للولة الكويت وما نجم عنها من أحداث كانت من المخطورة _ بالمقارنة مع الوضع في أزمة الكويت الأولى عام 1961_ بحيث صارت فكرة الحلول الوسط أو المتوازنة غير مقبولة، الأمر الذي لم يترك ثُمَّةً من سبيل إلا إدانة الغزو والضم، واتخاذ كافة السبل الكفيلة بردعه.

هذا عن الملمح العام فيما يتعلق بأداء الجامعة بالنسبة للأزمة الأخيرة في الخليج، فماذا عن الملامح الرئيسية الأخرى؟.

يمكن القول بأنه إضافة إلى هذا الملمح العام المشار إليه آنفا فقد تميز أداء الجامعة بالنسبة للأزمة محل الدراسة بمجموعة من الخصائص أو السمات الرئيسية:

يُلاحظ على التحرك العربي في إطار الجامعة أنه جاء سريعا ومبكرا جدا، وذلك خلافا لما جرى عليه العمل من جانب الجامعة في معالجتها للأزمات والصراعات التي تثور فيما بين اللول العربية، فكما رأينا انعقد مجلس الجامعة في جلسة طارقة على مستوى وزراء الخارجية العرب ... الذين تصادف وجودهم في القاهرة للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامي .. في اليوم نفسه الذي غزا فيه العراق الكويت ولاشك أن هذا التحرك السريع إنما كان يمكس قناعة اللول العربية بخطورة الأزمة، وتخوفها من أن يؤدي تطور الموقف إلى حلوث تلخلات دولية غير مرغوب فيها من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية القومية، آخذين بعين

الاعتبار جسامة ما حدث، وأهمية المنطقة من المنظور الاستراتيجي، والاقتصادي للقوى الدولية والإقليمية الكبرى، وقد جامت القمة العربية الطارقة في 10 أغسطس 1990 لتجبر بحق عن صحة هذا الاستنتاج، كما يتأكد هذا الاستنتاج أيضا في ضوء ما تكثيف عنه الخبرة التاريخية من حقيقة أن دبلوماسية الجامعة العربية فيما يتعلق بتسوية المنازعات إنما تأتي كقاعدة عامة بعد وقت لاحق لنشوب النزاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر يلاحظ أنه في حالة النزاع بين لبنان وج. ع. م. عام 1988 مل يجتمع مجلس الأمن اللولي في أقل من 24 صاعة من دعوته لذلك. وفي حالة النزاع العراقي الكويتي عام 1981، لم يجتمع مجلس الجامعة إلا يوم 20 يوليو، أي بعد مرور شهر كامل من نشوب النزاع في 19 يوبيو في أعقاب إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا، وعلى الرغم من تقدم المملكة العربية السعودية يطلب عقده في الأول من يوليو، أما في أزمة الحرب في 18 المبنانية، فلم يجتمع مجلس الجامعة إلا بعد مضي 8 شهور من تفجر الأزمة في 18 أبريل 1975، كما لم تجتمع الحربية إلا بعد مضي 8 شهور من تقديما من نقوب الأزمة في 18 أبريل 1975، كما لم تجتمع الهمة العربية إلا بعد مضي 18 شهور اتقربا من نشوب هذه الأرثمة (الرشيدي).

ويلاحظ كذلك، أن الجامعة في تناولها لأزمة الاحتلال العراقي للكويت _ سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى القمة _ قد عَذَلَت أيضا عما استقر عليه العمل من جانبها فيما يتعلق بالعزوف عن إدانة أي طرف من أطراف النزاع المعروض أمامها؛ ققد صدرت قرارات الجامعة، كما رأينا، متضمنة إدانة قاطعة للعراق لمخالفته لأحكام الميثاق والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة. وغني عن البيان أن هذا الموقف من جانب الجامعة لا يعززه سلوكها اللاحق في هذا المخصوص، حيث إنها عولت على إيجاد تسوية ملسية للنزاع دون محاولة إدانة على الفااعدة العامة كانت هي حالة التراع بين شطري اليمن عام 1978 والتي اتهمت فيها المهن الجنوبية بأنها كانت وراء جريمة اغتيال رئيس البمن الشمالية؛ إذ صدر قرار مباس الجامعة ملى مجلس الجامعة رقم 3774 في 2 يوليو 1978 ليشجب بشدة هذه الجريمة، ويدين كل من شاركوا فيها، أو خططوا لها مع إعلان تجميد الملاقات السياسية، ووقف جميع أشكال الملاقات الاقتصادية والقافية، والمعونات الفنية مع جمهورية البمن الجامعة أما في حالة قيام الأردن بضم الفيفة الغربية عام 1950 نقد اكتفي مجلس الجامعة أما في حالة قيام الأردن بضم الفيفة الغربية عام 1950، فقد اكتفي مجلس الجامعة أما في حالة قيام المسلك بشكل غير صريح (الرشيدي 1960).

وليس بخافٍ أن هذا العدول من جانب الجامعة العربية عما استقر عليه معلوكها اللاحق يجد سنده فيما كان يمثله احتلال العراق لدولة الكويت، وإعلان ضمها إليه من انتهاك صارخ للمبادىء الأساسية التي ينهض عليها النظام العربي الذي أوجده ميثاق الدجامعة، وبالدات تلك المبادىء التي أشارت إليها المادة الثامنة من الميثاق بتوكيدها ضرورة أن: وتحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام المحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيهاء.

غير أنه يلاحظ، مع ذلك، وعلى الرغم من خطورة الأزمة الأخيرة في الخليج سواء من حيث إنها ترتبت على قيام دولة عربية باحتلال وضم دولة أخرى عربية ومستقلة، أو من حيث كونه قد أدى إلى أكبر حشد عسكري أُجنبي على الأراضي العربية في منطقة الخليج ـ يلاحظ أن دور الجامعة قد اقتصر على مجرد الإدانة اللفظية، وشجب الاحتلال العراقي للكويت، ومطالبة الحكومة العراقية بسحب قواتها فورا، ودون أية شروط مسبقة، مع الإقرار بحق الكويت ودول الخليج العربية الأخرى في اللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة من أجل الدفاع عن سيادتها الإقليمية. وبعبارة أخرى، فلم تحاول الجامعة .. من جانبها .. اتخاذ أية تدابير فعالة لحمل العراق على الانصباع لمقتضيات الشرعية الدولية والعربية، وذلك خلافا لما كان عليه الحال بالنسبة لموقف الأمم المتحدة التي أصدرت جملة من القرارات خاصة خلال الفترة من 2 أغسطس 1990 وحتى 29 نوفمبر من العام نفسه، وهو تاريخ صدور القرار رقم 678 الذي أجاز اللجوء إلى القوة المسلحة ضد العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت. كذلك، فإن هذا الموقف من جانب الجامعة قد جاء أضعف بكثير من موقفها الذي أشرنا إليه بشأن النزاع بين شطري اليمن عام 1978 والذي تضمن الموافقة على اتخاذ تدابير قسرية صارمة ضد اليمن الجنوبية شملت تجميد العلاقات السياسية وقطع جميع العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها إلى جانب وقف جميع المعونات الفنية التي كانت تقدم اليها.

ويقيننا إن إخفاق الجامعة في اتخاذ تدابير قسرية ضد العراق جزاء لما ارتكبه من جرائم دولية ضد دولة الكويت وشعبها، إنما يُثْرَى إلى أكثر من اعتبار: أولا، من المعلوم أن نصوص الميثاق جاءت غامضة قيما يتعلق بالتدابير اللازمة للتصدي للعدوان وقمعه، وقد سبق أن رأينا كيف أنَّ نص المادة السادمة لم يحدد المقصود بالعدوان، كما لم يحدد ماهية التدابير التي يلزم اتخاذها لدفعه (شهاب، 1989). وعلى الرغم

من أن هذه العمومية في الصياغة لا تخلو من فائدة حيث إنها تسمح باستيعاب التطورات المستجدة، وتوفر الأساس القانوني للتعامل معها، إلا أنها ــ مع ذلك ــ تظل قاصرة عن تحقيق الغرض الذي شرعت من أجله بالنظر إلى أنها تفتح الباب أمام مختلف الاجتهادات والتفسيرات القانونية التي قد لا يحتملها الموقف. وثانيا، وحتى بفرض خلو نص المادة السادسة من أي عيب في الصياغة يشويه، هناك الصعوبة المتعلقة بنظام التصويت على الإجراءات أو التدابير التي يلزم اتخاذها في إطار هذه المادة، وتفسير ذلك هو أن أي إجراء من إجراءات الأمن الجماعي في إطار الجامعة إنما يشترط لاتخاذه ــ وطبقا لنص المادة المذكورة ــ أن يصدر مجلس الجامعة قراره بشأنه بإجماع الدول الأعضاء عدا صوت الدولة المعتدية في حالة كونها دولة عربية، ولقد كان وأضحا منذ اللحظة الأولى لوقوع الغزو العراقي على دولة الكويت أن ثُمَّةً انقساما عربيا ظاهرا فيما يتصل بأسلوب معالجة الأزمة، وبالذات فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ تدابير معينة طبقا لنص المادة السادسة، ولقد جاء نمط تصويت الدول العربية على قرارات الجامعة بشأن الأزمة ليؤكد هذا الاستنتاج ويوضحه؛ حيث باشرت هذه اللبول جميع أنماط التصويت المتعارف عليها في قانون المنظمات الدولية من تأييد (غير مقرون بتحفظ أو مقرون به) ومعارضة وامتناع، وغياب. وثالثا، من المهم التوكيد في هذا المقام على حقيقة أنه من المستبعد تماماً أن يكون إخفاق الجامعة في اتخاذ تدابير قسرية رادعة ضد العراق مرجعه أن الجامعة بوصفها منظمة دولية إقليمية ليست مخولة مثل هذه السلطة القمعية دون أن يأذن لها مجلس الأمن الدولي بذلك عملا بنص المادة 1/53 من ميثاق الأمم المتحدة. ويُعْزَى هذا الاستنتاج إلى أمرين: فمن ناحية أولى، يلاحظ أن نص المادة 1/53 المشار إليها لم يَثُلُّ تماما يد المنظمات الدولية الإقليمية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات قسرية، خاصة في الأحوال التي يعجز، أو لم يبادر فيها مجلس الأمن إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وذلك حتى لا يعطل تطبيق نص المادة 51 من الميثاق والخاصة بإياحة اللجوء إلى القوة المسلحة في إطار مباشرة حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، ومن ناحية ثانية لا ينبغي إغفال حقيقة أن أول قرار أصدَّره مجلس الأمن بشأن أزمة الاحتلال العراقي للكويت ــ وهو القرار رقم 660 قد أشار صراحة إلى تأييده لكل الجهود التي تبذلها الجامعة العربية في شأن حل هذه الأزمة. ولا شك أن مثل هذه الإشارة يمكن اعتبارها بمثابة موافقة، أو إذن صريح من جانب مجلس الأمن تستجيب وحكم المادة 1/53 من ميثاق الأمم المتحدة.

ولعل إدراك حقائق هذا الوضع هو الذي حمل الكويت ومعها السعودية وغيرهما من دول الخليج العربية الأخرى على عدم التعويل على جهود الجامعة المربية، وتفضيل اللجوء إلى الأمم المتحدة على اعتبار أن إمكانية اللجوء إلى استخدام التدابير القسرية بما في ذلك القوة المسلحة تتوفر بدرجة أكبر في إطار الأمم المتحدة عنها في إطار جامعة الدول العربية، آخذين بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة التي تربط هذه المدول بالولايات المتحدة التي أضحى لها مركز القوة المهيمنة في النظام الدولى المعاصر.

وتأسيساً على ذلك فإن ما تضمته قرارات الجامعة _ سواء تلك التي صدرت عن مجلس المجامعة على مستوى وزراء المخارجية أو تلك التي أجازتها القمة العربية الطارئة _ بشأن حق الكريت وغيرها من دول المخليج في الاستعانة بجميع الوسائل للدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها، ومناشدة الدول العربية الأخرى تقليم العون اللازم لهذه الدول إنما يجد أساسه القانوني في نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة الذي يعترف بسلطنة المجلس باتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات شريطة ألا يكون ذلك تجيز حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، والتي قنتها صراحة نص المادة 15 من المادة الأمم المتحدة.

أما السمة الثالثة التي اصطبغ بها موقف الجامعة العربية في تناولها لأزمة الاحتلال العراقي للكويت فتتمثل في إخفاق دبلوماسية القمة العربية في احتواء هذه الأزمة، ولعل من أبرز مظاهر هذا الإخفاق ذلك الانقسام العربي الواضح الذي ساد اجتماع القمة العربية الطارئة بالقاهرة يوم 10 أغسطس 1990، فكما رأينا وقفت اثنتا عشرة دولة عربية إلى جانب الشرعية اللولية، وأدانت بوضوح وحزم قاطعين الاحتلال المراقي للكويت، ومالت باقي الدول الأخرى إلى انتهاج مواقف غير قاطعة الدلالة على رفضها لهذا الاحتلال.

والحق أنه بالنظر إلى المناخ الإيجابي الذي ساد العلاقات فيما بين الدول العربية قبل الثاني من أغسطس 1990، وبالنظر إلى خطورة الأزمة التي ترتبت على الاحتلال العراقي للكويت من حيث كونها تشكل حدثا غير مسبوق في تاريخ العرب الحديث كما سلفت الإشارة، فقد كانت كل الآمال تتجه إلى القمة العربية الطارئة من أجل التوصل إلى حل عربي للأزمة يحفظ للكويت استقلالها، وبقي العرب مخاطر التخارجية، غير أنه بدا واضحا مع تطور الأحداث أن مثل هذه التوقعات كان

مبالغا فيها؛ إذ سرعان ما برزت حقيقة مهمة مؤداها أن التضامن العربي والرسمي، الذي تحقق منذ أواخر الثمانينات لم يكن سوى مجرد تضامن شكلي، أو مجرد ظرف طارىء على صعيد العلاقات السياسية العربية.

وهنا أيضا يمكن القول بأن إخفاق الجامعة العربية من خلال دبلوماسية القمة في احتواء أزمة الخليج، وتسويتها في إطار عربي يمثل بدوره خطوة إلى الوراء بالنسبة لما استقر عليه العمل العربي المشترك منذ أوائل الستينات حيث قُدر لهذا الشكل من أشكال العمل الدبلوماسي الجماعي والمنظم أن يُسهم بجهد كبير في مجال التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الأقطار العربية، ولعل من أهم الأمثلة ذات الدلالة في هذا الخصوص دور دبلوماسية القمة العربية بالنسبة لأزمة المقاومة الفلسطينية مع الأردن عام 1970، وكذا دورها في وضع نهاية «رسمية» للحرب الأهلية اللبنانية في أكتربر 1978،

ويثور التساؤل بشأن حقيقة الأسباب التي أدت إلى إخفاق دبلوماسية القمة في إيجاد تسوية الأزمة في الخليج، ابتداء قيل في أسباب ذلك أن التمجل في عقد هذه القمة هو الذي كان وراء إخفاقها حيث لم تتح الفرصة للقادة العرب للتشاور، والتحضير لمثل هذا الاجتماع الطاري واهم، وتقديرنا أن هذه حجة داحضة؛ فالحديث عن التحضير والتشاور المسبق يكون غير ذي محل في أغلب الأحيان بالنسبة للاجتماعات غير العادية، ومع ذلك فيمكن القول بأن اجتماع وزراء الخارجة العرب يومي 2 و 3 أغسطس يعد بمثابة اجتماع تحضيري للقمة العربية التي انعقلت في 10 أغسطس 1990، أما السبب الحقيقي وراء هذا الاخفاق فمرجمه: من ناحية أولى، القبود القانونية الممثلة في اشتراط الإجماع لصحة صلور القرارات بالنسبة لكل ما يتماورات والضغوط العراقية التي استهدفت بعض المول العربية، والتي لم تتردد بطفا لما ذكرته بعض المصادر حتى من تقديم إغراءات مالية ضخمة لإثناء هذه الدول عن تأييد قرارات القمة (60).

وكدلك، فقد كان من السمات الرئيسية التي انصف بها أداء الجامعة العربية في تناولها الأزمة الاحتلال العراقي للكريت، غياب أي دور للأمانة العامة ممثلة في شخص أمينها العام سواء من حيث المبادرة إلى بلل المساعي الحميدة، أو الاضطلاع بمهمة الوساطة بين العراق والكريت خاصة خلال الفترة التي سبقت الغزو، أو من حيث متابعة تنفيذ قرارات المجامعة الصادرة بشأن الأزمة، بل الأكثر من ذلك، إن الموقف المتردد للأمين العام، والذي انتهى باستقالته من منصبه في 3 سبتمبر 1990 إنما يجيء ليمكس، وبحق، حالة التردي الكبير الذي آل إليه مصير هذا الجهاز المهم من أجهزة الجامعة، وليشكل من تُمّ عاملاً سلبيا آخر يضاف إلى حالة الانقسام العربي العام بشأن كيفية الخروج من الأزمة، ويضاف إلى ذلك أن هذا الموقف من العربي العام بشأن كيفية الخروج من الأزمة، ويضاف إلى ذلك أن هذا الموقف من الأمين العام حلى صعيد العمل العربي المشترك بوجه عام، وعلى صعيد التسوية السلمية للمنازعات على وجه الخصوص، وذلك منذ نشأة الجامعة، ولمل الدور الذي أسطلم به أمين الجامعة فيما يتعلق بأدى الكريت الأولى عام 1961 خير دليل يمكن أن يُساق في هذا الخصوص (الساكت، 1974)، وأيضا، فإن دور الأمين العام للجامعة العربية في محاولة إيجاد تسوية للأزمة لا يكاد يُتكر إذا ما قورن بالدور المعتبر الذي اضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص منذ واقمة الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990 وحتى قبيل نشوب العمليات العسكرية صباح يرم 17 يئاير 1991 (الساكت، 1974).

وكذلك، فإنه من المهم أن نلاحظ في شأن تقويم أداء الجامعة فيما يتعلق بأزمة الخليج الأخيرة أنه خلافا لعا استقر عليه العمل العربي المشترك في إطار الجامعة، من حيث أن حدوث التدخل الأجنبي - أيا كانت صورته وأيا كان السبب في وجوده - كان دوما بمثابة العامل المعجل الذي يحث المدول العربية، ويحملها على تكثيف جهودها من أجل العمل على سرعة تسوية النزاع واحتوائه في إطار عربي، لم يؤد هذا التدخل الأجنبي إلى أي نتائج إيجابية بالنسبة لمدعم جهود الجامعة لاحتواء الأزمة، بل على المكس أدى إلى توسيع شقة الخلاف والانقسام بين اللمول العربية، فضلا عن أنه قذ اتُخِذ ذريعة لتسويغ مواقف تلك الدول (العربية) التي لم تُدِنْ صراحة الغزو العراقي لدولة الكويت.

وأخيرا تجدر الملاحظة إلى حقيقة أنه خلافا لما جرى عليه العمل من جانب كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بعبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وقمع العدوان من حيث إعطاء الأولوية لدبلوماسية الجامعة باعتبارها المنظمة الدولية الإقليمية المعنية، وذلك قبل تدخل المنظمة الدولية المالمية أي الأمم المتحدة (حالة النزاع بين لبنان و ج . ع . م . عام 1958، حالة أزمة الكويت الأولى عام 1961، خالة المحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، نجد أنه في حالة أزمة الخليج الأخيرة لم تنتظر الأمم المتحدة ما ستسفر عنه جهود الجامعة العربية، وإنما بادرت إلى سرعة التدخل حيث اجتمع مجلس الأمن _ بناء على طلب الكويت والولايات

المتحدة ـ في يوم الغزو نفسه وقبل انعقاد مجلس الجامعة على أي مستوى، زد على ذلك أن الأمم المتحدة، وليست الجامعة العربية هي التي استمرت في متابعة تطورات الأزمة منذ نشوبها، وحتى إتمام تحرير الكويت في 28 فبراير 1991، ويكفي للتدليل على ذلك أن نلقي نظرة سريعة على مجمل القرارات التي أصدرتها كل من المنظمتين في هذا المخصوص (280ء)، بل الأكثر من ذلك كله أن مجلس الأمن ـ وخلافا لما استقر عليه المعمل من جانبه في العديد من المنازعات التي ثارت فيما بين اللبول العربية ـ لم يشر إلى الجامعة في أي من قراراته الأثنى عشر التي أصدرها خلال الفترة من 2 يشر إلى الجامعة في أي من قراراته الأثنى عشر التي أصدرها خلال الفترة من 2 أغسطس وحتى 29 نوفمبر من العام نفسه، وهو التاريخ الذي أصدر فيه المجلس قراره رقم 678 بإجازة استخدام القوة ضد العراق إلا في القرار الأول منها فقط، وهو القرار رقم 680 الصادر في 2 أغسطس و490 في يوم الغزو نفسه.

ولا شك أن هذا الاهتمام المبكر والمكثف للأمم المتحدة بالأزمة بالمقارنة بدور الجامعة العربية إزاءها يثير التساؤل بشأن الأسباب التي أدت إليه خاصة من منظور العلاقة بين المنظمتين الدولية العالمية (الأمم المتحدة) والدولية الإقليمية (جامعة اللدول العربية) في مجال التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية، وتقديرنا أن من بين الأسباب المهمة التي يُثنزَى إليها هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة مايلي: -أولا، من المسلم به أن مسؤولية المنظمات الدولية الإقليمية في عمال التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين أعضائها لا يمكن بأي حال أن تُقُلُّ يد المنظمة الدولية العالمية (الأمم المتحدة) في هذا الخصوص على اعتبار أنها هي المنوط بها أساسا مهمة حفظ السَّلم، والأمن الدُّوليين، وإعمال أحكام القانون في إطَّار العلاقات الدولية على وجه العموم، وعلى ذلك فإن ما يقال عن فعالية المنظمة الدولية الإقليمية في الاضطلاع بمهمة التسوية السلمية للمنازعات التي تثور فيما بين أعضائها سواء بالنظر إلى اعتبارات التجاور الجغرافي، أو الترابط المصلحي، أو غير ذلك إنما هو أمر يظل في التحليل الأخير لا يكاد يخرج عن اعتبارات الملاءمة (الرشيدي، 8-7, 1980)، وتأسيسا على ذلك أيضا بأتي فهمنا لنص المادة 2/52 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشير صراحة إلى ضرورة أن: وتبلل الدول المشتركة في هذه الاتفاقات أو المنظمات (أي المنظمات الدولية الإقليمية) كل جهدها لتسوية المنازعات الاقليمية سلميا بواسطة هذه الاتفاقات أو المنظمات، وذلك قبل عرضها على «مجلس الأمن»، فهذا النص لا يرقى بحسب قناعتنا إلى حد ترتيب النزام قانوني بوجوب استنفاد شرط اللجوء إلى المنظمة الدولية الإقليمية قبل عرض النزاع على المنظمة الدولية العالمية ذات الصلة، واتساقا مع هذا التفسير، يمكن القول بأن مسؤولية المنظمات الدولية الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن إنما هي كأصل عام مسؤولية احتياطية، وتُناط بها انطلاقا من مبدأ التعاون مع المنظمة الدولية العالمية أي الأمم المتحدة، وثانيا: يلاحظ أن تدخل مبدأ التعاون مع المنظمة الدولية العالمية أي الأمم المتحدة، وثانيا: يلاحظ أن تنخل اللهول المعنية، وبالذات الكويت والسعودية ومعهما الولايات المتحدة (277). وقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة أن كلا من الكويت والسعودية قد عولتا بالأساس على تدخل الأمم المتحدة وليس الجامعة العربية، وذلك انطلاقا من الاقتناع بأن العراق لن ينسحب من الأراضي الكويتية إلا تحت التهديد باستخدام المقويات الدولية على اختلاف أنواعها: من اقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية، وهو أمر لا تستطيعه جامعة الدول العربية، خاصة وأن الدولتين ــ ومعهما كل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وكذا بعض الدول العربية المربية الأخرى _ كانتا واثقتين من تأييد الولايات المتحدة لهما في مجلس الأمن.

وواقع الأمر أن تفضيل الكويت والسعودية وغيرهما من دول الخليج العربية اللجوء إلى الأمم المتحدة بدرجة أثير من تفضيلهما اللجوء إلى الجامعة العربية للاعتبار سالف الذكر له سوابقه العليدة التي تؤيده من واقع الخبرة التاريخية للجامعة، فعلى سبيل المثال في النزاع بين مصر والسودان عام 1958 وكذا في النزاع بين مصر على ولبنان في العام نفسه قررت هاتان الدولتان العربيتان عرض نزاعهما مع مصر على الأمم المتحدة دون انتظار ما يمكن أن تميش عنه جهود الجامعة في شأنه، والشيء ذاته فعله المغرب عام 1968 في شأن نزاع الحدود مع الجزائر حيث آثر اللجوء إلى المنظمات الدولية الإقليمية المعنية وهي جامعة الدول الأمم المتحدة على اللجوء إلى المنظمات الدولية الإقليمية المعنية وهي جامعة الوحدة العربية (تفاديا للتأثير المصري الكبير المؤيد للموقف الجزائري)، ومنظمة الوحدة الافريقية (حيث التمسك بمبدأ قدسية الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار). يُضاف المتحدة والقبول بإمكانية تجاوز الجامعة العربية يجد سندا له في كون أن المادتين المخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة واللتين ترسمان الإطار القانوني لوظيفة المجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان على نحو ما بينا _ لا ترتبان أي مجال التسوية السلمية الولا إلى الجامعة لتسوية المنازعات بواسطنهما.

الخلاصية

وإضافة إلى ما عرض له التحليل، فيما سبق، بشأن تقويم أداء الدبلوماسية

العربية في إطار الجامعة بالنسبة للأزمة الأخيرة في الخليج _ ناهيك عن الانعكاسات السلبية المتعددة لهذه الأزمة بالنسبة لمنظومة العلاقات فيها بين الدول العربية التي شهدت تدهورا وانقساما غير مسبوقين منذ نشأة النظام الإقليمي العربي عام 1945 ـ يمكن القول بأن الأزمة وأسلوب معالجتها عربيا _ وخلافا لكل الأزمات السابقة التي تصدت لها الجامعة، وباستثناء أزمة عام 1979 ــ قد طرحت العديد من التساؤلات فيمًا يتعلق بوضع الجامعة، وضرورات تطويرها خاصة بالنسبة لوظيفتها في مجالى التسوية السلمية للمنازعات، وقمع العدوان.

فبادىء ذي بدء وإزاء الدبلوماسية العربية التنظيمية في اتخاذ أية خطوة إيجابية في سبيل حل الأزمة في إطار عربي فقد ثار التساؤل بشأن مدّى كفاية أو ملاءمة الإطار القانوني القائم الذي ينظم وظيفة الجامعة فيما يتصل بتسوية المنازعات وقمع العدوان، وعما إذاكان النهوض بأداء الجامعة في هذا الخصوص يلزمه بالضرورة إعادة النظر في هذا الإطار، والحق أن القصور الذي ينطوي عليه نظام الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان لا يفسر إلا جزئيا إخفاقها _ أي الجامعة _ في التعامل بشكل إيجابي مع هذه الأزمة التي أوجدها الاحتلال العراقي لدولة الكويت، بل إن هذا الإطار القانوني بالرغم من بعض مظاهر القصور التي تشوبه ما يزال يُوفِّر أساسا كافيا لمباشرة الجامعة لوظيفتها، وذلك إذا ما أعملنا قواعد التفسير الواسع، أو التفسير الوظيفي التي تعول على مبدأ إعمال النص؛ فالعبرة دائما _ وكما تقول القاعدة الأصولية _ بالمعاني وليست بالأشكال والمباني، ويعبارة أخرى، فإن تلاقي الإرادات السياسية للدول الأعضاء في المنظمة الدولية هو الذي يكفل لها ولا شك المقومات الحقيقية للنجاح والفعالية، في حين أن غياب ذلك هو الذي يحد من قدرة هذه المنظمة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، ولعل خبرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام المُتَفتئة في نصوص الفصل السابع من الميثاق خير دليل بمكن الاستناد إليه في هذا الخصوص؛ فمن المعلوم أن الأمم المتحدة قد ظلت عاجزة طيلة العقود الأربعة السابقة عن تطبيق هذه الأحكام بسبب صراعات القوى الدولية الكبرى، ولم تفلح في ذلك ــ بمناسبة الأزمة الأخيرة في الخليج ــ إلا نتيجة لحلول سياسية الوفاق والتعاون محل سياسات الصراع والتنافس فيما بين هذه القوى.

وكذلك فقد أثارت الأزمة الاخيرة في الخليج التساؤل بشأن جدوى مصداقية التجمعات العربية الإقليمية التي نشأت في إطار الجامعة، وإعمالا لنص المادة التاسعة من ميثاقها، وعما إذا كانت الحاجة إلى تطوير الجامعة مستقبلا تستلزم بقاء مثل هذه

التجمعات، وتقديرنا أن هذه التجمعات _ وفيما عدا تجمع دول مجلس التعاون الخليجي الذي أظهرت دوله تماسكا كبيرا فيما بينها إزاء الأزمة _ قد أخفقت في توفير كد أدنى مقبول من التنسيق فيما بين أعضائها؛ فمجلس التعاون الرباعي الذي ضم في عضويته كلا من مصر واليمن والأردن والمواق وقد أتت عليه الأزمة تماما، ويمكن القول بأنه قد انتهى حكما وواقعا، أضف إلى ذلك أن الأزمة قد كشفت بما لابدع مجالا للشك عن حقيقة أن المجلس المذكور لم يكن موى محور سياسي، لابدع محورة من صور التكامل الإقليمي بين دُوله، أما اتحاد دول المغرب العربي، فعلى الرغم من بعض مظاهر التنسيق التي ظهرت بين أعضائه تجاه الأزمة، خاصة من أخرى، إلا أن السؤك التصويتي لهذه الدول يكشف _ كما رأينا فيما سبق عن وجود اخترى، إلا أن السؤك التصويتي لهذه الدول يكشف _ كما رأينا فيما سبق عن وجود اختلافات سياسية عديدة بينها.

وإذا كان ثُمَّةً من نتيجة يتبغي التركيز عليها مع شأن هذه التجمعات من منظور علاقتها بالجامعة العربية، واحتمالات تطورها في المستقبل، فمفادها أن هذه التجمعات لا يمكن بأي حال أن تكون بديلا عن الجامعة، ومؤدى ذلك أن أية محاولة لإعادة بناء الجامعة العربية في ظل معطيات ما بعد الأزمة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ضرورة إنشاء علاقة صحيحة بين الجامعة، ومثل هذه التجمعات العربية المحدودة بحيث تكون هذه التجمعات في التحليل الأخير بمثابة أدوات أو أجهزة للجامعة، وليس منافسة لها، ولعل العلاقة بّين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية طبقا لأحكام الفصل الثامن (من ميثاق الأمم المتحدة) يمكن أن تكون ذات فاثدة في مجال البحث عن الشكل القانوني المناسب لعلاقة الجامعة العربية بالتجمعات المذكورة. ومن ناحية ثالثة، فقد كان للأزمة دلالتها الواضحة بالنسبة لقضية مهمة من وجهة النظر المتعلقة باحتمالات التطور المستقبلي للجامعة، ونعني بذلك قضية الولاء القومي والحياد السياسي للأمين العام، فبصرف النظر عن الحجج التي سيقت من أجل تسويغ استقالة الأمين العام للجامعة العربية في 3 سبتمبر 1990 ــ أيّ بعد مضي شهر واحد من نشوب الأزمة _ فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن السبب الحقيقي وراء هذه الاستقالة إنما يكمن في استجابة الأمين العام للضغوط التي تعرض لها من جانب بعض الدول المؤيدة _ ضمنيا على الأقل _ للموقف العراقي، ومن بينها تونس التي ينتمى إليها الأمين العام السابق للجامعة برابطة الجنسية، وَهذه الاستجابة هي أيضًا التي تفسر _ بحسب قناعتنا _ عدم التزام الأمين العام بتنفيذ البند رقم من قرار القمة العربية الطارثة، والذي كلفه بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الشأنء

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نشير أيضًا _ وفي ضوء ما كشقت عنه دبلوماسية الجامعة في التعامل مع أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت _ إلى حقيقة أن أيّ حديث عن إعادة بناء الجامعة العربية في ظل المعطيات العربية والدولية الجديدة ينبغي أن يولي أهمية خاصة لجهاز الأمانة العامة آخذين بعين الاعتبار ذلك التعاظم المطرّد في دور الأمانات العامة في نطاق المنظمات الدولية على وجه العموم، ولعل من الأفكار المهمة التي تستحق البحث والدراسة في هذا الخصوص ضرورة إيلاء أهمية خاصة للوظيفة العامة العربية بما يكفل إيجاد الموظف الدولي العربي الذي لايتردد في تقديم ولائه لهذه الوظيفة العربية القومية على ولائه القطري حالة حدوث التعارض بينهما، ومن المهم في هذا الخصوص أيضا أن يراعي ــ قدر الامكان ــ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند اختيار الموظفين العاملين بالجامعة وهيئاتها المختلفة، وكذلك فإن اختيار الأمين العام من جنسية دولة المقر ريما يحتاج إلى بعض المناقشة، أو إعادة النظر من حيث مدى ملاءمة ذلك من عدمه آخذين بعين الاعتبار الدروس المستفادة من واقع الخبرة التاريخية ذات الصلة بهذا الأمر، ويتصل بذلك أيضا ضرورة إعادة النظر في النصوص التأسيسية، وتعديلها بما يكفل تخويل الأمين العام سلطات واختصاصات أوسع، وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن العربيين، وقد يكون مفيدا _كذلك _ تطوير المحكمة الإدارية للجامعة العربية على نحو يجعل منها أداة قادرة على توفير الضمانات القانونية التي تكفل حسن اضطلاع الموظف العام العربي بواجباته الوظيفية دونما خوف أو تهديد سواء من جانب دولته التي يرتبط بها برابطة الجنسية، أو من جانب دولة المَقَرّ.

وأخيرا، فمن الدلالات المهمة التي أكدت عليها الأزمة وأسلوب معالجة الجامعة العربية لها _ وخاصة بالمقارنة بأزمة الْكويت الأولى عام 1961، أن وجود دولة قائدة داخل الجامعة لا يمثل بالضرورة شرا مطلقا، بل على العكس فإن غياب مثل هذه الدولة هو الذي ربما يُعْزَى إليه جانب من إخفاق الجامعة في التعامل الإيجابي مع أزمة 1990-1991. ولاشك أن هذا الاستتاج يجد سندا قويا له في الخبرة التاريخية للجامعة في هذا الخصوص؛ فالثابت أن نجاح الجامعة في معالجة أزمة الكويت الأولى عام 1961_ وعلى الرغم من احتدام ما سمي بالحرب الباردة العربية في ذلك الوقت _ إنما يُثرَى في المقام الأول إلى كون أن مصر قد اضطلعت بمثل هذا الدور القائد، وكذلك فإن الدور غير المسبوق للأمم المتحدة في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت ربما ماكان ليتحقق لولا هذه الهيمنة الأمريكية الملحوظة داخل هذه المنظمة الدولية، بل وعلى مستوى النظام الدولي برمته.

الهو امشي

(1) راجع، فيما يتعلق بوظيفة الجامعة في مجال التسوية السلمية للمتازعات: د. بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية والتسوية السلمية للمتازعات المحلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، أحمد الرشيدي، الحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية 1976، 1976، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، وأيضاً:

Hassouna, H. The League of Arab States and Regional Disputes, New York: Oceana Publications, 1975; Al- Kadhem, S., The Role of The League of Arab States in Settling Inter - Arab Disputes, Revue Egyptienne de Droit Interational, Vol. 32, 1976.

- (2) انظر تفاصيل أخرى يشأن هذا القصور: أحمد الرشيدي، مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي بعض المواثيق الدولية الأخرى: دراسة مقارنة، شؤون عربية، العدد 25، (مارس)، 1983، ص ص 797- 184.
- (3) والحق، أن مثل هذا الغموض إنما يتنج بالدرجة الأولى عن التداخل بين ما يسمى
 وبالمنازعات القانونية، وما يُمْرَف وبالمنازعات السياسية.
- (4) ومن تطبيقات ذلك مثلا: أنشأ مجلس الجامعة لجنة لتقسي الحقائق بالنسبة لأزمة البمن عام 1948، وأرسل لجنة أخرى لتقصي حقائق النزاع الداخلي في اليمن بعد الثورة اليمنية عام 1963. كما كلف الأمين العام للجامعة بيذل مساعيه الحميدة في الصراع بين مصر وسوريا في أعقاب الانفصال عام 1961،.. واجع مثلا: د. بطرس بطرس غالي، المرجم السابق، ص 96.
- (5) راجع، في دور اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات: أروى طاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ودورها في العمل العربي المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1971، ص ص 102-87.
 - (6) راجع نصوص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.
- (7) راجع نصوص المواد: 2.5.6.8 من ميثاق الجامعة العربية، وكذا نص المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

- (8) انظر نص المادة الثانية من ميثاق الأمم التحدة.
- (9) انظر في معنى قريب: د. عبد الحميد بدوي، الجامعة العربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الأول 1945 ، ص 13.
- (10) داجع فيما يتصل بهذا الرأي الخاص بتطور وظيفة الأمين العام للجامعة: د. أحمد مرسى، ميثاق جامعة الدول العربية: بيان وتعليق، القاهرة: مطبعة مصر، 1948، ص 10، وانظر أيضا الملاتحة اللداخلية المجلس الجامعة.
- (11) انظر، في هذا المعنى وعلى سبيل المثال، د. هيثم كيلاني، واللور المسكري لجامعة اللول العربية، مجلة شؤون عربية 1982، العدد 13، ص 296.
- (12) ومن الجدير باللكر، في هذا الخصوص، أن الوفد العراقي في المباحثات التمهيدية التي سبقت التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك كان هو الذي اقترح وضع المادة الثانية (من المعاهدة) بنصها الحالي قبل النص الذي صار يشكل _ في الصياغة النهائية للمعاهدة _ المادة الثائثة منها، وكانت حجة الوفد العراقي في ذلك _ وهي حجة وجبهة _ هي أنه في حين أن المادة الثائة (الحالية) تنص ققط على مجرد تشاور الدول الموقعة، تنص المادة الثانية (أيضا الحالية) على حكم أساسي، بل وعلى أهم حكم في المعاهدة، وهو اعتبار كل اعتداء يقع على أية دولة عربية متعاقدة بيثابة اعتداء على باقى الدول الأخرى مجتمعة.

راجع في هذا المعنى: د. جميل الجبوري، قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، مجلة شؤون عربية، 1948، العدد 37، ص 113.

- (13) هيئم كيلاني، مرجع سابق ص 296.
- (14) راجع في هذا المعنى، د. جميل الجبوري، مرجع سابق، ص ص 127-126.
- (15) راجع نص المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية المنشئة، ولمجلس التعاون العربيء، في، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة)، سلسلة بحوث سياسية، رقم 14.
- (16) راجع نص اتفاقية الحدود العراقية الكويتية المعقودة عام 1963، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكترير 1990، ص ص 167-166.
- (17) انظر نص القرار رقم 6036 الذي أصدره مجلس الجامعة في اجتماعه الطارىء يومي 3 و 2 أغسطس 1990، مجلة السياسة الدولية، المدد 102، أكتربر 1990، ص 170.
- (18) راجع في شأن قرارات مجلس الأمن الاثني عشر الصادرة بشأن أزمة المخليج خلال الفترة من 2 أغسطس وحتى 29 نوفمبر 1990: مجلة السياسة اللولية، العلد 103، يناير 1991، (ملف الأزمة).
- (19) انظر خطاب الرئيس المصري حسني مبارك إلى الأمة في 8 أخسطس 1990، مجلة

السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 181-178.

(20) د. عطية حسين أفندي، وتقويم دور جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية في إدارة الأزمات السياسية في النظام الإقليمي العربي، بحث غير منشور، مقدم إلى مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد / جامعة القاهرة، 1991، ص ص 38-34.

(21) راجع نس القرار ومشتملاته: مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 184-186.

(22) د. ثناء نؤاد عبد الله، والأردن وأزمة الاختيار الصحب، مجلة السياسة الدولية، المعدد 102 أكتوبر 1920، ص ص 38-34. والحق، أن هذه الحجة الأردنية القائمة على فكرة أن إدانة العراق ـ جزاء ما اقترفه من إثم بعدوانه السافر على دولة عربية مستقلة ـ من شأنها أن تزيد من تعقيد الأزمة بدلا من المساعدة على حلها، قد وجدت صدى واسعا لها لدى مجموعة الدول العربية التي وققت ـ قولا وفعلا ـ إلى جانب المعتدي العراقي، وفي مقدمتها الأردن والبمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية. انظر في حقيقة مواقف هذه الدول: ملف مجلة السياسة الدولية عن: الغزو العراقي عند العراق. المحدد 102 أكتوبر 109 مضحات مضرقة.

(23) أحمد الرشيدي، «دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية»، شؤون عربية، العدد 10، ديسمبر 1881، ص ص 75.84.

(24) انظر مثلا بيان الرئيس التونسي بشأن شرح أسباب تغيب تونس عن حضور القمة العربية الطارئة بالقاهرة في 10 و 9 أغسطس 1990، مجلة السياسة الدولية، العدد 102 مرجع سابق، ص ص 198-198.

(25) ذكرت بعض المصادر أن العراق قدم إغراءات مائية كبيرة لبعض الدول العربية لاتخاذ موقف لصالحه في القمة الطارئة. انظر شلا ما أشار إليه تقرير مجلة والقورين ريبورت، البريطانية في هذا الشأن، مجلة السياسة اللولية، العدد 201، مرجع سابق، ص 217.

(26) انظر نصوص هذه القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991، وثائن الأزمة.

(27) راجع في هذا الشأن: هاني رسلان، «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي»، مجلة السياسة الدولية، المدد 102، أكتوبر 1990.

المصادر العربية

150

الرشيدي، أحمد.

1980 ^{*} والحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية (1975-1976)، رسالة ماحست، عجامة القامة.

الساكت، محمد

1974 الأمين العام لجامعة الدول العربية..، القاهرة: الهيئة العربية العامة للكتاب. شهاب، مقيد.

1989 المنظمات الدولية، (الطبعة التاسعة)، القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الحميد، محمد.

1979 قانون المنظمات الدولية، (الطبعة الرابعة)، الاسكندوية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

غالى، بطرس.

1977 الجامعة العربية وتسوية المنازعات العربية المحلية، القاهرة: معهدالبحوث والدراسات العربية.

الغنيمي، محمد،

1974 جامعة اللول العربية...، الاسكندرية: منشأة المعارف.

__

1975 الفنيمي الوجيز في التنظيم الدولي، الاسكندرية: منشأة المعارف. موافى، عبد الحميد.

1983 مصر في جامعة الدول العربية..، القاهرة: الهيئة العربية العامة للكتاب.

المصاد الأجنبة

Al - Kadhem, S.

1976 The Role of The League of Arab States in Settling Inter - Arab Disputes Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 32

Foda, E.

1957 The Projected Arab Court of Justice.., The Hague: M. Nijhoff. Goodspeed, S.

1967 The Nature and Functions of International Organizations, (2nd edition), London: Oxford Press.

Hassouna, H.

1975 The League of Arab States and Regional Disputes, New York: Oceana Publications, inc.

مجلف دراسات الخليج والجزيرة العربية



تمهدرعن حَامعترالكوسِتِ

ويشيش التحوييس

عيون فليغ اللفزفي اللهباح

المقر: جامعة الكويت_الشويخ هاتـف: ٤٨١٦٨٠٧

PPYF1A3

3747/43

EATETTO

 مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.

بالاضافة الى امدارات خاصة في المناسبات.

 * تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.

صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.

* تقوم المجلة باصدار ما ياتي : () مجموعة من المنشورات المتخصصية عن

منطقة الخليج والجزيرة العربية. ب) مجموعة من الإصدارات الخاصة والمتعلقة

ب) مجموعه من الاصدارات الحاص بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

. جم) سلسلة كتب وثائق الخليس والجريرة العربية.

 عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.

 يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوى بالمجلة

1) داخل الكويت: ٢ د.ك. للأفراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات. ب) الدول العربية: ٠٠٥ر٢ للافراد، ١٢٠ د.ك. للمؤسسات.

ب الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للأفراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

جمَيع المراسلات، توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآقيس:

ص. ب: ١٧٠٧ - الخالديُّة - الحكوية - الرمز البريدي 72451

حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

عبد المنعم سعيد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

بالأكم ا

في الساعات الأولى من صباح الثاني من أغسطس 1922، قام العراق بعزو الكويت، وبهذا العمل فإنه بدأ واحدة من أهم عمليات التحول التاريخي في تاريخ المنطقة والعالم. وبعد هذا الحدث بأسبوع واحد، وفي اليوم الثامن من أغسطس، أعل الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب وجهه إلى الأمة قرار إرسال القوات الأمريكية للدفاع عن السعودية، وفي معرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة وعصر جديد، وممتلىء بالوعد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب، (أ). وبعد ذلك في 11 سبتمبر 1990، وضع أربعة أهداف أساسية لإدارته لأزمة الخليج: ذلك في 11 سبتمبر 1990، وضع أربعة أهداف أساسية لإدارته لأزمة الخليج: الانسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الكويت، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، وحماية الرعايا الأمريكيين _ وأضاف الشرعة، تصفيق الأمريكيين _ وأضاف في البحث عن المعدل، وأكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم، غرباً وشرقا، وشمالا وجنوبا، أن تنعم بالرخاء، وتعيش في تناغم، (أ)

ومنذ هذا الإعلان فإن الحديث لم يتوقف عن «النظام العالمي الجديد»، وعن علاقته بحرب الخليج، وكان ذلك نوعاً من الإشهار لحقيقة تكونت عبر فترة طويلة من الزمن، فلم يحدث من قبل في التاريخ أن نظاماً أو عصراً جديداً قد بدأ لمحبرد أن رئيس دولة _ مهما كانت ثروتها أو قدرتها _ يمكن أن يفعل ذلك بأمر وملكي»، أو قرار «رئاسي»، وإنما ما يحدث دائما أن تغيراً هاللاً يتم في عصر من المصور بطريقة بطيئة كمية في البداية، ثم متسارعة كيفية في النهاية، ثم بأتي كذَتُ مجلًل _ عادة حرب كبرى _ ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتتقل البشرية من حالة إلى

أخرى، ومن تاريخ إلى تاريخ آخر من التوازنات والعلاقات، وعلى سبيل المثال فإنه منذ القرن السادس عشر بدأ العالم يشهد تغيرات على صعيد الفكر، وقوى الانتاج، وصعود قوى، وهبوط أخرى، واستمر الحال على ذلك طوال القرنين التالبين، ثم جاءت الثورة الفرنسية، وأعقبتها الحروب التابليونية التي انتهت عام 1815 القرن نابليون، ولكن هذه الحروب ذاتها أدت إلى إشهار النظام الذي ساد طوال القرن التاسع عشر، وفي هذا القرن ذاته حملت البشرية في حشاياها عناصر أخرى للنغير أعلنت عن نفسها في الحرب العالمية الأولى ثم الثانية اللتين كانتا بمثابة الإشهار للنظام الذي عرفناه منذ عام 1945. الحروب في كل هذه التحولات الكبرى كانت من جانب تعبيرا عن متناقضات كبرى في نظام قديم استهلكت مقوماته، وإشهاراً لتناقضات وعناصر جديدة تلح على البزوغ والظهور من جانب آخر، ولم تكن دحرب الخليج، وعناصر جديدة تلح على البزوغ والظهور من جانب آخر، ولم تكن دحرب الخليج،

فمنذ أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في عباراته التي أشرنا اليها عن والنظام المالمي الجديدة أصبحت موضع الفحص والبحث داخل وخارج المالم المري، وبينما أنكر البغض وجود مثل هذا النظام كلا، فإن البعض الآخر اختلف بشدة حول ماهية ذلك والجديدة الذي يشهده العالم وهل يستحق أو لايستحق أن نطلق عليه تعبير والنظام العالمي الجديدة؛ ولللك فإن هذه الدراسة سوف تستهدف تحقيق هدفين: أولهما، أن نفحص مقولة والنظام العالمي الجديدة، ونتبع النقاش الذي دار حولها في داخل وخارج العالم العربي، ثم نحاول بناء تصور لهذا النظام استنادا الى أدبيات الملاقات الدولية، وثانيهما، أن نحدد علاقة حرب الخليج بهذا النظام من زاوية كونها الحدث الذي عَبر عن نهاية نظام قديم وإشهار نظام جديد، وإذا نجحنا في تحقيق هذين الهدفين فإننا نكون قد قطعنا خطوة على طريق فهم أكبر للبيئة المالمية التي يعيش العالم العربي فيها ولأهمية حرب الخليج في النحولات الكبرى التي يسيش العالم العربي فيها ولأهمية حرب الخليج في النحولات الكبرى التي مشهدها ويشهدها العالم.

النظام العالمي الجديد: ماذا يعني؟

منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن مقولة والنظام العالمي الجديده أصبحت موضع هجوم من كثير من الكتاب العرب على اختلاف توجهاتهم، إسلامية كانت، أو قومية، أو حتى ليبرالية، بل أنكر بعضهم وجود نظام عالمي جديد كلية. وعلى سبيل المثال فإن محمد حسنين هيكل ذكر في كتابه وحرب الخليج: أوهام القوة والنصرة أن وما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متفيرة، (هيكل، 1992: 65). أما اللين اعترفوا بوجود نظام عالمي جديد، فرأي البعض منهم من الإسلاميين أن هذا النظام لا يستعدف سوى الإسلام والمسلمين بتجاهل مشكلاتهم، ويسمى لتمزيق أراضيهم، والهيمنة عليهم، وجعل الإسلام وعدوا؛ بديلا عن الشيوعية، يستحق المواجهة والمدوان والهومين والمرب من جانبهم رأوا أن هدف النظام هو تمزيق والعروية، وتقويض دعائمها (اله. أما اليساريون العرب ظلم يجدوا في هذا النظام سوى امتداد المقوة الاستعمارية الأمريكية في ظل الانفراد الأمريكي بالعالم بعد زوال الاتحاد السوفيتي (العرب ومن المدهش أن ليرالياً عربياً أصيلاً مثل محمد عصفور لا يجد في النظام العالمي الجديد سوى وخديمة لتعظية السيطرة الأمريكية على العالم (اله.)

وفي الحقيقة إن انتقاد والنظام العالمي الجديد، على المستويين: المفهومي والمعلي لم يقتصر فقط على العالم العربي؛ فني الغرب تعرض المفهوم للنقد الشديد من اليسار واليمين على السواء. فمن اليسار اتهم التعبير بالنازية والفاشية، وأن إقامة ونظام عالمي جديد، ارتبط دوما بالقوى التي تريد الهيمنة على العالم، وهده المرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية "، ومن اليمين اتهم التعبير وفق كلمات هزي كيسنجر ب بالمثالية، والنزعة الأمريكية لوضع كل تطور تاريخي في إطار أخلاتي، خاصة بعد كل حرب من الحروب، وهو عادة ما يثير الكثير من التوقعات والآمال والطموحات التي ما تلبث أن تقود إلى مزيد من الإحباط واليأس ". وكما حدث في العالم العربي كان هناك من أنكر وجود نظام عالمي جديد كلية، وأن ما يحدث في العالم العربي كان هناك من أنكر وجود نظام عالمي جديد كلية، وأن ما يحدث في العالم الايزيد عن كونه نوعاً من إعادة الانضباط إليه ".

ولكن ماذا يعني هذا المدعو والنظام العالمي الجديد، الذي أصبح أشبه بمولود نعرف اسمه، ولكن لا نعرف شيئاً عن ملامحه وخصاله، ويلوكه الصحفيون والشراح والساسة، وكل منهم يتحدث عن شيء مختلف تماماً، وعلى قدر جهدنا وجدنا سبع اجابات. أولى وجهات النظر، وأكثرها ذيوعاً، تبدأ من حقيقة الانهيار الحادث في الاتحاد السوفيتي، ومن ثمّ فإن النظام الجديد بعني نهاية القطبية الثنائية التي صادت منذ الحرب العالمية الثانية، ويزوغ عالم القطب الواحد المسيطر: الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعبير السلام الأمريكي Pax Americana هو فحوى النظام وقله النابض (۱۹).

وجهة النظر الثانية تقف على النقيض، فهي لا ترى الضعف والانهيار فقط على المجانب السوفيتي، وإنما ترى ما تسميه تراجع القوة الأمريكية مقارنة بالصعود الاقتصادي لليابان وأوروبا بقيادة المانيا الموحدة؛ ولذا فإنها تتصور عالماً ومتعدد الأقطاب، تتوازن فيها، وتتنافس خمس قوى على الأقل، اوروبا الغربية، اليابان، الولايات المتحدة، الصين، وربما روسيا بعد ان تشهي مرحلة التحول الحالية فيما عرف سابقاً باسم الاتحاد السوفيتي (11).

وجهة النظر الثالثة تنخذ منحى مختلفاً تماماً، فهي لا تركز على توزيع عناصر القوة بين أقطاب دولية، وإنما تنظر إلى الظواهر واسعة الانتشار أفقياً في العالم مثل: الاعتماد المتبادل، والتحركات عابرة القوميات. فندفق التجارة، والمبادلات المالية، والاستثمار في إطار كوني وصلت إلى درجة غير مسبوقة في التاريخ البشري؛ لذا فإن جوهر القوة في النظام ـ سواء كانت مركزة في قطب واحد، أو قطبين، أو في أقطاب متعددة ـ قد تغيرت بشكل جوهري. ففي عالم يزداد صغراً كل يوم بفعل التكنولوجيا الحديثة، وثورة الاتصالات، فإن السياسة الدولية التي استندت على قوة الدولة القومية تكون قد نقدت معناها التقليدي (Keohance & Nye, 1977; Nye, 1990).

وليس بعداً كثيراً من وجهة النظر هذه، تظهر وجهة نظر رابعة متميزة إلى خدّ ماء تؤكد على ما نسميه قائمة الأعمال الجديدة وللمجتمع الدولي، فعلى مدى أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية فإن العالم كان مشغولا بما يسمى والأمن اللولي، ووالنزاعات الإقليمية، وهي قضايا ارتبطت بالحرب الباردة، وسباق التسلع، وززاعات الحدود، وباختصار شديد القضايا المتصلة باللولة القومية وانقسام العالم إلى دول واقطاب متنازعة ومتخاصمة ومتصارعة، ووالجديد، في العالم هو ظهور الموضوعات والعالمية، ذات المحتوى الاقتصادي والاجتماعي والبيني. فقضايا التلوث، والإشماع، وقب الأوزون، وحرية التجارة، وأسعار تبادل المعملات، واستقرار أسواق المال، وضمان الاستثمار والمعخدرات والأمراض العابرة للقوميات مثل مرض الإيدز، هي ما يهم العالم الآن، وتعجز أية دولة مهما كانت إمكاناتها، قطبا أو غير قطب، أن رواجهها بمفردها، ودون تعاون وتفاعل مع بقية العالم (King & Schneider, 1991).

وجهة النظر الخامسة تقع أسيرة حرب الخليج ودور الأمم المتحدة فيها، فالعالم الجديد سوف يقوم على حكم القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، الذي يتضمن إمكان استخدام إجراءات عسكرية تحت راية الأمم المتحدة، وهنا فإنّ النظام العالمي يتجه نحو شرعية جديدة، تكون فيها نظم وقواعد تنطبق على الدول والشعوب الداخلة في النظام، ويكفل طريقة لتوقيع المقاب على الخارجين عليه، ولم تعد الدولة القومية وحدها هي مصدر السيادة والقانون والسلطة، ولكنه «المجتمع الدولي» الذي أصبح على الأقل شريكاً في شرعية على الجميع مراعاتها، والدفاع واللود عنها (Russett & Sutterlin, 1991).

وجهة النظر السادمة لا تستخدم تعبير والنظام العالمي الجديدة، وإنما
تتحدث عن مرحلة وجديدة، للجنس البشري تتميز بالسيادة الأيديولوجية الليبرالية
والنظام الرأسمالي على كل أشكال تنظيم السياسة والمجتمع في العالم. فمع هزيمة
الشيوعية ونظم الحزب الواحد فإن التاريخ كما قال فركاياما وصل إلى نهايته، لقد
انتهت آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني، وما بقي أمامنا سوى تفاصيل من
تتاقضات وعراكات بسيطة، فقد استقر الأمر في النهاية للحضارة الغربية لكي تعيد إنتاج
نفسها في هدوء على مستوى العالم، ومن يعرف، على مستوى الكون أيضاً

آخر وجهات النظر، فيما حسبنا ووجدنا، لا ترى في النظام العالمي الجديد ونظاماً على الإطلاق. فانتهاء القطبية الثنائية _ وهي الحقيقة الوحيدة موضع اتفاق المجميع _ نزع عن العالم كل القواعد التي تعارف عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انتفاء القواعد فتحت أبواب الصراعات المحلية والإقليمية وحتى العالمية. وما حدث في المخليج ويوغسلافيا مجرد إشارات، وتفتت القوة النووية السوفيتية بين جمهوريات متنافسة نذير بشتر مستطير، إنه عالم، وفق كلمات العلامة ريفينال، يتميز بالغموض والإضطراب والقلاقل (Cappenter, 1991; Ravenal, 1999).

من هنا يتضح أن وجهات النظر السبع تتباعد عن بعضها، ولا يعقل أن يكون العالم ذا قطب وأقطاب متعددة في نفس الوقت، أو يكون مكاناً للفوضى والقانون في اللحظة نفسها، وليس منطقياً أن نتحدث عن ونظام عالمي جديد، عند ونهاية الناريخ، أو أن نرى اعتماداً متبادلاً وتفاعلات عابرة للقوميات تحت عباءة السيطرة والهيمنة أياً كان مصدرها قوة واحدة أو قوى متعددة.

إن هذا التضارب بين التعريفات المختلفة عقدته كثيراً التطورات الدولية المتسارعة التي أعقبت حرب الخليج، من سقوط الاتحاد السوفيتي وانفجاره، إلى مجموعة من الدول التي تعاني بدورها من انفجارات قومية وعرقية، مالبثت أن أصبحت ظاهرة في العالم كله، وإن كانت يوغسلافيا هي أبرز الأمثلة ظهوراً. كذلك فإن الاعلانات الأمريكية المتتابعة عن «النظام العالمي الجديد» حملته بصبغة «أخلاقية»، وربطته بقيم «العدل»، و«الأمن الجماعي»، والسلطة المتزايدة لمجلس الأمن والأمم المتحدة (١٤٥٠)، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسة للإحباط الواضح في الكتابات العربية حول الموضوع، حيث عزف الجميع على معزوفة المقارنة بين الطرح الأمريكي لمثال «النظام العالمي الجديد»، وما يمثله من مفارقة في الواقع المعقد للشرق الأوسط.

ولكن النظام العالمي الجديد أكثر تعقيداً بكثير من مجرد إعلانات رئيس دولة، وربما يكون ضرورياً في البداية أن ندفع الالتباس عن المفهوم، خاصة حسب ماهو شائع في الكتابات العربية، ولنبدأ بمعرفة معنى النظام، وهي كلمة في اللغة العربية ملتبسة في أحسن الأحوال لأنها تحتوي على معنيين مختلفين تماماً كما يظهران في اللغة الإنجليزية هما System و Order. الأولى تعني توصيف القواعد المنظمة لعلاقات محددة بين طرفين أو أطراف محددة، وهي قد تكون مكتوبة ومشرعة، وقد تكون متواترة عبر فترة من الزمن. ومن ثُمَّ يمكننا أن نتحدث عن نظام الحكم، أو النظام القضائي، أو حتى النظام الشمسي. في مثل هذه الأحوال فهناك قواعد وأحكام للحركة، والترامات متبادلة، وحركة لجاذبية الأطراف، والمد والجزر، المهم أن لها درجة عالية من والانتظام، و والتواتره. والكلمة الثانية تعني هرم السلطة والقوة ويتم بمقتضاه تطبيق وفرض أحكام بعينها من أعلى إلى أسفل، أي من قمة هرم السلطة إلى القاعدة التي يقع على رأسها. فعمليات تطبيق القانون، أو تنظيم المرور أو توقيع العقاب على المجرمين تدخل في هذا النطاق. وهذان المعنيان يُلتبسان في الكلمة العربية ونظام، حيث تخلط ما بين قواعد حاكمة ومتواترة، وما بين مصدر القوة والسلطة وعملية فرض الأحكام بالثواب والعقاب .(Parsons & Shils, 1962; Easton, ,1965)

الكلمة الثانية والعالمي، تضيف التباساً آخر لا يقل أهمية عا سبق. فحتى وقت قريب كان الحديث عن ونظام عالمي، نادراً للغاية. وكان الشائع هو والنظام الدولي، وفي الوقت الحالي فإنهما يختلطان إلى حد كبير. والحقيقة أن بينهما فارقا مهماً. فالنظام الدولي وحدة الملاقات فيه واللدولة القومية، وتفاعلاتها وعلاقات القوة والتأثير والنفوذ فيما بينها، أما والنظام العالمي، فهو أكثر شمولا، فإلى جوار والدولة القومية، هناك فاعلون آخرون في العلاقات والتفاعلات، ففيها المنظمات الدولية غير الحكومية، وهناك الشركات متعددة الجنسيات، والحركات والظواهر العابرة للقومية،

وكل ما هو خارج سيطرة الدولة وذو تأثير على العالم كله. النظام الدولي إذن هو جزء من النظام العالمي، ولعل هذا الانتقال في الحديث من النظام الأول إلى الثاني إنما يعني اشتداد ساعد عوامل يتزايد تأثيرها على حساب الدولة، وأحياناً كثيرة، رغماً عنها (سعيد، 1987: 13-49).

159

الالتباس الثالث يأتي مع كلمة وجديده وهي كلمة محملة بالتفاؤل والأمل، فهي تقع عكس كلمة والقديمة وهو الأمر الذي انضى حاله، وذهب وقته وزمانه، أما والحديده فهي كلمة براقة لا تمكس أمراً مختلفاً فقط عما سبق، وإنما شيئاً عابقاً بشوق الانتظار وروعة التميز، وأحلام الانتظار وروعة التميز، وأحلام الانتظار وروعة التميز، وأحلام الانتظام العالمي تولد تحقيلات وأماني عن عالم أكثر عدلا ورحمة ومساواة بين البشر، وليس هناك أبعد عن الحقيقة من ذلك التصور. فمنذ فجر الإنسانية مُوفت الكثير من الأنظمة اللدولية والعالمية، وليس بمقدور أحد أن يحدد أيها أفضل، أو أكثر تحقيقاً لأماني الإنسان ورغباته. والأفضل للجميع عند محاولة فهم النظام الجديد أن يعلموا أنه مختلف، وأن هناك فروقاً في الجوهر من حيث العوامل والعناصر، وأدوات أنه مختلف، وأن هناك فروقاً في الجوهر من حيث العوامل والعناصر، وأدوات معنى ذلك استبعاد ان كل نظام يحمل وعداً وعهداً حول غاياته، ولكن الوعود والعهود والعهود العالها الواقع والتطبيق.

التباس رابع وأخير نشأ من التمبير كله والنظام العالمي الجديدة. وهو النباس نشأ في الأدب العربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وحرب الخليج الثانية مؤدًاه أن هناك مخلوقاً جاء فجأة إلى عالمنا بمواصفات جديدة لم يعرفها عالمنا من قبل، ولكننا في الطبيعة نعرف أنه لا يوجد شيء يُتخُلِقُ من عَدَم، ولم يعرف التاريخ مرحلة تأتي فجأة في كل مرة تكوّن الجديد في رحم القديم، وبقدر ما كان له من الجدة والتفرد فإنه حمل معه بعضاً من ملامح وخصائص ما مبق.

وإذا كنا نبيحنا في مواجهة الالتباس المحيط بتعبير والنظام العالمي الجديدة فلتقدم في محاولتنا للفهم خطوة أخرى، وقد لا يختلف أحد على أنه تعبير يصف ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد. وربما كان الأفضل لنا جميعاً أن نبدأ من حيث بدأنا دوماً في فهم أي نظام عالمي في الماضي السحيق أو البعيد أو القريب منا، حيث عودنا الشراح دوماً على أنه يمكن التعرف على النظام من خلال أربعة أبعاد: نمط سائد للتكنولوجيا، وبناء للقوة والسلطة، وقاعدة للأعمال والمهام والوظائف التي يريد النظام إنجازها، وأخيراً القيمة السياسية التي تعد وعداً للنظام أو الغاية التي يسعى إلى تحقيقها .(Snyder & Diesing, 1977; East et-al, 1978; Keohance & Nye, 1977) وعلينا الآن أن نبحث عن «المجديد» في هذه الأبعاد الأربعة في النظام العالمي الذي نريد التعرف عليه وفهمه.

الجديد في مجال التكنولوجيا السائدة هو الزيادة المستمرة في تأثير وسيطرة ما تواتر الفقهاء على تسبيته بالغيرة المصناعية الثالثة على شؤون العالم (سعيد ، 1987). وهذه مسألة ملموسة نستطيع أن نحسها جميعاً، والمهم هنا أن الثورات في مجال الألكترونيات والمعلومات والهندسة الوراثية والفضاء. إلى آخر تكنولوجيات هذه الثورة أصبحت تُمثير بشكل جلري حياة الأفراد، وطريقة الإنتاج، وأساليب السوق، وأخيراً بناء القوة والسلطة في العالم. هذه الثورة لم تأت فجأة، ولكنها نمت وتراكمت منذ الحرب العالمية الثانية، فقد عرفنا على سبيل المثال أول وعقل الكتروني، عام 1941، وحتى التلفزيون والإذاعة عرفا قبل ذلك في المشرينيات والثلاثينيات، والتأثير في الجينات النباتية والحيوانية أقدم من ذلك كله، ووصوله إلى قاعدة واسعة من الأفراد في عالمنا، ودخوله في إعادة توجيه الحياة والإناج والترزيع بصورة جلرية.

ولمل تأثيرالنورة الصناعية الثالثة يظهر بشكل كبير عند الحديث عن البعد الثاني من النظام العالمي: بناء القوة والسلطة، وهنا يمكننا أن نلاحظ أن الجديد جداً ليس التحول من نظام القطبية الثانية وهي السعة الأساسية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام القطب الواحد كما يرى البعض، أو القطبية المتعددة كما يدعي البعض الآخر، وإنما التغير في طبيعة «القطبية» ذاتها؛ فإن القطبية كان يتم التعرف عليها من خلال توزيع القوة والسلطة بين دول قومية أو تكتلات أو أحلاف بينها، فعرفنا القطب الواحد حينما كانت بريطانيا إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، وفرضت على العالم ما شئي السلام البريطاني، وعرفنا الأقطاب المتعددة بين الحربين: الأولى والثانية حينما كانت هناك أقطاب دولية عديدة: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا واليابان، وبعد الحرب الثانية عرفنا القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وفي كل الأحوال كانت هذه الأقطاب تسعى والاتحاد أخرى في العالم، فالقطبية إذن جوهرها الهيمنة، وأداتها القوة أقطاب وأطراف أخرى في العالم، فالقطبية إذن جوهرها الهيمنة، وأداتها القوة العسكرية، والآن فإن القطبية بمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشؤون العالمية، هذه الشبكة من العالمية، هذه الشبكة

تمثل أساساً النظام الغربي الرأسمالي الليبرالي، كما هو سائد في العالم خلال المقد الأخير من القرن العشرين، إنها المنظومة التي تشمل قوى شمال أمريكا، وغرب أوروبا واليابان، ودول الباسفيك، والتي يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات المعقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة المطاقة اللولي، وفوق التقد اللولي، وفوق الدولية والجات والجماعة الأوروبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفوق هؤلاء جميعاً توجد قمة الدول السبع الصناعية الكبرى تمثل أركان وحرب، النظام كله، ولا يقتصر الأمر على المؤسسات فقط، ولكن هناك أعصاب ودورات دموية تربط المنظرمة يعضها ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار (سيد، 1997, 1991).

في هذا النظام فإن القوة والسلطة ليست موزعة حسب القدرات العسكرية وحدما، ولكن أيضاً وفقاً للقدرات التكنولوجية والاقتصادية. الولايات المتحدة قد يكون لها موضع قيادي بفعل ناتجها القومي الإجمالي الذي تُمَدَّى خمسة تريليون دولار، ولكنه ليس موضعاً مهيمناً ومسيطراً بأي معنى. كما أن التنافس والتصارع داخل المنظومة كما يزعم البعض، لا يزيد في الحقيقة عن مشاحنات عائلية قد يعلو صوتها أجباناً، ولكنها لا تصل أبداً إلى الطلاق، وبالتأكيد ليس إلى امتشاق السلاح؛ لأنه ـ كما في الزيجات غير التميسه _ يتم التعامل معها من خلال المؤسسات، والتعاون، والحاول الوسط، والمساومة، وقوى السوق!! (Piema, 1980; Romberg, 1987; Nacht, 1991).

الأمر المهم المميز للنظام الرأسمالي العالمي هو سعيه الدؤوب من أجل توسيع السوق، وتكثيف التعامل فيه، وهو الأمر الذي أصبح الآن تُمتاحاً كما لم يحدث في التاريخ من قبل بفعل الثورة الصناعة الثالثة، هذا السعي بقوم بتحطيم القوة والسلطة الذي مثلته والدولة الاشتراكية في أنقى صوره، ويضعف الدولة الرأسمالية ذاتها من خلال قوى التخصيصية Privatization Deregulation ورفع يد الحكومة عن الناس والمجتمع والسوق (Hauke, 1987; Vernon, 1988).

ومن الطبيعي أن تغيراً في بناء السلطة والقوة في المالم، لابد وأن يعني قائمة أعمال جديدة تمثل اهتمامات الهمام ومهامه. وبينما كانت الموضوعات التي سادت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الحرب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح ومحاولات ضبط التسلح، فإن موضوعات النظام الجديد هي اقتصادية في الأساس؛ فأمور مثل البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق الممال وحواجز وحوافز التجارة والاستثمار هي موضوعات اليوم، وإلى جوار الموضوعات الاقتصادية توجد

أيضاً طائفة أخرى تزداد أهميتها كل يوم مثل التلوث الكوني، وأمان البيئة، وتنظيم الاتصالات ومكافحة المحدرات، واللاجئين، والأمراض العابرة للقوميات مثل الإيدز.

البعد الرابع والأغير للنظام العالمي الجديد يتمثل في القيم والوعود. وحتى الآن فإننا لا نعرف عنها الكثير، نعرف أن العالم لم يعد منقسماً كما كان بين المثالين: الاشتراكي والليبرالي، وبينهما وبين من حاولوا البحث عن خيار ثالث. وقد انعقد اللواء مؤخراً لأعلاقية الديمقراطية الليبرالية بتأكيدها على دور المؤسسات، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون داخل اللول، وفي النظام العالمي ككل.

إن هذا التوصيف النظام العالمي الجديد، يتميز بأنه وبنائي Structural، و ويتخطى بكثير التوصيفات االدعائية، أو ذات الصبغة الذاتية التي تخلط كثيراً ما بين المحقيقة، ووالقيمة، وما بين الواقع والأمنيات والرغبات، ووفق هذا التوصيف البنائي يترتب عدد من التائج والمشكلات التي يجب رصدها والتحسب لها.

النتيجة الأولى للنظام العالمي الجديد ناجمة من طبيعة الأساس المادي الذي قام عليه وهو الثورة الصناعية الثالثة، فهذه الثورة خلقت ثورة أخرى في العملية الإنتاجية جعلت أسواق أية دولة أيا كان حجمها أقل بكثير من الكم والنوعية التي يمكن إنتاجها بغزارة غير مسبوقة تاريخياً، ومن ثُمَّ فإنه أصبح مطلوبا الانتاج على أساس كوني، أو أساس إقليمي على أقل تقدير، وهنا فإن الأسواق الإقليمية (السوق الأوروبية المشتركة، رابطة جنوب شرق آسيا، مجموعة آسيا والباسفيك، منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة) تلعب دور الوسيط ما بين الاقتصاد والقومي، والاقتصاد والعالمي،، ولكنها لا تستطيع أن تقف حائلا أو عائقا أمامه، وليس سيرًا أن اليابان والولايات المتحدة تشجعان الوحدة الأوروبية الاقتصادية قبل السياسية؛ لأن ذلك يتبح لهما التعامل مع سوق واحدة هائلة بدلا من التعامل المضني مع أسواق اثنتي عشرة دولة(١٩١). والأمر المؤكِّد أن أسواق الدولة والمتقدمة، صناعياً لم تعد كافية لاستيعاب الإنتاج الحالي لهذه الدول، ومن ثمَّ فإن هناك حاجة ماسة لتوسيع السوق العالمية، و «تخريج» دول جديدة من العالم الثالث إلى العالم المتقدم حتى تستطيع التعامل مع الآخرين واستهلاك الانتاج المتقدم للثورة الصناعية الثالثة، وهو ما حدث بالفعل مع عدد من الدول في آسيا وأمريكا الجنوبية. ولم يكن ذلك ممكنا بدون أحد النتائج الَّمهمة للثورة الصناعيَّة الثالثة، وهي ثورة الاتصالات الكبرى في العالم، والتي نزعت إلى التعامل مع الكرة الأرضية كوحدة اتصالية واحدة عبر الحدود القومية وفوقها، ونجحت في ذلك عبر مؤسسات وشركات، ومن خلال أجهزة الاتصال المرثية والمسموعة والمطبوعة وشبكات الكمبيوتر وأسواق المال والخطوط التليفونية.. ألخ.

النتيجة الثانية والمهمة، والتي تفرعت بدورها عن الثورة الصناعية الثالثة، هي أن الإنسان الفرد أصبح يستطيع التعامل بمفرده مع العالم كله مباشرة، وليس منَّ خلال حكومة أو دولة أو من خلال الفاكس، أو شركة السياحة، أو التليفون أو طبق الاستقبال التلفزيوني. وإذا كان ممكنا أن يحمل الانسان بطاقة ائتمان ويستخدمها بنفس الطريقة في جميع عواصم العالم فإن الحاجة إلى الدولة ونقودها أصبح أقل حدة من قبل، اللهم إلا إذا كانت تليي حاجة معنوية تسمى الهوية، وإذا كان الفرد، والهوية النفسية والعاطفية التي يندرج تحتها يمكنه التعامل مع العالم مباشرة دون وسيط فإنه لم يعد مسوغاً البقاء داخل اتحادات مصطنعة لا تكن الشعوب فيها كثيراً من الود لبعضها البعض. وهكذا انفجرت كل الدول المركبة والاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، أثيوبياء أو تتطور سلمياً نحو المزيد من الاستقلالية لوحدات سياسية صغيرة (كويبك في كندا، سلوفانيا في تشيكوسلوفاكيا، كورسيكا في فرنسا، الباسك في أسبانيا، سكوتلندا في بريطانيا، الشمال الصناعي في ايطاليا، الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ما يسمى بالفيدرالية الجديدة،.. الخ). وهكذا فإن حركة التاريخ تبدو وكأنها تسير وفق قانون منتظم له شقان: وحدات آقتصادية واسعة، وسوق ممتدة كلما أمكن، ووحداتُ سياسيةُ أصغر فأصغر، ولم تكن مصادفة ان قمة ماستريخت (1991) التي وضعت الأساس للوحدة الأوروبية توصلت بسهولة نسبية إلى وضع تاريخ لتوحيد العملة الأوروبية، ولكنها لم تستطع التوصل إلى شيء ملموس في الاتحاد السياسي. وفي بلجيكا، حيث مقر الجماعة الأوروبية نجح في الانتخابات وفي ذات العام أحزاب تدعو إلى تقسيم البلاد، ورفض الشعب الدنماركي الموافقة على الاتفاقية لأن فيها شبهة القضاء على هوية الدنمارك السياسية(16).

التيجة الثالثة للنظام المالمي الجديد أنه وضع قيوداً على فكرة والسيادة، والتي كانت تعني السلطة المطلقة للدولة على أراضيها وشعبها. فالدولة لم تعد تحرّةً في فرض النظام الاقتصادي الذي تريده، وبغير شبكات التجارة والاعتماد المتبادل، وقيود وفروض صندوق النقد الدولي، وأسواق المال العالمية، فإنه لم يعد ممكنا أو متاحا أن تختار الدولة نظاما اقتصاديا اشتراكيا، أو اقتصاديا مركزيا يعتمد على الدولة وسطوتها، وإلا تعرضت للعزلة والختق التدريجي، ولم يعد ممكنا أن تختار الدولة نظاما مياسيا يقوم على حكم الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة أو السلطة العسكرية، فيفير شبكات الاتصال العالمية، وحركات ومنظمات حقوق الانسان الرسمية من خلال

الأمم المتحدة أو غير الرسمية مثل منظمة العفو الدولية، فإن ماكان يخص دولة بعينها أصبح أمراً يخص العالم بأسره.

التيجة الرابعة أن يزوغ النظام العالمي الجديد، مثله في ذلك مثل أيّ نظام عالمي آخر لابد له أن يتصادم مع النظام القديم وبقاياه، وإذا كان وجود السلاح النوي قد منع حدوث الصدام بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة وفي نهايتها، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي كله بدأ يولد مجموعة جديدة من الصراعات والقومية بين اللين يريدون الدولة القومية وفق مفهومها التقليدي، وبين مفهومها البحديد الذي يركز على دور الهوية مهما كان صغرها، مع الاندراج في السوق العالمية الانتجاج والاتصالية الواسعة في آن واحد، وهذا الصدام تظهر آثاره في العنجمهوريات السوقيتية السابقة، وفي شرق أوروبا وأفريقيا،

التيجة الخامسة هي أنه في أعقاب التغيرات الكبرى في التاريخ توجد فجوة زمنية مابين سيلاد نظام جديد وعملية التكيف مع وجوده، وظهور المؤسسات التي تجعل نسق التفاعلات فيه مستقرة وملموسة، فالتظام اللي أفرزته الثورة الفرنسية على أساس الدول القومية احتاج وقتاً طويلا _ قرناً من الزمان _ حتى يظهر القانون الدولي، ويستقر مبدأ السيادة، وتظهر منظمات مثل عصبة الأمم المتحدة لتنظم التعاملات بين أمضائه، ويقر مبدأ الدفاع الجماعي الذي ظهر في أحلاف مثل حلف الأطلنطي وحلف وارسو.

النظام الجديد لم تظهر مؤسساته بعدً، وهناك بدايات تولدت في رحم النظام المجديد لم تظهر مؤسساته بعدً، وهناك الوكالة الدولية للطاقة وهناك منظمة للطيران المدني، وأخرى للصحة العالمية وثالثة للمعل، وكُلُّ منها له حقوق اختراق السيادة القومية المقدسة. وحتى في قلب السياسة وصلبها وسيطرة الدولة على رعاياها السيادة القومية المقدسة والدولية تتلخل بقوة الرأي العام العالمي لحماية دواطنين، في وطنهم. ولكن هذه المؤسسات، وغيرها، لا تزال قدراتها القانونية والفعلية أقل بكثير من المهام المطووحة عليها، ومؤتمر الدول السبع الصناعية يحاول أن يسد بعض الفراغ خاصة في المجال الاقتصادي العالمي، والأسم المتحدة تحاول أن يسد بعض تلحق بالتطورات العالمية المتلاحقة، وخلال الخمس سنوات الأخيرة قدمت قوات لحفظ السلام، ومراقبين عسكريين، ومحاولات لحل المنازعات في أفريقيا وجنوب شرق آسيا أكثر مما فعلت منذ إنشائها، ولكن كل ذلك ليس كافياً، وفي ضعف هذه شرقسات يبرز دور الولايات المتحدة، ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة، ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة ولكن ذلك وسياء المؤسسات يبرز دور الولايات المتحدة، ولكن ذلك وضع شعبة المؤسسات يبرز دور الولايات المتحدة، ولكن ذلك وسع مؤقت؛ فالولايات المتحدة ولكن ذلك وسع مؤلف المسلم المستحدة ولمناها المؤسطة المتحدة ولمناه المتحدة ولمناه المتحدة ولمناه المتحدة ولمناه المتحدة ولكن كل ذلك وسع مؤلف المتحدة ولمناه المتحدة ولمتحدد المتحدة ولمناه المتحدة ولمتحدد المتحدة ولكن كل ذلك وسع مؤلف المتحدد ا

جزء مهم من النظام، ولكنها ليست النظام العالمي الجديد، وكما تؤثر فيه تأثر به. وما بين ميلاد النظام، وانتهاء عملية التكيف المصاحبة له، وميلاد المؤسسات التي سوف تنظم حمله، والتي لا نعرف على وجه الدقة ما هي؟، وكيف تعمل؟، سوف يكون دورها ظاهراً بارزاً، ولكنه مرهون بإتمام عملية التحول، وشمول النظام للعالم بأسره، وهي مسألة سوف تستفرق بعض الوقت، وليس بمقدور أحد أن يعرف اللحظة التي عندها يتزن النظام ويستقر، وقد لا نعرف ذلك أبداً؛ لأن في كل لحظات التاريخ التي استقر عندها نظام كانت هي اللحظة نفسها التي عندها يكون نظام آخر قد تُمّ إخصابه في رحم الزمن..، وذلك هو جلل التاريخ.

حرب الخليج

استنادا إلى «النموذج» السابق للنظام العالمي الجديد، والنتائج المعترتبة عليه، نستطيع أن تنفهم بشكل أفضل حرب الخليج الثانية من حيث أسبابها ومسارها، والنتائج المعترتبة عليها على الوجه التالي:

أولًا: إن قيام العراق بغزو الكويت، وضمها كان في حقيقته محاولة لفرض أفكار نظام قديم على النظام العالمي الجديد، فبينما كان مقبولا من قبل قيام دولة بضم دولة أخرى أصغر بالقوة المسلحة استنادا إلى دعاوى استعمارية أو قومية، فإن النظام الجديد لا يسمح بذلك اللهم إلا من خلال وسائل سلمية وطوعية (حالة ألمانيا). وريما كان الأمر الأهم أن النظام الجديد يميل أكثر إلى الوحدات السياسية الأصغر، طالما أنها قادرة اقتصاديا واتصاليا على التعامل والتفاعل والتكامل الاقتصادي، إقليميا وعالميا، ولذا فإنه لم تكن مصادفة أن دولا صغيرة مثل سنغافورة، وتايوان، ولوكسمبورج، وسويسرا، والنمسا، وحتى مدينة صغيرة مثل هونج كونج يمكن أن تلعب دورا متزايدا في العالم نتيجة قدراتها الصناعية أو المالية أو التجارية، وقد كانت الكويت على صغرها جزءاً من هذا التحول في النظام العالمي؛ ففضلا عن كونها إحدى الدول المهمة المنتجة للنفط، وعضواً مهماً في الأوبك، فإنها أيضاكانت فاعلة في أسواق المال والاستثمارات العالمية، والتي بلغت ما يزيد على ماثة مليار دولار. هذا التواجد والعالمي، للكويت جعلها قادرة من جانب على إقامة أكبر تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية، والأهم من جانب آخر ـ أن الدولة الكويتية نفسها استمرت رغم فقدانها للأرض في تقديم الرعاية لشعبها من جميع التواحي (إعاشة، خدمات، تعليم، صحة)، ولعلها المرة الأولى في التاريخ التي تحدث فيها هذه

الحالة

العراق، على الجانب الآخر من المعادلة، كان يمثل «اللولة _ القومية» بعبينتها الكلاسيكية، القائمة على المركزية الشديدة سواء في السياسة أو الاقتصاد، مع الاعتماد على حزب واحد تقوده شخصية مسيطرة، وايديولوجية قومية توسعية، وقوة عسكرية كبيرة، مع ميل ونزوع إلى العزلة عن العالم، فالواقع أنه فيما عدا النفط والتجارة، فإن العراق عمل على الابتعاد عن العالم، فقد درج على التشويش أو منع وسائل الاتصال العالمية من الوصول إليه، كما أنه لم يعط بالا للرأي العام العالمي، ومنظماته العاملة في مجال حقوق الإنسان فيما يخص مخالفاته في هذا الشأن كما لم يتوفر له بأي شكل قبول التكامل الوظيفي سواء على المستوى الإقليمي من خلال الجامعة العربية أو مجلس التعاون العربي، أو على المستوى العالمي، هذه العزلة العدالمي، ما العرائمي، والتوع المستوى العالمي، هذه العزلة العالمي، والتروع المستوى العالمي، الداخل، العالمي، والتروع المستوى العالمين في الداخل، وخوض حربين خلال عقد واحد من الزمن (۱۵).

ثانياً: إن أزمة وحرب الخليج مست واحدا من الأعصاب الحساسة، والتي تتزايد حساسيتها، للنظام العالمي الجديد والمتمثلة في النفط العربي الذي يتركز الجانب الأكبر منه في منطقة الخليج، فإذا كان النظام العالمي يتجه تدريجيا نحو التأكيد على الاقتصاد والتنمية فإن «الطاقة» تصبح قضية حيوية لمعظم دول العالم. وقد بلغ الاحتياطي النفطي العربي مع مطلع التسعينات إلى 631,8 مليار برميل أو ما يصل إلَى 61,7% من الاحتياطي العالمي. وفي عام 1990 وصل إنتاج الدول العربية من النفط إلى 16.6 مليون برميل في البوم، أو بنسبة 25.6% من الإنتاج العالمي. وفي العام نفسه فإن احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي ـ وهو مصدر أساسي للطاقة في القرن الواحد والعشرين ــ وصلت إلى 25,7 تريليونَ منر مكعب ــ أو 21,6% من الاّحتياطي العالمي، بينما كان إنتاجها 253 مليار متر مكعب أو 10,7% من إجمالي الإنتاج العالمي، وهي نسبة قابلة للزيادة خلال السنوات القادمة مع زيادة الوعي البيثي في العالم⁽¹⁷⁷)، إن هذه الأهمية المتزايدة للنفط العربي عامة والخليجي خاصة جعل غزو العراق للكويت، وإمكانات توسعه أو تحكمه في بترول الخليج مسألة غير مقبولة من النظام العالمي كله؛ لأنها تعني زعزعةً لاستقرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، وتهديد الاقتصاد العالمي كله، والواقع _ حسب رواية الأستاذ محمد حسنين هيكل _ أن الرئيس العراقي صدام حسين حاول إغراء الولايات المتحدة بأن يكون العراق هو

المفوض وبحماية فقط الخليج بالنسبة للعالم الغربي، في لقاء له مع جوزيف ويلسون القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد يوم 9 أغسطس 1990 (هيكل، 1992)، الخط-441:1992 ولكن المنطق الذي عرضه كان يتمي كلية إلى النظام العالمي القديم القائم على تقسيم مناطق النفوذ، وعقد الصفقات وتوكيلات الحماية، في الوقت الذي يسمى فيه النظام العالمي الجديد إلى التدفق الحر لعناصر الإنتاج، بما فيها الطاقة .. دون حواجز أو مواضر ساسية أو اقتصادية.

ثالثاً: إن الثورة الصناعية الثالثة وجدت في حرب الحليج فرصة إشهار وإعلان وتطبيق، فمن الناحية الإعلامية والاتصالية فإن ذيوع المصرفة عن النظام العراقي وممارساته من خلال النشر الواسع لتقاري منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الانسان الأخرى، كانت أحد الأسباب التي أدّت إلى عزلة العراق الدولية، وساهمت في بناء التحالف العالمي المضاد للعراق واحتلالها للكويت، وبعد الغزو العراقي للكويت فإن ثورة الاتصالات العالمية نقلت الأزمة كلها إلى العالم، ولعبت شبكات التلفزيون العالمية حاصة شبكة CNN دوراً مهماً في نقل وقائع الأزمة والاتصالات السياسية والدبلوماسية حولها ، وأخيراً الحرب ذاتها بطريقة لم تحدث من قبل في الاأزمات الدولية(١٩٠).

وبالإضافة إلى ثورة الاتصالات الكبرى التي جملت أزمة حرب الخليج وعالمية، بالمعنى الحرفي للكلمة، فإن الثورة في مجالات التسليح والتخطيط والعمليات المسكرية جملت حرب الخليج أكثر الحروب المتقدمة تكنولوجيا في التاريخ، وكانت الثورة المساعية الثالثة حاضرة في مجال المراقبة والإنذار والقيادة والتتبع باستخدام الاقمار الصناعية، وطائرات الأواكس لأول مرة في معارك حربية خفية. ولأول مرة تمكن القادة المسكريون من الحصول على معلومات في وقت عروث الحدث الحدث التوجيه عالية الدقة وصواريخ توماهوك على سبيل المثال، في العمليات العسكرية، وقد ساهم هذا الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا الثورة الثالثة في تقليص زمن الحرب، وتخفيض الخسائر البشرية والمادية إلى أقصى كد ممكن (١٩٥٠).

رابعاً: إن القوى التي ماهمت في التحالف الدولي المناصر للكويت كانت هي القوى الممثلة للقطب الرأسمالي الليبرالي الواحد في النظام العالمي الجديد، ورغم أن الولايات المتحدة كانت لها القيادة وتحملت العبء الأكبر من الناحية الهسكرية، إلا أنه لم يكن ممكنا أن تقوم بذلك وحدها عسكريا أو مالياً دون مساهمة من باقي أركان هذا القطب في غرب أورويا وشمال أمريكا والباسفيك، بالإضافة إلى الدول العربية المنخرطة في هذا القطب بسبب النقط أو رؤوس الأموال (السعودية، ودول الخليج)، أو العلاقة الاستراتيجية (مصر)؛ فالدول التي ساهمت في الصحار الرحوي للمراق، وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي كانت بالإضافة إلى الولايات المتحدة كل من النمسا ويلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وربطانيا واليونان وإيطاليا وهولندا واسبانيا والأرجنين والنرويج (200).

وبالنسبة للعمليات العسكرية، فبالاضافة إلى الولايات المتحدة ساهمت مصر بالفرقة الرابعة المدرعة، والفرقة 23 المشاة الميكانيكية، والمجموعة 20 قوات خاصة، وكلها لعبت دوراً رئيساً في الهجوم داخل الكويت، وقدمت بريطانيا الفرقة الأولى المدرعة التي ساهمت في الهجوم الرئيسي. وقَدِّمت فرنسا الفرقة المدرعة السادسة الخفيفة التي ساهمت في عملية الالتفاف الغربي على القوات العراقية، وحمت الجناح الأيسر لكل التحالف، وقدمت السعودية خمسة ألوية مستقلة بالإضافة إلى وحدات أصغر اشتركت في الهجوم الرئيسي مع وحدات دول مجلس التعاون الأخرى وخاصة الكويت التي قدمت ثلاثة ألوية مستقلة بالإضافة إلى وحدات أصغر هؤلاء شاركوا في صد الهجوم على الحفجي، وفي اتجاه الهجوم الرئيسي. وقدمت سوريا الفرقة التاسعة المدرعة بالاضافة لمجموعة عمليات خاصة عملت كاحتياطي للقيادة المشتركة، وبالاضافة إلى القوات البرية، فإن بريطانيا قدمت خمسة اسراب تكتيكية مقاتلة للجهد الجوى، وفرنسا قدمت ثلاثة أسراب تكتيكية مقاتلة، وايطاليا وكندا سربا مقاتلًا لكل منها، والسعودية خمسة أجنحة مقاتلة، والكويت سربين من الطائرات المقاتلة التكتيكية(21). وبالطبع فإن أطراف هذا التحالف _ وهي أطراف القطب العالمي الجديد نفسه تقريباً _ كانت قد ساهمت في عمليات نقل القوات والتموين والاستخبارات، بالإضافة الى ذلك كله فإن أركان القطب العالمي الجديد التي لم تسمح لها ظروفها الداخلية بالمساهمة العسكرية في الحرب (اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية)؛ فإنها قدمت نسبة كبيرة من تمويل التحالف الدولي، ويصور الجدول التالي المساهمات الدولية غير الأمريكية التي بلغت حوالي 53 مليار دولار من المحرب التي بلغت تكاليفها حوالي 65 مليار دولار (22).

K9		الامت	التعهدات	الدول
المجموع	عينية	نقدا		
16,003	4,001	12,002	16,839	السعودية
16,058	43	18,015	16,057	الكويت
4,088	218	3,870	4,088	الإمارات
10,008	571	9,437	10,012	اليابان
6,455	683	5,772	26,572	ألمانيا
251	101	150	355	كوريا
29	22	7	24	دول أخرى
52,893	5,639	47,254	53,952	المجموع

وكما هو واضح من الجدول فإن الدول الرئيسة في المساهمات المالية (السعودية، الكويت، الامارات، اليابان، المانيا، كوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة) هي الدول الرئيسة _ بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا اللتين ساهمتا في العمليات القتالية _ في المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق التقد الدولي، وهي القوى الرئيسة في أسواق المال العالمية. كذلك فإن الدول السبع الصناعية الكبرى _ التي تعقد قمة سنوية تمثل هيئة أركان حرب القطب العالمي الواحد الجديد _ كلها شاركت في التحالف الدولي سواء بالمشاركة في الحصار البحري، أو المعارك الجوية والبرية أو التمويل.

خامساً: إن حوب الخليج أظهرت إلى جانب بعدها السياسي والعسكري المتمثل في عمليات تحرير الكويت مجموعة من القضايا التي أصبحت في صدارة قائمة الأعمال الجديدة للنظام العالمي، وخاصة تلك المتعلقة بالمبيئة، وجعلها قضية أمنية بالدرجة الأولى؛ فقد قام العراق بضخ ما بين ستة وشانية آلاف برميل من النقط إلى مياه الخليج، كما أنه قام بإشعال النار في 332 بتراً نقطياً. وكلاهما مثل كارثة بيئية بكل المقايس لكل اللول المطلة على الخليج، مما استدعى تعاونا دوليا من أجل مراجعتها والتقليل من آثارها 200.

سادساً: ورغم أن التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة لحل المشكلات الملحة في العالم كان قد بدأ قبل حرب الخليج بفترة فيما يخص أمريكا الوسطى وتأميبيا وجنوب أفريقيا وكمبوديا، والصحواء الغربية، إلا أن هذا التعاون بلغ أعلى مراتبه خلال أزمة حرب الخليج وما بعدها. فلأول مرة منذ إنشاء المنظمة اللعولية يقوم مجلس الأمن بالدور الذي قام به في الضغط على العراق وحصاره، وهو ما وضع قاعدة أمكن بعد ذلك استخدامها فيما يتعلق بليبيا وجمهورية الصرب في يوغسلانيا، كما قوى جهود النسوية السلمية، واستخدام قوات للأمم المتحدة مباشرة، فيما يتعلق بيوغسلافيا وكمبوديا وغيرها من المشكلات الدولية الملحة. كذلك فإن أزمة حرب بيوغسلافيا وكمبوديا وغيرها من المشكلات المتحدة في الأزمات العالمية، فإنها من جانب آخر أشهرت جوانب قصورها المؤسسي، حيث لم تعد تعبر بشكل دقيق عن بناء بالتوى الجديد في العالم، فبينما ظلت قوى مثل الاتحاد السوفيتي ثم روسيا الاتحادية والعين تمتلك حق الفيتو رغم أنها أصبحت أقل قيمة على المستوى العالمي، فإن والعمين تمتلك حق الفيان وألمانيا ظلت بعيدةً عن عملية إصدار القرار العالمي، وهو ما فتح الباب للنقاش حول تعديلات في المنظمة الدولية تعبر عن الواقع الدولي الجديد.

إن هذه النظرة لحرب الخليج _ على ضوء النموذج الموضح للنظام العالمي المجديد _ تجعلنا نقترب بشكل أفضل من هذه الحرب كنقطة فاصلة في تطور النظام المعلمي والتاريخ الانساني، فهذا المنظور يوفر النظرة البنائية الشاملة _ وليس التفصيلية المجزئية _ التي تجعلنا أكثر قدرة على استيعاب الأحداث واستخلاص الدوس والعبر.

الهوامش

- U.S. Information Service, Speech by President George Bush, August 8, 1990. (1)
- U.S. Information Service, Address by President George Bush, to Congress (2) September 11, 1990.
- (3) مختار عزيز، والمسلمون ومستقبل النظام الدولي»، الشعب (القاهرية)، 1992/47 ص 10؛ فهمي هويدي، و هل البوسنة خارج النظام العالمي»، الشرق الأوسط 25/2/1992 ص 21؛ محمود عبد الستار، وأين نحن من النظام العالمي الجديد؟»، الراية، 1/992/6/14 ص 8.
 - (4) نجاح واكيم، «أي نظام عالمي جديد؟» الخليج، 1992/4/26 ص 6.

- (5) حسين فهمي «سقطت الأقنعة عن وجه النظام العالمي الجديدة، الأخيار (القاهرية)
 4/5/9925م.6.
 - (6) محمد عصفور، وخديعة النظام العالمي الجديد!!، الوفد 1992/6/10 ص.3.
- James Walsh, "Global Beat" Time International, April 1, 1991, pp. 20-25. (7)
- (8) حنري كيسنجر «النظام العالمي الجديد»، الشرق الأوسط 1992/12/1 مترجمة عن لوس أنجاوس, تامة.
- Flora Lwis, "A More Orderly World, Not a "New World Order" International (9) Herald Tribune 18/2/1991.
- Lawrence Freedman, "The Gulf War and the New World Order", Survival أنظر (10) V. XXXIII (May/June 1991), pp. 197-198: Stanly Hoffman, "The Case For Leadership", Foreign Policy, no. 81 (Winter 1990-91), pp. 20-38; Paul H. Hitze "America: An Honest Broker, Foreign Affairs. V. 69 (Fall 1990), pp. 1-14; Zbigniew Brezezniski, "Selective Global Commitment", Foreign Affairs, V, 70 (Fall 1990) pp. 10-20; ISS, America's Role in aChanging world", Part 1, A delphi Papers, (Winter 1990-91); and Joseph Flitchett, "Pax Americana", International Herald Tribune, 12 June 1991.P.1.
- (11) أسامة الباز، ومقولة القطب الواحد بين الوهم والحقيقة، الأهالي، 1991/94، ص 5؛ محمد عرفة « من يملك القرن القادم؟!، الراية 1992/4/29؛ هنري كيسنجر وحلف أطلس أوروبي، الشرق الأوسط 1992/3/12 ص13، بالاتفاق مع لوس أنجلوس تايمنز.
 - (12) جميل مطر، وقيادة العالم.. والنظام العالمي الجديد، الأهرام 1992/5/8ص7.
- U.S. Information Service, President George Bush, Speecaht Air University, (13) Maxwell Air Force Base, 13 April 1991.
- (14) هية الاستعلامات الأمريكية، خطاب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أمام نادي المسحافة في برلين، 1989/12/12.

Eugene J. Mcallister "A U.S Perspective On EC- 92", Economic Impact (Nov. 4, 1989) pp. 17-21.

(15) حسن أبو طالب، وعلاقات اليابان بالجاعة الأوروبية، السياسة الدولية، العدد (99) يناير 1990 ص ص 132-136.

Scott Sullivan, "Europe: At the Cross Roads", Newsweek, December 9, 1991, Scott Sullivan, " Europe, The Danish Dilemma", Newsweek June 15, 1992.

Meed, Special Report: Kuwali, 17 May 1991, PP III-XXVI. بالنسبة للكويت أنظر (16)

وبالنسبة للعراق أنظر عبد المنعم سعيد، «هيكل وحرب الخليع – الأزمة: الحقيقة

(20)

الغائبة إ ه الرابة ، 1992/6/23 ص 7.

(17) عالم المال والنفط، إمايو، 1992ص.7.

Time International, "Man of the year, CNN,s Ted Turner: History as it (18) happens", January 6, 1992, p. 10-29.

U.S. Department of Defence, Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to (19) Congress, April 1992; and House Armed Services Committee, Defence for a New Era: Lessons of the Persian Gulf War, U.S. Government Printing Office, Washington D.C., 1992.

Conduct of the Persian Gulf War, Op. Cit, Part II, pp1-21 to 1-24,

(21) المرجع السابق ص 1-29.

(22) المرجم السابق، ص ص 94.

Time International, "Kuwait is Burning", March 18, 1991, pp. 14-23. (23)

المادر العربية

محمد حسنين هيكل.

1992 حرب الخليج: أوهام القوة والنصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

عبد المنعم سعيد.

1987 العرب ومستقبل النظام العالمي؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

1991 العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة، كراسات استراتيجية: القاهرة. مركز الدواسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المصادر الأجنبية

carpenter, T.

1991 "The New World Disorder" Foreign Policy. 84: 29-39.

Easton, D.

1965 A Framework for Political Analysis. Englewood Cliffs; New Jersy: printice- Hall

East, M. et-al.

1978 Why Nations Act? Beverly Hills: Sage Publications.

Fukuyamn, F.

1992 The End of History & the Last Man New York: The Free Press. Hauke, S. (ed).

1987 Prospects for Privatization.

New York: The Acadamy of Political Science.

Keohane, R. & Nye, J.

1977 Power & Interdependence: World Politics in Transition: Boston: Little Brown.

King, A & Schneider, B.

1991 "The First Global. Revolution." A Report by the Club of Rome, (Rome: The club of Rome).

Nacht, M. "The United States & Japan: Building a New Relationship."Current History, 90: 149-151.

Nye. J.

1990 "The Changing Nature of World Power" Political Science Quarterly, 91: 177-192.

Parsons, T. & Shils, E. (eds).

1962 Towards General Theory of Action New York: Harper & Row. Pierre, A.

1990 "The United States & The New Europe" Current History. 89. 353-356.

Ravenal, E.

1991 "The Case For Adjustment" Foreign Policy, 81: 3-19.

Romberg, A.

1987 "The United States & Japan: changing Societies in a changing Relations". New York: Council on Foreign Relations,

Russett, B & Sutterlin, J.

1991 "The U.N in a New Wold Order" Foreign Affairs. 70: 69-83.

Rustow, D.

1990 "Democracy: A Global Revolution" Foreign Affairs, 69: 76-91.

Snyder, G. & Diesing, p.

1977 Conflict among Nation. Princeton, New Jersy: Princeton University Press.

Vernon, R. (ed).

1988 The promise of privatization. New York: council on Foreign Relations.

المجلة العربية الملوم الانسانية

نصلة: عكمة تصدر عن جامعة الكوبت

رئيسة التحرير أ. د. حيّاة ناصر الحَجّ.

المقر: كلية الآداب _ مبنى قسم اللغة الانجليزية الشويخ _ هاتف ٨١٧٦٨٩ _ ١٩٤٤٨

المراسلات توجه الى رئيس التحرير: ص ب ٢٦٥٨٥ الصفاة رمز بريدي ١٣١٢٦ الكويت

دينارا للمؤسسات. · في الدول الأجنبة: ٢٠ دولاراً للأفراد، ٣٠

الأشتر أكات

التقارير.

تلك المراكز والجامعات. . مصدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ . ه تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

دولاراً للمؤسسات.

ه تلبي رغبة الاكاديميين والمتقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، أضافة الى

الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب،

ه تحرص على حضور دائم في شتى الراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج،

من خلال المشاركة الفقالة للأساتلة المختصين في

 ف الكويت: ۴ دنائير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات,

في البلاد المربية: هرة دينار كويتي للأفراد، ١٦

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

وحيد عبد الممجيد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

في كل الأحداث الكبرى التي مرت بالمنطقة منذ أواخو الأربعينات كانت القضية الفلسطينية حاضرة، إمّا في ارتباط مباشر بها، أو في تفاعل معها بالتأثير والتأثر. ولم تكن أزمة المخليج التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت استثناء وخاصة مع المسعى العراقي لاستخدام هذه القضية في محاولة لتغيير طبيعة الأزمة، وإعادة بناء التحالفات، فقد ظلت القضية الفلسطينية لفترة طويلة بمثابة ةكلمة السرء التي يعرف المحكام العرب مدى الحماس الشعيع لها، فعمل بعضهم على استغلالها لدعم شرعية انظمتهم، أو تحسين صووتها، أو تحقيق منافع حتى وإن كان ذلك على حساب المفية نفسها، وقد بلغ السلوك العراقي إبان أزمة الخليج اللروة في هذا المجال، على نحو أخفقت معظم القوى السياسية الفلسطينية في إدراك أبعاده، مما تسبب في أفرار لحقت بها وبقضيتها في آن واحد. وفي هذا الإطار تستهدف الدراسة مناقشة ثلاث تلاط رئيسة، هي: مواقف المنظمات والقوى الفلسطينية من الأزمة، ومحاولة لتضيير هذه المواقف، وتأثير الأزمة على القضية الفلسطينية.

مواقف المنظمات والقوى الفلسطينية تجاه أزمة الخليج

رغم صعوبة الحديث عن موقف موتحد لمختلف القوى والمنظمات الفلسطينية خارج وداخل الأراضي المحتلة، يمكن ملاحظة وجود خط رئيسي مؤبد للسياسة المراقية، أو على الأقل متعاطف معها، ومتفهم لها، وقد عَبَّرتُ عن هذا المخط قيادة منظمة التحرير والفصائل الرئيسة العاملة في إطارها، ويلخل ضمنه كذلك - لكن مع مزيد من المجنوح في تأييد العراق - الانجاه الذي تبته القيادة الوطنية الموحدة للانفاضة في الداخل، وحركة المجهاد الإسلامي، أما حركة المقاومة الإسلامية

وحماس، التي كانت قريبة من هذا الخط العام خلال الأيام الأولى للأزمة فقد أخدت في الابتعاد عنه بعد ذلك صوب موقف أكثر توازناً، ومعنى هذا أنه يمكن التعبيز بين ثلاثة اتجاهات في إطار الموقف الفلسطيني إزاء أزمة الخليج وحتى نشوب حرب تحرير الكوبت.

الاتجاه الأول: الذي عبرت عنه قيادة منظمة التحرير وفصائلها. وقد اتَّسم هذا الاتجاه بتجنب إدانة الغزو العراقي، بل والتزام موقف معارض للإدانة العربية لهذا الغزو، والامتناع عن دعوة العراق للانسحاب غير المشروط من الكويت، لكن دون التورط المباشر في تأييد علني للاحتلال(1). وقد تميز وصف أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لهذا الموقف بالدقة عندما قال: وإنه موقف أقرب إلى قبول الموقف العراقيُّ دون تأبيُّد علني للاحتلال، لكن بدون إدانةٍ له في الوقت نفسه؛ (2). وقد انسجم هذا الاتجاه مع مواقف الدول العربية التي تحفظت على القرار الصادر عن اجتماعُ وزراء الخارجية العرب بالقاهرة الذي أدان الغزو العراقي في اليوم الثاني للأزمة (٥)، كما تبنت قيادة منظمة التحرير المسوِّغ نفسه، الذي قدمته هذه الدول لتسويغ إخفاقها في تبني موقف مبدئي، وسعيها للحيلولة دون اتخاذ قرار عربي جماعي حاسم، وهو أن خطوة مثل هذه تضر بالاتصالات الجارية من أجل احتواء الأزمة، ورغم وضوح التصلب العراقي خلال الاتصالات الأولى عقب الغزو مباشرة تمسكت منظمة التحرير بذلك المسوَّغ بدعوى أنها تفضل القيام بدور الوساطة في الإطار العربي، وأنَّ هذا الدور سيتعطل، ويفقد فاعليته إذا أدانت العراق، وقد حاولت قيادة المنظَّمة إيجاد ما أسمته حلًّا عربيا للأزمة بالثعاون مع عدة دول عربية، لكن هذا الحل بدا مستحيلا بعد أيام ڤليلة بسبب رفض العراق للانسحاب أولا، كما أن موقف قيادة المنظمة المنحاز للعراق بوضوح خلال القمة العربية الطارثة بالقاهرة 90/8/10 أفقدها المصداقية لدى المعسكر العربي الذي عارض الغزو بحسم؛ ولذلك لم تتكرر زيارات السيد ياسر عرفات للسعودية ومُصر، والتي تمت خلال الأُسيوع الأول للأزمة، ففي تلك القمة بذل عرفات أقصى جهد لمنع صدور قرار بإدانة العراق، والاستعانة بقوات أجنبية وعربية، واتخذت المنظمة موقف الرفض خلال التصويت على مشروع القرار، الذي صدر بأغلبية 62 دولة، لكنها عادت بعد أيام لتعديل موقفها من الرفض إلى التحفظ في مذكرة قدمتها إلى جامعة الدول العربية(4).

ولم يكن هذا التعديل يعكس تغيراً حقيقياً في الاتجاه الذي عبرت عنه منظمة التحرير وفصائلها بقدر ما كان نتاجاً لوجود خلاف في أوساط النخبة الرئيسية أو المحلقة الضيقة للمنظمة حول صبل التعامل مع الأزمة، فقد كان هناك موقف متمايز يدعو إلى تعديل السياسة الفلسطينية باتجاء اتخاذ موقف مبدئي رافض للغزو على أساس أنه ليس منطقياً أن يسكت من يناضل ضد احتلال أرضه على اغتصاب أراضي الغير؛ لأنه يفقد بذلك المسيخ الأخلاقي لتضاله، وقد عبر عن هذا الموقف ثلاثة من أعضاء اللجنة التنظيفية لمنظمة التحرير هم محمود عباس، وجمال الصوراني، وجويد الغصين، إضافة إلى بعض قادة حركة وفتح، وخاصة صلاح خلف الذي اغتيل بعد ذلك بقيل، وخالد الحصن وهاني الحسن، وأحد مستشاري رئيس المنظمة وهو د. نبيل شعث، وقد شاع أنه بعد انتهاء قمة القاهرة، دعا صلاح خلف إلى إصدار بيان واضح يتضمن تقطتين: أولاهما، إدانة الاحتلال العراقي للكويت للحيلولة دون استغلال المراثيل له من أجل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية.

وثانيتهما: رفض الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية. لكن هذا الاقتراح لم يجد تأبيداً كافياً (الله عنه وأن رئيس المنظمة لم يرحب به مما دعم مركز الرافضين لأية إدانة أو حتى نقد للعراق، وعلى رأسهم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة فاروق قدومي، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد السائح، ومن ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد السائح، ومن ارئهم قيادات معظم الفصائل باستثناء قيادتي الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب (الشيوعي سابقا) اللتين رغبتا في تعديل الموقف الرسمي لمنظمة التحرير، لكنهما لم تداها عن هذه الرغبة التي اقتصر التعبير عنها على الغرف المغلقة، فيما كانتا تدليان بتصريحات مفايرة في العان (ال

وعلى هذا النحو أخفقت الشخصيات التي عملت من أجل تبني موقف أقل انحيازا للعراق في مسعاها، وظل موقف قيادة المنظمة دون تغيير حتى بشأن دعوة العراق للانسحاب ذَراً للرماد في العيون، فالملاحظ أنه بعكس اللول التي تبنت ما أطلق عليه والحل العربيه، لم يتضمن الخطاب الرسمي الفلسطيني أية دعوة لانسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية، كما كانت هي الطرف العربي الوحيد الذي أيد رسمياً المبادرة العراقية 12/8/90 التي ربطت حل الأزمة بالقضايا الأعرى في المنطقة?.

وفي هذا السياق رَكِّز ذلك الخطاب على الخطوط العامة التالية: 1- أن الحل العربي لأزمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربية العليا والمصالح الدولية بالمنطقة 2- أن هذا الحل يجب أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على حساب آخر 3- أن القوات العربية يجب أن تقوم باللعور

الرئيسي في حماية حقوق جميع الأطراف كبديل للوجود الأجنبي الذي ينبغي وضعه تحت علم الأسم المتحدة إذا كان ضرورياً 4 ـ مناشدة الدول الأوروبية السعي دون اندلاع حرب.

ولم تخرج المواقف التي اتخذتها الفصائل العاملة في إطار منظمة التحرير عن هذه الخطوط العامة، ولكن كان من الطبيعي أن تتخذ المجموعة الصغيرة العميلة للعراق وجبهة التحرير العربية، مهتما متطابقا مُّعه، وأن تسعى إلى تجنيد متطوعين للقتال إلى جانبه، وأن تقوم بدور مباشر داخل الكويت دعما للاحتلال والضم، كما أن وجبهة التحوير الفلسطينية؛، التي ارتمت في أحضان العراق كليا قبل الأزمة، تَطَرَفت أيضا في الدفاع عن موقفه، وهددت بمهاجمة المصالح الأمريكية في العالم، أمّا والجبهة الشعبية، التي طالما تمخظت على السياسة العراقية، فقد اقتربت كثيرًا من هذه السياسة، وقام زُعْيمها جورج حبش بأول زيارة لبغداد منذ منتصف السبعينيات، وتحدث عما أسماه مواجهة العلوان الأمريكي على العراق والكويت®. وأما بالنسبة «للجبهة الديمقراطية»، فقد أسهمت الأزمة في تكريس انقسامها الذي كان قد بدأ قبل عدة أشهر، فانضوت مجموعة ياسر عبد ربه في إطار الخط الرئيسي لمنظمة التحرير، فيما سعت مجموعة نايف حواتمة إلى موقف أَقُلَ انحيازا للعراق، وإن لم ينعكس ذلك في خطابها كما سبقت الإشارة، ورغم أنَّ الحزب الشيوعي شارك مجموعةً حواتمة في الرغبة بتعديل نسبي لموقف المنظمة فقد ظل خطه المعلن منحازا للعراق، الأمر الذي أخرجه عن المجرى العام لمواقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية التي أدانت الغزو العراقي إلى جانب رفضها للوجود الأجنبي.

الاتجاه الثاني: الذي عبرت عنه القيادة الوطنية الموحدة للاتفاضة وحركة الجهاد الإسلامي، وقد اتسم بانحياز أكثر وضوحا للمراق؛ حيث تبنت القيادة الموحدة وجهة انظر العراقية في تسويغ الغزو بالكامل تقريبا، وذلك في بيان خاص أصدرته في 1908/90 بعنوان وبيان مجابهة الغزو الإمبريالي، ((المنتحمارية التي أحت إلى تقسيم الوطن العبري)، واستخدم المفردات العراقية نفسها الاستعمارية التي ما أسماه إسرار اللدول الإمبريالية على مصادرة الثروات العربية من خلال وضعها تحت سلطة مجموعة من الحكام الموالين لها، أؤدَّعُوا مئات المليارات في بنوك الإمبريالية، وهم اللين يطعنون مصالح أمتهم من الخلف، وأغرقوا الأسواق بالنفط حتى هبطت أسعاره، كما أعطت القيادة الموحدة كل الاهتمام لقضية الوجود العسكري الأجني، واعتبرت أنّ المعركة الأساسية هي التصلي لهذا الوجود

وشنت هجوما حادا على السعودية ومصر، مع الإحجام في البداية عن مهاجمة سوريا والاتجاه إلى مناشدتها واتخاذ موقف داعم للعراق في وجه العدوان الأمريكي بغض النظر عن الخلافات؛، لكنها لم تلبث أن هأجمت سوريًا بعد ذلك عندما أرسلت قوات إلى السعودية، والأرجح أن قيادة الانتفاضة تأثرت بالموقف الشعبي الفلسطيني المثيد للعراق في الأراضي المحتلة، بدلا من أن تسعى ولعقلنة؛ هذا الموقف كما يفترض في دور أية قيادة رشيدة، فقد خرجت مظاهرات متعددة في معظم المدن الفلسطينية تأييدا لصدام، ورفعت أعلام العراق إلى جانب أعلام فلسطين، وفي هذا المناخ انزوت الأصوات العاقلة من نوع إمام مسجد عمر بن الخطاب في بيت لحم، الذي قُوطع، وهوجم عندما انتقد صدام لغزوه الكويت خلال درس كان يلقيه يوم 90/8/15. ومَع ذلك فقد حرصت الشخصيات الوطنية البارزة في الداخل على اتخاذ موقف أقلّ انحيازا للعراق؛ حيث وقع عدد كبير منهم على بيانً (11) تمايز عن بيان القيادة الوطنية الموحدة في بعض الجوانب أهمها: 1- المعارضة غير المباشرة للغزو العراقي للكويت، الذي أطلق عليه البيان ودخول العراق للكويت؛، من خلال وضعه في إطار أشمل وفقا لمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعدم جواز اللجوء إلى الخيار العسكري في حل النزاعات، مع التأكيد على عدم تجزئة الشرعية الدولية ورفض الازدواجية في المقاييس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع قرارات الأمم المتحدة 2 ــ عدم اتخاذ موقف مساند للعراق، حيث غابت عن البيان شعارات التعبثة التي تضمنها بيان القيادة الموحدة مثل شعار ومساندة الشعب العراقي البطل في تُصَدِّيهُ بشجاعة للقوة الغاشمة؛ فقد اكتفى بيان الشخصيات الوطنية في مخاطبته للجماهير بالدعوة إلى وتحمل مسئولياتها المصيرية في التصدي للهجمة الاستعمارية الخطيرة، وبدلا من مهاجمة الدول العربية التي تَصَدَّت بحسم للغزو العراقي، عمد البيان إلى تحية دول المعسكر الآخر 3 ـ الاهتمام بمخاطبة الأمم المتحدة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل نزاعات المنطقة كافة، وبخاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ويبدر أن الموقف الذي تضمنه هذا البيان كان أقصى ما يمكن للشخصيات الوطنية أن تتبناه في الوقت الذي تزايد الهياج الشعبي العقيد للعراق في الأراضي المحتلة؛ مما أدى إلى انزواء الأصوات الأخرى التي دعت في البداية إلى ادانة الغزو بوضوح، مثل إيراهيم اللقاق، نقيب مهندمي الفيقة السابق، أو اضطرارها للمواءمة كما فعل ساري نسيبة، الأستاذ بجامعة بير زيت، وأحد الذين وقعوا على البيان المتاتاء

لكن يظل بيان الشخصيات الوطنية أكثر توازناء أو بالأحرى أقلً في عدم توازنه، من الموقف المدي اتخلته القيادة الموحدة للاتفاضة، وربما يجوز تفسير ذلك الفارق بنياين مواقع وظروف كل من الفريقين؛ فقيادة الانتفاضة هي بالأساس قيادة ميدانية تستبي إلى التنظيمات القائمة في الداخل والتابعة لأربعة قصائل بالخارج هي قتح بواقف هذه الفصائل من الشخصيات الوطنية رغم ارتباط معظمهم ببعض هده بعواقف هذه الفصائل من الشخصيات الوطنية رغم ارتباط معظمهم ببعض هده الفصائل كما أنها قيادة سرية غير معروفة، مما يتبح لها فرصة للتعبير عن المواقف الأكثر حدة التي ظهرت على الصعيد الشعبي، بعكس الشخصيات المذكورة التي تعتبر شخصيات عامة معروفة، ولها اتصالاتها المدولية، وتلتقي بالقناصل والصحفيين شخصيات غي القدس، ومن ثمَّ تهتم باستخدام لغة أقلَّ حدة.

والملاحظ أنَّ حركة الجهاد الإسلامي اتخذت موقفا يتغق في أُشده مع موقف القيادة الموحدة للانتفاضة، لكن مع صياغة لهذا الموقف في إطار وجهادي، حيث ادّعت أن وبغداد أصبحت في موقع بتيح لها قيادة الجهاد ضد الاستعمار الغربي الذي يقف وراء الاحتلال الصهيوني الهلسطين، وفي هذا السياق دَمَت وأبناء المشعب الفلسطيني، وأبناء العروية والإسلام لأن يأخذوا دورهم الطليعي في الجهادي، كما تميز موقف هذه الحركة بالتربجه لإيران، ودعوتها إلى وإعلان الحرب على الولايات المتحدة، ومسائدة العراق ووضع إمكاناتها تحت تصرف الشعب العراقي المسلمه(20).

الاتجاه الثالث: الذي عبرت عنه حركة وحماس، وتميز باجتيازه مرحلتين يمكن ملاحظتهما أيضا في تعلور مواقف بعض تنظيمات الأخوان المسلمين في بعض البلاد العربية: مرحلة تغليب الموقف ضد التلخل العسكري الأجنبي، ثم مرحلة التوزن النسبي والنظر إلى الغزو العراقي على أنه لايقل خطورة عن هذا التلخل، فقد أصدرت وحماس، في البداية بيانا يغلب عليه موقف أقرب للانحياز إلى العراق، حيث مساده عداء حاد للغرب على أساس أن والحشود الغربية الهائلة في الحفليج ليست لتركيم العراق وحده، وإنما لتركيع الأمّة جمعاء وإيقائها في حال من المذل والهوان تجملها لا تملك حتى ما في أيديها، ودعا إلى الوقوف صفا واحدا في وجه الغزو الأمريكي الجديد، وإلى تسوية الأزمة في الإطار العربي – الإسلامي، وبما يقتضيه الحق والممال، واستمرت تلك المرحلة حتى آخر أغسطس 1990 تقريباً، وصدر خلالها بيان آخر دعا إلى إضراب عام في 18/22/90 وللاحتجاج على الوجود العسكري خلالها بيان آخر دعا إلى إضراب عام في 18/22/90 وللاحتجاج على الوجود العسكري المختف في الأراضي الإسلامية المقلمة، وحت المراق وعلى مهاجمة تل

أبيب إذا اعتلت أمريكا عليه (15).

لكن وحماس، أعادت النظر في هذا الموقف بدما بالبيان الصادر في أول
سبتمبر 1990، والذي اتسم بقدر من التوازن، فقد دعا إلى ما أطلق عليه الانسحاب
المتزامن، أي انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل انسحاب القوات الأجنبية
من المنطقة، وإحلال قوات عربية أو إسلامية في المناطق الحدودية الساخنة، لقد كان
هذا البيان _ مع أنه أكثر تقدماً بوضوح من صابقيه _ ذا طابع مزدوج، فهو من ناحية
تتثير بالتعاطف مع محتة الشعب الكويني عبر الإشارة إلى وأننا هنا في فلسطين ندرك
أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام النشرد والشتات، لكنه دعا من ناحية أخرى
إلى دعم شعب الكويت في اختيار مستقبل بلده، بدلا من الدعوة إلى عودة الشرعية،
كما دعا إلى دحل الخلافات في إطار عربي إسلامي يتبح دراسة مطالب العراق،
[91]

. الموقف الفلسطيني إيان حرب تحرير الكويت: أدى بدء الحرب الجوية في منتصف بناير 1991 إلى مزيد من التأييد الفلسطيني العام للعراق، تحت شعار رفض الحرب والمدعوة لإيقافها وإدانة تدمير بلد عربي، وذلك بعد أن تبين خطأ التقديرات الأولية بإمكان صمود العراق، فالملاحظ أن أول بيان صلر عن منظمة التحرير بعد بله المحرب تفسمن التأكيد على أنها ستكون طويلة، وركز على عدة نقاط أهمها المهابة 1- أنّ مصادر غربية تحدلر من الانسياق وراء التفائل؛ لأن العراق يملك قوات جوية ويرخ كبيرة، فالمحراق يخطط للمعركة البرية باعتبارها الحاسمة 2 _ إن أهمية الأسلحة العراقية غير التقليدية ليست في مصانع إنتاجها التي يمكن تدميرها، ولكن في المحزون منها 3 _ إن إمكانية استخدام سلاح إحراق النفط ما زالت واردة، وخاصة في الكويت والجزء الشرقي من السعودية.

لكن منظمة التحرير لم تلبث أن دعت في البيان التالي (10) إلى وقف الحرب وابجاد حل سلمي، حين ركز على ما يلي: 1- الوقوف في وجه الحرب المدوانية ضدالعراق لفتح المجال أمام الجهود السياسية لإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج صوناً للسلام في المنطقة والعالم 2 - الادعاء بأن إسرائيل تشارك في الحرب فعليا، وهو ما يؤكد تحليرات منظمة التحرير منذ البداية من أن الوضع في الشرق الأوسط سيزداد تفجرا ما لم تحل القفية الفلسطينية 3 - التأكيد على ترابط حل جميع قضايا المنطقة، وإلا فإن السلام العالمي يقى مهددا 4 - تفسير نشوب الحرب بالرغبة الغربية في تدمير القوة العراقية.

وقد أدى إطلاق بعض الصواريخ العراقية على تل أبيب إلى إثارة حماس فلسطيني عارم، وغم أنها كانت مكسبا لإسرائيل على الصعيد اللولي، خاصة وأنه لم تترتب عليها خسائر تُذكّر، ومن أمثلة التقديرات الفلسطينية المتسرعة في هذا المجال ما أعلنه سفير فلسطين لدى الأردن من أنه الأول مرة يُستِّط العراق بيده الطويلة القادرة كل المقولات الاسرائيلية والصهيونية عن الحلود الآمنة، وعن القدرة على تدمير الصواريخ العراقية قبل وصولهاء(19).

واقترن بذلك تصاعد الخطاب الفلسطيني الذي ركز على وجود دور لإسرائيل في الحرب، فعلى سبيل المثال أعلنت الجبهة الشعبية أن وطائرات إسرائيلية تشارك في قصف العراق بعد أن استبدلت شاراتها وتم تعيير لون طلائها، وقالت الجبهة المديقراطية: إن وإسرائيل دخلت طرفا مباشرا في الحرب التي اندلعت شرارتها بفعل العدوان الأمريكي على العراق، (200

لكن الملاحظ أنه رغم ترايد القلق الفلسطيني تدريجياً من نتائج الحرب والاتجاه للتركيز على ضرورة وقفها، فقد ظلت قيادة منظمة التحرير فيما يبدو أسيرة تفكير ورغائبي، Wishful Trinking في أن الحرب متكون طويلة، وأن العراق قادر على المصمود، وهذا ما أكده مثلا السيد ياسر عرفات عشية زيارته لبغداد في 9/2/12، حيث أعلن أن والعراق لم يبحث معنا أو مع غيرنا التلخل لوقف إطلاق النار، وعبر عن اعتقاده في قدرة العراق بقوله: وإذا كانوا يقولون باعترافهم إن ما بين 5% و 15% فقط من القوة العراقية قد دُمُر في أربعة أسابيع، وحتى هذا ليس صحيحا، لكنه يعني فقط من القوة العراقية وقت حساباتهم، فهل سيسكت العالم العربي والإسلامي عن تدمير عاصمة الرشيدة (18.6).

وتجدر الإشارة أخيرا إلى المحاولة الفلسطينية العملية الوحيدة لمساعدة العراق عن طريق السعي إلى فتح جبهة ضد إسرائيل انطلاقا من جنوب لبنان بأمل تفجير معركة واسعة تؤدي إلى خلط الأوراق، وفي هذا السياق أكدت قيادة العمل الوطني الفلسطيني بلبنان وغيادة منطقة الجنوب على أن «المقاومة ستقف إلى جانب العراق في معركته القومية، وأن الشعب الفلسطيني يقف معه في مواجهة العدوان الأمريكي»²⁵³. وأعلن صخر حبش عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صراحة وعن ضرورة فتح جبهة جنوب لبنان دعما للعراق لتكون قوة نار فاعلة ومساندة له في إطار المعركة الشمولية،²⁵⁹، رغم أن قيادة منظمة التحرير نفت بعد ذلك بقليل مسؤوليتها عن القصف الصاروخي على شمال امرائيل والشريط اللبناني المحتل (⁴⁸⁹). وكان هذا

القصف الصاروحي الذي بدأ في 91/1/29 هو الأعنف منذ العزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 مما أدى إلى رد إسرائيليّ أكثر عنفا، لكن الحكومة اللبنانية حرصتْ على عدمُ توريط بلدها في هذه المعركة، واتهمت جماعات معينة لم تُستمُّها بالمسؤولية عن الاعتداءات الإسزائيلية الانتقامية الله ويادرت ــ بدعم سوري ــ إلى الإسراع بتنفيذ خطة نشر الجيش في الجنوب، في الوقت الذي ضغطت فيه الولايات المتحدة على إسرائيل لوقف التصعيد.

محاولة لتفسير الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج

اتسم الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة بالخروج من الأسلوب الذي اتبعته منظمة التحرير في تعاملها مع النزاعات والأزمات العربية _ العربية عموما، وهو أسلوب تميز في العادة باللجوء للمناورة والسعى إلى عدم التورط المباشر (Cabban, 1984). فالواضح من العرض السابق مدى التورط في اتخاذ موقف منحاز للعراق والتعامل مع أزمة الخليج باعتبارها تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، بل وربما بوصفها معركة فلسطينية، وانطوى هذا الموقف على اختيار الوقوف في الجانب الخاطيء بكل المعايير ليس فقط المبدئية ولكن أيضا المصلحية من منظور المصلحة الفلسطينية نفسها، ومعنى ذلك أن الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة لا يجد تفسيراً له في العوامل المبدئية والعملية معا، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تفسير له، اعتمادا على استقرار الظروف التي أثَّرت في تشكله، والتي يحسن أن نميز فيها ــ لدواعي التحليل ــ ببن الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة وداخلها.

ـ الظروف المؤثرة على منظمة التحوير: تأثرت قيادة منظمة التحرير بالإخفاق الذي وصلت إليه جهود السلام التي أعقبت طرح مبادرة 1988 الفلسطينية. التي تضمنت الإقرار بوجود إسرائيل، والاعتراف بالقرارين 242 و 338 ونبذ أعمال الإرهاب، فقد وصلت المساعي السلمية قبيل أزمة الخليج إلى طريق مسدود نتيجة فشل محاولة ترتيب الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي سعت إليه الولايات المتحدة بمساعدة مصر منذ منتصف 1989، فقد انقسمت الحكومة الإسرائيلية إزاء شروط الحوار، مما أدّى إلى سقوطها في 3/15/1990، ثم نجح شامير في تشكيل حكومة ائتلاف يميني اعتُبِرَت الأكثر تشددًا في تاريخ إسرائيل، وقاد ذلك إلى وضع نهاية للمبادرة السلمية الفلسطينية بعد حوالي عام ونصف من إعلانها، وخاصة بعد أن قامت الإدارة الامريكية بتعليق الحوار مع منظمة التحرير، والذي كان من نتائج تلك المبادرة، ورغم أن ذلك الحوار لم يكن قد حقق تقدما يذكر منذ بدئه في ديسمبر 1988، فقد كان تعليقه انتكاسة أخرى لمنظمة التحرير دعمت إحساس قيادتها بالإحباط والعجز(28). وانعكس ذلك بسرعة على نمط العلاقات الفلسطينية ــ العربية، الذي كان قد قام في الفترة السابقة على الاحتفاظ بروابط قوية مع عدد من الدول الرئيسة لموازنة غيابها أو فتورها مع دول أخرى، والمناورة على التناقضات العربية حفاظاً على حد أدنى من استقلالية التحرك الفلسطيني، فبعد إخفاق التحرك السلمي الذي استهدف حواراً إسرائيليا _ فلسطينيا، أخذت علاقات منظمة التحرير مع العراق تتنامى لتصل إلى مستوى غير مسبوق في العلاقات الفلسطينية _ العربية (عبد المجيد، 1981)، واقترن ذلك التطور بما سعت إليه السياسة العراقية من جمع أكبر قدر من الأوراق العربية عقب توقف حرب الخليج الأولى، ورغم أنَّ تطوراً كهذا كان ينطوي على مخاطر بشأن الانسجام الداخلي للاستراتيجية الفلسطينية ذات التوجه السلمي، إلا أن هذه المخاطر لم تظهر بسرعة بسبب العلاقات الإيجابية التي ريطت العراق المتجه حديثا نحو وخطاب راديكالي، بالدول العربية المعتدلة، وخاصة مصر والأردن في إطار همجلس التعاون العربيَّه، لكن في الوقت نفسه أدى إخفاق الجهود السلمية إلى قدر من التراجع في علاقات منظمة التحرير مع مصر التي قامت بدور مهم في تلك الجهود، فبرزت خلافات لم تكن ظاهرة حول أساليب التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة بعد أن أدى إخفاق التحرك السلمي إلى إضعافَ نسبيّ لمركز رئيس منظمة التحرير تجاه القيادات التي سبق أن تحفظت على ذلك التحرك، وأدى ذلك إلى تناقض في الاتصالات المصرية _ الفلسطينية وخاصة على مستوى القمة، فيما اتجهت قيَّادة المنظمة إلى مزيد من الارتباط بالعراق، وظهر أول تأثير واضح لهذا التطور في الانتقادات التي تعرضت لها مصر من كل من رئيس منظمة التحرير ووزير خارجية العراق، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب بتونس 1990/7/18، وكان هذا أول مؤشر تجريبي على تطور نوع من التعارض بين ارتباط منظمة التحرير المتزايد بالعراق وبين علاقاتها مع مصر، نتيجة تعثر جهود التسوية، وما يقترن به من اضعاف ومعسكر الاعتدال، العربي وتزايد الاحباط في الأوساط الفلسطينية، فيما كان العراق قد انتقل صوب خطاب راديكالي حاد تجاه إسرائيل منذ ربيع 1990، وهو خطاب _ رغم إذ المغلق المعلمون - كان يدغدغ الحواس الفلسطينية، تقول: إن هذا المؤشر كان واضحا رغم أن الاتصالات التي أعقبت اجتماع وزراء الخارجية العرب أسهمت في احتواء المشكلة التي أثارتها كلَّمتا عرفات وطارق عزيز، حيث قام كلاهما بإعادة تفسير ما ورد في الكلمتين على نحو يخلو من الإساءة إلى السياسة

المصرية.

وتجلو الإشارة إلى أن تنامي العلاقات بين منظمة التحرير والعراق لم ينتج فقط عن تأثير إخفاق التحرك السلمي، وإنما كان له أساس موضوعي تمثل في تزايد اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيسي لقواتها المقاتلة التي أصبح من الصعب أن تقبل بها دولة عربية أخرى، فقد جرى نقل أعداد كبيرة من هذه القوات من الدول التي تمركزت بها عقب الخروج من لبنان، وإعادة مركزتها في العراق، وقَدَّر مصدر إسرائيلي عدد هذه القوات التابعة ولجيش التحرير الفلسطيني، فقط بحوالي عشرة آلاف، فضلا عن المقاتلين التابعين لبعض الفصائل، والوحدات المخاصة لحركة وفتح، والمعروفة باسم والقوة 17، (٢٦) كما أصبحت بغداد كذلك، إلى جانب تونس، أهم مركز لمكاتب وأجهزة منظمة التحرير، وقد عمد العراق إلى تقديم التسهيلات اللازمة للمنظمة في هذا الإطار لدعم ارتباطها به، واعتمادها عليه؛ وبذلك غدا العراق أهم قاعدة للدعم واللوجيستي، والسياسي، وأحد مصادر الدعم المالي لمنظمة التحرير، وهذا ما دفع البعض للحديث عن ذَّلك الوضع كمبرر لموقف قيادة المنظمة من أزمة الخليج على أساس أن ١١لرحيل السياسي لمنظمة التحرير توقف عند محطة بغداد، وإذا لم يكن هذا التوقف قسريا، فإن الرَّحيل نفسه كان قسريا وعلى رؤوس الأشهاد، فيمكُن لتأكيد ذلك أن نحاول التفكير في محطة عربية بديلة تستند إليها المنظمة وتستثمر ثقلها السياسي، ومن هنا كان الموقف الرسمي لمنظمة التحرير غير مستعد لإدانة بغداد حتى لو توفرت القناعة بالإدانة، (28).

وإضافة إلى تلك الظروف التي وفرت الأجواء الدافعة إلى وقوف منظمة التحرير مع العراق خلال الأزمة، يمكن الإشارة إلى عاملين آخرين إضافيين:

أولهما: المبادرة التي أعلنها العراق في 90/8/12 بشأن ربط أزمة الخليج بالقضايا الأخرى في المنطقة، ومنها القضية الفلسطينية، فقد انفردت منظمة التحرير دون غيرها - كما سبقت الإشارة - بتأييد مُقُنَن وحماسي لتلك المبادرة، رغم إدراك تيادتها استحالة تنفيذها، لكن هذه القيادة بنت حساباتها على اعتبار أن المبادرة مثل الحد الأقصى، وأنَّ الحد الأدنى الممكن هو التزام المجتمع الدولي يعقد مؤتمر موسع للسلام في وقت محدد يستهدف تطبيق الشرعية على قضايا المنطقة، لكن الواضح أن للسلام في وقت محدد يستهدف تطبيق الشرعية على قضايا المنطقة، لكن الواضح أن المعابدة لن المتحدة لن تدخل حرب، على أساس الاعتقاد في أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لن تدخل حربا قد تلحق بها

خسائر بشرية كبيرة، وقد تؤدي إلى إحراق آبار الفطه، ومعنى ذلك أنه كان هناك توقع فلسطيني مفاده أن الحرب لن تقع، وبالتالي ستضطر دول التحالف لقبول مساومة ما ما العراق تؤدي إلى إحياء عملية تسوية القضية الفلسطينية في ظروف أفضل من ذي قبل، وقد تضمنت بعض الروايات أن هذا التصور استمد ثقله من إيمان رئيس منظمة التحرير به، إلى حد أنه كان يتوقع قيام مجلس الأمن بتأجيل المهلة التي منحها للعراق للانسحاب(90).

وفاليهما: التوجه الشعبي الفلسطيني، وخاصة في الأراضي المحتلة، والذي ربما تكون قيادة منظمة التحرير قد فوجئت بحجم تأييده للعراق، وقد أشار عرفات مرارا إلى أنه لايستطيع اتخاذ موقف ضد التوجه الشعبي في المداخل، فعلى سبيل المثال أكد ذلك بمجلس العموم البريطاني (إيان جيلمورد، ودينيس والترز) خلال المثال أكد ذلك بمجلس العموم البريطاني (إيان جيلمورد، ودينيس والترز) خلال القائم معه بتونس، حيث قال: وإنني أستلهم تطلعات الشعب الفلسطيني، وقراري إذا كانت له أهمية، فبمقدور أية قيادة تستشعر الخطر على مصالح شعبها أن تواجهه إذا كان يدعم وقوع الخطر، وخاصة عندما بواقع هذا الخطر، وأن تسعى لتغيير توجهه إذا كان يدعم وقوع الخطر، وخاصة عندما تكون من النوع والكاريزماتي، كقيادة عرفات، كما يمكن المجادلة بأن موقف قيادة المنظمة في الأيام الأولى للأزمة أسهم بقدر أو بآخر في تدعيم التأييد الشعبي، المنظمة في الأيام الأولى للازمة أسهم بقدر أو بآخر في تدعيم التأييد الشعبي، الفلسطيني للعراق، وقد تكون القيادة قد أصبحت بعد ذلك أسيرة الموقف الشعبي، لكن هذا لايعني بالضرورة أنه لم يكن لديها خيار آخر، ما لم تكن ثمة عوامل أخرى تدفعها لذلك، وخاصة تلك المتعلقة بتنامي روابطها مع المراق، ورهانها على عدم نشوب حرب كما أسلفنا.

- الطروف المؤثرة على الموقف الفلسطيني في الداخل: إذا كانت قيادة منظمة التحرير قد أحبطها إخفاق مبادرتها السلمية المعلنة في نوفمبر 1988؛ فقد عانى الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة من إحباط مزدوج، فهم شاركوا قيادة المنظمة إحباطها من إخفاق المسمى السلمي، خاصة وأنّ مؤشرات عدة تدل على أنهم اللاين دفعوا باتجاهه بعد أن زاد وزنهم كثيرا بفعل تأثير الانتفاضة التي أعادت صياغة الملاقة بين المداخل والخارج، لكنهم عانوا في الوقت نفسه من إحباط آخر ناجم عن التراجع بين المداخل والخارج، لكنهم عانوا في الوقت نفسه من إحباط آخر ناجم عن التراجع المستمر لهذه الانتفاضة منذ عام 1989(أق)، فتدل بيانات ذلك العام، والنصف الأول

الاحتلال التي كانت قد تطورت خلال عام 1988، وخاصة فيما يتعلق بالمظاهرات الواسعة والمسيرات، وعمليات الصدام والاضرابات، واقترن بذلك تقلص ملموس في مستوى المشاركة الشعبية بالانتفاضة، التي اتجهت منذ ذلك الوقت للاعتماد على أنشطة المجموعات الصغيرة المرتبطة بالتنظيمات التابعة لفصائل الخارج، وهي المجموعات التي أُطلِقَ عليها والفرق الضاربة. كما انطوى نشاط هذه الفرق أحيانا على تجاوزات ضد الشارع الفلسطيني نفسه، وخاصة من الشبان الملثمين الذين أعطوا لأنفسهم حق ممارسة السلطة بتعسف في كثير من المناطق، مما أدى إلى بَثِّ الرعب في هذا الشارع، وخاصة مع اتساع نطاق عمليات التصفية الجسدية لمن اعتُبروا متعاونين مع سلطة الاحتلال، بلا معايير واضحة يحتكم إليها، ودون أن تتاح للمتهمين بالتعاون فرصة الدفاع عن أنفسهم في أغلب الأحوال ، وقد أسهمت عوامل عدة في تراجع الانتفاضة والتبدد التدريجي للآمال العريضة التي اقترنت بها، ومن أهم هذه العوامل: أ ـ عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تساعد على تطوير الانتفاضة قلما، والارتقاء بها تدريجيا إلى مستويات أعلى باتجاه الوصول إلى نوع من العصيان المدني هو الهدف الذي ينبغي أن تسعى إليه أية حركة احتجاج شعبي غير مسلحة. ب ـ قدرة قوات الاحتلال على استعادة المبادرة التي فقدتها لدى تفجر الانتفاضة التي مَثَّلت أسلوبا جديدا لم تتعوده هذه القوات، لكنها ما لبثت أن طورت الأدوات القمعية الملائمة، مستفيدة في الوقت نفسه من الأخطاء التي وقع فيها نشطاء الانتفاضة، خاصة خطأ الاتجاه إلى والعسكرة، أو والتجييش، بما يتعارض مع أحص خصائص حركة احتجاج مدني بالأساس. جـ ـ نفاقم الأوضاع الاقتصادية نتيجة تأثير الإضرابات المتكررة والَّتي بولْغ فيها سواء على الإنتاج المحلَّي، أو على الدخول التي يحصل عليها أبناء الضفة والقطاع الذين يعملون دآخل إسرائيل، كما أدى تصاعد معدلات هجرة اليهود السوفيت إلَى تغيير تدريجي في طبيعة سوق العمل الإسرائيلي، نتيجة إحلال بعض المهاجرين في أعمال كان يقوم بها يهود شرقيون، مما دفع هؤلاء الأخيرين إلى منافسة العمال القادمين من الضغة والقطاع للحلول محلهم، كما حل بعض المهاجرين محل الفلسطينيين بشكل مباشر.

ويشكل عام يمكن القول بأن أزمة الخليج بدأت مواكبة لتزايد الإحباط الشعبي في الأراضي المحتلة، والذي انطوى أيضاً على اعتقاد قويً في عدم قيام النظام الإقليمي العربي بتقديم الحد الأدنى من المساندة لهم، وظهر من ردود الفعل المؤيدة للغزو العراقي للكويت وجود اتجاه إلى تحميل النظام العربي أيضا مسؤولية استعرار الاحتلال الإسرائيلي نتيجة العجز عن مواجهته، ويبدو أن قسطا كبيرا من الغضب الفلسطيني في الداخل كان راجعا إلى ما جرى اعتباره ركودا عربيا، وبالتالي كان هناك استعداد للترحيب بأي تحرك لهذا الركود أيّا كان المحرك وبغض النظر عن الوجهة التي يحدث فيها هذا التحريك. وهذا ما عبر عنه كاتب فلسطيني وصف الموقف الشعبي يقل الأراضي المحتلة بأنه:

ورد فعل غاضب على النظام العربي بمجمله باعتباره المسؤول عن استرار سفر الانتفاضة الطويل، والمأساوي في بحر اللم..، ولأنه ضن بموقف سياسي دفاعي ضد الاستهزاء بأرواح البشر في فلسطين بما يحفظ لهذا النظام بعض كرامته قبل أن يحفظ للانتفاضة بعض دماتها، المترازه، أو انقلابه، أو الطوفان الذي يعد بتشكيله، أو يضطره للإعلان عن نفسه بمنطق آخر سيقابل بالترحيب التلقائي، كاتنا من كان ذلك أمريكا نفسها.. إن المتوقع من جماهير الانتفاضة في ظروفها تلك أن تعتبر كل معركة مع أمريكا امتدادا لمعركتها بغض النظر عن العوامل والملابسات الأخرى، والأخوة الكويتيون ليسوا مقصودين بأية إساءة، (20).

والواضح أننا إذاء رد فعل شعبي غاضب ليس له من العقلانية نصيب، يدخل في إطار نظرية والخريطة، التي تَبْرُرُ عندما يسود الاعتقاد بأنه ليس ثَمَّة أسواً من وضع معين، فإذا انقلب رأساً على عقب فلن يضير، وإنما قد يأتي بما هو أفضل، لكن إذا كان من الممكن تفهّم هذا المنطق رغم كل اعوجاجه في لحظة يأس وإحباط عارمين، عنن الصعب مجرد فهم تلك النظرة إلى حاكم من نوع صدام حسين، باعتباره قائداً مقداماً ظهر أخيرا ليواجه إسرائيل وأمريكا، ويشر بوضع خد لهزيمة وإذلال الفلسطينيين عبر اجتباح بلد عربي، لا ينكر أحد أنه ظل الأكثر دعما ومساندة لهم، ولقضيتهم، ومع ذلك لابد من الإقرار بأن العلم الاجتماعي لم يتمكن بعد من تفسير بعض أنماط السلوك الجماهيري التي تطوي على انحراف، وبالتالي فليس أمامنا سوى الضمير الذي يستند إلى ما يولده الإحباط الشديد من مشاعر مأساوية تدفع إلى الرحيب بتدهور الأوضاع في المنطقة إلى الذروة التي قد تفتح بابا أمام تغيير هذه الأوضاع، ومع صيادة هذه المشاعر يصبح من الوارد النظر إلى شخص مثل صدام الأوضاع، ومع صيادة هذه المشاعر يصبح من الوارد النظر إلى شخص مثل صدام

حسين على أنه والمنقذي، الذي تتعلق الأوهام به، وتجري ترجمتها في شعارات فجة لا تتيح لتدفق الأحداث فرصة للتوقف والتفكير في مصداقيتها إلا بعد فترة، فالإحباط إذن يقدم تفسيراً، ولكن ليس تسويغاً لتوجّهِ من هذا النوع، والثابت أن هذا التوجّه الشعبي ظهر مبكرا، وقبل أن يطرح النظام العراقي فكرة الربط بين قضايا ومشكلات المنطقة؛ بدليل أن البيان الناري للقيادة الموحدة للانتفاضة صدر قبل إعلان مبادرة 90/8/12، لكن المؤكد أيضا أن هذه المبادرة دعمت ذلك التوجه، حيث بدت للكثيرين في الداخل فرصة للخروج من أزمة تراجع الانتفاضة، وساعد على ذلك شيوع التوقع، الذي دعمه الموقف الرسمي لمنظمة التحرير وإعلامها بأن الحرب لن تقع الدولي، وطالما أن الحرب مستبعدة فلا بد من الوصول إلى حل يؤدي إلى تقدم في حل القضية الفلسطينية، وفقا لمنطق الربط بين قضايا المنطقة، والواضح أن هذا المنطق كان له تأثير بالغ تَجَاوَزَ الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وامتد إلى بعض قطاعات عرب 1948 اللين أيد بعض قادتهم مبادرة 90/8/12 مثل عبد الوهاب الدراوشة رئيس الحرب الديمقراطي العربي، وعضو الكنيست الثانية عشرة، والذي عَرَضَ القيام بوساطة بين العراق وإسرائيل.(٥٥).

تألير أزمة الخليج على القضية الفلسطينية

يصعب القول بأن الموقف الفلسطيني تجاه أزمة الخليج _ وخاصة ذلك الذي تبنته منظمة التحرير ــ لم يؤثر على القضية الفلسطينية تأثيراً سلبيا، فعندما تكون الأطروحة الرئيسة في هذه القضية هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فمن الضروري أن تتأثر بمحاولة أصحابها البحث عن أعذار أو مسؤغات للاحتلال العراقي للكويت؛ ولذلك فقد أدى موقف منظمة التحرير خصيصا إلى الإضرار بالقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، فقد يكون بمقدور البعض أن يتفهم حالة الإحباط واليأس التي طغت على مشاعر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وقد عبر وزير الخارجية البريطانية دوجلاس هيرد عن قلمر من التفهم لظروفهم بالفعل في حديث صحفي أجرته معه صحيفة إسرائيلية في القدس، فقد سُئِل عما إذا كان قد رأى المتظاهرين العرب بالخارج يرفعون علم العراق إلى جانب علم منظمة التحرير، فقال: وإنهم مُخْبَطُون لحرمانهم من أية حقوق. ستذهبان لتغطية الانتخابات البريطانية المقيلة، وستجدان في إيرلندا الشمالية كل فرد له صوت انتخابي، بعكس سكان الضفة الغربية الذين ليس لهم حق التصويت، إنهم يُضتريون، ولا حقوق سياسية لهم، ولا أفق للمستقبل، وهذا

وضع مُحْبِط رأيته بنفسي،(34).

لكن إذا كان من الممكن للمجتمع الدولي أن ينظر بهذه العين إلى الموقف الشعبي في الأراضي المحتلة، قمن العسير أن يحدث ذلك بالنسبة لمنظمة التحرير التي أصبحت صورتها مظللة بقبولها استيلاء دولة على أرض دولة أخرى بالقوة، والبحث عن أعذار لهذا الاحتلال، والملاحظ أن قيادة المنظمة لم تكن غير مدركة للضرر الذي يلحق موقفها بالقضية الفلسطينية، فقد أقر بذلك مسؤولون كبار بها مثل بسام أبو شريف مستشار رئيسها، عندما فسر موقفها بالرغبة في القيام بدور دبلوماسي هادىء، وقال: وتعرف أن الفلسطينيين سيخسرون مؤققاً لذى الرأي العام، لكنتا منكون المنتصرين في النهاية من جهة منع تفجر حرب في المنطقة و الهدور .

وإزاء ادراكها للتناتج السلبية لموقفها حاولت منظمة التحرير التحرك دوليا على عدة محاور، سعيا للحد من هذه المتاتج، ومن أهم هذه المحاور: _ 1- إجراء التصالات مباشرة مع الدول الأوروبية، ومحاولة فتح قناة اتصال مع الولايات المتحدة عن طريق فرنسا؛ بغية إبراز دور الوساطة الذي تقوم به من أجل التوصل إلى خلّ استمار مشكلة المواطنين الغربيين المحتجزين في العراق سواء قبل الإعلان الرسمي استمار مشكلة المواطنين الغربيين المحتجزين في العراق سواء قبل الإعلان الرسمي عن احتجازهم أو بعده، وقد حظي هذا التحرك باهتمام بعض الدول الأوروبية بالفعل؛ المحال مع التلكير بأنها قامت يلور ققال من قبلُ لتأثير على موقف العراق في هذا المحال، مع التلكير بأنها قامت يلور ققال من قبلُ لتأمين سلامة الأجانب خلال الأزمة اللبنانية، وتسلمت رسائل ثناء على هذا الدور من جهات عدة 3 - السعي لاستثمار أعمال لاستمادة الإسترائي في الأراضي المحتلة، وخاصة حادث القدس في 190/1098؛ لاستمادة الاهتما الدولي بالقضية الفلسطينية من خلال المودة إلى طرح قضية المحماية المدهنظ طلى الإجماع الدولي ضد المدوان العراقي.

لكن يمكن القول إجمالا بأن الوضم الدولي لمنظمة التحرير تدهور في ظل أزمة الخليج، رغم محاولاتها استثمار بعض تداعيات الأزمة للحد من هذا التدهور، ولم يكن الوضع العربي للمنظمة أفضل حالا؛ حيث أدّى موقفها من الأزمة إلى تدهور علاقاتها بدرجات متفاوتة مع اللول العربية التي تصلت للعراق، فإذا كان صحيحا ان الاقتسام العربي ازاء ازمة الخليج هو الأكبر والأخطر منذ أن وجد النظام الاقليمي العربي، فقد كانت منظمة التحرير طرفا مباشرا في هذا الانقسام مهما سعى خطابها

السياسي حينئذ إلى تأكيد رغبتها في تجنب ذلك، وقد حدث ذلك في الوقت الذي أدتّ الأزمة إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية في الأراضي المحتلة (Abed, 1991). ومن تُمّ إلى مزيد من تراجع الانتفاضة.

وعلى هذا النحو أدى موقف منظمة التحرير المنحاز للعراق خلال أزمة الخليج إلى تأثيرات سلبية على القضية الفلسطينية، ظهرت خلال الإعداد لعملية السلام الجديدة، عقب تحرير الكويت، وتوقف الحرب في الخليج، فقد تُمّ استبعاد منظمة التحرير رسميا من هذه العملية، وعدم السماح لها بدور غير مباشر على النحو الذي جرى البحث عن صيغة له خلال محاولة الترتيب لحوار إسرائيلي فلسطيني في أواخر 1989 وأواثل 1990.كما اضطر قادة الداخل الذين آل إليهم التّعثيل الفلسطيني إلى تقديم تنازلات إجرائية واسعة، وقبول معظم الشروط الإسرائيلية، لكن ساعد على المحد من تدهور المركز التفاوضي الفلسطيني تزايد المخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام، وخاصة قضية المستوطئات. وارتبط هذا التطور بتراجع نسبي في أهمية إسرائيل للاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة وأنهيار الاتحاد السوفيتي، فلم يعد لإسرائيل دورها السابق في مواجهة ما اعتبرته الولايات المتحدة والغرب عموما خطرا سوفيتيا على منطقة الشرق الأوسط، وهو الدور الذي وصل إلى ذروته في أواثل الثمانيتيات بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، وكان توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي ــ الإسرائيلي قد قَنْن هذا الدور، وقد أتاح تراجع هذا الدور نسبيا إمكان تقليص النتائج السلبية التي رتبها موقف منظمة التحرير تجاه أزمة الخليج على القضية الفلسطينية، كما ساعد على الحد من تلك التتاثج أيضا تزايد الإدراك الدولي لأهمية تحقيق الاستقرار بالمنطقة بما يقتضيه ذلك من إيجاد تسوية لمشكلة الفلسطينيين في الضفة والقطاع في إطار حل للصراع العربي الإسرائيلي عموماكي لا يظل بؤرة قابلة للانفجار في أية لحظة (عبد المجيد، 1991). ومع ذلك فقد ظلت تأثيرات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية تلقي بظلالها على أسلوب معالجة هذه القضية في عملية السلام الراهنة. فبفضل تلك التأثيرات وغيرها قبل الفلسطينيون بإطار تفاوضي مستمد في جوهره من صيغة كامب ديفيد، التي سبق أن رفضوها في ظروف أفضل، بعد أن لم يعد ثمة خيار آخر، وبعد أن أصبح إحداث أي تغيير في وضع الأراضي المحتلة _ مهما كان جزئيا _ أفضل من الوضع الراهن.

الموامش

- (1) ثم استخلاص هذا الموقف من مجموع التصريحات والتعليقات الصادوة عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقادة فصائلها الرئيسة.
- انظر توفيق أبو بكر، الفلسطينيون في الكويت في الأسابيع الأولى من الاحتلال، جريدة الشرق الأوسط، 92/2/16.
 - (3) راجع القرار والتحفظات عليه في: جريدة الأهرام 1990/8/4.
 - (4) جريدة الأهرام، 1990/8/5.
- (5) انظر توفيق أبر بكر، منظمة التحرير وموقفها من الغزو العراقي للكويت، جريدة الشرق الأوسط، 22/2/28.
 - (6) جريدة الرأي (الاردن) 90/8/13-90/8/17-90/8/17 (6)
 - (7) جريدة الدستور (الأردث) 1990/19/14.
 - (8) جريدة النستور (الأردن)، 1990/9/24.
 - (9) نص البيان في: صحيفة القدس (لندن)، 1/8/1990، ص 5 .
- John Immanuel, "Hundreds of Palestinians Hall Saddam as Savior". Jerusalem Post, 18/ 8/1990.
 - (11) جريدة القبس (لندن) 1990/8/16.
 - Jerusalem Post 1990/8/7 (12)
 - (13) جريدة القلس (لندن)، 1990/8/4- 1990/8/4.
 - (14) جريدة الرأي (الأردن) 1900/8/11.
 - Jerusalem Post 25/8/1990 (15)
 - (16) اعتمد الكتاب على نص البيان المرسل اليه بالبريد في حيته.
 - (17) نص البيان في: جريدة الأمرام، .1981/1/22
 - (18) مقتطفات من البيان في: جريدة السفير (بيروت)، 1991/1/28.
 - (19) جريدة السفير (بيروت) 1991/1/30.
 - (20) المصدر السابق.
 - (21) المصدر السابق، 1991/2/13.
 - (22) جريدة الحياة، 1991/1/28.
 - (23) المصدر السابق، 1991/2/2.
 - (24) جريدة الأهرام، 1991/2/3.
 - (25) المصدر السابق.
- (26) انظر التقرير الاستراتيجي العربي أمام 1990 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالاهرام، 1981) ص ص ص 324-320.

- Jerusalem Post 1990/8/25 (27)
- (28) عدلى صادق، فلنحاكم الأمور بأسبابها، جريدة القدس (لندن)، 1990/8/17.
- (29) انظر توفيق أبو بكر، منظمة التحرير وموقفها من الغزو العراقي للكويت، مصدر سابق.
 - . Daily Telegraph, 18/9/1990. (30)
 - (31) انظر التقرير الاسترانيجي العربي لعام 1990، مصدر سابق، ص 318-314.
 - (32) عدلي صادق، مصدر سابق.
 - .Jerusalem Post, 25/8/1990 (33)
 - Jersusalem Post, 27/10/1990 (34)
 - (35) جريدة الحياة 1990/9/2.

المصادر العربية

وحيد عبد المجيد

1981 العلاقات الفلسطينية العربية: دراسة للوجود الفلسطيني في الأردن وسوريا ولبنان. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

1991 وتأثير أزمة الخليج على المشكلتين: الفلسطينية واللبنانية، ص ص 112-140 في أحمد الرشيدي (محرر)، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياصية ــ جامعة القاهرة.

المصادر الأجنبة

Abed, G.

1991 "The Palestinians and the Gulf Crisis", Journal of Palestine Studies 78 (Vol. xx2): 29-41.

Cabban, H.

1984 The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics. London: Cambridge University Press.



المجلـة التربـوية

ئىلىردنكىتىة اتريتىة. بىدىدالكىزىت بېلىنىة غمانىية ، تاھىمىيىة ، مەكئىن

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- * تقبل البحوث باللغة العربية
- * تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من غتلف الأقطار العربية
 - والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

لافراد في الكويت ٢ د.ك وللطلاب ١ د.ك للافراد في الوطن العربي ٢٠,٥ د.ك وللطلاب ١,٥ د.ك للافراد في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي

للهيئات والمؤسسات ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التُحرير على العنوان التالي:

المجلة التربوية _ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت.

مانف : ۸۲۲۰۲۸۸



مناقشات مراجعات كتب كتبوصلت للمكتبة

معد حسين هكل **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**

مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1992

صمعان بطرس فرج الله قسم العلوم السياسية ــ جامعة الكويت

إن وأزمة الخليج الثانية، التي تفجرت بعزو العراق للكويت في الثاني من أفسطس 1990، وما انطوت عليه من إخلال جسيم بالسلم والأمن الدولي والعربي، وما تبعها من وحرب تحرير الكويت، التي أدّت، من بين ما أدّت إليه، إلى تدمير القوة الفاعلة للعراق ومن ثُمَّ تدهور الأمن القومي العربي ككل، قد كشفت عن انقسام واضح بين المحكومات العربية واتجاهاتها وسلوكها تجاه الأزمة، فمنها من انحاز صراحة وبالكامل إلى العراق، ومنها من انحاز صراحة وبالكامل إلى الكويت، ومنها من أراد أن يوهم باتخاذ موقع وسط بين طرفي التراع، ولكن موقفها في حقيقة الأمر كنا انحيازاً لأحد الطرفين؛ لأن سياق الأزمة لم يكن يسمح بطبيعته بأنصاف الحلول.

إن انقسام الحكومات العربية تجاه الأزمة هو أمر طبيعي؛ لأن مواقف اللول تتكيف بالقياس إلى مصالحها القومية الخاصة، وبالنظر إلى علاقاتها الخاصة مع أطراف النزاع أو بتعبير أكثر دقة وفقاً لتصور حكوماتها لتلك المصالح، ولتلك العلاقات على ضوء توقعاتها المستقبلية لمصير الأزمة ومردوداتها المختلفة.

كذلك أصبحت وأزمة الخليج الثانية والشفل الشاغل للمحللين المتخصصين، والمثقفين بصفة عامة على امتناد العالم أجمع، لاسيما في المنطقة العربية، ولا عجب في ذلك، فإن جسامة الحدث، وتداعياته على جميع المستويات، تسوّغ الاهتمام به، وتفسر ذلك الفيض الضخم من الكتابات التي صدرت في عام واحد حول الأزمة، والمتفحص لهذا الإنتاج الفكري الغزير - أو ما يسميه السيد ياسين في تقديمه للتقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990 بخطاب المثقفين - لا بد وأن يلاحظ أن

وأزمة الخليج، قد أثارت من الخلافات في وجهات النظر ما لم تثره أزمة أخرى في. التاريخ العربي المعاصر، فكيف تعامل المتخصصون والنخبة المثقفة عامة مع تلك الأزمة؟

إذا استبعدنا كتابات من ينصرف إليهم وصف وكُتَاب السلطة، اللهين يتميزون وبالتبعية المطلقة، لمواقف السلطة السياسية في بلادهم، ومن ثُمّ يكون هدفهم هو مجرد تسويغ تلك المواقف، ففي الإمكان رصد بعض السمات العامة ولمخطاب المثقفين،، خاصة في المراحل الأولى لتطور الأزمة:

إن معظم الكتابات التي صدرت أثناء الأزمة وما بعدها مباشرة غلب عليها طابع التسرع والسطحية. فقد استندت إلى معلومات ناقصة أو مغرضة بثنها وسائل إعلام متقاة ومحدودة دون تدقيق كافي في صحة تلك المعلومات، فكان الهدف هو الكتابة بأيّ شكل في وموضوع الساعة، حتى لو كان ذلك على حساب الحقيقة، وهذا هو الطابع الغالب على الكتابات الصحفية التي ظهرت في هذه الفترة، عن حسن نية أو عن سوء نية ـ وكانت وفيرة من حيث الكم ضحلة من حيث المضمون إن التعامل مع الأزمة من منطلق الازمة عن منطلق الانتماع الماطفي، والتحيز الصريح لأحد طرفي النزاع: العراق أو الكويت، ويرجع هذا الاستقطاب إلى عدة عوامل متداخلة يمكن إرجاعها بصفة إجحالية إلى مايلى:

أ) الولاء للوطن: فالكويتي يؤيد الكويت، والعراقي يؤيد العراق، وهو أمر طبيعي نابع من قوة الإحساس بحب الوطن، وليس لمحجرد التبعية للسلطة؛ ولذلك اتخذ اللفاع عن هذا الطرف أو ذلك أسلوباً عاطفياً صارخاً بصرف النظر عن الحقائق التاريخية الثابتة في وصف الحدث، ودون اعتبار للعوامل الموضوعية في تشخيص أسباب الأزمة، أو في تحليل آثارها.

 ب) القهر السياسي: فقد غاب الدور البّئاء للمثقف العربي نتيجة القهر السياسي الذي تمارسه الكثير من النظم العربية ضد حرية الفكر.

جـ) لقد انساق بعض المثقفين وراء تيارات سياسية أصبحت تتمتع بجماهيرية واسعة في السنوات الأخيرة وأهمها «التيار الإسلامي»، ليس عن قناعة حقيقية، ولكن لمجرد مجاراة الجماهير، وربما لتحقيق طموحات سياسية ذاتية.

 د) الانتماءات الإيدبلوجية المعتلة والتي ارتبطت، دون شك، برغبة صادقة في تجاوز وأزمة النظام العربي»، والعمل على النهوض بالأمة العربية، فقد ألفنا في عالمنا العربي الصراع بين أنصار والمحافظة على الوضع الراهن، ـ وهم أقلية _ أنصار التغيير، _ ويمثلون أغلبية ساحقة _ ولكن داخل هذه الفثة الأخيرة ألفنا الانقسام بين تيار وإسلامي، وتيار وعلماني، وينقسم كل تيار منهما إلى فثات ومعتدلة، تنادي بالإصلاح التدريجي للمجتمع ولنظم الحكم، وفئات دراديكالية، تدعو إلى ضرورة إدخال تغيرات جلوية وسريعة في أسس المجتمعات العربية وما يترتب على ذلك من ضرورة الإطاحة بنظم الحكم القائمة، وهكذا تكونت الخريطة الإيديولوجية من جماعات متنافرة، وإنْ لم يمنّع تنافرها من عقد تحالفات تكتيكية فيما بينها، وقد أدت هذه الانقسامات والتحالفات المؤقنة إلى انقسام المثقفين العرب انقساما واضحاً في تناولهم لأزمة الخليج وفي اتجاهاتهم المعلنة إزاء مختلف السياسات والمواقف والقضايا التي أثارتها، وما هو أخطر من ذلك هو العدول عن المواقف السابقة استنادا إلى الاعتبارات الايديولوجية نفسها؛ فبعض الذين أدانوا في البداية غزو العراق للكويت، باعتباره عدوانا سافراً على دولة عربية مسلمة مستقلة، عادوا لمراجعة موقفهم مع تصاعد الأزمة ودخول القوات الأجنبية إلى السعودية، وأصبحت القضية المحورية والملحة بالنسبة لهم هي الكفاح ضد التواجد العسكري الأجنبي على الأرض العربية، وتوارت عن أنظارهم وقائع الغزو العراقي للكويت. وهكذا تحولوا من موقف رفض الغزو إلى الإعجاب بصمود اصدام حسين، ومواجهته لقوى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه السمات العامة ولخطاب المثقفين، العرب أثناء الأزمة أدت إلى ندرة التحليلات النقدية الموضوعية، ونفلب التحليلات التي تأثرت بالتحيزات الإيديولوجية، أو الارتباطات المصلحية فجاءت أقرب إلى والتسويغ، منها إلى والتفسير، الموضوعي.

غير أن مرور عام على وقف القتال في دحرب الخليجة يساعد بلاشك على بلورة التحليل الموضوعي للأزمة في سياقها التاريخي العام لأنه في طبيعة أي مفكر جاد رغبة في التحرر من القيود الإيديولوجية والعواطف الجياشة التي تتناب الإنسان وقت الأزمات والتي تعيق بالفرورة التقويم الرصين للأمور. وعلى هذا الأساس رّحب كثيرون _ ونحن منهم _ بصدور كتاب «محمد حسنين هيكل، الأخير: «حرب الخليج: أوهام القوة والتصرة.

فإن ومحمد حسنين هيكل، لم يعد الآن من كُتَاب السلطة الذين يُستُوّغون تصرفاتها دون تفسيرها. كما أنه ابتعد منذ فترة طويلة عن الكتابات الصحفية المتسرعة التي تفرضها أحيانا مزاولة مهنة الصحافة، ولا يخشى دهيكل، بطش السلطة به في بلد اعتاد الآن، ولمدة عقد من الزمان على الأقل، على حرية الفكر وحرية الكلمة، كما ان إغراءه بالمال ليس وارداً، وليس متهماً بالسعي إلى استعادة مكانة وقوة نفوذ كانت له في الماضي، ولم يعرف عنه الانسباق وراء تيارات جماهيرية لا عقلانية. ففيلا عن ذلك فإن ومحمد حسنين هيكل، على دراية تامة بطبيعة العمل السياسي فقد مارسه، أو كان لصيقا به، لفترة طويلة من الزمن يضاف إلى ذلك أنه من وكتاب الرأي، المعدودين في العالم العربي، ويتميز بيصيرة ثاقبة، وسعة الاطلاع، وبراعة التحليل في أسلوب مميز يتسم بالرشاقة وجاذبية الطرح إلى درجة الإثارة الدرامية التي تستهوي عموم القراء وخاصتهم على حد سواء.

لكل هذه الأسباب توقعت - كما توقع كثيرون غيري - أن أجد في كتاب ومحمد حسنين هيكل الأخير عن وحرب الخليج تحليلا موضوعاً رصيناً للأزمة التي فجرها الغزو العراقي للكويت، وبيانا لأبعادها الحقيقية، وتفسيرا مقنعا لمواقف ومياسيات الحكومات إزاءها، وليس تسويغاً لبعض تلك المواقف والسياسات أو تتديدا بالبعض الآخر، كما كنتُ أتوقع أن يقدم لنا المؤلف الحلول التي يراها مناسبة لمواجهة المشاكل العديدة التي ترتبت على هذه الأزمة الطاحنة، وقد تأكد توقعي هذا لمعروبة لمواجعة وقد تأكد توقعي هذا الدورات في تقديم المؤلف لكتابه. فهو يؤكد لنا أن الكتاب هو: ومحاولة لترع ما هو أكثر من الملازم وعاطفياء و ومسخصيا، ووعسكرياء عن الأزمة عسى أن يتبقى منها فقط ما هو لازم لفهمها، لمل الأمة عن طريق الفهم تستطيع فتح على المستعصي، وأن المحلوق المستعصي، وأن تجد طاحة أو منفلاً إلى الشمس (ص 13).

ويضيف المؤلف: وإنني في قصة والحرب في الخليج الا أصدر أحكاماً، وإنما أحاول بناء وقائع. وكان رأيي دائماً _ ولا يزال _ أن أي كاتب سياسي مطالب بالدرجة الأولى بأكبر قدر من الحقائق _ ويأقصى ماهو متاح له، ويأكبر قدر من الاجتهادات _ وعلى أوسع دائرة ممكنة (ص 15-16). ويستطرد المؤلف في تأكيد هذا التوجه فيقول:

> «إن أملي في عرض القصة، وإعادة بناء الوقائم في أزمة وحرب المخليج _ أن يكون موقفي موقف المستقل، وليس موقف الحياد، فموقف الاستقلال بحث في كل ركن وان كان ملغوماً، والحياد تُكرّز وتجنب للمحاذير من أي نوع، والحقيقة أنني لا

أستطيع أن أزعم لنفسي موقف المتجرد، وظني أن وهم التجرد غير إنساني، بل هو مستحيل؛ فكل إنسان له في النهاية روايته، وهي محكومة بموقفه، محكومة أيضاً بمنظوره الفكري والثقافي، (ص18).

يستفاد من هذه العبارات البليغة أن المؤلف يبغي تشخيص أزمة وحرب الخليج استفاد إلى أكبر قدر من والحقائق من موقف والمستقل، قدر من والحقائق من موقف والمستقل، والاستقلال لا يعني السلبية مثل والحياد، ولكنه يعني التقويم الموضوعية لا تتنافى والاجتهاد الشخصي الذي يتأثر حماً بالتركيبة الفكرية والثقافية للكاتب، وليس القيد بمسلمات إيديولوجية متى ثبت له أمبحت تمثل قفزاً على وحقائق، موضوعية يستحيل تجاهلها.

ولكن للأسف الشديد سرعان ما تبدد توقعي وتحول التوقع إلى وهم، فلم يتضمن الكتاب وأكبر قدر من الحقائق،، ولكنه ذكر وقائع منتقاة بعناية، ليس بالقياس إلى أُهميتها اللَّائية، ولكن بالقدر الذي يسوُّغ موقف العراق ومن ساندوه على المستوى الرسمي والشعبي، وحيث إن «محمد حسنين هيكل» يتمتع بذكاء حاد، وأراد أن يعطي انطباعاً بأنه مفكر ومستقل، فقد لجأ إلى عدة أساليب لإخفاء انحيازه الفعلي للعراق، أولا: اغفال مناقشة قضية «عدم مشروعية» الغزو وعدم مشروعية سلوك قواتُ الاحتلال العراقية، وذلك لسببين: سبب منهجي ورد في مقدمة كتابه، ومفاده أن القوة، وليس القانون، لها القول الفصل في العلاقات الدولية، وعلى حد تعبيره فإن وعنصر القانون في أية أزمة ليس هو ضابط إيقاعها، وإنما ضابط الإيقاع حقائق القوة؛ (ص 16). ولنا عودة إلى مناقشة هذا المنطلق المنهجي، أما السبب الثاني فقد ورد في حوار أجرته معه جريدة «المصور» القاهرية جاء فيه على لسانه: وأن يقال إن العراقيين كانت لديهم أسباب وتصورات، هذا كله لايهمني (هكذا)، يهمني فقط أنه عند لحظة معينة تصور العراق أن الظرف صالح ومناسب فخطا إلى التنفيذ، لحظة الخطو هذه هي المهمة عندي (المصور، العدد، 4526 بتاريخ 8 مايو 1992، ص 23). وهكذا أُغفل ومحمد حسنين هيكل؛ عنصراً أساسياً من العناصر المباشرة في الأزمة التي نشبت بين الكويت والعراق. ثانياً: أقحم «محمد حسنين هيكل» قضايًا عربية عامةً وبشكل مكثف على أزمة الخليج، مثلُ القضية الفلسطينية، والتلخل الأجنبي، وتوزيع الثروة. إن إثارة هذه القضايا العربية العامة والدائمة في الواقع العربي وربطها مباشرة بأزمة الخليج تهدف إلى إثارة المخيلة الشعبية وانصراف الرأي العام العربي عن الاهتمام بالغزو العراقي للكويت الذي تسبب في إثارة الأزمة، وتوزيع مسؤولية الكارثة على أطراف كثيرة، ومن ثم عدم تحميل النظام العراقي وزر هذه المسؤولية بمفرده. وهكذا يدعم ومحمد حسنين هيكل، أسلوب العراق في إدارته للأزمة. ثالثا: إن أسلوب العرض القصصي، واستخدام صياغات لفظية تتعمد اللمز، والإيحاء يفسح المجال أمام المؤلف للتعبير عن مواقفه على لسان أبطال قصته. ويستدل من سياق الحديث أنه متعاطف مع العراق ومناصريه دون أن يُقْصِحَ مباشرة عن ذلك.

بناء على ما تقدم سقط هوهم، موقف الاستقلال الفكرى الذي أراد ومحمد حسنين هيكل، أن يقنعنا به. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تقديم قراءة نقدية لكتابه عن هحرب الخليج: أوهام القوة والنصره، والذي أثار فور صدوره عاصفة من النقد أو الاستحسان نظراً لما يتمتم به المؤلف من شهرة عريضة على المستويين: العربي والعالمي. ونعترف بأن مهمتنا شاقة للغاية لأنها محاولة للكشف عن حقيقة موقف المؤلف من أزمة الخليج وتداعياتها المختلفة وسط كم هائل من الحقائق وأنصاف الحقائق والزيف أوردها المؤلف مبعثرة أو معترجة في أسلوب وإن تعيز بالرشاقة والإثارة الدامية أو الطراقة، فهو أسلوب وزئبقي، يجمل مهمة الناقد في الاجتهاد لاحتواء جوهر الفكرة التي يبغى المؤلف نقلها إلى قرائه، أمراً صعباً.

بادىء ذي بدء نرى ضرورة مناقشة ثلاثة أسس منهجية بنى عليها المؤلف تقويمه دلحرب الخليج؛ عنصر «القوة»، وفكرة «المؤامرة»، وعنصر «البتروك».

وكما مبق أن ذكرنا فإن المؤلف يؤكد أن القوة _ وليس القانون _ لها القول الفصل في العلاقات الدولية، فالعبرة إذن هي بتوازن القوى وليس بمشروعية السلوك أو عدم مشروعية، وهذا يعود بنا إلى كتابات مكيافيللي وغيره من الفلاسفة من أمثال هويز وسبينوزا وهيجل ونيتشه، وبعض علماء الأنثروبولوجيا من أمثال داروين، وبعض فقهاء القانون الدولي والمتخصصين في علم العلاقات السياسية الدولية المعاصرين من أمثال جورج شفارزنبرجر وهانس مورجتاو، فالقانون اللي يقرر وما يجب أن يكونه عليه السلوك يدخل في نعالق المثاليات Utopia ، شاف في ذلك شأن مبادىء الأخلاق عليه السلوك يدخل في نعالق المثاليات (Utopia ، شافرة باعتباره المنصر الوحيد الذي يسود الصراعات الدولية. صحيح أن الشرعية الدولية (أي حكم القانون) وليست قيمة منعزلة عن حقائق القوة» على حد تعبير ومحمد حسنين هيكل، نفسه (ص 16).

القوى بين اللول من الجانب الآخر، ولكن ليس معنى ذلك أن القيصل في كل مواضع المخلاف بكون للقوة وليس للقانون وإلا انتهى بنا هذا المنطق إلى القول بأن والمحق هو القوة، للقوة وليس للقانون وإلا انتهى بنا هذا المنطق إلى القول بأن ولكن أيضا من منطلق enight is right ولكن أيضا من منطلق elbay؛ فالقانون ليس فقط من صنع القوة، ولكنه وليد عوامل عديدة مثل أية ظاهرة اجتماعية، كما أن القانون ليس مجرد أداة لخلمة القوة، ولكنه أيضاً أداة لتنظيمها وتقييدها، وقد فطن الكثاب الواقعيون أنفسهم لهله المحقية الموضوعية، وعلى وأسهم هانس مورجتنا والذي تزعم المدرسة الواقعية بعد الحرب المالمية الثانية ـ وعدلوا عن موقفهم السلبي السابق من والشرعية الدولية، وأقروا بأن المقانون الدولي هي عنصر من عناصر الواقع الذي يجب الاعتداد به إلى جانب عنصر القوة؛ ولذلك فإن جميع الدول، بما فيها الدول القوية، تعمل جاهدة على وصف تصرائعها بأنها تصرفات مشروعة قانوناً، وإلا فقدت عنصراً مهماً من عناصر فاعلة تلك المتصرفات.

من ناحبة أخرى، فإن منطق وأن القوة هي معيار السلوك الدولي، أوقع ومحمد حسنين هيكل، في تناقض فكري واضح. فمن جانب يتجاهل تماماً مناقشة عدم مشروعية غزو العراق للكويت لأن هذا العنصر، وفقا لمنطقه، ليس عنصراً مؤثراً في الأزمة اللولية التي ترتبت على واقعة الغزو، ولكن من جانب آخر يعود فيؤكد على أن الغزو كان مرفوضاً من الأمة العربية (ص 37). فعلى أي أساس قام الوفض إن لم يكن على أساس دعدم مشروعية، الغزو؟ وإذا كانت القوة هي معيار السلوك الدولي فكيف يأخذ المؤلف على الولايات المتحدة واللول المتحالة معها أنها انبحت ذلك المعيار؟

الأماس المنهجي الثاني الذي بنى عليه المؤلف تقويمه ولحرب الخليج؛ هو منطق التدبير الخارجي أو التآمر، فقد راجت في عالمنا العربي نظرية المؤامرة العالمية والإسبريالية؛ التي تهدف منع تحقيق المشروع القومي العربي (الوحدة العربية). ويتضح من مبياق قصة وحروب البترول» المتوالية أن ومحمد حسنين هبكل؛ لا يشد عن هذا الموقف العام؛ فهو يشير إلى أن أصابع التآمر كانت واضحة في استمرار نزيف الحرب العراقية، ان لم يكن في التدبير لنشوبها، وقد تورط بعض الجيران العرب للمراق وإيران في هذه المؤامرة (ص 233-235، 122-281). ولا يمكن للكويت أن تنفذ مياستها البترولية المرسومة لإضعاف العراق إلا إذا كان وراءها من يساندها، أو يحرضها على خفض الأسعار (ص 259)، ويستفاد أيضاً من سياق الحديث أن ومحمد حسنين هبكل؛ لا يوفض تماماً وجهة نظر العراق الذي ساوره الشك في 1990 بأنه

يواجه مؤامرة واسعة النطاق شاركت فيها أطراف عربية (ص 316 - 317).

وقد أدّى منطق المؤامرة الذي تبناه ومحمد حسنين هيكل؛ إلى تزييف الحقيقة من جانب بإلقاء مسؤولية ما حدث في أزمة الخليج على الآخرين، وتسويغ هزيمة النظام العراقي في وحرب الخليج، من جانب آخر، وتعميق تداعيات الأزمة والحرب من جانب ثالث.

أما الأساس المنهجي الثالث الذي اعتمده ومحمد حسنين هيكل، في تقويمه ولحرب الخليج، فهو الإفاضة في تأكيد أهمية البترول إلى درجة اعتباره المتغير الوحيد الذي بفسر سياسة الدول إزاء منطقة الخليج، ويصفة خاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى حد تعبير المؤلف نفسه ولقد كان القرن العشرون أمريكيا، فمعنى هذا _ بلون البترول، فإذا كان مطلوباً أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكيا، فمعنى هذا _ بلون لبس _ أن القرن الواحد والعشرين يستحيل أن يكون أمريكيا إلا إذا تحققت المولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كاملة على البترول، (ص 197-1981). وحيث إن منطقة المخليج هي أكثر المناطق إنتاجا للبترول، وتحتوي في باطنها الآن ما بين %60 إلى المخليج هي القرن الواحد والعشرين، وعلى أرضها يتقرر شكل هذا القرن وهويته، (ص 205).

لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية البترول في السياسة العالمية باعتباره سلمة اقتصادية واستراتيجية حيوية، ولكن إسناد السياسة الأمريكية إلى هذا المتغير بمفرده هو من العموم والتبسيط بحيث لا يصلح أداة تفسيرية مطلقة لتلك السياسة.

خلاصة القول في اعتقادنا: إن اعتماد ومحمد حسنين هيكل، على الأسس المنهجية سالفة اللكر ـ القوة، التآمر، البترول ـ قد أفسد تقويمه ولحرب الخليج، جملة وتفصيلا.

نحن نسلم مع المؤلف بأن لكل أزمة دولية إطارها الخاص من حيث المكان والزمان فإن هذا الإطار هو الذي يوجه حركة الأحداث والأطراف، ونسلم معه أيضاً بأن الإطار تحدده الأرضية التي تجري فوقها الحركة .. أي الجغرافيا.، والتاريخ الذي يوفر الخلفية اللازمة التي تعطي تأثيرات الظروف على أجواء الحركة، ويخصص المؤلف المجزء الأول من كتابه (281 صفحة) لوصف الإطار الخاص وبأزمة الخليج، ويخصص الجزء الثاني من الكتاب (318 صفحة) لوصف أحداث وحرب الخليج،

وحركة الفاعلين فيها، ويختم كتابه ببعض التأملات التي تتعلق بالبحث عن المستقبل (30 صفحة).

هذا تقسيم منطقي في كل تحليل سياسي: تشخيص الأزمة ويتبعه بالضرورة أسليب إدارتها، وأخيراً استخلاص النتائج وإن أمكن استشراف المستقبل، ولكن المشكلة بالنسبة لكتاب ومحمد حسنين هيكل، أنه ليس من كتب التحليل السياسي الذي يختلط فيه التحليل السياسي الذي يختلط فيه التحليل بالأحداث، وللملك فإنه في قرامتنا النقدية لهذا الكتاب لن تجاري المؤلف في أسلويه الذي تتوه فيه المحاور الرئيسة لأزمة وحرب الخليج وسط كم هائل من الأحداث وتشابك معقد لتحركات الفاعلين تبعاً لرؤية كل منهم للأزمة ممزوجة برؤية المؤلف الذي صيغت في أسلوب إيجابي بصفته مشاهدا لفصول الرواية وشاهداً على أحداثها.

ومهمتنا في هذه الدراسة النقلية لكتاب ومحمد حسنين هيكل، هي محاولة استخلاص المحاور الرئيسة لأزمة وحرب الخليج من بين كم التفاصيل التي أغرقنا فيها المؤلف.

المحور الأول: تشخيص أسباب الأزمة الكويتية ـ العراقية:

بما أن أزمة والخليج الثانية، ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت، فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: ما الأسباب التي تفسر إقلام العراق على تلك الخطوة التي أفرزت نتائج في غاية الخطورة؟ ويعبارة أكثر دقة، ما تقويم ومحمد حسنين هيكل، لتلك الأسباب؟ وهو تقويم نجله مبشراً في أماكن متفرقة من الكتاب.

ان نقطة الانطلاق في التقويم هي «المشكلة الاقتصادية» التي واجهت العراق
بعد أن خرج من حربه مع إيران؛ فالحرب كلفته كثيراً فاستهلكت كل احتياطاته،
ومقدارها 36 بليون دولار، ثم تراكمت عليه ديون عربية وغير عربية بلفت قرابة 60
بليون دولار، وكانت هناك مطالب ملحة سواء في مجال إعادة التعمير والبناء، أو في
مجال فتح فرص العمل أمام مئات الألوف من الشباب العائد من ختادق الحرب
وميادينها (ص 162)، أو لمواجهة نفقات برنامج طموح للتصنيع العسكري، خاصة في
مجال الأسلحة النوبة والكيميائية والبيولوجية (ص 137 - 142).

وكان ظن العراق أنه يستطيع تخفيف ضائفته المالية بفضل دخله من البترول، ولكن هذا الدخل مرتبط بسعر البترول الذي اتخذ اتجاها نزوليا بسبب تخمة السوق بفائض بترولي يرجع في رأيه إلى عدم الترام الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بحصص الإنتاج التي حددتها منظمة «الأوبك» (ص 255-254). وهكذا اعتبر العراق أن الكويت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن خنقه اقتصادياً، وإعاقة جهوده الرامية إلى إعادة البناء بعد حرب مدمرة مع إيران خاضها العراق دفاعا عن «أمن الخليج كله» وفي مبيل عروبته» (ص 228,228) في مواجهة النرعة النوسعية الإيرانية، ونلاحظ في هذا المقام أن المؤلف اكتفى بذكر وصف العراق لحربه مع إيران بأنها كانت حربا للدفاع عن «البوابة الشرقية» للعالم العربي، وفي سبيل أمن وعروية المخليج، ولم يناقش الأسباب الحقيقية التي تُفسِرُ هذه المغامرة العسكرية الطائشة، والتي ترجع إلى رغبة النظام العراقي في الهيمنة على منطقة الخليج وعلى العالم العربي بأكمله بالتبعية، الأمر الذي يحقن أيضاً مجداً شخصياً للرئيس «صدام حسين».

إن السياسة البترولية الكويتية هي سياسة متعمدة تهدف إلى إضعاف العراق بالتواطرٌ مم الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبرها الحكومة العراقية وعدوانا على العراق، وإن العراق وسوف يرد على هذا العدوان، (ص 320-323)، وهنا أيضاً لم يناقش «محمد حسنين هيكل» هذا الادعاء العراقي، ولكن سياق عرضه للموضوع بدل دلالة واضحة على أنه يؤيد هذا الادعاء؛ فالبرغم من إقراره وإن قضية أسعار البترول بصفة عامة قضية معقدة،، فهو يؤكد بأنها وتعتمد بالدرجة الأولى على انضباط كامل يفرضه أعضاء والأويك؛ على أنفسهم (ص 254-255). وحيث إن الكويت لم تُخْفِ ما تفعله من عدم الالتزام بحصتها في الإنتاج طبقا لقرارات والأوبك،، فإنَّها تعتبر مسؤولة عن انخفاض أسعار النفط ودون أن تكترث بأحد، (ص 255). ويفسر المؤلف هذا السلوك الكويتي على أساس أن ثروتها المالية والاقتصادية لم تعد تعتمد في الأساس على سعر البترول الخام؛ فنتيجة لاستثماراتها على نطاق وأسع في شركاتُ كبرى في الغرب لتكرير البترول وتسويقه أصبح ربحها يأتي من بيعة في الأسواق مباشرة للمستهلكين، وليس من بيعه خاما للشركات الكبرى. كذلك كانت استثمارات الكويت في الخارج مركزة في شركات صناعية قد الا يناسبها ارتفاع أسعار البترول»، وبالتالي كأنت قادرة على تعويض انخفاض دخلها من سعر البترول الخام عن طريق زيادة أرباحها من الشركات الصناعية، وشركات توزيع البترول التي تملكها أو تساهم فيها، وهكذا كانت الكويت وهي المستثمرة في السوق الصناعية العالمية وغير قلقة من بترول رخيص،، أما العراق ـ وهو مصدِّر مباشر للبترول الخام ـ فقد كانت أسبابه للقلق حادة، (ص 256). ويأسلوب الإيحاء نفسه يتمق ومحمد حسنين هيكل، مع الرئيس العراقي في وصف السياسة البترولية الكويتية بأنها تآمرية. فقد وصف خطاب وصدام حسين، الذي التمامة في المذكرى التقليلية لثورة 1988 (17 يوليو 1990) بأنه وتشخيص دقيق للصورة العامة في الموقف كله، (ص 320) وقد جاء في هذا الخطاب ما يلي: وإن تلاقي مصلحة المضاديين في أسواق البترول من الأمريكيين لشراء النقط عندما ينخفض سعره، وخزنه، وعرضه للبيع عندما يرتفع سعره، مع سياسة بعض تجار البترول والساسة من العرب، وبعضهم من وزراء البترول، أو أعلى منصبا منهم هي من أخطر حلقات هذه السياسة المحربة، (ص 221).

وترتبط «المشكلة الاقتصادية» العراقية أيضاً بقضية الديون والمساحدات المالية، فقد طلب العراق تنازل الكويت عن الديون التي لها عند العراق، وكان رد الكويت هو أنها لم تطالب العراق بسداد تلك الديون، ولكنها لا تستطيع أن تتنازل عنها صراحة؛ فإن للكويت ديوناً كبيرة عند أطراف كثيرة، فإذا تنازلت عن الديون التي لها عند العراق فإن كل مدين للكويت سوف يطلب المحاملة بالمثل. من ناحية أخرى إذا أعفت الكويت العراق من الديون فسوف تبدو مديونيته أقل في صندوق القد الدولي، وسوف يضغط عليه آخرون ليقتضوا منه ديونهم، ومن مصلحة العراق أن يبدو ديه كبيرا على الورق، ولم يقتنم الرئيس وصدام حسين، بهذا المنطق، وكان تعليقه أنه يظن العكس، فإنه كلما فلت مديونية العراق كما هي ظاهرة في الورق، فإن فرصة أنه يظن العكس، على تسهيلات من الآخرين سوف تزيد (ص 310-311). ولم يعلن ومحمد حسنين هيكل، على هذا الحوار.

من ناحة أخرى، فقد طلب المراق قرضا بمبلغ عشرة بلايين دولار يستطيع بها المراق مواجهة ظروفه الصعبة بعد الحرب، وأبدت الكويت استعدادها لتقديم 500 مليون دولار للمراق تضاف إلى الدين القديم، وقرنت هذا العرض بضرورة تشكيل ولجنة لترسيم الحدود بين البلدين، (ص 033). وطبقا لسياق قصة ومحمد حسنين هيكل، ويبدو أن هذا الموقف قد أثار حفيظة الرئيس وصدام حسين، الذي ردّ بما مؤداه: والحقيقة أن العراق حائر معكم، حين نطالبكم بمساعدات تذكروننا بالديون، وحين نذكركم بحصص البترول المتفق عليها حتى لا تنخفض الاسعار تطلبون توقيعنا على التنازل عن أرض عراقية نحن في حاجة إليها لكي نجد منفذاً إلى البحر، (ص 150).

بصرف النظر عن المصدر الذي استقى منه ومحمد حسنين هيكل، هذه

المعلومات، فإن القول هو قوله، وان أجراه على لسان الرئيس العراقي، فإن ومحمد حسنين هيكل، هو الذي يبني سيناريو قصته، ويجري الحوار على ألسنة أبطالها ولذلك فهو يكتفي عادة بالصبغ الإيحائية للتعبير عن رأيه الشخصي في موضوع الحوار كما ذكرنا، فعندما يقول: إن والعراق حائر معكم، (أي مع الكويتيين)، فهو يوحي للقارى، بأن موقف الكويت من قضية أسعار النقط، وقضية الديون والمساعدات. هو موقف المتعنت غير المتعاون مع العراق إلى درجة إثارة غضب الرئيس العراقي الذي يقول: وإن النار على وشبك أن تخرج من وخشمي، (يقصد أنفه) ولكنني أمسكت بأعصابي، وإن النار على وشبك أن تخرج من وخشمي، ويقمد أنفه) ولكنني أمسكت بأعصابي، ومنتع عن مناقشة المنطق الكويتي فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية التي أثيرت؛ لأن هذه المناقشة قد تكشف عن مغالاة الطرف العراقي في مطالبه، وهذا يتعارض مع التوجه العام للمؤلف الذي يحوص تماما على عدم توجيه اللوم للنظام العراقي، فلا يريد ومحمد حسنين هيكل، أن أنتخاض أسعار البترول لم حسنين هيكل، أن أنتخاض أسعار البترول لم يكن مرتبطا كلية بتجاوز الكويت الحصة المقررة لها في الإنتاج كما يؤكد ذلك جميع خراء البترول في العالم، فإن هذا الإترار يبطل الاتهام العراقي للكويت فتسقط بالتالي إحدى الحجج المهمة التي استند إليها العراق لغزو ذلك البلد.

كذلك فإن مطالبة العراق للكويت بإسقاط الديون الضخمة التي تراكمت لها عند العراق، والمطالبة بمساعدة مالية إضافية بمقدار عشرة بلايين دولار هي مطالب مشروعة في نظر المؤلف لأن العراق في تقديره هو والمدافع عن البوابة الشرقية للعالم العربي، وهو وحامي أمن الخليج، وهو وصاحب أعلى الأصوات في الدعوة إلى النضال من أجل فلسطين وعرويتها» (بعد ابتعاد مصر عن العمل العربي بزيارة السادات للقدس في 1977). وقد وردت هذه الأوصاف في أماكن متعددة من الكتاب.

فضلا عن ذلك، فإنه يستفاد أيضاً من سياق قصة ومحمد حسنين هيكل، أن العرق يبغي استخدام والثروة العربية لبناء قلدرات الأمة، بينما وشيوخ البترول، يهدرون الثروة العربية بإنفاقها على أوهامهم: وَهُم الأمن الذاتي، ووَهُم النفوذ، ووَهُم الأَكُهة (راجع الفصل الثالث من الجزء الأول، خاصة ص 92-101). ونحن نترفع، في هذا المقام وفي غيره، عن نقل الصورة القبيحة التي رسمتها بعض الأوساط في الغرب وللتري العربي، وهي صورة يغلب عليها طابع التحقير المتعمد والإسفاف في القول، ولم نكن نتوقع أن يتقل ومحمد حسنين هيكل، و وهو الكاتب الجاد الرصين وأحد أعمدة الفكر العربي المعاصر ـ هذه الصورة القبيحة والمغرضة في نفس الوقت لأثرياء

البترول؛ ففي تقديرنا يستوي قائل البلاءات وناقلها.

من ناحية أخرى لا ينكر أحد أن النروات العربية قد أُهلِرَت على نطاق واسع، ولكن كان ينبغي أن يكون المؤلف أكثر موضوعة ويكمل صورة تبديد الموارد العربية؛ فإهدار الموارد لم يكن قاصرا على وشيوخ المبترول، فالعراق على سبيل المثال كان يشك ثروات هائلة في موارد البترول والعياه والأراضي الصالحة للزراعة، ولكن النظام العراقي أهدر دماء عربية، ويَلَّد موارد عربية بغير حساب في مقامرات خارجية مدمرة لتحقيق طموحات شخصية وليس دفاعاً عن العروبة كما ادّعي، كما للدُّدت موارده في عمليات قمع داخلية لجميع معارضي النظام، وفي الإنفاق غير الإنتاجي بهدف إحاطة الزعيم المراقي بمظاهر العظمة والأبهة التي يأخلها ومحمد حسنين بهدف إحاطة المروام إلى النقط أهدروا موارد هيهم في إقامة مشروعات مظهرية لا تساهم في عملية تنمية الشعوب العربية.

ولم يكتف المحمد حسنين هيكل، بنقل الصورة القبيحة التي رسمها آخرون الأثرياء النفط، ولكنه أضاف من عنده لمسة إلى هذه الصورة القبيحة فازدادت قبحاً، فقد عقد مقارنة بين الاعصر النهضة في أوروباء، والعصر النهطه. ففي عصر النهضة الأوروبية استخدم المال الشراء الجمالية، ورعاية عبائرة الفن، أما في عصر البرول العربي الإن الجمال كان يُشترى القيمته كـ ماله، أي أنه الاقتناء بقصد الاستثمار بالدرجة الأولى.. ولم يكن هذا السلوك حضارياء (ص 93). هذا انهام صريح لأثرياء البترول الخليجيين بالتخلف الحضاري.

وثمة لمسة أخرى أضافها المؤلف إلى قُبِح صورة أثرياء النفط: ققد أصابهم داء وعنجهيةه المال. وفي ذلك يقول: وتصور القادمون من أطراف المالم العربي إلى قلبه في بعض الأحيان أنهم الخبراء بسوق الاستثمار وصوق المال، ولم يكن ذلك تصرف أفراد ليقتصر أثره عليهم، وإنما تعمرف حكومات النفط أيضا بالمنطق نفسه، فكان أن وضعت شروطا للقروض والتسهيلات عن طريق البنك اللولي، أو تصوغ عقودها بلغته ومفرداتها (ص 109-100). بالإضافة إلى ذلك يأخذ ومحمد حسنين هيكل، على أثرياء النفط أنهم كانوا مُقَرِّرين في تقديم المعونات المالية إلى الشعوب العربية التي كانت في أمس الحاجة إلى تلك المعونات. وفي ذلك يقول في أسلوبه التهكمي: وحاولت المدن الكبيرة في العالم العربي أن تسترضي شيوخ القبائل بقصائك المديح، ولكن الشيوخ طربوا بسماع القصائك، ولم يطربوا بنفس المقدار للمطالب التي جاءت بعدهاء (ص 100). وبالنسبة للشخصية الكويتية بالذات، يقول المؤلف: وراحت تمسك

بتميزها معتبرة أنه خاصية مخلوقة فيها مهما كانت الظروف، وساعد على ذلك بالطبع أن الغنى الله بالطبع الفادح المحاط بالفقر الملقع يورث أصحابه نوعاً من الكبرياء يمكن أن يحسب كنوع من الاستكبار، وكانت النتيجة أن الكويت بَلَت للآخرين بلداً أصابه داء التعالي بغير مبرر حقيقي. وأدى ذلك إلى حساسيات أصابت كثيرين من العرب، حتى هؤلاء الذين كانوا يحاولون فهم مشاكل الكويت ويتعاطفون معهاء. (ص 280).

وتأكيدا لوصف وعنجهية والمال والتقتير في تقديم المساعدات للآخرين يلكرنا المؤلف برأي شاه إيران السابق، ورأي العاهل الأردني الملك وحسين في وشيوخ البترول، ففي صفحة (105) بقول: وإن شاه إيران شخصيا له رأي لا يُحْفِيه في العرب من القاع في مدنهم إلى القمة في قصور حكامهم، وهو يشعر بعقدة استعلاء غربية تُمتري له أنه وريث إيوان كسرى أمام قبائل من البدو الرحل يعرفون قواعد التعامل مع قطعان العنم، وليس مع استراتيجيات البترول أو العالم، وفي صفحة (334) يقول: ووكانت عَمّان غير راضية عن شيوخ البترول بالجملة، فالأزمات الاقتصادية تصحرها والأثرياء لا يساعدونها بالقدر المنتظر، ولعل الملك وحسين، وهو السليل الوحيد الباقي على عرش هاشمي كان يُوحِنُ في أعماقه بأن وشيوخ البدو، اللذين كانو يتطلعون إلى أجداده باعتبارهم وأشراف الشيوخ» أصبحوا الآن في وضع من يُقطي ويمنع، وربعا أبه لم يكن يضايقه كثيرا أن يشعر أصحاب البترول ـ الذين نزل عليهم الغنى دون حساب _ بخطر يهددهم ويعيدهم إلى الأرض من طبقات السحاب التي حَلَقوا إليها بغير أجنحة.

إذا صرفنا النظر عن الاسلوب الجارح الذي استخدمه ومحمد حسنين هيدل، في وصف وشيح البترول»، فإنَّ اتهامه لهم وبمنجهية، المال لأنهم يملون على المفترضين شروط البنك العولي ومنطق صندوق النقد الدولي، واتهامهم بالتقتير في منح المساعدات المالية الشعوب العربية التي كانت في أشد الحاجة اليها هي اتهامات مُغْرِضه لأنها تضمن تزييفا وإضحا للحقيقة، فإن الإحصائيات تشير بوضوح إلى أن حكومات الخليج العربية _ وعلى رأسها حكومة دولة الكويت _ قدمت إلى الدول العربية الأخرى معونات مالية ضخمة. ويعلم ومحمد حسنين هيكل؛ علم اليقين الدول العربية الأخرى معونات مالية ضخمة. ويعلم ومحمد حسنين هيكل؛ علم اليقين هذه الحجهود الحربي العراقي ومساعدات يصعب انكارها، الكويت قدّمت بالفعل للمجهود الحربي العراقي ومساعدات يصعب انكارها» (ص 229). وفي موضع آخر يقول: وبعد نجاح إيران في احتلال شبه جزيرة والفتاوي (ص 229).

العراق حصل من دول الخليج في هذه الفترة وحدها على ما يقرب من 12 بليون
دولار، (ص 136). أما عن تهمة وعنجهية، المال فهي أيضا تهمة باطلة، فإن الحقيقة
الثابتة هي أن القروض التي قدمتها الحكرمات الخليجية إلى اللول العربية الأخرى
كانت بشروط ميسره لا تُقارَن بشروط البنك الدولي ومنطق صندوق النقد الدولي، كل
ما في الأمر أن العلاقة بين اللول المانحة للقروض والدول المتلقية لها تثير قضية عامة
تملق باستخدام تلك القروض، وكان ينبغي أن يناقش ومحمد حسنين هيكل، هذه
القضية العامة قبل أن يُتَّهِم وشيوخ البترول، بأنهم مصابون بداء وعنجهية، المال.

من الطبيعي والمألوف أن اللول المانحة تستخدم القروض - أو المنح - لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فهي أدوات مهمة لحمل اللول المتلقبة للقروض على اتباع سياسات خارجية تتوافق ومصالح اللول المصدرة لرؤوس الأموال. وهذا ما ينسر تنبذب سياسة الإقراض بين والمنحة و والمنع تبدأ تغير التوازنات اللدولية، فإذا ربطت الكويت قضية إسقاط اللدين التي تراكعت لها عند المراق ومنحه قروضا إضافية، بقضية وترسيم الحدودة بين البلدين فإن هذا لا يعتبر من قبيل التعنت في المواقف، أو صورة من صور وعنجهية المال، كما أنه لا يعتبر دلبلاً على تآمر الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية على العراق (ص 318). فإن هذا هو السلوك الطبيعي لجميع المول ومن بينها المراق الذي ومنح وومنع مساعداته المالية للدول الأخرى في إطار سياسته الخارجية العامة.

من ناحية أخرى، فإن القروض العامة _ بخلاف الاستثمارات الخاصة _ تهدف كادلك إلى تحقيق المصلحة العامة للدول المستفيدة. ومن الطبيعي أن تتفرد هذه الدول باختصاص تحديد مفهوم ومضمون مصلحتها العامة، ومن الجانب الآخر فإنه يحق للدول المانحة أن تتأكد من عدم إساءة استخدام القروض. ففي بلاد كثيرة استخدمت القروض (أو المنح) لإثراء الطبقات الحاكمة أو لتمويل أنشطة ترفيه ومشروعات مظهرية دون أن تساهم في عملية التنمية، ولذلك لجأت الدول المانحة إلى فرض قدر من الرقابة على استخدام القروض وذلك باشتراط استخدامها في تمويل مشروعات محددة يتم الاتفاق عليها بين الدائن والمدين، فهل تُقتَبَرُ هذه الرقابة المشروعة من قبيل عضجهية، المال؟

أضاف «صدام حسين» إلى قائمة انهاماته للكويت تهمة أخرى ذات مضمون اقتصادي وهي نهب ثروة العراق البترولية. فقد جاء في رسالة الحكومة العراقية إلى أمين عام جامعة الدول العربية (15 يوليو 1990) إن الكويت «انتهزت فرصة ظروف الحرب (مع إيران) فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل «الرميلة» العرافي وراحت تسحب النفط منه». وقَدّرت الرسالة العراقية ما سحبته الكويت من بترول حقل «الرميلة» بما قيمته 2400 مليون دولار (ص 222). وهكذا استدعت هذه التهمة على وجه التحديد قضية الحدود بين البلدين وهي قضية قديمة وحاسمة في تقويم أزمة العلاقات العراقية _ الكوينية. فما موقف ومحمد حسنين هيكل» من هذه القضية الحساسة بين البلدين؟.

في هذه القفية يتبنى ومحمد حسنين هيكل، وجهة النظر العراقية بالكامل والتي تدعي حقها الناريخي في الكويت، فهو يستهل حديثه بوصف عام لمركز كل من البلدين في ظل الخلافة العثمانية على النحو التالي: ولأن العراق - بتركيته الشهيرة في التاريخ، والتي تضم ولايات بغداد والموصل والبصرة - واحدا من أهم هذه الأقاليم (أقاليم دولة الخلافة)، وكانت بغداد هي مقر الوالي في العراق، وكانت مسؤوليته ممتدة إلى البصرة، وبعد البصرة إلى ما وراءه جنوبا في الخليج، وإلى حيث تستطيع قوته أن تمد سلطتها في عمق الصحارى.. وكانت الكويت في ذلك الوقت ميناء طبيعيا واسعا على رأس الخليج، وكان من توابع ميناء البصرة، (ص 281,84).

يستفاد من ذلك أن العراق، بولاياته الثلاث، كان له كيانه الذاتي في إطار
دولة الخلافة العثمانية، أما الكويت فكانت «امتدادا» لولاية البصرة، تحت «إدارة»
أسرة «الصباح» (ص 286). فقد كانت إذن جزءاً لا يتجزأ من العراق، ويخضع مباشرة
لمسؤولية الوالي في بغداد من خلال حاكم البصرة.

ويستطرد المؤلف قائلا «إن المنطقة لم تكن تعرف المحدود التي تفصل كيانا سياسيا عن كيان سياسي آخر، «وكان مفوض حكومة الهند في الخليج «برسي كوكسى». هو الذي أمسك بقلمه الأحمر، وأجرى به على الخرائط خطوطا ليقول بعدها للمشايخ: «هذه هي حدودكم الجديدة» (ص 68-68). (303, 68-68) بريطانيا والشيخ «مبارك الصباح» شيخ الكويت، والتي بمقتضاها خضمت الإمارة للحماية البريطانية (ص 696). وهكذا تحولت خطوط «بيرسي كوكس» إلى حدود من صنع الاستعمار، وهذا برغة وما ادعاه العراق في نزاعه الأخير مع الكويت، فقد بررغة م ضمه لتلك اللولة بأنه تصحيح لوضع استعماري، فهو

يستعيد جزءاً من ترابه الوطني ويعود بذلك الفرع إلى الأصل.

وقد اكتفى امحمد حسنين هيكل، بهذه العموميات التي يسوقها تدعيما لمزاعم الحكومة العراقية، ولوكلف نفسه عناء الكشف عن حقيقة العلاقة بين الكويث والدولة العثمانية لتوصل إلى نقويم مختلف؛ فالحقيقة التاريخية التي أثبتها المتخصصون تؤكد أنه بينما خضع العراق للحكم العثماني المباشر، فإن الولاية العثمانية على الكويت كانت مجرد ولاية اسمية ولبست علاقة تبعية وخضوع فعلي لسيادة عثمانية يمارسها حاكم البصرة نيابة عن والي بغداد باسم دولة الخلافة. ظم يكن شيخ الكويت معينا من قبل الدولة العثمانية بصفته وقائم مقام، لحاكم البصرة، وإنما كان، منذ منتصف القرن الثامن عشر، حاكما مستقلا، وكان الحكم في الكويت وراثيا، ولم تتلحل الدولة العثمانية، في أيِّ يوم من الأيام في شؤون ذلك المحكم، وقد كُرُّست معاهدة 1899 هذا الوضع، فقد تعهد أمير الكويت بعدم استقبال ممثل أية حكومة أخرى في الكويت، أو في أي مكان آخر وضمن حدود أراضيه، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، وينصرف هذا التعهد حتى إلى ممثلي الدولة العثمانية. كما يتعهد، هو وورثته ومن يخلفه، بعدم التنازل عن أي جزء منَّ أراضيه لحكومة أو رعايا أية دولة أخرى (بما فيها الدولة العثمانية) دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، ألا يدل هذا الاتفاق على أن الكويت كانت تتمتع بوضع مستقل عن وضع العراق اللي كان يخضع للحكم العثماني المباشر؟

أكثر من ذلك، وتحسباً لنشوب حرب أوروبية كبرى تشترك فيها اللولة المشانية إلى جانب االلول المركزية المعادية لبريطانيا، تم ابرام معاهدة القسطنطينية لعام 1913 بين بريطانيا، نيابة عن الكويت، واللولة المشانية، ويمقتضى هذه المعاهدة القرت المحكرية العثمانية الاستقلال الناتي للكويت وتم تعيين الحدود بينها، باعتبارها محمية بريطانية، وولاية البصرة العشمانية، هذا اتفاق دولي له حجيته يقر وضعا قانونيا دوليا للكويت مستقلا عن وضع العراق الذي ظل اتبعا للدولة العثمانية الى ان تمت تسوية الأوضاع الإقليمية التي ترتبت على الحرب العالمية الأولى، ومن المعلوم أن العراق كدولة كان من صنع بريطانيا التي مارست ضغوطا كبيرة في مفاوضات الصلح لكي يكون دولة موحدة، فقد تم ادماج ولايات بغداد والبصرة والموصل في دولة موحدة بمقتضى معاهدة وسفره في سنة 1920 بين الدولة العثمانية والدول المنتصرة، وتم وضع العراق تحت الانتلاب البريطاني بمقتضى عهد عصبة الأمم. وقد اقرت حكومة مصطفى كمال أتاتورك الجديدة هذا الوضع، بمقتضى معاهدة صلح ولوزان، حكومة مصطفى كمال أتاتورك الجديدة هذا الوضع، بمقتضى معاهدة صلح ولوزان،

لعام 1923. وقد تجاهل عمحمد حسنين هيكل، جميع هذه الاتفاقيات الدولية لأنها تبطل بوضوح ادّعاء حق العراق التاريخي في الكويت على أساس تبسيتها في الماضي القضاء البصرة العراقي، ومن ثُمَّ فإن إقليم الكويت يعود شرعا إلى العراق تطبيقاً لقواعد القضاء البصرة العراقي، تطبيقاً لقواعد التوارث الدولي، فبمقتضى اتفاقية 1913، انقطعت كل صلة بين الكويت واللولة العمانية، وذلك قبل سبع صنوات على الأقل من مولد دولة العراق، فكيف تَدَّعي هذه الأخيرة إرثاً لم يكن مملوكاً للدولة العراق، فكيف تَدَّعي هذه

ثم إن دمحمد حسنين هيكل؛ لا يلتزم بمنطق والحق التاريخي، في جميع الأحواك؛ فهو يقول: وفي حين كان المحجاز إقليما (عثمانيا) عهد به إلى ولاة مصر في معظم العهود لقربه منها عبر سيناء والبحر الأحمر.. فإنّ المجانب الشرقي من الصحراء الواصلة الى المخليج (وليس فقط الكويت!) كان في عهدة ولاة بغداد، (ص 281). ومع ذلك لا نعتقد أن دمحمد حسنين هيكل، سوف يؤيد ضمّ المحجاز إلى مصر على أساس حق تاريخي مزعوم.

وفي حقيقة الأمر، إن حجة والحق التاريخي، ليست حجة واهية في معظم الأحوال فحسب، ولكن التمسك بها يمثل أيضا تهديدا خطيرا لاستقرار العلاقات بين الدول؛ فإن معظم الحدود الدولية القائمة الآن هي من صنع الدول الكبرى، التي رسمت خطوطها على الخرائط وفقا لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، دون اعتبار للتركيبات البشرية أو حتى الاتصال الجغرافي بين الأقاليم المختلفة؛ ولذلك كان الصراع بين الدول التي قامت على أنقاض الإمبراطورية النمساوية _ المجرية والإمبراطورية العثمانية في وسط أوروبا وفي البلقان أهم أسباب إشعال نيران الحرب العالمية الثانية، ومن ناحيَّة أخرى، فإن الحدود القائمة الآن بين الدول الأفريقية هي في الأصل من صنع الاستعمار (مؤتمر برلين في سنة 1885)، ومع ذلك فإنه بعد الأستقلال فطن الزعماء الأفارقة إلى خطورة الادّعاء بحقوق تاريخية على أية أقاليم فاتفقوا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على عدم المساس بالحدود القائمة فيما بينها لأيّ سبب من الأسباب بالرغم من إقرارهم بأن هذه المحدود هي في الأساس حدود مصطنعة بفعل الاستعمار. والشاهد أن عدم التزام بعض الحكومات بمبدأ احترام خطوط الحدود القائمة أدى إلى صراعات مُلكَمَّرة تستغلها الدول الكبرى لتحقبق أهدافها الخاصة على حساب الشعوب الأفريقية قاطبة (الصراع الصومالي ـ الإثيوبي حول اقليم أوجادين، الصراع بين ليبيا وتشاد، قضية بيافرا، الصراع بين مالي والسنغال، قضية الصحراء الكبرى.. الخ). لا أعتقد أن «محمد حسنين هيكل، سوف يسعد برؤية اللىول العربية تتقاتل بحجة حقوق تاريخية مزعومة، وكان جديراً به أن يندد صراحة بغزو العراق للمولة الكويت استنادا إلى ووهم، حقّها التاريخي في تلك الدولة.

فضلا عن ذلك، فإن بطلان ضم الكويت إلى العراق لايستند فقط إلى عدم أُخفِّيته في إقليم تلك الدولة بزعم أنه وريث للدولة العثمانية، ولكن البطلان يستمد أيضاً من سلوك العراق اللاحق فقد اعترف قانونا بمركز الكويت المدولي باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.

فمن المعلوم أن الحكومات العراقية المتعاقبة دأبت على المطالبة بالكويت باعتبارها أرضا عراقية، ولكن هذه المطالب اصطدمت دوما بالرفض القاطع، واضطر العراق إلى الاعتراف قانونا (de Jure) بدولة الكويت في الحدود التي تم تعيينها بمقتضى معاهدة 1913. ويجمع الفقه الدولي على أن الاعتراف القانوني لا يجوز الرجوع فيه، ويلاحظ دمحمد حسنين هيكل، أن الملك دفيصل، الذي تُولى عرش العراق بإرادة دبريطانية، لم يقبل خط الحدود الذي وضعته السلطات البريطانية فاصلا ما بين العراق والكويت، وكذلك فعل ورجال بريطانيا في بغداد، وأولهم ونوري السعيد، باشا (ص 271). ولكن عدم قبول الحدود لم يتحول إلى مطالبة إيجابية بتصحيح الوضع، وجاء الملك وغازي، وأحد وموضوع تبعية الكويت للعراق بمنتهى الجد إلى درجة أنه أنشأ إذاعة خاصة.. راح يذيع منها بيانات تنادي بعودة الكويت إلى الوطن الأمه. وقد احتج المندوب السامي البريطاني في العراق على دنوري السعيد؛ بسبب هذه الإذاعة الموجهة، وقد عَبُرت الحكومة العراقية عن أسفها لاستمرار هذا البث فقام المندوب السامي بتوجيه إنذارٍ مباشرٍ للملك وغازي:(272-271) ويكتفي ومحمد حسنين هيكل، بهذا القدر من الأحداث ويتَّجاهل تماما ما ترتب على الإنذار البريطاني من نتيجة في غاية الأهمية بشأن قضية الحدود، فقد تُمّ تبادل الخطابات بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويث، ووافق رئيس الحكومة العراقية، بخطابه المؤرَّخ في 21 يوليو 1932 على خط الحدود المبيّن في اتفاقية 1913 بين الدولة العثمانية ويربطانيا، كما وافق حاكم الكويت نهائيا على هذا الخط نفسه في خطابه الموجه إلى العراق بتاريخ 10 أغسطس 1932، وهكذا استقرت حدود الكويت نهائيا بمقتضى اتفاقٍ دولي مُلْزمَ لكلٍ من العراق والكويت.

ومع ذلك عاد العراق في عهد دعبد الكريم قاسم، إلى موضوع تبعية الكويت للعراق، أثاره في مناسبة اتفاق تمّ التوصل إليه بين بريطانيا وشيخ الكويت سنة 1961، يقضي بانتهاء المحماية البريطانية وإعلان إمارة الكويت دولة مستقلة كاملة السيادة، وتقدمت الدولة الجديدة لعضوية الأسم المتحدة ولعضوية جامعة الدول العربية. وبادر اعبد الكريم قاسمه إلى حشد جيش العراق حول البصرة مهدداً بالتدخل العسكري (273-272) ، ومرة أخرى تراجع العراق بعد أن عادت القوات البريطانية إلى الكريت ووصول قوات أمن عربية تابعة لجامعة اللدول العربية للدفاع عن استقلال الكريت، ومع ذلك نجح العراق في عرقلة انضمام الكريت إلى عضوية الأمم المتحدة لمدة سنتين، ولم ينفتح الطريق أمام الكريت إلا بحملة علاقات عامة (وخاصة) تكلفت قرابة مليون دولار، وتضمنت بين ما تضمنته وتأمين الحصول» على أصوات بعض الدول الأفريقية والآسيوية الصغيرة _ في الجمعية العامة، وتحقق ذلك سنة 1963 (ص 273).

إذا صرفنا النظر عن أسلوب والفعزة وواللمزة الذي يعشقه ومحمد حسنين هيكل، والذي يوحي بأن الكويت اكتسبت عضويتها في الأمم المتحدة عن طريق شراء أصوات بعض اللول الآسيوية والأفريقية الصغيرة (وهو ما يخالف الواقع) فإننا للاحظ مرة أخرى أنه يتجاهل ذكر حقيقة ثابتة ومهمة وهي أن العراق قد اعترف رسميا نلاحظ مرة أخرى أنه يتجاهل ذكر حقيقة ثابتة ومهمة وهي أن العراق قد اعترف رسميا 1913 و 1932، وتم الاتفاق على تشكيل ولجنة مشتركة المصل الحدود على الطبيعة وأو وترسيم، الحدود وفقا للمصطلح الشائع في المنطقة). أكثر من ذلك فقد تم تبادل والتعثيل الدبلوماسي، بين البلدين الأمر اللذي يفيد بإجماع الفقه الدولي اعتراف العراق أعزفا العراق المواق في أزمة المخليج الأخيرة فيما يتعلق بادعائه حقاً تاريخياً له على فيه، وقد تجاهل هاب من وجهة نظر ومحمد حسنين هيكل، لم تتم تسوية قضية تبعية الكويت للعراق 1963 بتسوية نهائية، وفكانت الأزمة مؤجلة أكثر منها منتهية، الكويت للعراق 1963 بتسوية نهائية، وفكانت الأزمة مؤجلة أكثر منها منتهية، (ص.27).

ويبدو من السلك اللاحق للعراق أنه يعترف بحدود الكويت اللعواة، ولكنه في نفس الوقت حاول التومع على حساب الكويت، فمع تصاعد حدة التوتر بين العراق وإيران بشأن وشط العرب، منحت الكويت للعراق سنة 1969 بعض التسهيلات في شريط ساحلي لمساعدته في حماية ميناه وأم قصر، في مواجهة التهديدات الإيرانية، وقد استغل العراق هذه الفرصة فتجاوز حدود الرخصة الممنوحة له، وقامت قواته سنة 1973 باحتلال مركزين حدوديين للكويت جنوب وأم قصر، وكاد هذا الحادث أن يتطور إلى باعلام مسلح بين البلدين لولا تدخل الجامعة العربية دبلوماسياً وإعلان حالة التأهب بين

القوات السعودية لمواجهة الموقف، ولم تنسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية إلا في سنة 1975 بعد إيرام اتفاقية المجزائر بين العراق وإيران والتي أنهت التراع حول الحدود في شط العرب.

هذه السابقة التي تجاهلها ومحمد حسنين هيكل، كما تجاهل غيرها من الأحداث المهمة، هي التي تفسر رفض الكويت أثناء الحرب العراقية ــ الإيرانية لطلب العراق وتسهيلات، في جزيرتي وبوبيان، و وورية، للتعجيل بتحرير والفاو، من قبضة الاحتلال الإيراني، وكانت حبَّة الكويت آنذاك أنه لو منحت العراقيين هذه التسهيلات لما تركوا الجزيرتين بعد الحرب، فنحن نعلم أن لديهم مشروعاهلتعميق مجرى ملاحي حول الجزر يخدم ميناء شحن في خور عبد الله، (ص 26). كما أن سابقة 1973 تفسر رفض الكويت لطلب العراق «باستثجار» جزيرتي «بوبيان» و «ورية» لمدة طويلة. وهو الطلب الذي نقله العاهل الأردني إلى حكومة الكويت أثناء زيارةٍ لتلك الدولة في فبراير 1990. إن طلب وتسهيلات، في جزيرتي «بوبيان ووربة» ــ أو استنجارهما _ يفيد قطعا اعتراف العراق بتبعية هاتين الجزيرتين لدولة الكويت، الأمر الذي يتعارض مع ما أكدته الصحف العراقية في 1989 وهي أدوات لترويج توجهات حزب البعث والحكومة العراقية ... من وأن العراق لايطلب فقط جزيرتي وبوبيان، و «ورية» كما هو شائع، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة.. فإن هناك أراض في الكويت تخص العراق، كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية _ الايرانية وانشغال بغداد، وغيرت خط الحدود فأزاحته عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضمت معه قطعة ضخمة من أراضي العراق، (ص 300-300). وأثارت رسالة العراق إلى الجامعة العربية (15/7/1990) قضية الحدود مرة أخرى وبصورة أكثر وضوحاً، فقد قالت الرسالة: «إن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد وتيرة الزحف التدريجي باتجاه أراضي العراق، فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أراض العراق.. تلك الاجراءات استمرت وبأساليب ماكرة وإصرار يؤكد العمد، (ص 322). وكرر «صدام حسين، الاتهام نفسه في المقابلة التي تمت بينه وبين سفيرة الولايات المتحدة المعتمدة لدى بغداد (343).

وقد أثبت تقرير اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة والمكافة وبترسيم، الحدود بين الدولتين زيف الادعاء العراقي، أكثر من ذلك فقد أثبت التقرير المذكور أن العراق هو الذي اعتدى على أراضي الكريت كما تم تعيينها بمقتضى اتفاقيتي 1913 و 1932 واعتراف العراق بها نهائيا سنة 1963، وكان ينبغي أن يناقش ومحمد حسنين هيكل، قضية الحدود العراقية ـ الكويتية برمتها ولكنه اكتفى بلكر وجهة نظر العراق دون ذكر ومناقشة وجهة نظر الكويت؛ فإن اهتمامه بعرض شكوى العراق ضد الكويت دون مناقشة وأي الطرف المشكو منه لا يمكن اعتباره من قبيل الاستقلال في الرأي، ولكنه يكون انحيازاً كاملاً إلى جانب العراق.

والغريب في الأمر أن ومحمد حسنين هيكل؛ لا يلتزم بمنطقه المنحاز إلى العراق على طول الخط فيناقض نفسه؛ ففي موضع آخر من كتابه يقول:

هداه الخطوط التي رسمتها أقلام ضباط حكومة الهند في القرن التاسع عشر على خرائط الخليج.. أصبحت أمرا واقعا وله دوره، وحتى إذا لم يكن قادرا على تحقيق أول مطالب اللولة وهو حماية نفسها بنفسها بالمدمنة في موقعها أو بالسياسة مع جيرانها ـ فإن هذا الأمر الواقع كان يمثل ترتيبا عالمياً لايستطيع طرف محلي أن يقترب منه إلا إذا كان على استعداد للصدام مع مصالح هائلة وغالبة، وفي كل الأحوال فإن هذه الكيانات أصبحت أعضاء في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة، أصبحت عنديه، وتتجت وأصبحت سيادةكل منها محل اعتراف يستحيل تحديه، وتتجت عن ذلك شرعية لا مجال للشك في وجودها، (ص 60).

وهكذا يقر ومحمد حسنين هيكل، بشرعة الكويت على أنها دولة مستقلة دات سيادة، ومع ذلك فهو يمتنع من اتهام العراق بالعلوان على تلك السيادة، فإن مبدأ احترام سيادة اللوك هو مبدأ قانوني، والقانون وفقا لفرضية ومحمد حسنين هبكل، الأساسية، لا يحرك سلوك الدول، أما الذي يحرك السلوك فهو حساب القوة، هبدأ الأساس فإن المأخذ الوحيد على النظام العراقي يكون، في مفهوم المؤلف، أنه أخطأ في حسابات القوة كما سنرى؛ فلو كان توازن القوى مواتيا فإن الخطوة العراقية تصبح مفهومة ومُستوَّفة.

إن مشكلة «الحدود» ووضع «الجزر» لا تكمن فقط في «ميراث الماضي وثقله»، فهناك أيضاً هاجس أمن العراق بالقياس إلى الوضع الحاضر. وقد ارتبط هذا الهاجس، في مفهوم العراق وفي مفهوم «محمد حسنين هيكل» أيضاً، بقضيتين: قضية تسليح الكويت، وقضية وضع الأسطول العراقي في الخليج. وفيما يتعلق بتسليح الكويت، يلاحظ المؤلف انه قد طغى على الدولة إحساس قوي وبحجم الخطر المحيق بهاء، وبأن أمنها أصبح ومكشوفاً ومعرضاًه (ص 257)، ولذلك اندفعت الكريت في برنامج كبير للتسليح مستلهمة ونظرية الأمن الإسرائيلي، التي تناسب دولة قليلة السكان، ولا بمثلث عمقاً كافياً من الأرض، فاستنات نظريتها الأمنية إلى وسلاح قوي للطيران لا يحتاج إلى أعداد كبيرة من العسكريين، ويملك سرعة فاثقة في الحركة، ويتميز بكتافة عالية في قوة النيران، ومعنى ذلك أنه يمثل قوة من العرف أصحابه وتفي بمطالبهم، وعلى الأقل تصد العلو حتى تكسب فرصة من الوقت يتحرك فيها المصليق ويبادر إلى نجلتها، ونفس الصفحة)، وتنفيذا لهذا المخطط، يؤكد المؤلف أنه وفي العشرين سنة السابقة على الغزو العراقي صرفت المخطط، يؤكد المؤلف أنه وفي العشرين سنة السابقة على الغزو العراقي صرفت الكريت على دفاعها الجوي 22 بليون دولاره (نفس الصفحة).

إلى هذا الحد والأمر طبيعي: فإن من واجب كل دولة أن تدافع عن أمنها القرمي، وأن تتخذ في سبيل ذلك ما تراه مناسبا من تدابير لمواجهة أي عدوان خارجي، والمشكلة الحقيقية في هذا الممجال انما تتعلق بمصدر العدوان المحتمل، خارجي، والمشكلة الحقيقية في هذا الممجال انما تتعلق بمصدر العدوان المحتمل، ويقوع عدوان عراقي عليها. وفطالما كانت ايران مشبكة في حرب مع العراق ـ كانت الحرب تكفيها همم الاثنين معا، وفي نفس الوقت، لأن كلاً منهما انشغل بالآخر، ولكن انتهاه الحرب أعاد هاجس الأمن مرة أخرى للكويت التي تجد نفسها محصورة بين ثلاث قوى إقليمية أكبر منها، كل منها له مشاكله معها.. وهكذا زادت صفقات السلاح الكويتية بعد الحرب (258-25%). وحيث إن العلاقات الكويتية ـ الإيرانية بعد الحرب مارت في طريق التحسن السريع الأمر الذي أثار خيظة المراق (ص 288)، وحيث إن السعودية تتعاون مع الكويت عسكرياً في إطار مجلس التعاون الخليجي (درع الجزيرة)، يصبح العراق هو المقصود بسياسة التسليح الكويتية (ص 298). وهوي، فالمراق هو المقصود بسياسة التسليح الكويتية (1982)، وهوي)، فالمراق هو المقصود بسياسة التسليح الكويتية (1982)، المورة الكويتية تاعناً سلوكها بأنه عدواني يستوجب الرد عليه بالقوة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تسليح الكويت، حتى لوكان تحسبا لمدوان عراقي محتمل، هو جريمة يُعاقَبُ عليها بالغزو والتلمير الشامل؟ لا يجيب المؤلف عن هذا السؤال؛ لأن كل ما يعنيه هو أن يرز استياء العراق من سياسة التسليح الكويتية، ويضيف بذلك عنصراً آخر على قائمة الاتهامات الموجهة إلى الكويت.

أما قضية وضع الأسطول العراقي في الخليج فيعرضها محمد حسنين هيكل،

على لسان الرئيس العراقي وصدام حسين على النحو التالي: وإن المسألة ليست أراضي، فلدي مشكلة أهم من ذلك، وهي أن الأسطول البحري العراقي مبعثر في كل مكان من أيام الحرب (الحرب العراقية - الإيرانية)، فهناك قطع منه في ميناء العقبة في الأردن، وقطع منه في موانيء إيطاليا حيث اشتريناها، ولم نأمرها بالترجه إلى العراق لا نامراق لا يملك ميناء عميةاً على الخليج يسمح للفاطسها بالملاحق، ثم استطرد الرئيس وصدام حسين، يتحدث عن الأسطول المواقي، ويؤكد على والحاجة الماسة لتواجده في مياه الخليج، وأن هذا الأمر ليس مهماً للعراق فحسب، ولكنه مهم لكل العرب. فهناك أساطيل غربة من كل نوعٍ في الخليج، وليس بينها أسطول عربي واحد، (ص 201-300).

وهكذا فإن مطالبة العراق بجزيرتي «بوبيان» و «وربة» لم تكن فقط استنادا إلى حتى العراق الناريخي على أراضي الكويت، ولكن أيضا لأن حصوله على الجزيرتين يمكن الأسطول العراقي من التمركز في الخليج، وأن هذا التواجد البحري العراقي مهم لكل العرب في مواجهة وأساطيل غريبة» تمرح في المنطقة (المقصود قطع البحرية الأمريكية والبريطانية باللذات). أليس العراق هو المدافع عن البوابة الشرقية للعالم العربي؟ إن منطق تواجد أسطول عربي في الخليج لم يكن مرفوضا من الكويت. وللعالم العربي؟ إن منطق تواجد أسطول عربي في الخليج لم يكن مرفوضا من الكويت. السياحء ولي العهد رئيس الوزراء الكويتي أبدى ملاحظة مؤقة اها وأن هذا موضوع يحتاج إلى تعاون كل مجموعة دول الخليج، وهو لا يظن أن هناك عقبة». وفيما يتعلق بالكويت أشار الشيخ وسعده بطريق غير مباشر إلى وأن الكويت تستطيع أن تعلي بالكويت أشار الشيخ وسعده بطريق غير مباشر إلى وأن الكويت تستطيع أن تعلي وصعمها ويعلق تسهيلات للعراق بجزيرتي بوبيان ووربة، دون أن يؤتي ذلك إلى تغيير وضعهماء ويعلق ومحمد حسنين هيكل، على هذا الحوار فيقول: ولم يكن ظاهراً أن الرئيس وصدام حسين، يريد أن يواصل الحديث في هذا الموضوع، فقد انتقل لغيره، (ص 200).

يستفاد من صمت الرئيس العراقي أن الفضية بالنسبة للعراق لم تكن تتعلق في الحقيقة بضرورة تواجد وأسطول عربي، في المخليج؛ فإن هذا التواجد يمكن أن يتحقق وبتعاون كل مجموعة دول الخليج، وباستعداد الكويت لإعطاء تسهيلات إلى الأسطول العراقي في إطار هذا المجهود الجماعي، فالقضية بالنسبة للعراق كانت تتعلق بتمركز الأسطول العراقي على أنه أدوات هيمنة على المنطقة، وليس دفاعا عن البوابة الشرقية للعالم العربي كما ادّعي، ولكن ومحمد حسنين هيكل، يكتفي بلكر واقعة صمت الرئيس العراقي دون أن يُعشر مغزاه، ومن ناحية أخرى، واضح أن صمت

اصدام حسين، يفيد بأن العراق لا يكتفي بالحصول على تسهيلات في العجزر الكويتية في إطار تعاون بحري خليجي ولكنه يريد الاستيلاء على تلك العجزر لسبب لم يفصح عنه الرئيس العراقي كما تجاهله ومحمد حسنين هيكل، ألا وهو أن ضم العجزر الكويتية إلى العراق يسمح بالتوسع في مياه العراق الإقليمية وفي رصيفه القاري وما يترتب على ذلك من إمكانية استفلال وقعة أكبر من قاع الخليج وما تحت ذلك القاع من ثروة بترولية محتملة، فكأن حجة ضرورة تواجد وأسطول عربي، في الخليج كانت تخفي وراءها أطماعاً استراتيجية وسياسية واقتصادية عراقية واضحة.

وثمة واقمة أخرى تجاهلها ومحمد حسنين هيكل، في هذا الشأن: فهر لم يلكر أن مغامرة العراق المسكرية ضد إيران هي التي تسببت في دخول والأساطيل بلكر أن مغامرة العراق المسكرية ضد إيران هي التي تسببت في دخول والأساطيل فقد كانت عنصرا مهما من عناصر تفوقه على إيران في وحرب الناقلات، وبإقدامه على غزو الكويت تسبب العراق للمرة الثانية، ليس فقط في استمرار تواجد والأساطيل الغريبة، في الخليج، ولكن أيضا في زيادة كتافة ذلك التواجد، وفي هذا المقام يُلخ علينا سؤال نظرحه على ومحمد حسنين هيكل، لهله يجيب عليه: هل من المقبول أن يتسجل العراق في خلق أمر واقع ثم يتخذ من هذا الأمر الواقع ذريعة لغزو الكويت وضمها إليه؟

يتضبح من كل ما تقدم أن جميع الحجج التي ساقها ومحمد حسنين هبكل، لتسويغ غزو العراق للكويت ليست حجيجًا مقنعة ولا تخرج عن أن تكون جدلا عقيما يبتمد عن الواقع ويغلب عليه طابع الافتعال، ومحاكمة النوايا تجعل من الصعب اعتماده على أنه تفسير علمي موضوعي.

وحتى لو سلمنا جدلا بانهامات العراق للكويت، فإن هذه الانهامات لم تكن تسوّغ استخدام القوة للقصاص منها، وكان في الإمكان تسوية القضايا بين البلدين بالطرق السلمية؛ فإن قضية تجاوز حصص إنتاج النقط عرضت على منظمة «الأوبك» في نوفمبر 1989 ومارس 1990، واتخلت بشأنها، تحت ضغط العراق ودول أخرى، قرارات الترمت بها الكويت. أما بالنسبة لقضية الديون العراقية فقد أبدت الكويت استعدادها للتنازل عنها وشريطة عدم الإعلان عن ذلك؛ (ص 433) كما أوضحنا من قبل.

أما بالنسبة لقضية والحدود، ووالجزر، فقد اقترحت الكويت في مطلع 1990

تشكيل لجنة وفنية لترسيم المحدود، وقد رفض العراق هذا الاقتراح لأنه كان يعتبر موضوع ترميم المحدود اسياسياء في حين كانت الكويت تعتبره وفنياه .((303) فالقضية بالنسبة للعراق كانت تتعلق بإعادة العين المحدود بين البلدين» (delimitation). ولا بالنسبة المنية الفنية المعين المحدود بين البلدين» (demarcation). وعندما طلبت المكويت في يوليو 1990 من جامعة المدول العربية تشكيل لجنة تابعة لها تتولى السوية نزاع المحدود مع العراق، (324) رفض العراق الاحتكام إلى الجامعة العربية، ولم يوضح ومحمد حسنين هيكل، سبب الرفض هذه المرة. وربما لايعلم المؤلف أن يوضح المحرمة المراقبة أصدرت بيانا في ذلك الوقت جاء فيه (نقل هذا ترجمة لنص البيان الذي نشرته جريدة صلود بين اللول يجب تسويتها بين اللول المعنية، وليس بواسطة لجان تشكلها دول عربية أخرى، فالعراق يرفض أصلاً مبدأ الوساطة لأنه يريد أن يفرد بالكويت لكي يُمثي عليها شروطه كاملة. ألا يذكرنا هذا الموقف بأسلوب إسرائيل في التفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية؟

لقد كانت جميع الفرص مناحة إذن أمام العراق لتسوية خلافاته مع الكويت في جو من التعاون العربي البنّاء، ولكنه أهدر جميع هذه الفرص وعقد العزم سلفا على استخدام القوة العسكرية الفجة لأن الأمر بالنسبة له لم يكن مجرد قضايا خلافية بقدر ماكان فرض هيمنة العراق على منطقة الخليج، واستخدام تلك الهيمنة لتحقيق زعامة عراقية زائفة للمالم العربي بأكمله، ومجدا شخصيا للرئيس وصدام حسين، عبر التاريخ باعتباره موحد الأمة وقائدها؛ هذا هو السبب الحقيقي الذي يفسر في رأينا وفي رأي كثيرين غيرنا .. دون أن يسوغ - غزو العراق للكويت وضمها إليه. وقد امتع ومحمد حسنين هيكل؛ عن توضيح حقيقة الهدف العراقي بالرغم من اننا لا نشك لحظة في أنه كان ماثلا دائماً في تفكيره، بل كان يؤازره تماما. ويتضح ذلك من إشاراته المتعددة إلى ودور، العراق الإقليمي في ظل والفراغ، العربي.

إن تقويم ومحمد حسنين هيكل، لدور العراق الإقليمي يرتكز على فرضية أساسية ألا وهي ترتكي الأوضاع في العالم العربي، ففي وقت اندلاع الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها في الاستيلاء على السلطة، كان العالم العربي يواجه وفراغا، في القيادة، فقد اختفت جاذبية القيادة السياسية كما مثلها وجمال عبد الناصر، واختفت هية القيادة التقليدية كما مثلها الملك فيصل (ص 110)، والشاهد على هذا الفراغ في القيادة انقسام العالم العربي إلى ثلاثة مجالس إقليمية: مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، ومجلس التضامن العربي، والاتحاد المغاري. إن فكرة إنشاء هذه المجالس لم تكن في رأي المؤلف وخطوة إلى الأمام، بل إلى الخلف من حبث إنها استفت عن الإطار الواحد الذي كان مفروضا أن يجمع العالم العربي الواحد في منظمة واحدة، وعلى احترام ميثاق واحد .. ثم استبدلت ذلك بتقسيم الأمة إلى ثلاث مجموعات ضمعت بعض دولها، ثم تركت بقية دول الأمة في العراء أو في التبه (راجع ص 185-180). وقبيل اندلاع وأزمة الخليج الثانية كان العالم العربي في أسوأ حالاته. منقسما في الظاهر وفي الباطن، ومتضاربا في النوايا وكلها غامضة ومنهمكاً في المظاهر وكلها خداعة، والأزمة تأخذ بخناق الجميع اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية، وحتى إنسانية إى (ص 180). وقد وبدا أن البيت العربي كلة آيل للسقوطة (ص 184).

ومن ناحية أخرى، وفإن العراق بلد له تاريخه الطويل وثقافته، وهو بلد غني إذ هو ثاني بلد عربي في إنتاج البترول بعد السعودية، ثم إنه أصبح يملك قوة عسكرية تؤهله مع إمكانياته الحضارية والاقتصادية لأن يلعب دوراً أساسياً على المستوى الإقليمي، (ص 47)، وكان الفراغ العربي العام الذي غَطَى المنطقة كلها ويشد العراق إلى دور إقليمي أوسع من حدوده، وكانت القضية الفلسطينية هي الساحة المهيأة لأي طرف محلي تشده إمكاناته أو ظروفه أو رؤاه إلى دور إقليمي، (ص 225). وعلى هامش قمة الدار البضاء في شهر نوفمبر 1969، أراد العراق اعتراف الجميع به «كقرة إقليمية بارزة» (ص 292-292).

هذه هي إذن رؤية ومحمد حسنين هيكل، لدور العراق الاقليمي: تأهل العراق لإعادة بناء البيت العربي الذي كان آبلا للسقوط، وإذا كان هذا هو الهدف فإن كل تصرف من جانبه يصبح مفهوماً ومسوعاً إذا توافر شرط أساسي هو حسن تقدير توازن القوى وقت التصرف.

لا شك أن الصورة القائمة التي رسمها ومحمد حسنين هيكل، لوضع العالم العربي قبيل غزو العراق للكويت كانت بعيدة كل البعد عن الواقع، ولا ينكر أحد أن التضامن العربي لم يكن في أبهى صوره، ولكن مع مطلع التسعينات كانت الشواهد تشير إلى أن التدهور الذي عانى منه العالم العربي من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كان قد انحسر، وظهرت بوادر إيجابية مشجعة لإعادة بناء الجسور بين الدول العربية، والتطلع بتفاؤل إلى إمكانية مواجهة التحديات التي قد تفرزها التطورات الإقليمية والعالمية في المستقبل. وكان أمام العراق فرص حقيقية للاستفادة من انفراج العلاقات بين المحكومات العربية لإعادة بناء نفسه بعد التلمير الذي أصابه

من جراه حربه مع إيران، كما أنه كان متاحاً له أن يدعم التيارات الإيجابية في العالم المعربي لو كان همه حقاً التقدم العربي والوحدة العربية. ولكنه اختار بدلا من ذلك غزو الكويت، ولم يكن الغزو محصلة لعوامل التدهور في عالم عربي مأزوم، كما أراد أن يقنعا ومحمد حسنين هيكل، بقدر ما كان صبياً لعودة تأزم والنظام العربي، ويدرجة لم تكن مسبوقة من قبل.

من ناحية أخرى، إذا كانت القضية الفلسطينية هي الساحة المهيأة لأيّ طرف محلى تشده إمكاناته أو ظروفه أو رؤاه إلى دور إقليمي، فكيف يمكن تفسير نقل اهتمام العراق من إسرائيل إلى الكويت؟ (ص 254). لا يجيب ومحمد حسنين هيكل، عن هذا السؤال المحرك لأن طموحات وصدام حسين، في حقيقة الأمر لم تكن تتعلق باسرائيل بقدر ما كانت تتعلق بالعرب، فما إن انتهت الحرب العراقية _ الإيرانية حتى سارع العراق يسعى نحو قيادة العالم العربي، وكانت القضية الفلسطينية هي المدخل التقليدي لتحقيق هذا الهدف لما لها من تأثير قوي في وعي ووجدان الجماهير العربية، ولكن من الملاحظ أن الحملة العنيفة التي شنها النظام العراقي على إسرائيل وعلى الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة كانت في حقيقة الأمر، مجرد حلقة من حلقات خطته الإعلامة لتعبثة الرأي العام العربي في المواجهة المنتظرة في الخليج، فإذا نجح وصدام حسين، في كسب تأييد الجماهير العربية له باعتباره الخصم العنيد والقوي للإمبريالية الأمريكية والصهيونية ويطل تحرير فلسطين المنتظر، يصبح من السهل عليه بعد ذلك تحويل هذا التأييد الجماهيري إلى مناصرة سعيه إلى هيمنته على الخليج بحجة أن الدول الخليجية متحالفة، بل ومتواطئة، مع الإنبريالية الأمريكية (هذا بالإضافة إلى الإغراء الذي ينضمنه شعار هإعادة توزيع الثروة النفطية»). وتتضع عملية الربط بين مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والوضع في الخليج من جانب آخر في خطاب وصدام حسين، في افتتاح مؤتمر القمة العربي في بغداد (مايو 1990) لبحث التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل حين قال: «من الحقائق التي أكدتها التجارب ان الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية رئيسة، بل مسؤولية أولى في السياسات العدوانية والتوسعية التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية.. إننا كعرب مستهدفون في صميم أمننا ومصالحنا من هذه السَّياسات الأمريكية وعلينا أن نقول ذلك لأمريكا صراحة.. علينا أن نعلن

بصوت قوي بأنه لا يحق لكائن من يكون أن يتمتع بحظوة في مواردنا وثرواننا في الوقت الذي يحاربنا أو يناهض تقلمنا العلمي والتكنولوجي، وأن نحول هذا المبدأ إلى سياسة ومفردات تطبق ويلتزم بها بصورة جماعية .(ص 307-308). وقد تأكد الربط بين مجابهة الإمبريائية الأمريكية بإسرائيل من جانب والوضع في الخليج من الجانب الآخر في خطاب وصدام حسين، يوم 17 يوليو 1990 بمناسبة ذكرى ثورة 1968 حين قال:

وإن أهم وأخطر الأحداث خلال الفترة الماضية هي الحملة الواسعة المدبرة التي تشنها الدوائر الإمبريالية والصهيونية الرسمية ضد العراق بصفة خاصة، وضد الأمة العربية بوجه عام. لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكدت الإمبريالية أننا انتصرنا في الحق، وأننا له مجنَّدون.. إن القوى الإمبريالية والصهيونية لم تستخلم في حملتها الأخيرة السلاح حتى الآن.. ولم تهدد بالأساطيل والقواعد الجوية المنتشرة في العالم وفي المنطقة.. ولكنها بدأت تمارس القتل وإضعاف القدرة التي تحمي الكرامة والسيادة بأدوات أخرى، ويأسلوب آخر أخطر من حيث نتائجه من الأسلوب الأول .. إنه الأسلوب الجديد الذي ظهر بين صفوف العرب، والذي يستهدف قطع الأرزاق.. إن الأساليب الجديدة ينفذها عرب.. أفراد.. وريما الدول في المنطقة، وأعنى بذلك السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين الحكام في دول الخليج تعمدا في تخفيض أسغار النفط بدون مسوغ اقتصادي.. وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية.. لم يعد هناك خفايا أو أسرار في مرامي هذه السياسة المخربة... رحن 320-321).

وهكذا أراد وصدام حسين، ان يقنع الجماهير العربية بأن تعرير فلسطين إنها يمر بالكويت (وربما أيضا بالدول الخليجية الأخرى بعد ذلك)؛ لأن الكويت ضالعة في التآمر مع الإمبريالية الأمريكية الداعمة لإمبرائيل ضد مصلحة الأمة العربية. ويبلو من سياق قصة «محمد حسنين هيكل، عن حرب الخليج أن المؤلف ليس بعيدا عن تصور وصدام حسين، فمن المنظور التاريخي، ارتبطت أوضاع الخليج بما كان يدور على الشواطيء الشرقية للبحر المتوسط، فإن المبارزة البحرية بين بريطانيا وفرنسا بدأت

أولا: أمام الكويت (ضد أسطول شركة الهند الشرقية الفرنسية في منطقة الخليج)، ثم نفاقمت أمام الإسكندرية (تدمير الأسطول الفرنسي في موقعة وأبو قير، (ص 66-66). وقد أدرك ومحمد على، (باشا) والي مصر الكبير بحسه الاستراتيجي أن وهناك صلة وثيقة بين ما يجري هناك في مياهه أمام الكويت (أنذرت بريطانيا «محمد علي» بسحبه للجيش المصري من الكويت وكان قد احتلها في إطار الحرب مع الوهابيين في ونجده)، وما يجري هنا في البحر الأبيض أمام والأُسكندرية، (ص 66). وبعد الحرب العالمية الثانية، كان وعبد الرحمن عزام، (باشا) صاحب فكرة المجامعة العربية وأبرز مؤسسيها وأول أمين عام لها _ هو الذي خطرت له منذ البداية فكرة ١١٥ بترول العرب يستطيع ان يخدم اهدافهم السياسية، (ص 58) وفي ظروف معركة قيام اسرائيل سنة 1948 عرض عبد الرحمن عزام على الملك عبد العزيز آل سعود فكرة «استعمال البترول في الضغط على الغرب كي لايتجاهل الحقوق العربية في فلسطين. وكان تقدير الملك وعبد العزيز وقتها أنه لا يرى صلة بين الأمرين، (ص 59). وفي معركة 1973 قام بترول الخليج وبدور شريك للسياسة والسلاح، والتي تجاسر فيها العرب بعد تردد على استعمال البترول كقوة رئيسة من قوى الصراع ضد مناصري إسرائيل، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، (ص 60). من هذا المنطلق، فإن الصلة بين اغزو الكويت؛ و (تحرير فلسطين؛ تصبح مفهومة، ومن هنا جاء وصف «محمد حسنين هيكل، للنزاع بين العراق والكويت بأنه كان في حقيقته مواجهة بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية.

وثمة دليل آخر على أن وحملة صدام حسين، على الصهيونية والإمبريالية الأمريكية كانت ستارا إيديولرجيا دعائيا يخفي وراءه أطماعه الحقيقية في الكويت، فقد واكب وخطابه القومي، تحرك بالغ النشاط يستفاد منه أن الهدف لم يكن وتحرير فلسطين، وناما التمهيد لابتلاع دولة الكويت. فقد تدخل العماد وميشيل عون، في لبنان بفية الفضاعلى موريا واستمرار تورطها في مستقع المشكلة اللبنانية ومن ثم يشيها عن التدخل في أزمة الخليج التي كان يزمع تفجيرها، كذلك فقد قدم المساعدة الي الحكم الديكتاتوري العسكري في السودان للضغط على مصر في الجنوب بالإضافة إلى أن حماسه لانضمام مصر إلى ومجلس التعاون العربي، كان من منطلق تحييد مصر إلى ومجلس التعاون العربي، كان من منطلق تحييد مصر في أية مواجهة بثيرها في الخليج. كما أن إصراره على انضمام اليمن إلى ومجلس التعاون العربي، كان بهدف الضغط على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. كان الحاود الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

بهلف تحييدها في أية مواجهة عسكرية قد تنشب بينه وبين الدول الغربية بسبب غزوه واستبلائه على الكويت. إن قبول المعدام حسين على الأيام القليلة التي سبقت الغزو للوساطة المصرية للسعودية كان لتوفير الفطاء الدبلوماسي لعلمية الغزو التي كانت قد تقررت منذ فترة طويلة، فلا يعقل أن تتخذ دولة ما قرارا بغزو دولة أخرى بشكل فجائي، فإن أية عملية عسكرية كبرى لابد من الإعداد لها قبلها بوقت طويل، وهكذا فإن حملة العراق ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، والتحرش بالكويت بإثارة قضية أسعار النفط، وقضية الجزر وقضية الحلود، واتهامها بسرقة بترول العراق وبالتآمر مع الولايات المتحدة الأمريكية لإضماف مقدرة العراق، والتحركات السياسية والاتصالات الدلوماسية إنما تصبه جميعها في اتجاه واحد هو غزو وضم الكويت إلى العراق وليس التحرير فلسطين،

من ناحية أخرى، فإن تسويغ غزو الكويث من منطق والخطاب القومي، باعتباره خطوة على درب الوحدة العربية الشاملة يثير إشكالية من العسير تجاوزها وتتعلق بأسلوب تحقيق الوحدة المنشودة. فهل يجوز تحقيق الوحدة باستخدام القوة العسكرية الغاشمة ضد دولة عربية أخرى، أي بالعدوان؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي بالنفى عند الذين يحترمون الشرعية ويتمسكون بالمبادىء الديمقراطية وبالقيم الحضارية والأخلاقية. ولكن «محمد حسنين هيكل» وضع نفسه كما أشرنا من قبل، خارج تلك المجموعة من الناس. فإن قناعته الشديدة وبواقعية، السياسة تحكم عليه أن يقبل المبدأ الزائف الذي يقول بأن نبل الغاية (الوحدة العربية) يسوغ وسيلة تحقيقها حتى لوكانت تلك الوسيلة غير مشروعة قانونا ومستهجنة أخلاقيا. وقد ساق البعض، تدعيما لموقفهم المؤيد للعراق نموذج الوحدة الألمانية التي يَدَّعون أنها تمت بقوة السلاح على يد وبسمارك؛ في القرن التاسع عشر. ولا وجه للمقارنة في تقديرنا بين والنموذج البسماركي، ووالنموذج الصدامي، فإن الوحدة الألمانية المشار إليها لم تتم بأسلوب القوة الفجة، أو وبالحديد والنار، ولكنها قامت نتيجة لوعي صادق استقر لسنوات طويلة في ضمير الشعوب الألمانية، وتمت بوسائل سياسية ودبلوماسية أساساً، أما القوة فقد كانت إحدى أدوات حماية تلك الوحدة. وإذا كنا من عشاق عقد المقارنات، فإن والنموذج النازي، يكون هو الأقرب إلى والنموذج الصدامي،

يستفاد من التحليل السابق أن الانطلاق من مبدأ وأولوية الوحدة العربية؛ كان بمثابة المحق الذي يراد به باطل؛ فلم تكن الوحدة العربية هي الهدف، وإنما التوسع على حساب الغير كان هو الهدف، فبالرغم من أن إيدبولوجية القومية العربية التي يستند إليها حزب البعث العراقي، فإن توجهاته كانت دائما قطرية في الأساس: تحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية عراقية بحتة، ثم أية وحدة هذه التي يتحدثون عنها والتي تمتمد على أعمال القرصنة السافرة، وتشريد شعب عربي من بلده، وإهدار كرامته، وطمس هويته؟ يضاف إلى ذلك أن جميع تجارب الوحدة العربية في السابق قد انطلقت من القفز فوق الواقع ولذلك انهارت بالسرعة نفسها التي قامت بها، ولا تشذ والتجربة الصدامية، عن هذا المنطلق حتى لو افترضنا حسن النوايا وهو افتراض على غير أساس.

وقد غابت حقيقة أخرى عن ومحمد حسنين هيكل، وهي أن غزو الكويت كان امتدادا طبيعيا للطبيعة التسلطية للنظام العراقي، فلم يتحدث ومحمد حسنين هيكل. _ يالرخم من كثرة ما تحدث فيه من أمور _ عن قضية غياب الديمقراطية في العراق على ما لهذه القضية من أهمية، إن لم تكن تتصدر الأسباب التي تفسر الغزو العراقي للكويت، دون أن تسوغه كما ذكرنا.

فإن من طبيعة النظام العراقي أنه يقوم على أساس من الديولوجية تصجد القوة والبعض والبعض على نحو شامل في تعامله مع المجتمع المدني العراقي، وذلك على نسق النظم الشمولية مثل النازية والفاشية والسئالينية، وقد أكدت هذه الحقيقة جميع التقارير التي صدرت عن لجنة حقوق الإنسان الثابعة للأمم المتحدة، كما أكدتها تقارير منظمة الصليب الأحمر اللولية، ومنظمة المفو الدولية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية، ويكون من الطبيعي أن يتعامل هذا النمط من نظم الحكم مع الدول الأخرى من نفس منطلق القوة والعنف متى سنحت له الفرصة لذلك في تقديره.

ومن المعلوم أن العراق كان يعاني من تناقض واضح بين ضخامة المؤسسة المسكرية والتوسع الملحل لجهاز الأمن القمعي، ولأجهزة اللولة البيروقراطية والحزبية من ناحية، والتدهور الاقتصادي المتزايد من الناحية الأخرى نتيجة للإدارة التسلطية غير المربدة للاقتصاد الوطني، وقد اسفرت الحرب العراقية _ الإيرانية عن تزايد حدة هذا التناقض : بنية عسكرية وأمنية عملاقة من جانب، ودمار واسع النطاق للبنية الأساسية وللجهاز الإنتاجي من الجانب الآخر.

وكان في وسع النظام العراقي، بعد وقف الحرب مع إيران أن يتدارك خطورة هذا الوضع بأن يقدم على إصلاح اقتصادي جذري يرفع عن الشعب قدرا من المعاناة التي قاسى منها طوال عشرين عاما من الحروب الداخلية والخارجية، ولكن الإصلاح الاقتصادي الجاد كان يتطلب تحقق أمرين: تخفيض ملموس للاتفاق العسكري من ناحية، والتخلي عن الإدارة التسلطية العقيمة للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، ولكن الطبيعة التسلطية للنظام كانت تتمارض بشدة مع هذا التوجه الرشيد، فلم يكن من المتصور أن يقبل النظام تقليص مؤسسته العسكرية التي تمثل ركيزة أساسية لاستمراره في الحكم ولذلك لم يسفر وقف الحرب مع إيران عن تخفيض الإنفاق العسكري وولكن إلى توسع في برامج العسكرة وزيادة تكاليف الاحتفاظ بينية عسكرية عملاقة، ووجلت المتفاقمة إنما يكمن في محاولة الاستيلاء على الثروة النفطية والمالية للكويت، وتصوير عملية الفرصة هذه على أنها إحياء للمشروع القومي المربي، وهو التصور الذي أرد همحمد حسنين هيكل، أن يقنع القارىء به، وذلك على مصلحة الأمة ونهضتها وتقدمها، بينما هو في حقيقته حاكم مستبد ومغامر جلب على الشعب المراقي وعلى الأمة العربية الكوارث بسبب مغامراته العسكرية في الداخل.

والغرب في الأمر أن ومحمد حسنين هيكل؛ أشار _ دون قصد _ إلى الصلة بين الطبيعة التسلطية للنظام العراقي ونزعته المجارفة لاستخدام القوة والعنف وبين غزو الكويت، ففي صفحة (225) يصف المؤلف الوضع في العراق بعد توقف الحرب مع إيران على النحو الثاني: ولأن العراق في وضع خطر، فقد انتهت الحرب العراقية _ الإيرانية فجأة، وأدى الإنهيار المفاجى، لإيران إلى مشاعر متناقطة في بغداد، وبشكل ما فإن العراق أحس بالقراغ المباشرة تنيجة لتوقف حرب شغلته واستفرقته بالكامل سياسيا وعسكريا واقتصاديا ونفسيا، وزف العمارك بدأت قوة العراق تواجه نوعا من المبالة قريب الشبه من الفراغ، وحيث إنه دليست هناك قوة مسلحة تستطيع أن تتصور لنفسيها دوراً غير استعمال قوتها، وحيث إنه دليست هناك قيادة لقوة مسلحة تقبل تخفيض الميزانيات المخصصة لها تخطيطا وسلاحا ورجالا، [هذه الصفحات خلمها ومحمد حسنين هيكل؟ على قيادة القوات المسلحة الأمريكية (ص 188) وهي تنظين بدأسها وصيام حسين؟، فإنه يصبح طبيعيا أن يشغل النظام العراقي قواته المصلحة بصفة مستمرة إما في عمليات قمع داخلية، أو

وهكذا جاء غزو الكويت وسيلة للخروج من وضع متأزم داخل العراق وخاصة نظامه السياسي، بالإضافة إلى تحقيق أطماع وطموحات شخصية متأصلة في فكر ووجدان القيادة السياسية التي تتجسد بالكامل في شخص هصدام حسين،، ولم يكن يجدر «بمحمد حسنين هيكل، أن يتصب للدفاع عن نظام عربي قممي لا لشي إلا لأنه يرفى، في نظره، راية القومية العربية.

هذه هي الأسباب التي تفسر الغزو العراقي للكويت، ومنها الأسباب الباطلة التي اهتم «محمد حسنين هيكل» بذكرها، والإسهاب في شرح تفاصيلها، ومنها الحقيقية التي أغفلها المثلف تماماً؛ لأنها لا تتسق وتعاطفه الفعلي مع النظام العراقي.

ولكن الكشف عن أسباب استخدام القوة لا يعني بالضرورة استخدامها الفعل، فإنه يشترط ألن تكون لدى المطرف المزاعب في استخدامها ووسائل القوة العملية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه الطرف الراغب في استخدامها ووسائل القوة العملية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه (ص 48). وقد أغفل ومحمد حسنين هيكل عمالجة الشرط الأول الذي يتعلق بشرعية استخدام القوة - فمنذ البداية تبنى المؤلف، كما ذكرنا، وجهة نظر مكيافيلية مفادها أن القوة وليس القانون، لها القول الفصل في العلاقات الدولية، وأن كان يناقض نفسه بعد ذلك في حديثه عن وحرب الخليج والتي يعتبرها حرباً غير مشروعة بداية، ناهيك عن تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لحلود استخدام القوة وتمتد تلمير العراق، وليس مجرد تحرير الكويت، وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد عند الحديث عن وليس مجرد تحرير الكويت، والمحل المسكري، للأزمة التي فجرها المراق بغزوه، ثم ضمه للكويت، أما عندما يتعلق الأمر بالعراق فإن المبرة لا تكون بمشروعية أو عدم مشروعية استخدام القوة، وإنما تكون بمقدرة العراق الفعلية على المنازلة العسكرية في على عزو الكويت علماً بأن هذه الخطوة كانت تنطوي على احتمال مواجهة أكبر قوة عسكرية متمثلة في قوة الولايات المتحدة الأمريكية؟

لقد أصاب ومحمد حسنين هيكل، في قوله: إن العراق قد أخطأ في حسابات القوة، وهذا هو النقد الوحيد الذي يوجهه المؤلف إلى النظام العراقي، فقد واتجه العراق إلى تصعيد الأزمة (مع الكويت) بدلا من تهدئتها.. وكان ذلك خطأ رئيساً» (ص 39). فقد كان الاقتراب من الكويت بالقوة يعني الاقتراب من بترول المخليج بالقوة، ويترول المخليج أهم الكنوز الاستراتيجية في العالم كما عرفه القرن العشرون، وسوف يعرف هذا القرن الواحد والعشرون أيضاً، ويعني ذلك أن العراق كان خارجا

لمواجهته بالقوة التي لا يملك بالقطع وسائلها، (ص 48). وكان تسلسل الوقائع يشير بوضوح إلى أن خطأ الحسابات العراقية كان شرارة في المكان المخطأ وفي الزمن المخطأ وفي «المناخ الخطأ» (ص 438).

ولكن يبدو أيضاً من تحليلات ومحمد حسنين هيكله أن العراق لم يكن غافلاً تماماً عن حسابات والتقديرات العراقية، فقد جاء الغزو ومتناقضاً مع كل الحسابات والتقديرات العراقية، كما عبر عنها صانعو القرار العراقي بأنفسهم في المرحلة السابقة على هذا الغزوه (ص 318 ويرجع هذا التناقض، في نظر المؤلف إلى أن العراق أقدم على خطونه بناء على افتراضات خاطئة، كان من بينها وافتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تجربة فيتنام، لن تغام بحرب برية يمكن أن تعلول في العالم الثالث، والذي غاب عن المحسابات العراقبة أن.. فيتنام،.. لم يكن فيها بترول، أو فوائض بترولية» (ص 48). والافتراض الثاني أنه ولا توجد في العالم العربي قوة تستطيع مواجهة المراق عسكرياًه، وفي الوقت نفسه فإن أي بلد في العالم العربي لن يتجاسر على دعوة قوات أجنبية لمساعدته في مواجهة القوة العراقية، وهنا أيضاً وقع النسيان لأهمية الواضه (ص 48).

والافتراض الثالث هو أنه بالرغم من تطور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي فإن القوات المسلحة السوفيتي التنطيع أن تقبل عملاً عسكرياً أمريكياً بستدعي وجود قوات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط على مقربة من حدود الاتحاد السوفيتي، والجمهوريات الإسلامية في الجنوب، ولذلك فإن الاتحاد السوفيتي قد لا يكون عنصر تثبيت لرد القمل الأمريكي رصح 352)، ولكن فوجيء المراق كما فوجيء العالم العربي بأكمله، بتعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة منذ الساعات الأولى للأزمة (ص 25).

هذا هو الإطار الفكري لقرار الغزو وكانت احتمالات نجاحه ظاهرة (ص 354). وقامت احتمالات النجاح على افتراض أن التدخل الأمريكي إذا حدث فعلا أو التدخل الإسرائيلي بالوكالة فإنه سوف يقتصر على الأرجع على ضربة جوية يمكن استيعابها.. وقصارى ما تحتاجه من العراق هو الصبر وقوة الأعصاب (ص 352) ولكن ليس كل ما هو ظاهر حقيقي، فالشرق الأوسط كله عالم وحده يختلف ظاهره عن باطنه (ص 354).

· فإن حقيقة الأوضاع في الخليج تشخُّص مقولة أن تجربة فيتنام سوف تَحُولُ دون دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب برية طويلة ضد العراق، وما يترتب عليها من احتمال وقوع خسائر فادحة في صفوف القوات الأمريكية، فإن وأهمية البترول وفوائفه تسوغ هذه المخاطرة، ونضيف إلى هذا السبب الذي ذكره ومحمد حسنين هيكل سبباً آخو بيطل قياس الكويت والعراق على فيتنام هو اختلاف الطبيعة المجغرافية: فإن غابات فيتنام الكثيفة وهي بيئة صالحة تماماً لممارسة أسلوب حرب المصابات، كانت من بين العوامل الرئيسة لهزيمة القوات الأمريكية في تلك البلاد، بينما مسرح العمليات في منطقة الخليج يمثل ميزة استراتيجية وتكتيكية كبيرة للدولة التي تملك ناحية التفوق الجوي والبحري وقوة النيران، وهي بدون شك الولايات المتحدة.

فالمشكلة الحقيقية في الغزو العراقي للكويت لم ترتبط بعزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن خوض حرب برية ضد القوات العراقية، وانما ارتبطت بحصول القوات الأمريكية على قاعدة برية في المنطقة. وهنا تبرز أهمية موقف المملكة العربية السعودية، فالمظاهر كان يشير إلى أن السعودية تقليدياً لا تقبل نزول قوات عسكرية أجنبية على أراضيها لأسباب تاريخية وسياسية (ص 352)، بالإضافة إلى هذا فإن العراق أبرم معاهدة عدم اعتداء مع السعودية بهدف تحييدها في أية مواجهة عسكرية قد تقع في الخليج كما ذكرنا من قبل. ولكن الباطن كان غير ذلك: فقد وافقت المملكة العربية السعودية على استخدام أراضيها كمنطقة حشد القوات العراقية في البر والقوات الحراقية الأخرى وكركيزة لانطلاق تلك القوات المراقية في البر وليس نقط في الجو، وهكذا تعتبر المملكة العربية السعودية، في نظر العراق وفي نظر ومحمد حسنين هيكل، همثولة جزئيا عن قرار الغزو العراقي للكويت.

فلوكان النظام العراقي يعلم بأن السعودية سوف تتخلى عن سياستها التقليدية بعدم السماح بنزول قوات أجنبية على أراضيها، وأنها لن تتقيد بمعاهدة عدم الاعتداء التي أبرمتها مع العراق، لما أقدم هذا الأخير على غزو الكويت.

من ناحية أخرى، فإن المشكلة في الغزو العراقي للكويت أنه وبدأ أصلاً، ثم إنه مضى إلى النهاية (أي تحول إلى غزو شامل بدلاً من الاكتفاء باحتلال وبوبيان، و وورية، ومنطقة حقل الرميلة الجنوبي) دون أن يراجع نفسه في متصف الطريق وبغير أن يحذره أحد، رغم أن شواهده كانت بادية، خصوصاً في الثماني والأربعين ساعة السابقة عليه، ولعل الأطراف التي كان في مقدورها أن ترى شكل ماهو قادم (يقصد السعودية ومصر) ـ كانت تريده أن يمضي إلى النهاية حتى يتجاوز نقطة اللاعودة

(ص 49) ومن تُمّ يتم القضاء على قوته العسكرية وهي الأداة الرئيسة لفرض هيمنته التامة على منطقة الخليج.

وهكذا فإن العراق لم يكن مسؤولًا وحده عن خطأ الافتراضات التي بنى عليها قراره بغزو الكويت، فإن دولًا عربية أخرى ـ بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي ـ تشاركه مسؤولية قرار الغزو!!

وإذا لم يكن النظام العراقي مسئولاً مسؤولية كاملة في نظر ومحمد حسنين هيكل، عن قرار غزو الكويت فإن المؤلف يُبَرِّئه تماماً من أية مسؤولية عن شن وحرب الخليج، وما ترتب عليها من تدمير يكاد يكون كاملاً للقدرة العسكرية والاقتصادية العراقية، خصماً من القدرة الكلية للنظام العربي، وهذا ينقلنا إلى المحور الثاني الذي تدور حوله هذه القراءة النقدية لكتاب ومحمد حسنين هيكل، عن حرب الخليج، وهو يتعلق بإدارة أزمة الخليج بعد العزو العراقي للكويت.

المحور الثاني: إدارة أزمة الخليج:

لن يستدرجنا ومحمد حسنين هيكل، إلى مناقشة جميع التفاصيل التي أغرقنا فيها، ولن نتأثر بالقصص وبالمؤثرات الدرامية التي نسجها حول مواقف الدول من الأزمة العربية والدولية التي فجرها الغزو المراقبي للكويت، فمهمتنا تنصب على التقويم العام لإدارة الأزمة في مفهوم ومحمد حسنين هيكل، بالقياس إلى التقويم الموضوعي الذي تفرضه طبيعة الأزمة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

لقد احتدم المجدل بين رجال المحكم ورجال الفكر على السواء حول أفضل الأساليب لتسوية الأزمة العربية والدولية التي ترتبت على غزو العراق للكويت.

ومن المعلوم أن ادارة أية أزمة دولية لا تخرج عن أحد أسلوبين: أسلوب التسوية السلمية أو أسلوب الحل العسكري. ويتوقف الاختيار بين هذين الأسلوبين على اللهدف المراد تحقيقه من ناحية، وتوازن القوى بين أطراف الأزمة من ناحية أخرى، وأخذاً في الاعتبار مشروعية الهدف، ومشروعية استخدام القوة في حالة اختيار الأسلوب الثاني، أي الحل العسكري فما هو تقويم ومحمد حسنين هيكل، لعواقف أطراف الأزمة بالقياس إلى هذين الأسلوبين؟ أن تقويم ومحمد حسنين هيكل، لتلك المواقف يستند إلى توزيع للأدوار بين جميع الأطراف المعنية بالأزمة كما حددها هو ملفاً بناء على منطلقات فكرية افتراضية بعيدة كل البعد عن التحليل الموضوعي. وأول

هذه المنطلقات هو التقييم المغرض لأسباب أزمة الخليج التي فجرها الغزو العراقي للكويت كما أوضحنا في الصفحات السابقة. فللعراق مطالب محددة ومشروعة في الكويت فمن ثم فإن والحل السلمي، للأزمة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه المطالب من خلال مفاوضات جادة تسفر عن حل وسط تتفق عليه الأطراف المعنية. فالحل السلمي، في مفهوم «محمد حسنين هيكل» لا يستقيم ومطالبة العراق بالانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط. وثاني هذه المنطلقات هو نظرية التآمر ضد العراق بهدف تدمير قوته العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم تغيير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج خاصة لصالح الغرب عامة ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية واللول العربية النفطية خاصة. ومؤدّى هذا المنطلق الفكري السقيم أن المتآمرين على العراق يرفضون أية تسوية سلمية تُبقى على قوة العراق، ويسعون سعياً حثيثاً إلى الحرب، فبالنظر إلى الهدف المراد تحقيقه _ وهو تدمير قوة العراق _ وبالنظر إلى حسابات القوة الفعلية ـ وهي في صالح المتآمرين ـ يصبحون دعاة حرب وليسوا دعاة سلم. والمنطلق الثالث هو تقييم الوضع العالمي الراهن الذي يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة بصفة مطلقة على الشؤون الدولية بحيث تتحول جميع الدول الأخرى ـ كبيرها وصغيرها ـ كما تتحول هيثة الأمم المتحدة إلى دُمي تحركها خيوط تمسك بها الحكومة الأمريكية.

إن فساد هذه المنطلقات الثلاثة تتسبب في تربيف متعمد للحقائق من ناحية، وفي تناقضات لا حصر لها من ناحية أخرى، ولابد أن يسفر الزيف والتناقض عن فساد تقويم ومحمد حسنين هيكل، لإدارة الأزمة. وتدور مناقشاتنا لهذا التقويم حول إمكان تحقيق حل سلمي للأزمة _ سواء في الإطار العربي أو في الإطار الدولي، وإذا كان خيار الحل السلمي ممكنا فعلى من تقع مسؤولية عدم تحقيقه والتوجه بدلاً منه إلى خيار الحوب؟ والقضية الثانية التي تستحق المناقشة تتعلق بدور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة لأن هذه المنظمة تتحمل التبعة الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه في حالة الإخلال به. فهل قامت المنظمة بدور مستقل أو أنها تحولت إلى جهاز من أجهزة الحكومة الأمريكية كما ادعى العراق و ومحمد حسنين هيكراء؟

جدلية الحل السلمي والحل العسكري:

طوال مراحل الأزمة برز تياران دوليان رئيسان بشأن إدارة وأزمة الخليج: التيار

الأول: تبته بعض الدول العربية كما تبناء الاتحاد السوفيتي بتأبيد من بعض الدول الأوروبية الرئيسة (دول الجماعة الأوروبية بصفة عامة)، ومشاركة بعض زعماء العالم البارزين من أمثال المستشار الألماني السابق فيللي برانت، ومستشار النمسا وأمين عام الأمم المتحدة السابق وكورت فالدهايم، ورئيس وزراء بريطانيا السابق وأدورد هيث، والأمين العام للائمم المتحدة ابيريز دي كويلاره بصفته الشخصية وليس نائباً عن هيئة الأمم، وغيرهم، وقد دعا هذا التيار إلى حل الأزمة سلمياً وبذل جميع الجهود التي تدفع بالعراق إلى التسليم بالقرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن، وممارسة كل الضغوط الممكنة في هذا المجال. والتيار الثاني هو الذي جسدته الإدارة الأمريكية للأزمة ودعا إلى رفع راية الحل المسكري جنباً إلى جنب مع الحلول السياسية والاقتصادية والمعنوية.

وفي الحقيقة لم يكن هناك تعارض جلري بين التيارين؛ فإن التلويح الأمريكي بالمحل العسكري لم يستبعد خيار الحل السلمي ، كما أن خيار الحل السلمي لم يستبعد خيار الحل السلمي لم يستبعد خيار الحل العسكري في نهاية المطاف إذا فشلت جميع وسائل الحل السلمي وقد وضح التداخل بين التيارين في المناقشات التي دارت في جميع عواصم العالم والإعلامي، حول موضوع تكنيكي يتعلق بإتاحة فرصة كافية من الوقت أمام العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق لتبين مدى فاعليتها في إرغام العراق على الإنسحاب من الكويت وعودة حكومتها الشرعية إليها، وقد أدلى الرئيس وبوش، يوم غزو العراق للكويت (2 أغسطس 1990). بتصريح للصحفيين جاء فيه: وإنني ما زلت أمام كل الخيارات، لم أعتمد شيئًا والهواد.

ومع ذلك فقد رسم ومحمد حسنين هيكل، صورة مختلفة تماما لما كان يجري في جميع عواصم العالم؛ فقد رسم الطرف العراقي في صورة الطرف الذي يجاهد لمنم وقوع الحرب دون جدوى، لأن مواقف الأطراف الأمريكية، والعربية العملية ـ ومنها الطرف الكويتي ـ كانت تجره جراً إلى الحرب، هذا التقويم العام يثير الدهشة حقاً فالطرف المعتدى يتحول فجأة إلى داعية للسلم، بينما الطرف المعتدى عليه يصبح داعية للحرب لا لسبب إلا لأنه يتمسك بحقه في الدفاع الشرعي عن نفسه!! فما الأسانيد التي يسوقها ومحمد حسنين هيكل، تتدعيم هذا التقويم الغريب؟

كان طبيعيًا أن تتصدى جامعة اللول العربية لاحتواء الأزمة منذ لحظة تفجرها في 2 أغسطس 1990. وبالفعل عقد على الفور اجتماع لوزراء الخارجية العرب الدين كانوا متواجدين في القاهرة بحكم اشتراكهم في اجتماع وذراء خارجية الدول الإسلامية. وكان انجاه الآراء على النحو التالي: قان العرب لابد وأن يخرجوا بقرارات نفرض على العراق أن ينسحب من الكويت قبل أن يتعقد الموقف بتلخل خارجي من جانب الولايات المتحدة وغيرها» (ص 373). وفي الوقت نفسه، كان الرئيس هحسني مبارك يطلع على تقدير موقف أعده مكتبه بالاشتراك مع وزارة الخارجية، والمخابرات العامة تضمن الاقتراح التالى:

وإن القاهرة مطالبة بحصر نطاق الأزمة قدر ما تستطيع حتى بإعطاء الانسحاب العراقي الحتيي غطاء دبلوماسياً يسمع له بالخروج من الكويت دون إبطاء، ودون إحراج إذا كان ذلك ممكناً (ص 374). وفي رأي ومحمد حسنين هيكل ان تقدير الموقف المصري كان وبعيد النظر إلى حد كبير، ومنطقياً ومعقولاً (ص 375). ومع ذلك يناقض نفسه بعد ذلك، وبعتبر مصر مسؤولة عن إفشال واسطة الملك وحسين الذي توجه إلى بغداد، بالاتفاق مع الرئيس ومبارك، وحصل على وعد من الرئيس المواقي بالانسحاب من الكويت بشرط واحد، وهو ألا يتخد وزراء الخارجية العرب المجتمعون في القاهرة قراراً مسيئاً أو عنيفاً ضد العراق، (ص 393).

ولكن الرئيس «مبارك» لم ينتظر إيلاغه بهذا الشأن وسارع بإصدار بيان منفرد بإدانة العراق، ومطالبته بالإنسحاب من الكويت، وعودة الشرعية إليها. وقد كان هذا البيان سبباً في تصلُّب موقف الرئيس العراقي بعد أن كان قد أبدى استعداده للانسحاب من الكويت وتسوية الأزمة سلمياً 1!

هذه القضية التي يرويها المحمد حسنين هيكل؛ نقلاً عن الملك حسين لا تنطلي على أحد، فني الوقت نفسه الذي كان فيه العاهل الأردني يتباحث مع الاصدام حسين، لم يحمل الوقد العراقي إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب شيئاً جليدا، فقد تحدّث عن حقوق العراق في الكويت، وعن مسار الأزمة بين البلدين لوقت نفسه كان مبعوث الرئيس العراقي إلى الملك وفهد، يقول للعاهل السعودي: ويا جلالة الملك هذا جزء من العراق (يقصد الكويت) عاد إليه، (ص 386). فقول الملك هذا جزء من العراق (يقصد الكويت) عاد إليه، (ص 386). فقول الملك هذا جزء من العراق (يقصد الكويت) عاد إليه، فرص يقبله منطق، الملك المساهدة أن الرئيس ومبارك، قد نسف جهوده في بغداد قول لا يقبله منطق، فإنه استخفاف بالعقول القول بأن دولة تحتل دولة أخرى لتحقيق أهداف قومية كبرى استعدادها للانسحاب لمجرد تفادي إدانة تصدر من مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية!!

وعلى أية حال، فقد اختلف وزراء الخارجية العرب: فريق يرى أن تكون الإدانة للعراق كاملة، فالمشاركة، مسألة مبدأ، وفريق آخر يرى أن التحوّط ضروري، لأن التحرّكات العسكرية الأمريكية التي بدأت فعلا لا تترك لأحدٍ مجالاً ليشك في نواياها، ولا يحق للعرب أن بعطوا للولايات المتحدة حجة في التدخل، ويعلق المحمد حسنين هيكل، على هذا الانفسام بقوله: وفريق يتمسك بالمبدأ بصرف النظر عن أي شيء، وفريق يرى أن المبدأ بمارس دوره في إطار الحقائق الواقعة، (ص 395). واضح أي أيّ فريق ينحاز المؤلف، ويَظْهَرُ انحيازه أكثر من تقويمه لأعمال القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يوم 10 أغسطس 1990.

يذهب ومحمد حسنين هيكل، إلى أنه وابتداء من يوم 5 أغسطس 1990، لاحت إشارات نوميء إلى أن العراق بدأ يشعر بشكل ما أنه يواجه خطراً داهماً.. وأن ردة الفعل التي وجدها أمامه بعد غزو الكويت كانت أخطر بكثير مما حسب وقدرة (ص 499). وقد أدت هذه الإشارات إلى وبداية تحولات في التفكير العراقي، (ص 440)، وإذا كانت تصوفاته بشأن تصعيد الأزمة تبدو لأول وهلة وكأنها تسير على خط يتعارض مع هذه التحولات، فإن التصعيد قد يكون أسلوباً من أساليب تعزيز الموقف التفاوضي للعراق بحيث ويستطيع تحريك نقطة الحل الوسط الذي يمكن التراضي عليه بالمفاوضات إلى موقع أكثر ملاءمة له، (ص 440).

وكان أول اختبار لهذا التحول المنزعوم هو انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئة في القاهرة في 9-10 أغسطس 1990، وكان الرئيس وحسني مبارك قد دعا إلى هذه القمة لكي تأخذ في يدها زمام الموقف حتى لايقع هذا الزمام في يد الآعرين، محدِّراً بصراحة من أنه ما لم يتدارك العرب الموقف فوراً فإن الحرب حتمية.

ومع ذلك فإنه يستفاد من سياق حديث «محمد حسنين هيكل؛ أن هذه القمة إنما دُعي إليها ونُعطَّط لها لتنفيذ مخطط أمريكي، وليس للتوصل إلى حل الأزمة (راجع الفصل الذي يحمل عنوان «ضباب حول القمة»، (ص 421-388).

وقد شارك العراق في هذه القمة تحت دعوى التوصل إلى حل عربي للأزمة، وفي الحقيقة فإنه كان يسمى إلى تحقيق هدفين: الهدف الأول، هو محاولة كسب الرأي العام العربي، وذلك بإعطاء انطباع بأنه يتصرف مع الأزمة بمرونة. والهدف الثاني والأهم، هو العمل على إفساد القمة، ثم إلقاء مسؤولية فشلها على الدول التي تساند الحق الكويتي، وتعمل على انسحاب القوات العراقية من تلك الدولة. والدليل على هذا الموقف العراقي الرافض لأية تسوية سلمية تخرجه من الكويت هو إعلان ضم الكويت إلى العراق، وذلك قبيل انعقاد مؤتمر القمة، ولا تنطلي علينا رواية الملك وحسين، التي يدو أنها انطلت على ومحمد حسين هيكل، أن وصدام حسين، ذكر له أن خطوة ضم الكويت جاءت لأنه كان على يقين أن الحرب واقعة لا محالة، ومن ثم فإن الجيش المراقي بحب أن يشعر أنه يلافع عن أراض عراقية، إن هذه الرواية تتناقض مع قول وعزة إبراهيم، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي للرئيس وحسني مبارك؛ إن العراقي عمن أن العراقي، إلى مؤتمر القمة هذا القول، وأضاف إنه يبحض لمؤتمر رمضان، وثيس الوفد العراقي إلى مؤتمر القمة هذا القول، وأضاف إنه يبحضر لمؤتمر لمؤتمر المقاشة هذا القول، وأضاف إنه يبحضر لمؤتمر لمؤتمر المؤتمة المراق وضاف إنه العراق إذا استبعا عربياً وص 418). فما طبيعة الحل السلمي الذي كان يسمى إليه العراق إذا استبعا عربياً هو أنه دعا في الوقت نفسه الشعب المعيري إلى التمرد على حكومته، وإغلاق قنا السوية. الطارئة هو أنه دعا في الوقت نفسه الشعب المعيري إلى التمرد على حكومته، وإغلاق قنا السوية.

ومع ذلك يواصل ومحمد حسنين هيكل ادعاءه بأن العراق ظل يحاول بجميع الطرق منع نشوب حرب في منطقة الخليج والسعي إلى حل تفاوضي للأزمة، فإن ضم الكويت إلى القضايا العربية المعلقة (فلسطين ولبنان)، وحتى احتجاز الرهائن الغربيين، كانت في نظر المؤلف وتحضيراً لموقف تفاوضي يريد تفادي نشوب الحرب أكثر مما يسمى إليها، أو يرتب نفسه لملاقاتها ع (ص 440 - 454). ولكن هذه الرغبة العراقية في السلام اصطدمت برفض الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات العربية الموالية لها، وفشلت جميع المبادرات الأخرى للسبب نفسه.

ويخصص ومحمد حسنين هيكل، فصلا كاملاً وللأبواب المغلقة، أمام الحل السلمي (ص 463-486). وفكانت بغداد تتابع ما يجري حولها، وكان ما تراه يدعوها إلى الإحساس بأن أبواب الحل تنغلق بايا بعد باب (ص 464). معنى هذه العبارة أن مسؤولية غلق أبواب الحل السلمي تقع على الآخرين.

ـــ الباب العربي أصبح مغلقاً بالكامل، فالدول الرئيسة في العالم العربي التخلت موقفاً مبكراً، ولم تكن معه (يقصد صدام حسين) ولاكانت ــ من وجهة نظره

محايدة (ص 472) وقد فكر الرئيس وصدام، في وقت من الأوقات أن يرتب لقاءً
 مباشراً بينه وبين الملك وفهد،. ولكن أحس الرئيس العراقي أن والولايات المتحدة
 لن تسمح بمثل هذا اللقاء، (ص 464).

 وياب الأمم المتحدة مغلق بسبب سيطرة الولايات المتحدة بالكامل على أجوائها (وسنعود إلى هذه النقاط فيما بعد).

والباب السوفيتي كان مغلقاً، والسبب أيضا هو الولايات المتحدة، فقد وجد وطارق عزيز، أن وإدوارد شيفرنادزه، وزير الخارجية السوفيتي يتحدث بنفس طريقة نظيره الأمريكي وجيمس بيكره (ص 466).

ـــ والباب الألماني ــ الباباني كان مغلقاً هو الآخر، والسبب أيضا هو الولايات المتحدة، فإن مفاتيح البترول لسنوات متصلة سوف تكون في يدها.

ــ والباب الفرنسي موارب، ففرنسا تظهر أنها مستعدة للحركة إذا ظنت مقدماً أن قرار الانسحاب في يدها، وفي الوقت نفسه فإنها ليست على استعداد لأن تقدَّم ضمانا لما بعد الانسحاب، وخصوصا فيما يتعلق بما يمكن أن تطلبه الولايات المتحدة زيادة على الانسحاب وما بعده (486-469).

ــ والباب الأمريكي من زاوية الكونجرس كان ينغلق درجة بعد درجة.

ـــ ولقد وصل الحرص على البحث عن باب مفتوح إلى حَدٌّ أن بغداد طرقت الباب الإيراني ولكن سوريا اسرعت بغلق هذا الباب (ص 467).

وقد نسي ومحمد حسنين هبكل، أن الموقف برمته كان في يد النظام العراقي، فإذا انسحب من الكويت انتهى كل ما ترتب على الاستفزاز الذي أحدثه احتلال الكويت من استعدادات عسكرية ليس فقط انتصاراً للشرعية الدولية، ولكن أيضاً لحماية مصالح إقليمية ودولية حيوية، وحيث إن العراق لم يَنْزُ الكويت ليخرج منها طواعية، وإنما ليحقق أطماعاً قومية عراقية زائفة، فقد تمسك بالكويت حتى وقوع التحل العسكري بالقعل. ولذلك يكون مسؤولا مسؤولية كاملة في وحرب الخليج، الخداج أه أهدر جميع الفرص التي كانت متاحة له للخروج من الأزمة بانسحابه من الكويت.

من ناحية أخرى، أخطأ «محمد حسنين هيكل» في تقويمه للأسلوب الأمريكي في إدارة أزمة الخليج. فقد صور الرئيس «بوش» في صورة المتلهف على الحرب (راجم الفصل العاشر من الجزء الأول بعنوان «قوة تبحث عن هدف») (ص - 215

228). ويؤكد بشكل قاطع بأن الرئيس «بوش» كان قد اتخذ قراره باستعمال القوة المسلحة ووذلك؛ منذ الساعات الأولى للأزمة (ص 26) وأن الرئيس الأمريكي وأُغلَق منذ اليوم الأول كل أبواب الحل السلمي، (ص 513 الهامش). ولم يكن هذا الحكم القاطع يتسق وحقائق الوضع، حتى تلك الحقائق التي أوردها المؤلف نفسه. ولذلك فقد وقع في تناقضات عديدة. ففي موضع آخر في كتابه يذكّرنا بتصريح للرئيس «بوش للصحفيين قال فيه: وإنني مازلت أمام كل الخيارات، لم اعتمد شيئا ولم استبعد شيئا، (ص 389). وفي موضع آخر يقول: وعندما تلاحقت الأحداث في منطقة الخليج بعد خطاب دصدام حسين، يوم 17 يوليو 1990، ورسالة دطارق عزيز، إلى أمين عام المجامعة العربية ــ لم تكن لدى واشنطن، فيما تقول به الشواهد حتى تلك اللحظة (الأيام القليلة السابقة للغزو)، خطة نهائية للعراق، وإنما كانت لديها خطة لمنطقة الشرق الأوسط، أساسها أن تتوصل الأطراف في المنطقة إلى تسوية سلمية للصراع العربي ــ الإسرائيلي، (ص 335-336). ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك فيقول وإنَّ واشنطُّن كانت ترى للعراق دوراً همفيداً، (كبح جماح إيران) وعامل تخويف محسوب لدول النفط يدفعها إلى التماس الطمأنينة من الولايات المتحدة، وحتى غزو الكويت كان هناك تعاون قائم بين العراق والولايات المتحدة، وكان «بوش، شخصياً وراء ذلك التعاون بالرغم من معارضة الكونجرس (ص 235 - 236). وفي موضع آخر يؤكد المؤلف بأن الكونجرس كان يحذر من القيام بعمل عسكري وإلزام الرئيس الأمريكي بالرجوع إليه قبل اتخاذ قرار الحرب. ولم يحصل الرئيس وبوش، على موافقة الكونجرس الأمريكي على الحرب إلا بصعوبة بالغة، بل كان النظام العراقي يراهن في ذلك الحبن على الرأي العام الأمريكي والكونجرس ووسائل الإعلام الأمريكية التيّ كانت تنشر كل ما يُتَفِّر من التدخل العسكري (ص 532). وقد جاء في رسالة الرئيس وبوش، إلى الرئيس وصدام حسين، والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير الخارجية العراقي في مستهل لقائهما في جنيف (9 يناير 1991) ما يلي:

وإننا نفضل الوصول إلى نتيجة سلمية، ولكن أيّ شيء أقل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 678 ـ هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا، ولن تكون هناك مكافأة للعدوان، ولن تكون هناك مفاوضات، لأن المبادىء ليست قابلة للمساومة. وعلى أية حال، فإن العراق إذا قام بالتنفيذ الكامل للقرارات (قرارات مجلس الأمن) يستطيع أن ينضم إلى المجتمع العالمي، وفي

المدى القريب فإن البنيان العسكري العراقي يستطيع أن يهرب من التدمير، ولكن إذا لم تقم بالإنسحاب من الكويت انسحاباً كاملا غير مشروط، فإنك سوف تخسر ماهو أكثر في الكويت، إن ماهو مطروح الآن ليس مستقبل الكويت، فالكويت سوف يتم تحريرها وحكومتها سوف تعود إليها _ ولكن المطروح هو مستقبل العراق، وهو خيار يتوقف أمره عليك. (ص 617).

ولم يناقش ومحمد حسنين هيكل، فحوى هذه الرسالة، واكتفى بلكر رد وطارق عزيز، عليها: وإذا ما قررت الولايات المتحدة الاعتداء على العراق، فإن العراق لن يستغرب، فهو يسمع التهديد كل يوم.، إننا سندافع عن بلادنا بكل قوة، وإن الشعب العراقي شعب شجاع، وإن الأمة العربية لن تقبل إخضاع شعبها في العراق، وكسر إرادته، لأن إرادته جزء من إرادتها، (ص 286-527).

إذا كان الأمر كذلك، كيف يُدّعي ومحمد حسنين هيكل، بأن الرئيس وبوش، كان يتطلع إلى وعدو جديد، يشن ضده وحرباً عادلة، وأنه وجد ضالته في العراق، واتخذ قراره باستعمال القوة المسلحة منذ الساعات الأولى للأزمة؟ و رئيّة خطأ آخر وقع فيه ومحمد حسنين هيكل، ويتعلق بتقويمه لمواقف بعض اللول الكبرى في تسوية الأزمة، ولا يتسع المقام لمناقشة هذا الموضوع المهم بالعمق الذي يستحقه، ونكشي بوصف موجز لموقف الاتحاد السوفيتي من منظور المؤلف.

ققد أطلق ومحمد حسنين هيكل؛ أحكاماً عامة على موقف الاتحاد السوفيتي من أزمة الخليج لا تتفق وحقيقة الوضع. وفإن الموقف السوفيتي من الأزمة لم يعد يختلف في صميمه عن الموقف الأمريكي؛ (ص 28). ويفسر المؤلف هذا الوضع وبأن هناك متغيرات دولية تفرض نفسها على المصم، وهي كفيلة بأن تجعل منه عصراً أمريكيا _ على الأقل إلى مدى معين (ص 283). وفي المحصلة، وفإن الاتحاد السوفيتي تَكوّل بالفشل والحاجة مما إلى تابع للسياسة الأمريكية، والعرب يَرَوْن ولا يُعمَّلُقونا؛ (ص 28). فقد اعتاد العرب على تأييد الاتحاد السوفيتي لقضاياهم، وهاهو يتخلى عنهم بسبب تبعيته للولايات المتحدة.

هذا التقويم ينطوي على خطأ مزدوج، فليس صحيحاً وأن الاتحاد السوفيتي أصبح تابعاً للولايات المتحدة ينصاع لأوامرها دون مقاومة، ولكن الأصح أن هناك حرصاً من القوتين العظميين على ترسيخ القواسم المشتركة بينهما باعتبار أن كلاً منهما بعاجة إلى الطرف الآخر لإثبات مصداقية سياسة الوفاق، وإنهاء حالة الحرب الباردة،

فجوهر السياسة السوفيتية (أو الجمهورية الروسية الآن) هو التوفيق بين مصالح متبادلة للطرفين، والاعتماد الممتبادل لا يعني بالضرورة تبعية أحدهما للآخر. من هذا المنظور يمكن القول بأن الرؤية السوفيتية مثلت قيداً على التحرك الأمريكي. الدليل على ذلك المفاوضات المسهبة والمستمرة بين الطرفين للتوصل إلى موقف موحد للطرفين إزاء الأزمة.

أما القول بأن الاتحاد السوفيتي قد تخلى عن مناصرة العرب بسبب معارضته للاحتلال العراقي، فهو قول لا يستند إلى أساس، فالاتحاد السوفيتي لم يكن دوما مناصراً للقضايا العربية دون حساب، والغريب في الأمر أن «محمد حسنين هبكل» يذكر لنا سابقة تتعلق بتطور الأوضاع في العراق بعد ثورة 14 يوليو 1958. فقد وجد هجمال عبد الناصر، يستوثق من موقف الاتحاد السوفيتي حيال التطورات في العراق، وقد أَلَحٌ الرئيس وخروشوف؛ على وجمال عبد الناصر؛ بأن يفعل كل مافي وسُّعه لتهدثة الأمور في الشرق الأوسط. وفالثورة في العراق وهو منتج رئيسي للبترول استفزاز كاف، وإذا لم يُتدارك العرب آثاره بطمأنة الغُرب على مصالحة البترولية فإن العواقب قد تكون خطيرة، وأضاف وخروشوف: وإننا لن نستطيع عمل أي شيء لمساندتكم إذا تأزمت الأمور بينكم، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فأيّ تدخل من جانبنا قد يؤديّ إلى حرب نووية لسنا على استعداد لمواجهة نتائجها، (ص 60 - 61). وكان رد الرئيس وجورياتشوف، على مناشدة العراق له بدعمه معنويا على الأقل للحيلولة دون وقوع حرب في الخليج مماثلًا لرد سلفه على جمال عبد الناصر، فقد قال وجورياتشوف: وإننا نقر، وأنتم أيضا يجب أن تقروا بأن الأمريكان لديهم مصالح حيوية في الشرق الأوسط، إننا من جانبنا نعترف بهذه المصالح، ونعرف أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة إذا تعرضت هذه المصالح للتهديد، ونحن في الاتحاد السوفيتي لا نستطيع أن نفعل شيئا في هذا، وأضاف وجورياتشوف،: إن ما قمتم به عمِل من أعمال العدوان لا نستطيع أن نساعدكم فيه ماديا أو معنوياً؛ (ص 28-29). فإنَّ تطابقُ الموقف السوفيتي في 1990 مع موقفه في 1958 ينفي تهمة أنه أصبح تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً، هل نسي «محمد حسنين هبكل» أنه قال: إن الرئيس «بوش» كان «صادقًا» إلى حَدُّ ما حين وصف الأزمة بأنها «مواجهة بين العراق وبين العالم»؟ (ص 315). فكيف يستنكر بعد هذا الإقرار تطابق وجهات نظر دول العالم حول إدانة المدوان العراقي على الكويت ومطالبته بالعدول عن عدوانه؟ ما ينطبق على الاتحاد السوفيتي ينطبق أيضا على الدول الأخرى بما فيها الدول العربية التي ساندت الكويت وانهمها دمحمد حسنين هيكل_ا بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية.

موقف الأمم المتحدة:

يطلق محمد حسنين هيكل كمادته أحكاماً عامة لا تستند إلى حقيقة الواقع ولكنها تنبثق من موقفٍ شخصي من «أزمة الخليج» فهو يقول: ووتَحَوَّل مجلس الأمن بين يوم وليلةٍ فأصبح مجرد ختم يقوم بالتصديق على مشروعات قرارات تقدمها الولايات المتحدة، وتؤكد بها هيمنتها على «الشرعية الدولية» (ص 438).

وأثناء لقاء الأمين العام للأمم المتحدة «بيريزدي كويلار» بالرئيس العراقي يوم 13 يناير 1991، قال الأمين العام «إن قرارات مجلس الأمن ليست قراراتي، ولكنها قراراته هو .. يعني مجلس الأمن». وتدخل الرئيس العراقي قائلا: «هذه قرارات أمريكية. ونحن في عصر أمريكي. والولايات المتحدة تحصل على ما تريده هي، وليس ما يريده مجلس الأمن» (ص 536). واضح مدى التطابق بين قول «محمد حسنين هيكل، وقول «صدام حسين».

ويقتنص ومحمد حسنين هيكل؛ على عادته أيضاً عبارة قالها الأمين العام للأمم المتحدة، ويستند إليها لتوجيه الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية .

ققد قال الأمين العام: وإن قوات التحالف التي صدر لها التغويض عن مجلس الأمن باستعمال القوة _ ليست بالضبط قوة تابعة للأسم المتحدة» (ص 32)، وهو قول صحيح في حد ذاته من الناحية القانونية. ولكن محمد حسنين هيكل يستند إليه لإدانة الولايات المتحدة راحت تبدل قصارى جهدها الولايات المتحدة راحت تبدل قصارى جهدها الملايات المتحدة، تتمتع بالشرعية والحصانة الكاملة التي يكفلها ميثاق المنظمة الدولية، وراحت كل وسائل الإعلام الأمريكي تستعمل كل كفاءتها لتصوير قوات التحالف على أنها هي قوات الأمم قوات الأمم المتحدة ذاتها، وص 33). وهذا محض افزاء. فقد تابعت عن كئب موقف أجد إشارة واحدة إلى أن الولايات المتحدة كانت تعتبر وقوات التحالف على أنها هي وقوات الحكومة المن وهذا لاينفي أنها كانت تتمتم بالشرعية بتفويض من مجلس الأمن كما الأمر المتحدة، وهذا لاينفي أنها كانت تتمتم بالشرعية بتفويض من مجلس الأمن كما أكد الأمين العام للامم المتحدة في نفس سياق حديثه الذي اسئل منه ومحمد حسنين المبرة المائة الذكر دون أن يكمل بقية الحديث.

وفي الحقيقة يتقسم الرأي دائماً حول دور الأمم المتحدة في ميدان المحافظ على السلم والأمن اللولي بصدد كل أزمة واجهتها المنظمة. ولا تشد أزمة الخليج عن المام فهناك من قال: إن أزمة الخليج عن الحام المتحدة الذي كان قد أصابه الوهن بل والشلل التام على مدى العقود الأربعة للحرب الباردة. فقد اطلعت المنظمة طوال الأزمة وما بعدها بدور جديد يتسم بالحيوية وبالإيجابية في تحديد الموقف وسرعة التحرك وقاعلية التنفيذ على نحو لم يسبق له مثل ، فلم تكنف المنظمة الدولية بإقرار مبدأ الشرعية الدولية في مواجهة الدول التي مثيل ، فلم تكنف المنظمة الدولية بإقرار مبدأ الشرعية إلى نصابها. بينما يرى فريق آخر ومنهم النظام العراقي و ومحمد حسنين هيكل ه أنه من المنالطة الحديث في دور خاص بالأمم المتحدة في أزمة الخليج أو بأن هذا الدور ارتكز على مبدأ الشرعية الدولية. عن دور أمريكي في الدولية. فإن تخفى الدولية. عن دور أمريكي في أزمة الخليج وإن تخفى الدور وراء ستار المنظمة الدولية.

وقد كان هذا الستار من الشفافية بحيث إنه فشل في إخفاء الحقيقة وهي أن مجلس الأمن قد تصرف وكأنه أحد أجهزة وزارة الخارجية الأمريكية. فالقرارات هي قرارات أمريكية وليست قرارات للجماعة الدولية. كما أن الدور المزعم للأمم المتحدة لم يكن يهدف إلى إعادة الشرعية الدولية بقدر ما كان يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية الأمريكية التي يمكن إرجاعها إلى الرغبة في السيطرة على مقدرات العالم أجمع، لاصيما في تلك المنطقة الحيوية وهي منطقة الخليج.

وهكذا يختلف تقويم دور الأمم المتحدة بالقياس إلى تطابق أو عدم تطابق ذلك الدور مع الأهداف القومية للدول الأعضاء في المنظمة. فيكون تضخيم وتمجيد للدور من جانب من ساعدتهم المنظمة على تحقيق أهدافهم ويكون تحجيم وتحقير لنفس الدور، أو إنكاره كلية، من جانب الذين فشلوا في حمل المنظمة على تبني أهدافهم وطموحاتهم.

ولذلك ينبغي أن نطرح جانباً هذه التقويمات المبنية فقط على عنصر المصلحة القومية، ومحاولة تقويم دور المنظمة الدولية بالنظر إلى طبيعتها المخاصة على أنها رابطة بين دول مستقلة ذات سيادة وعلى ضوء الأهداف والاختصاصات المنوطة بها طبقا لنظامها الأسامي وما جرى عليه العمل في إطارها.

أمر آخر ينبغي تجنبه وهو التشبث بالتحليل القانوني المجرد وهذا ما فعله

ومحمد حسنين هيكل؛ عندما استند إلى آراء بعض فقهاء القانون الدولي لإثبات عدم مشروعية قوات التحالف التي قامت بتحرير الكويت. صحيح أنه من المنظور القانوني المجرد فإن هيئة الأمم المتحدة تتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء فيها، فإن هذه الإرادة الذاتية تنبثن من الشخصية القانونية التي تتمتع بها، ولذلك فإن الميثاق يقول: بأن ومجلس الأمن، هو الذي يقرر إذا كان سلوك ما يهدد السلم والأمن المدولي أو أنه من قبيل أعمال العدوان. ومجلس الأمن هو الذي يقرر التدابير التي يتمين على الأعضاء اتخاذها لتنفيذ قراراته.

هذه الرؤية المجرِدة لا تتفق وواقع حياة المنظمات الدولية، فلم يكن التنظيم الدولي أبدأ تنظيماً مجرداً منفصلاً كلية عن أوضاع الدول المكونة له، فالتنظيم الدولي هو أداة دبلوماسية لها خصائص معينة تلجأ إليها مختلف الدول لتحقيق أهدافها القومية، ولذلك فإن قرارات التنظيم ليست انعكاساً لإرادة دولة معينة بالذات دون سواها من الدول الأعضاء، ولكنها محصَّلة لمفاوضات ومشاورات متعددة ومتداخلة بهدف التوصل إلى موقف جماعي يحقق مصالح غالبية الدول الأعضاء، أو على الأقل مصالح غالبية الدول المعنية بقضية معينة، لا سيما مصالح الدول الكبرى، التي تهتم أكثر من غيرها بكل ما يتعلق بالسلم والأمن اللىولي، وإذا قلنا بخلاف ذلك وادعينا بأنّ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج إنما هي قرارات أمريكية فرضت فرضاً وعلى المجلس لوقعنا في محظور تجاهل الواقع بمعنى عدم الاعتراف بوجود إرادات دولية أخرى، أو مصالح دولية أخرى لأربع عشرة دولة تتمتع بعضوية المجلس، فضلا على ما في ذلك من امتهان لأوضاع تلك الدول التي تتحول إلى مجرد توابع للولايات المتحدة الأمريكية فتمثثل لأوامرها بالرغم من أنَّ بينها دولًا كبرى تتمتع وبحق الاعتراض؛ (الفيتو) على مشروعات القرارات التي تتعارض مع مصالحها القومية. فإذا توصل مجلس الأمن إلى قرار معين فإن معنى ذلك أن لتلك الدول مصلحة مشتركة في أن يتصرف المجلس على نحوٍ معين.

وهكذا فإن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة العظبيج لم تعكس إرادة أمريكية ذاتية مفروضة قرضا على الآخرين، ولكنها تعبر عن إرادة جماعية وإن دخلت إرادات الدول الأعضاء _ ومنها الإرادة الأمريكية _ ضمن مكوناتها.

وبلاحظ أيضاً أن هذه الإرادة الجماعية لاتهدف إلى مجرد إقرار مبدأ الشرعية الدولية، ولكنها تهدف أساساً إلى المحافظة على السلم والأمن الدولي، وإذا كان المهدف متفقاً عليه فإن وسائل تحقيقه متعددة منها وسيلة والأمن الجماعي، التي تعني التدخل المادي المباشر من جانب المنظمة الدولية لردع أية دولة تقدم على الإخلال بالأمن الدولي، وهي وسيلة تطوي على عدة تدابير منها ما لا يتطلب استخدام القوة المسلحة. (العقوبات الاقتصادية)، ومنها ما يتطلب استخدام القوى المسلحة ويطلق على هذه التدابير إجمالا اصطلاح والجزاءات، والجزاء هو عمل من أعمال القهر والردع ذو طبيعة بوليسية أساساً. وإذا انفردت الأسم المتحدة بهذه الوظيفة القمعية لوضح الأمر، ولكن المشكلة ان الأسم المتحدة لا تملك مقدرة ذاتية تمكنها من القيام بهذه الوظيفة؛ لأنها لا تتمتع بسلطان إقليمي فهي تعتمد في ذلك على قدرات الدول الأعضاء التي يقع عليها الترام قانوني بمعاونة الأمم المتحدة في أداء الوظيفة المسكري منه ويرتكز على نص المادة 43 التي تشرط إبرام انفاقيات عسكرية خاصة بين الامم المتحدة والدول الأعضاء. وهو ما لم يتم حتى الآن؛ ولذلك فإن وبيريز دي كويلارة كان محقاً عندما قال: إن وقوات التحالف، ليست قوات تابعة للأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن مبثاق الأمم المتحدة أجاز استخدام القوة العسكرية اللدول الأعضاء لتحقيق أمنها الفردي أو الجماعي في إطار ما يُعْرفُ بالحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس (المادة 61). وقد أشارت حيثيات قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج إلى هذا الحق صراحة، ولكن ممارسة هذا الحق مقيد بشروط موضوعية، من أهمها وقاعدة النسبية، أي تناسب رُدُّ القعل مع الفعل المراد قمعه، أو إيطال مفعوله، كما أنه مقيد في الميثاق بقيد زمني: فإن يتوقف العمل بعق الدفاع الشرعي فور تدخل مجلس الأمن عملاً بنظام والأمن الجماعي، كما هو وارد في الميثاق، والذي حدث في أزمة الخليج أنه إزاء عجز مجلس الأمن عن تطبيق نظام والأمن الجماعي، في مفهومه الفني فقد رخص لدول التحالف بالاستمرار في استخدام حقها في الدفاع الشرعي الجماعي عن نفسها. ولكن هذا الترخيص والانحراف به عن الهلف المحدد له، ألا وهو والدفاع، فيتحول إلى أداة للانتقام والانحراف به عن الهلف المحدد له، ألا وهو والدفاع، فيتحول إلى أداة للانتقام المستقبل. هذه هي القطة الجوهرية التي كان يتعين أن يناقشها ومحمد حسنين المستقبل. هذه هي النقطة الجوهرية التي كان يتعين أن يناقشها ومحمد حسنين هيكل، قبل أن يطاق حكمه بعدم مشروعية وقوات التحالف.

وأخيراً، فإن خاتمة الكتاب في «البحث عن المستقبل، هي عبارة عن مرثية محبطة لا تدعو إلى تعليق أو مناقشة.

مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج

محمد السيد سعيد

سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت، العدد 158،1992،349 ص

مراجعة : سيف عباس عبدالله قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

حينما دخلت قوات صدام حسين الضارية الكويت، وتجاوزت الكثير من الأعراف والمبادىء المعتق عليها، وإهن الكثير بأن النظام العربي قد تم اغتياله، ووقف من لديهم بعض الشك في هذه المقولة أو بعض الأمل في أن لا تكون المقولة صادقة تماما، وقفوا ينتظرون نبض حياة في النظام العربي يترجم نفسه في موقف شبه فعال لحل الأزمة. وكانت دهشة الكثير به ممن لا يعلمون حقيقة أمر النظام العربي تتودهم إلى خبية أمل وإلى ردّة قومية جديدة، ولم يغب عن الكثيرين منهم أن النظام الدلولي كان سريعا وفعالا في اتخاذ موقف مبدئي يتبعه موقف عسكري حاسم. وأثناء ويعد أزمة الخليج أسرع المفكرون إلى طرح تساؤلات حول النظام العربي وآواله التاريخية وفضله أثناء أزمة الخليج، ثم مستقبله، وبين الليين سألوا وأجابو عن السؤال بمجدارة هو صاحب هذا الكتاب الذي نحن بعدده الكتور محمد السيد صعاء، في مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. في فصول أربعة متالية، يطرح الكاتب بأسلوب مأطر أربعة متالية، يطرح الكاتب بأسلوب مأطر أربعة متالية، يطرح الكاتب بأسلوب مأطر أربعة متادين شمولية يدقق من خلالها ويركز على سؤال جوهري حول النظام العربي ما أهميته، أزماته، ومستقبله.

فما يمكن أن يصفه القارىء بهرم مقلوب (قاعدته في الأعلى) يبدأ الكاتب بالتركيز على أزمة النظام العربي قبل انفجار الخليج، ثم يتبعه بفصل آخر حول التداعيات المباشرة لأزمة الخليج على النظام العربي، ثم يقوم الكاتب بتجليس هذا الهرم المقلوب على قاعدته فيركز في الفصل الثالث من كتابه على التداعيات المؤجلة لأزمة الخليج وآثارها على النظام العربي، وفي الفصل الرابع والأخير يحاول إعادة اكتشاف النظام العربي في إطار عالمي جديد. رحلة الكاتب هنا طويلة (335صفحة) تبدأ عام 1945 عام النشأة التي يحدو بها بدء النظام العربي والتي منها بدأت الخصائص الجوهرية للنظام العربي تأخذ شكلا مميزا. وويمكننا أن نرى بوضوح عملية مراوحة بين الانكسار والنهوض، أو بين التضعضع والإحياء السياسي للنظام عبر فترات مختلفة من تاريخه، ويميز بين أربعة مراحل لتطور النظام العربي. والأولى من عام 1945 وهي مرحلة النشأة. والثانية من عام 1952 حتى عام 1965 وهي مرحلة انتقالية. والثالثة من عام 1967 أما المرحلة الرابعة فتبدأ من عام 1967 ولم يحدد تاريخاً معيناً لنهايتها، ص 30.

في الفصل الأول (أزمة النظام العربي قبل انفجار الخليج) يهتم الكاتب بمفهوم النظام العربي وخصوصيته فيمرف

والنظام (الدولي أو العربي) بأنه مفهوم دراسي افتراضي، بمعنى أنه لا يشير إلى شيء، أو وجود مادي، وإنما إلى وجود مستتر، القصد منه في المنظور العلمي هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل المجرثي: أي تحليل سلوك كل دولة أو أمة على حدة، والمنطلق الأماسي لهذه الأسبقية هو إدراك الارتباط والتداخل القومي بين وحدات وظواهر العلاقات الدولية (أو العربية) إلى المدرجة التي تدفينا إلى فهم كليات هذه الظواهر، وبالذات الكلية العامة، أي النظام الدولية ص 14.

وهذا المنهج الأكاديسي ليس بجديد في دراسات الملاقات الدولية، حيث المحاولات مستمرة في تفسير ظواهر الملاقات الدولية وصياغة قوانين عامة ممثالة لقوانين العلوم الطبيعية، والجدير هنا تطبيق المنهج على ما يسمى وبالنظام العربيء، والملكية، واستشراف سيره المستقبلي. وبالرغم من أن النظام الدولي هو وكلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل منفيرة، (و أن) كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تعزز ظواهر محددة في الساحة الدولية: مثل الحروب، والتحالفات، والتعاون، والتسيق، والتهديد، والتغاوض، والنعامل، والاندماج. الخ عقائه لا بد من الاستعانة أيضا بكليات أصغر هي الأنظمة الاقليمية، التي تشاكل كل منها نعطا تفاعليا يتشابه، أو يختلف تبعا لخصوصية كل حالة وأو كل

إقليم، مع النظام الدولي، ص 15، وهذه النظم الإقليمية، والتي لها مكانة تحليلية أولى من النظام الدولي لها خصوصيتها في نطاقها المحدود، إلا أنها في النهاية تساعد على فهم السلوك في والنظم الإقليمية، والنظام اللولي، وبناء عليه هناك نظم إقليمية كالنظام الإقليمي الأفريقي والأمريكي اللاتيني.. الخ. ووفقا لهذا الإطار التحليلي

وفالنظام الإقليمي العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية، يفترض أنه يتسم بنطية وكثافة التفاعلات مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل التميز انمط التفاعل وكثافته قابل للتغير والتبدل للرجة الشمول و(فقدان الخصوصية والتميز) مؤدية إلى فقدان تماسكها كمجموعة، وفقدان استفلالها اللهان.

ويحدث ذلك مثلاً إذا كانت كل واحدة من وحدات المجموعة تُبدي اهتماما أكبر بالتفاعلات الرأسية المباشرة مع العالم الخارجي بالمقارنة بتفاعلاتها الأفقية مع شريكاتها، وتذعن للقواعد الحاكمة لعلاقاتها مع العالم الخارجي بأكثر مما تلعن للقواعد الحاكمة لعلاقاتها مع شريكاتهاء ص 17.

غير أن الواقع يفرض على الكاتب أن يطرح منحى آخر لتعبير نظام إقلبي عربي ينطلق أكثر من وصغي لواقع عملي. وينصرف هذا الوصف إلى «التوجه القصدي من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال انجاز مافي المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية، أو تتكل القرابة اللغوية والدينية والثقافية والاجتماعية وغيرها شرطاً لازماً لنجاح طافقة من الدول في تشكيل وغيرها شرطاً لازماً لنجاح طافقة من الدول في تشكيل «التوجه القصدي» لتكوين نظام إقليمي قوة دفع مبدئية أكبر وصلابة أشده ص 1-18.

ويشرع الكاتب بتذكيرنا بأن الواقع هو أن تعبير ونظام إقليمي عربي، قد

استخدم في نطاق هذا المعنى والتوجه القصدي، وقبول هذا المصطلح يرجح إلى أن والبول الوطنية، أو القطرية تم قبولها واقع استمرارها مع التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان، واستهداف الوحدة في الأمد الطويل، وأي إن الهدف الايبولوجي من المصطلح هو الاعتراف بالقطرية كأمر واقع، وبيان إمكانية المشاركة في نفس الوقت، ص19. بهذا يقبل الكاتب معياراً ذاتياً لوصف النظام الإقليمي العربي ويركز في ذلك على أن المحس المشترك بالمهمة والمسؤولية هو المنطلق من مسعى محدود ومقصود لتجسيد المهوية المشتركة، هو أساس ركني لو فقده النظام العربي ولما أصبح لمفهوم النظام أي مغزى حقيقي، ص21. وللكاتب أمل في وأن هذا التعريف الذاتي القائم على الإدارة والوعي والسلوك الممادي، والتوجه القصدي لا ينفي قابليته للتبلور في محددات، وموجهات، ومقاييس محددة يمكن الاحتكام إليها لحسم مصداقية أي زعم أو افتراض بخصوص نهوض النظام أو انهياره وتفككه، ص21. ومن هذا التعريف يذهب افتاب شياس مدى توفر الشروط اللازمة لبناء نظام إقليمي عربي، وتحديد المتغيرات النالية شرطا لذلك:

1 .. درجة توافق جدول أعمال النظام مع الانشفالات الحقيقية للمجتمعات الأعضاء في النظام، والمقصود هنا درجة الاستجابة لمشاكل واحتياجات الأعضاء الحقيقية في النظام على المستوى الرسمي، وعلى مستوى الرأي العام، ويلاحظ الكاتب أن جدول أعمال النظام الإقليمي العربي لم يتطابق مع الانشغالات العامة والخاصة للرأي العام إلا في قضية واحدة وهي والأمن القومي، وبالذات فيما يتعلق بقضية فلسطين.

2 ـ التماسك : ويقصد به درجة الالتزام بالقيم الجوهرية التي يقوم عليها النظام سواء صرح به ميثاقا أو تطورت كأعراف. والنظام الإقليمي العربي بالرغم من احتوائه على تناقضات واضحة منذ البداية إلا أنه سرعان ما ترضى مجموعة من القيم القومية وتم بلورتها من خلال بروتوكولات كالخاص برغلسطين، وإنفاقية اللدفاع المسترك، والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة اللدول العربية لعام (1950) ويرى المؤلف أن التناقض يحتلم أو يتفجر بحدة كبيرة اإذا استندت، دولة القلب على مشروعية قومية وفقا لتفسيرها _ بغض النظر عن نزاهة وتجرد أو وضاعة وأنانية هذا التفسير _ لإحداث تحول جذري في الوضع الإقليمي القائم، ص 24، ولعل في مثال مصر الناصرية، تحول جذري في الوضع الإقليمي القائم، ص 24، ولعل في مثال مصر الناصرية، ومصر السادات في عقد اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل، وأخيرا الغزو العراقي ومصر السادات في هذه الحالة حيث تكون المحاولة تعارض مع المشروعية

القانونية الملزمة والضرورية لصيانة النظام وتأكيد تماسكه. والواقع يؤكد أنه في قضية الغزو العراقي لم تكن ودولة القلب؛ وحدها صاحبة الشأن بل كانت هناك أطراف أخرى ترجو الاستفادة من تفتت النظام والاستفادة المباشرة من ذلك مثل المادة وتوزيع الثروة العربية، الأمر الذي يجعله أمراً فرض مجموعة من القيم القومية مبلورة من خلال بروتوكولات كاتفاقية الدفاع المشترك، أو حتى السيادة الدولية (ميثاق الحامة العربية) يجعل أمر مصدافيتها مشكوكاً فيه.

٤ ـ الاستقلالية النسبية : والمقصود منه ما يملكه النظام الإقليمي من قوة حقيقية مستقلة نسبيا عن النظام الدول، ويرى الكاتب أن النظام الإقليمي العربي في الجزء الأكبر من تاريخه كان يتمتع بقدر ملموس من الاستقلال اللةي عن كل من القوتين العظميين، والأمر الذي لم يتطرق له الكاتب ما إذا كان هذا التمتم بالاستقلالية كان بسبب الثنائية بقطبية بين القوتين العظميين، وماذا قد يتم من تطورات في هذه الاستقلالية بعد خروج الاتحاد السوفيتي من المنطقة كموازن وصاحب نفوذ.

4 ـ الفعالية، وهي محصلة لطبيعة ومستوى الأداء في مجالات محددة. ووفقاً لهذه المحصلة قد يكون للنظام الإقليمي وجود بارز أو باهت في الحياة السياسية والثقافية للدول الأعضاء ومجتمعاتهم. ويرى المؤلف أنه يكون هناك ما يسمى بـ وأزمة النظام الإقليمية والمحلية للطرافه، إذ إنه يصعب وجود أزمة إذا كانت الأعضاء عاكفة على تجاهل والنظام، تجاهل تاماً ودون اكتراث يُلكر.

وفي البحث الثاني من الفصل الأول يسعى المؤلف لتفسير الأزمة من المنظور الظاهري والهيكلي، فعلى المستوى الظاهري يتطرق المؤلف لدراسة وتفسير الأزمة من منطلقات ثلاث مدارس رئيسية: المدرسة الأولى ترصد الخلافات العربية باعتبارها السبب الرئيسي وراء أزمة النظام وتعزو هذه المدرسة الخلافات إلى اختلاف المصالح الجيوبوليتكية وما ينشأ عنها من منافسات حول الزعامة أو مركز الصدارة أي دولة القب.

أما المدرسة الثانية فإنها تنزو أزمة النظام العربي إلى عجز الدول العربية على تنفيذ ما اتفقت عليه فعلا، ففي رأي المؤلف

وإن حجم الخلافات العربية: أي الفجوة أو التعارض

بين الاجتهادات المختلفة حول الموقف من مختلف القضايا لا يبلو بالاتساع الذي دأبت الأدبيات الصحفية على تصوره، فإذا نظرتا إلى حجم وعدد القرارات الصادرة عن مؤسسات النظام العربي، وخاصة مؤثرات القمة ومجلس الجامعة في دوراته العادية والاستئنائية لوجدنا أنها هائلة بأي مقياس، وبالمقارنة بأي نظام .قطيعي آخر، في أي منطقة من مناطق العالم ع 20.

وحيث إن المشكلة في تنفيد التمهدات التي تم الاتفاق عليها فإن المؤلف يقودنا إلى جذور الأزمة عند هذا المتعطف، ويحلل جدور الأزمة بأنه الفشل يعود إلى ما يسمى بـ «سطحية التوافقات العربية»، وشيوع عدم الالتزام بتنفيد القرارات التي حدث عليها توافق وتعهد مبدئي، والطابع الفضفاض لمؤسسات النظام العربي ذاته وأخيرا «المشروطية المتبادلة» لتنفيذ لذى أعضاء النظام، ويعني بذلك «أن تحلل دولة عربية من تنفيذ ما تعهدت به في نطاق مؤسسات النظام العربي يقود إلى تحلل دول أخرى تلقائيا الأمر الذي يعمم عدم الالتزام».

أما المدرسة الثالثة فلا تهتم بالجانب القانوني أو التشريعي من أداء النظام العربي، وانما لديها أن الخلافات، وعدم التنفيذ ليس إلا، لعلها عرضا لمشكلة واحدة وهي ومستوى الالتزام السياسي الحقيقي بالعمل العربي المشترك من قبل الثالمية من الدول العربية ، ص 40. لذا تظهر فجوة كبيرة بين مدى الالتزام الحقيقي، ومدى الالتزام المطلوب والضروري لإنجاز المهام المطروحة على النظام العربيء عربي، في أن هناك فترات تنمو بها درجات الالتزام المطلوبة نهوض نظام إقليمي عربي، وهناك فترات يتدهور بها مستوى الالتزام الحقيقي بالنظام العربي ومؤسساته، وفي قضايا الأمن الإقليمي العربي نجد أشد التناقض في أطروحة الالتزام هذه، فهنا نجد أن النظام العربي يقع أسيرا لهذه التناقضات الحادة، فهو من ناحية لم يبد استعدادا

والقبول بالهزيمة العسكرية ونتاتجها السياسية إلا في حدود معينة، ولكنه من ناحية أخرى لم يبد استعدادا للتضحية بجانب من السيادة المطلقة لأعضائه، والقبول بضم مواردهم العسكرية والاقتصادية معا، والالتزام الحقيقي بالمضي في هذا الاتجاه حتى يمكن على الأقل تحقيق توازن استراتيجي فعال مع إسرائيل، ومصادر التهديد الأخرى، بما يتضمنه ذلك من نتائج سياسية: أي إمكانية الحل السلمي لصراعات بين العرب وخصومهم التاريخيين على أساس التوازن والمدل، وكان ذلك هو وبالتالي إلى انصراف كل دولة عربية إلى متابعة صياغتها واستراتيجيتها الخاص، كما لو كان مستقلا عن الأمن الإقليمي عامة عس 41.

ويعرض المؤلف للأدبيات التي تعلل هذا الفشل، وترده إلى غباب بما يسمى بالمدولة القائدة أو والدولة القلب، في النظام المربي، إلا أن المؤلف يواصل بأمانة وصدق أكاديميين ليعرض ما جاء في الكثير من هذه الأدبيات التي تشير إلى أن لاهيكل معين للقوة، قد تحول إلى دول الخليج العربي بعد أن صار النظ وقاعدة تحدية للنظام السياسي والإجتماعي العربي إلى الحد الذي يعطي مصداقية التعبير مثل النظام السياسي والإجتماعي العربي الجديد، هم. ويجادل المؤلف أصحاب هذه المقولة بأن الزمم في موازين القوة لصالح مجموعة دول الخليج ليس العامل الرئيسي وراء أزمة النظام العربي، ويسوق البراهين ضد هذا الزعم ص4.40 بعد هذا _ وبشكل منطقي النظام العربي، يصل المؤلف إلى ركن مهم في أطروحته حيث يعزو وجود الأزمة في النظام العربي، يستعين المؤلف بنظرية تالكوت بارسونز (Talcot Parsons) لتشخيص المرتكزات الهيكلية للنظام العربي، الهيكلية للنظام العربي، الهيكلية للنظام العربي، فيأخذ المقولة/ التي ترى أن أي

ونظام ينمو وينكمش من خلال الشحن المتبادل ـ الإيجابي والسلبي ـ بين وظائفه، وبالنسبة لأي نظام سياسي واجتماعي هناك أربع وظائف رئيسية وهي التكيف، والتكامل، والحماية أو الأمن الذاتي، وتحقيق الأهداف: ونظهر وظيفة تحقيق الأهداف باعتبارها حصيلة الوظائف الثلاث السابقة، والتعبير الشفاف، والملحص عن حالة الشحن المتبادل فيما بينها: سلباً أو إيجاباً م 51.

وبالتعرض لهذه الوظائف الأربع يستعرض المؤلف الاختلالات الهيكلية

المتسم بها النظام العربي، ويستخلص المؤلف أن أولوية السياسة في منطقتنا من العالم على الاقتصاد، وأولوية العقلانية العامة والعقلانية السياسية على العقلانية الوظيفية، وفشل المراهنة على التوافق الوظيفي في غياب التوافق السياسي كلها تؤدي إلى فشل النظام الإقليمي العربي إلى تحقيق الأهداف مستمينة بالوظائف الثلاثة الأخرى أي وظيفة التكيف، والتكامل والحماية أو الأمن الذاتي.

وفي المبحث الأخير في الفصل الأول يبحث المؤلف أزمة النظام العربي وانفجار أزمة النظام العربي وانفجار أزمة الخليج، فيطرح السؤال: هل كانت أزمة الخليج ثمرة لأزمة النظام العربي؟ ويجبب المؤلف على هذا السؤال بالنفي، ويعلل موقفه هذا بالقول: إن الغزو العراقي للكويت جاء ليقطع عملية صحوة قومية بدأت منذ مؤتمر قمة عمان في نوفمبر 1987. وهناك أربعة مظاهر رئيسة لهذه الصحوة، وهي تحقيق قدر كبير من المسيطرة على الصراعات الملتهبة في الوطن العربي، وتلطيف المنافسات والخصومات العربية ـ العربية، والاقتراب من وضع إطار معقول للتراضي بين اللحول العربية، وخاصة فيما يتعلق بحل المصراع العربي الإسرائيلي، والحرب العراقية ـ الإيرانية، واندلاع الانفاضة الفلسطينية، ص80.

ولعل في استنتاج المعرّلف الأولى هذا بأن الغزو العراقي للكويت لم يكن ثمرة لأزمة النظام العربي مبالغة عاطفية. اذ لابد لأية صحوة كي تكون فعالة ومؤثرة من أن تصل إلى نقطة حاسمة Threshold تبدأ منها مردودة ثانوية، تقوي الصحوة، وتهديها في طريق مستقيم. والحقيقة أن المؤلف ينبه إلى هذه الحقيقة فيصلح مساره بالقول:

والواقع أنه مع نهاية عام 1989 كان من الواضح أن قوة المغم التي حصلت عليها حركة الصحوة القومية قد استفدت تقريبا، دون أن تكون قد وصلت بالنظام العربي إلى وضع جديد مستقر على أساس من توافق حول فلسفة جديدة، أو برامج عمل إجرائية محددة، أو حتى مجود تدعيم شعور الرأي العام بالنهوض، وتبعثرت قوة الدفع نحو الصحوة القومية في النهاية عبر مساعي بناء تجمعات أوليمية كانت الوظيفة الملموسة الوحيدة لها محاولة ضبط إقليمية كانت الوظيفة الملموسة الوحيدة لها محاولة ضبط إيقاع الدول العربية المواديكالية، أو على التقيض خلق إيقاع الدول العربية المواديكالية، أو على التقيض خلق الأمل لدى هذه الأخيرة في إمكانية تحقيق مطالبها من

داخل هياكل النظام العربي القائم، ص65.

ومع هذا فان الأزمة الخليج تداعيات مباشرة على النظام العربي مع أن المؤلف يعتبر وأن العزو العراقي ليس نتيجة حتمية الأزمة النظام العربي، وإنما كان نتيجة صنع اختيار تاريخي فرضته القيادة المواقية على ذاتها، وعلى الوطن العربي ككل، بين تمكينها من انتزاع الكريت وضمه بالقوة والحصول على مركز القيادة غير المنازعة في المخليج والمشرق العربي حموماً، أو دمار النظام العربي كلية عس 69، والقول الأهم للمستقبل هو أن أزمة الخليج قد خلفت الظروف التي وتجعل انهيار النظام العربي أمراً مرجحاً، وليس حتمياً، ولكي يصل المؤلف إلى خلاصة موضوعية حول هذا فهو يبني مرجحاً». وليس حتمياً، ولكي يصل المؤلف إلى خلاصة موضوعية حول هذا فهو يبني المؤلف إلى أحداثها أزمة الخليج في هيكل جوابه على إشكالية انهيار النظام العربي من علمه، عن طريق مناقشة المحددات النظرية والمماية ذات العلاقة وهي: التحولات التي أحداثها أزمة الخليج في هيكل المقاعلات الإقليمية، مشكلة أمن الخليج والبدائل المتعارضة لفسمانه. تطور الشخصية المربية المخيرة المعيزة وما قد ينشأ عنها من تفصيلات إقليمية جديدة.

وبناء على معالجة هذه المحددات يعرض المؤلف البدائل لنظام إقليمي عربي وبدائل الاختيار بينها. والذي يستحق الإمعان والدراسة في هذا البحث هو نموذج (Model) لمعرفة أنماط التفاعل الإقليمية مبنية على متغيرين رئيسين: 1 ـ درجة تركز القوة (مرتفعة أو منخفضة) 2 ـ طبيعة علاقات القوة (تكافلية أو غير تكافلية).

ومن مربع هذين المتغيرين نلاحظ وجود أربعة أنماط للتفاعل هي: نمط قيادة، نمط مشاركة، نمط تهديد، ونمط تنافس. ويعالج المؤلف علاقات النظام الإقليمي العربي وفق هذا الإطار عبر مرحلة تاريخية تصل حتى تحرير الكويت في فبراير 1991. ولتقدير الاحتمالات المستقبلية يتعرض المؤلف للدراسة أربعة جوانب لهذه المتالج ألا وهي الجانب النفسي، الأمني، السياسي، الثقافي. بينما نقلت الحرب العراقية ـ الإيرانية بؤر الاهتمام من قضية الأمن الإقليمي العربي العام إلى قضية نوعية ومتميزة جغرافياً وهي أمن الخليج، ونجد أن أزمتي الخليج: (الأولى والثانية) قد أبرزتا نتائج أساسية هي:

> ابروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربي العام، ونظرية أمنية مستقلة نسبياً ـ ومتعارضة في بعض جوانبها، مع نظرية الأمن العربي العام، وصعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للناية في منطقة الخليج

بصورة مستقلة عن النظام الدولي، وتعددية مصادر التهديد في ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية، وبالتالي حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً في ظروف الاختلال هذه بحس 109.

ويصل المؤلف (في المبحث الثالث من الفصل الثاني) إلى أن التداعبات السابقة السياسية والاستراتيجية والنفسية لأزمة حرب الخليج حقيقة أساسية، وهي أن مستقبل النظام العربي قد أصبح ومعلقاً إلى حد بعيد بموقف دول الخليج من هذا النظام وبدائله المحتملة ع 141 و 14 يتردد المؤلف أن يذكرنا بأنه تتيجة لهذا تكون ونشأة نظام إقليمي في غرب آسيا منفصل عن النظام العربي أو على حسابه.. ليس أمراً مستبعداً، تماماً في المستقبل البعيد، وص142 هذا، وبلغة أخرى يعني تفتت ما تبقى من ونظام عربي إقليمي، كما نراه، أو تقسيمه إلى نظم إقليمية جزئية بناء على الأيدلوجيات، أو الموقع الجغرافي.

وفق هذا الاطار يذهب المؤلف .. في الفصل الثالث .. ليفحص التداعيات المؤحلة لأزمة الخليج وآثارها على النظام العربي، وإن كان من المستحيل أن نستشرف مستقبل النظام العربي فان قراءة الفصلين: الأول والثاني قراءة مدرسية عميقة يجعل الفصلين الثالث والرابع منطقيين ومنهجيين، فالمستقبل السياسي للعراق وآفاق تسوية الصراع العربي .. الإسرائيلي تكاد تكون مكملة للفرضيات التي قلمها المؤلف في العراق، الفصول المسابقة. لذا فهو يدرس اتجاهات الإصلاح السياسي المستقلة في العراق، ومحصلة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ويسمى لاستنباط تأثيرهما على مستقبل النظام العربي، وقراءات المؤلف في هذين الأمرين واضحة يستطيع القارىء أن يلم بها في قراءة متأنية نسبيا.

أما الفصل الرابع من هذا الكتاب القيم في مباحث ثلاث. فأنه يتوج مجهود المؤلف بترشيدتا نحو المبدائل دون أن يفقد الروح الموضوعية وذلك بعرض الأمر ضمن أطر فكرية سليمة. واضح أن عاطفة المؤلف وحسه القومي جعله يلتصق بانطباعاته الوجدانية قليلا على حساب والتحصيل الفعلي للتجربة، وهو اللذي ذكرنا بوجوب التماس والبرود العاطفي، عند استنباط وتحصيل خيرة الأزمة وتداعياتها بهدف إظهار الواقع الذي أسفرت عنه هذه الأزمة مجرداً وعارباً من كل أدعاء خارجه ص8. ويعتقد المؤلف بأنه وقع طائماً في التحيز الكامن في اللدعوة إلى عقل علمي ولكنه على عكس

ما يظن فإن نبل الارتباط القومي عنده برز في الفصل الأخير. وفي محاولته لإعادة اكتشاف النظام العربي في اطار عالمي جديد .. الفصل الرابع .. يتراوح المؤلف بين خشيته أن يضمحل النظام العربي وأمله بالنهوض به أمام تداعيات التحولات العالمية الجديدة. لذا فهو يدرس الأمر ضمن ثلاث مباحث: تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي. أضمحلال النظام العربي. تحديث النظام العربي.

إن تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي تبرز في ظهور فريقين فيما
يتصل بأسس المراجعة بعد أزمة الخليج، فالفريق الأول يطرح التمسك بالشرعية
الدولية كقاعدة لبناء وتطور أسس العلاقات الدولية للعرب انطلاقا من تقدير هذه
الشرعية بحد ذاتها، والاعتقاد في إمكانية تطويرها عبر الحوار لا الصراع ص210.. أما
الفريق الثاني فيطرح معارضة الشرعية الدولية على اعتبار هأنها تعكس وضعاً جديداً
ومسلياً لعلاقات القوى على الصعيد الدولي، إذ تسمح هذه الأوضاع للولايات المتحدة
والقوى الغربية الأخرى بغرض مصالحها على العالم العربي ومضاعفة الظلم القومي
الواقع على الأمة العربية ع 200. وتحت هذه العناوين يدرس المؤلف طبيعة الهيكل
الجديد للفرص والقبود المتضمنة في التحولات العالمية الراهنة والعوامل الدافعة
المجديد للفرص والقبود المتضمنة في التحولات العالمية الراهنة والعوامل الدافعة
المسمحة. في كل هذا يستعين المؤلف بالأطر الفكرية التي قلمها في القصل الأول
محاولا الربط بين المقلمات والتائج.

وفي الختام لا يستطيع المراجع أن ينصف كتابا بهذا الحجم عبر صفحات محدودة. إلا أنه يمكن فصل القول بأن المؤلف قدم جهدا رائعا وأن المكتبة العربية ستكون مدينة للكاتب والناشر معا. ولايمكن إنصاف المؤلف قبل إبداء بعض الملاحظات السريعة. يتخوف المؤلف من قدرة النظام الإقليمي على التكيف الإيجابي مع البيئة الدولية والذي يوعز بأن عدم التكيف معها أدى إلى عدم التمكن من إقامة نظام عربي فعال. ويذكر المؤلف أن لعدم التكيف الفكري أو الثقافي ثمنا باهظا دفعت نظم سابقة كالاتحاد السوفيتي. ويشير المؤلف إلى أن التيارات تحت القومية (الجهوية والطائفية والعرقية) ربما تكون أحد أسباب عدم القدرة على التكيف. فإذا أضفنا التيارات الإسلامية/العالمية أصبحت الصورة أكثر تعقيداً. فهو يرى في المعارضة الثورية الإسلامية واضمحلال النظام العربي الهش بوادر لحرب أهلية عربية عند وجود وقاعدة محررة على غرار جبهة الإنقاذ الجزائرية. هذه والقاعدة المحررة عمل مقدمة لتحرير

ثوري إسلامي عبر الحدود.

ما تتمناه هو أن يصل هذا الكتاب إلى أصحاب القرار في وزارات الخارجية والدفاع والممالية وغيرها ليهتدوا به حين ينظرون إلى التمزق العربي بحيرة وحسرة. وما يتمناه المراجم أكثر أن يصل إلى الجامعات ليدرسه طلبة الجامعة والاستفادة من المحجهود القيم في ترجمة وتعريب لعديد من الأطر الفكرية الأساسية للدراسات الاجتماعية والسياسية. وأخيراً نقول: هكذا يجب أن يكتب المثقفون العرب، وإلا فليقرأوا.

النصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط

تأليف: جون كوولي ترجمة: عاشور الشامس شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان 1992، 424 ص

مراجعة: عبدالله الشايجي قسم العلوم السياسية ــ جامعة الكويت

كتاب الحصاد الذي نحن بصدده هنا، كتاب يمثل حلقة من سلسلة الكتب التي بدأت تظهر في السنوات القليلة الماضية من قبل الكتاب الأميركبين والبريطانيين الذين عايشوا الأحداث وعاشوا لردح طويل في الشرق الأوسط وفي أماكن ساخنة ومضطربة لفترة طويلة من الزمن، وخرجوا بتجارب وأحاسيس يصعب معها نسيان تجاريهم تلك.

ويحاول الكُتَّاب في هذه الكتب الشرح والوصف مع قليل من التحليل، وليس هذا لتلك التجارب التي مروا بها وعايشوها فقط، بل من خلال أسلوبهم الصحفي والقصصي الذي يَشْئُذُ القارىء بسلاسته وأسلوبه المتميز وغير المعقد؛ فهم يأخذون القارىء بجولة معهم يصاحبهم ويتعرف من خلالها على مغامراتهم ومواقفهم ويشاطرهم أفراحهم وأحزانهم ومقابلاتهم وانتصاراتهم وهزائمهم، هذه الكتب مكتوبة بالأساس وبالدرجة الأولى للقارىء الأميركي وللقارىء البريطاني وللقراء خارج الوطن العربي، والذين بالعادة تكون معلوماتهم عن الشرق الأوسط والغرب إما سطحية بسيطة أو خاطئة معكوسة بسبب تأثر الإعلام والأدبيات الغربية بالإعلام الصهيوني وموقف الكتَّاب والصحفيين الأجانب المؤلَّد من إسرائيل والمتأثر بالصراع العربي الإسرائيلي. فالعرب يُصوُّرون على أنهم قتلة أطفال، وخاطفو نساء وعجزة ومجرمون يسفكون دمَّاء بعضهم البعض ثم يستنجدون بالغرب لتخليصهم، والإسلام يصور على أنه دين العنف والقسوة والخطف والإرهاب، ومع الأسف تصرفات بعض الحكومات والجماعات تُغَذِّي وتقوي هذه الظواهر التي يبني عليها الكتاب الأميركيون والبريطانيون تصوراتهم ويضخمون المواقف وتكون النتيجة سلبية تعطي وصفأ خاطئاً عن العرب وانتقاصاً ما بعده انتقاص للدين الاسلامي الحنيف. ولو توفّرت الفرصة الصحيحة لهؤلاء الكتاب ولو تجردوا من دواعي تعصبهم وكراهيتهم، ولو ساعدت بعض الحكومات والمسؤولين العرب والمسلمين هؤلاء الكتاب ولو وقف المثقفون العرب والمسلمون وانبروا للدفاع عن قضاياهم وشرح مواقفهم لما كانت صورة العربي والمسلم بهذه الدرجة من السواد والكراهية. ولو استطعنا تجنيد كتاب أميركبين ويريطانيين وشرحنا لهم ولعدة وفود أخرى من زملائهم يزورون الشرق الأوسط قضايانا بكل تجرد وموضوعية ووفرنا لهم السبل والإمكانات لفهم المواقف والقضايا من منطلقهم الخاص ـ لاستطعنا أن نساعد على ظهور عشرات الكتب الواقعية الموضوعية التي قد تساعد مجتمعة على تغيير صورة العرب والمسلمين في المُجتمعات الغربية وخاصة الأميركية، ولو أنشأنا منظمات وهيئات ومعاهد دراسات في الغرب تهدف لنشر تلك الأفكار وتقريب المسافة مع الغرب الأسرعنا بذلك الإنجاز.

كتاب الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، كتاب مهم ومفيد ويأتي مكملا لثلاثة كتب عن الشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية وقبل حرب الخليج. فهناك كتاب الكاتب The Arabs: Richard Lamb مراسل صحيفة New From, Beirut to Jerusalem: Thomes Friedman لمراسل صحيفة New JYork Times المواسل /York Times المواسل / London .

ما تتميز به هذه الكتب أنها كتبت من قبل صحفيين، وكتبت بأسلوب صحفى

ـ قصصي موجهة بالدرجة الأولى للقارىء العادي الذي يفترض أن لا يكون عنده اطلاع وأسع عن المنطقة، فهذه (الكتب) ليست للقارىء المتخصص مع أن القارىء المتخصص سيستمتع بقراءة هذه الكتب ويخرج بمعلومات جديدة وغريبة وقد تكون معلومات يسمعها لأول مرة. الميزة الثانية لهذه الكتب والتي آخرها والحصاده: هي لكتَّاب عاشوا في دول المنطقة وتنقلوا من دولة للولة ومن مدينة لمدينة، إلا أنَّ أكثرهم عاش إما بمصر أو بيروت فهناك تفضيل واضح لبيروت مع كل اللمار والحرب على غيرها من المدن وكثيراً ما تخصُّص فصول عديدة لتلك المدينة التاريخية، ولذلك يكون تحليلهم ناقصا أو غير شمولي بسبب عدم معرفتهم الدول العربية الأخرى أو لتأثرهم ببيروت والقاهرة. الميزة الثالثة لهذه الكتب: أنها وصفية تكاد تخلو من التحليل السياسي والبعد الاستزاتيجي. الميزة الرابعة: تعتمد على منهجية الوصف التاريخي والسرد القصصي الشيق اللُّي يشد القارىء بالأسلوب الصحفي السلس غير المتكلُّفُ ذي الجمل القصيرة السهلة الفهم، والمعلومات السريعة التي بعد قراءتها من القارىء العادي يستخلص أنه قد استفاد وعرف العديد من الأمور ووالأسرار؛ التي لم يعرفها من قبل. الميزة الخامسة: هؤلاء الكتاب بحكم تواجدهم في المنطقة ولفترات طويلة قد تفوق في بعض الأحيان العشر سنوات نرى أن أسلوبهم عاَّدة ما يكون مبتعدا عن التعصب ومواليا أكثر للعرب. ومتفهما لقضاياهم ومستنكرا لمواقف خصومهم. وفي أحيان أخرى مندداً وناصحا للسياسة الخارجية الأميركية، ومحاولا تفسير النقص والتَّفْصير وأسباب الأخطاء المتكررة من صناع السياسة الأميركية، ومنبهاً السياسيين الأميركيين وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى ضرورة الحزم والعدل كما لخص كوولي مؤلف كتاب الحصاد، في آخر صفحات كتابه موجها النصيحة الأخيرة لصناع السياسة الأميركية، من أن وحماية المصالح الاميركية في تلك البقعة من العالم (الشرق الأوسط) لا يمكن أن تأتي إلا بمزيد من المعرفة والتعاطف والتوافق ومحاولة فهم شعوب المنطقة بدلا من الارتجال والاعتماد على شرطي محلي مثل الشاه أو اسرائيل، وهذا تحليل مهم وحساس وموضوعي وناقد لم يكن ليصل إليه كوولي لو لم بعش ويعاصر الأحداث، ويقابل ويتحرى مع المسؤولين العرب والغربيين وغيرهم عن الحقائق والأحداث.

قبل البدء بشرح وصفي وتحليلي للكتاب فانه من المفيد التعريف بالكاتب: جون كوولي هو صحفي وكاتب أميركي معروف لدى المسؤولين والمحللين الاميركيين والغربيين على أنه خبير في شؤون الشرق الأوسط، وهو كبير محللي شبكة التلفزيون الأميركية ABC والتي شمارها ما GMC المستواد المستود المستود المستود المستودا المستود المستودا المستودا المستودا المستودا المستودا المستودا المستودا المستودا المستودا المستود المستو

ومما لا شك فيه أن العقد الأخير بعد من أهم وأغزر العقود في تاريخ الأمة العربية من حيث أحداثه وتطوراته، وهذا هو تركيز جون كوولي في كتابه والحصاده. كما يلكرنا جون كوولي بوضوح في ص 385 بأنه ولقد تسرع الكثيرون من المسؤولين الأميركيين وأخطأوا في أحكامهم فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط على مدى تعامل الولايات المتحدة الطويل مع شعوب المنطقة وخاصة خلال العقد الأخير الذي هو محور الكتاب.

فمحور الكتاب إذن دهو نقل وتفسير الأخطاء والتراجيديا الأميركية وأسباب تراكم الأخطاء الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وخلال الكتاب ترى كوولي ينقل بلكاء الأخطاء المتماقبة للإدارات الأميركية وخاصة الجمهورية، ويعزو تلك الأخطاء لجهل القادة وصناع السياسة الأميركية بالشرق الأوسط كشموب ومجتمعات.

يقع الكتاب في 398 صفحة من الحجم المتوسط بالاضافة إلى 24 صفحة من الهوامش والمصادر التي جميعها باللغة الإنكليزية مع حشد هاثل من المقابلات الهامة مسؤولين بارزين أميركيين وعرب، ورؤساء دول وأشخاص صنعوا القرار، أو شاركوا في صنعه أو كانوا شهوداً عندما اتخذ القرار، مما يعطي الكتاب أهمية خاصة. ومعظم المصادر حديثة تفصيلية بالإضافة إلى وثائق سرية تكشف لأول مرة ومراسلات تظهر للمرة الأولى.

الكتاب يحوي 17 فصلا: يبدأ الكتاب بالفصل الأول وبدون مقدمات بشكل وصفي في عدة صفحات عن مقابلة الكاتب مع شاه إيران في 1978/620 قبل الإطاحة بالشاه بأشهر قلبلة حيث يصف الشاه بلقبه ملك الملوك ونور الأربيني، ثم بسرعة يتوجه لتوضيح الأوضاع، وما آلت إليه في إيران وإلى الانشقاق النام الذي لا رجعة فيه بين رجال الدين الإيرانيين والشاه، ومفسرا تخلي أميركا عن الشاه وسقوطه على أنه بولد الشبك والحوف والحدر في العالم العربي من نوايا الولايات المتحدة ومصداقيتها في الوقوف مع أصدقائها. ثم يسهب الكاتب بأسلوب وصفي ممتع في التضارب وتصادم الولايات المتحدة والحكومة الإسلامية الجديدة منذ وصول تلك الحكومة إلى طهران وأغذها الرهائن الدبلوماسيين الأميركيين واحتجازهم 444 يوما ويروز عنصر الكره الإسلام الدى المسؤولين الأميركيين، وربط الإسلام الدى المسؤولين الأميركيين، وربط الإسلام بالإرهاب والعنف لدى المجتمع الأميركي.

ينقد الكاتب بشدة السياسة الأميركية الخاطئة في الشرق الأوسط، وقد انتقدتها عدة كتب قبله، لاسيما George Bell مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق في فترة حكم الرئيس كنيدي وجونسون (ديمقراطي)، وكيف أن الولايات المتحدة ركزت على دعائم أساسية في استراتيجيتها في الشرق الأوسط تتلخص على مدى 12 سنة من 1978 على الركائر التالية:

- تقوية شاه إيران، وزيادة قوته العسكرية الضارية التي ساعدت على وجودها الولايات المتحدة الأميركية.
- 2) تقوية إسرائيل التي تعيش على الإغداق الأميركي الذي لا يتقطع والتي وصفها الرئيس المصري السادات بقوله: المعونات الأميركية لإسرائيل شاملة من والزيدة إلى المداخع».
- المصور المملكة العربية السعودية، وأن أميركا مهتمة بالدفاع عن السعودية كأهم حليف في الخليج خاصة بعد رحيل شاه إيران، وأن هذه السياسة الأميركية تدل على أهمية السعودية التي تعود إلى لقاء السعودية والرئيس روزفلت عام 1933. فيركز الكاتب على أن ثلاثة رؤساء أميركبين في العقد الأخير اكتووا بنيران إيران والشرق الأوسط بدءا بكارتر وانتهاء ببوش ومرورا بريفان.

وأن الوضع الدبلوماسي والعسكري الذي أسفرت عنه حرب الخليج سوف يحدد النمط الجديد للاقتصاد العالمي، كما سيحدد وجهة ومستقبل الوضع الدولي بأكمله. ثم يذكرنا الكاتب بأنه من الفصل الأول في الكتاب وهو التراجيديا الأميركية وأخطاء الإدارة الأميركية في إيران حتى الفصل الأخير من عاصفة الصحواء وتحرير الكويت، هو حصيلة سنوات من تصفية الكويت، هو حصيلة سنوات من تصفية الحسابات والأخطاء، وسوء التقدير في السياسة الأميركية بدما بتعزيز وتقوية الشاه، ثم تكرار الأخطاء نفسها بتعزيز وتقوية قدرات صدام، وكأن الإدارات الأميركية لا تتعلم من أخطائها، ثم ترك الشاه يهوي دون نجدته، وعلى الطريقة نفسها تدمير العراق، واحتلال ثلث مساحة العراق في أول عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأميركية، وتحتل رقعة واسعة من دولة عربية، وتقتل آلاف الجنود العرب.

في الفصل الثاني يتقد الكاتب بكل تجرد ووضوح السياسة الخارجية الأميركية، وكيف أن هوس أميركا بالحوب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي لكبح جماح الاتحاد السوفيتي والشيوعية منذ الستينات وحتى الثمانيتات أعمى الولايات المتحدة عن التركيز على قضايا وأمور الشرق الأوسط المهمة، وجعلها أقل حساسية للشعوب، وأفكارهم وأهدافهم، فلم تفهم أميركا الأوضاع في إيران كما يقول د. جيمس بل، بسبب تركيزها على التجسس من إيران ضد الاتحاد السوفيتي، وليس لتفهم الأوضاع داخل إيرن، لذلك فشلت المحابرات الأميركية في التنبؤ بسقوط الشاه، لأنها كانت منشغلة بالتجسس ضد السوفيت، كما أنها تفاضت عن انتهاكات الشاه ضد حقوق الإنسان وضد الحريات والبوليس السري السافاك، لأنها كانت لا تريد أن تخسر إيران لأنها قاعد مهمة ضد السوفيت أو تخسر الشاه لأنه شرطي الخليج.

في الفصل الثالث يسهب الكاتب عن كيفية وصول الخميني للسلطة، والمصلدامه مع الولايات المتحدة، وتفاصيل خيّة ومشوقة عن احتلال السفارة الأميركية في طهران لمدة 444 يوما وكيف أن تلك الحادثة أطاحت بفرص كارتر في إعادة انتخابه مومة ثانية بعد المحاولة الفاشلة لإنقاذ الأسرى، ثم يتحدث الكاتب عن ثورة مصدقي الوطنية في المخمسينات، وكيف أن المخابرات الأميركية أطاحت به، وأعادت الشاه، ثم يشرح كوولي موقف الأقليات العرقية في إيران من يهود ومسيحيين وبهائين، ويخصص جزءا من هذا الفصل عن علاقة إسرائيل بالشاه وايران وكيف تَلَّمرت إسرائيل بالشاه وايران وكيف تَلَّمرت إسرائيل مع الشاه ضد العرب، وأن إيران كانت أكبر معول نفطي لإسرائيل تحت حكم الشاه، وكيف كرَّبت الموساد (المخابرات الإسرائيلية) السافاك البوليس السري الإيراني على أساليب التحقيق والعمليات السرية.

الفصل الرابع يتحدث الكاتب عن جذور إيران ــ غيت Iran-Gate وهو القيام بطريقة سرية ببيع أسلحة أميركية من أميركا ومن إسرائيل ومن مصادر أخرى لإيران أثناء حربها مع العراق، وإرسال عوائد تلك الصفقات العسكرية سرا لتمويل ثوار الكونترا المناوثين للحكم الشيوعي في نيكاراغوا، حسب تعليمات الرئيس ريغان، وخلافا لتعليمات الكونغرس.

ويخصص جزء كبير من الفصل الرابع ، للعلاقات الإيرانية _ الإسرائيلية السرية على أيام الخميني ، وأثناء الحرب العراقية _ الإيرانية ويذكر آسماء مثل نمرودي، وزفي رويتر، ويبين كيف أن إسرائيل استمرت كما يذكر (كوولي) ونظام الخميني في المحافظة على شبكة اتصالات سرية، في الوقت الذي ساعدت قطع الفيار الإسرائيلية على إيقاء الممقاتلات المجوية الإيرانية في العمل أثناء الحرب مع العراق في نقل خبراء ومستشارين وفنيين إسرائيليين على طائرات مدنية إلى معسكر في ضواحي إيران الشمالية وبقائهم هناك حتى نهاية الحرب، ويعطي أسماء عديدة وأرقاما ومبالغ وتواريخ لدعم أقواله.

ولكن السؤال الذي لا يجيب عنه كوولي هو: لماذا ترود إسرائيل إيران بالأسلحة سرا، بينما يقوم الخميني بمهاجمة إسرائيل عنا؟ (وخاصة أن حزب الله من جنوب لبنان كان ينظم غارات انتحارية ضد القوات الإسرائيلية) الجواب هو: لمصلحة إسرائيل الاستراتيجية، وهي تكمن في علاقات صداقة مع إيران، ضد العرب ومساعدتها لمقاومة العلو المشترك العراق، وإطالة الحرب، بالاضافة للأرباح الاقتصادية من بيع الأسلحة والظهور بمظهر المؤيد الأميركي.

الفصل الخامس: الطريق إلى مكة: الفط السعودي والدفاع الأميركي: يظهر الكتاب في هذا الفصل بعض الحقائق التي قد تكون غرية وتظهر لأول مرة. وهي أن الصدام حسين كان مصرا على توسيع حرب الخليج الأولى ضد إيران عام 1980 لتشمل بعض المدول الخليجية. وكان يريد استخدام مواقع مثل دبي، وشبه جزيرة حضرم في عُمان على مضيق هرمز كقواعد للطائرات العراقية العمودية بالإضافة لجزر الطنب الكبرى والصغرى وأبي موسى، بدون أن يعطي مصدر تلك المعلومات كشأنه في العديد من المعلومات الأخرى وهذ ما يؤخذ على الكاتب، عدم تدعيم أخياره الغربية بمصادر.

ثم يركز الكاتب على العلاقات الأميركية .. السعودية والمصالح المشتركة بين هاتين الدولتين، فأميركا تريد النفط بازدياد، والسعودية تنشد الأمن الذي توفره أميركا، خاصة وأن السعودية كما يقول الكاتب من أكبر أعداء الشيوعية، وشركات النفط الأميركية حققت أرياحا طائلة من إستخراج وتصدير وبيع النفط الخليجي والسعودي، لرخص تكاليف استخراج النفط العربي حيث يكلف 10% أو أقل من تكاليف استخراج النفط الاميركي بالاضافة إلى الدور المهم التي تلعبه أسواق الخليج في ترويج البضائع الأميركية، كما يذكر الكاتب نقطة مهمة عن الدور الذي لعبته السعودية والكريت وخاصة السعودية في مسائدة أنظمة مناوئة للشيوعية مثل أريتريا التي كانت تحارب إثيرييا الشيوعية، ومساعدة الأموال السعودية والكريتية في تقوية أنظمة حكم ضعيفة في أفريقيا وآسيا، والمهم أن تلك المساعدات منعت تلك الأنظمة ومن التحول إلى الشيوعية، وأفغانستان كانت أكبر دليل على ذلك.

في الجزء الثاني من الفصل الخامس من الكتاب يتحدث الكاتب بيمض التفاصيل الوصفية عن حادثة الحرم المكي التي وقعت في 1979/11/20 يقيادة جهيمان المتيبي وعن الحصار ثم الحاجة إلى الاستعانة بوحدات فرنسية بعد استعمدار فنوى تبيح ذلك، ولم يلكر الكاتب عدد القتلى اللين سقطوا من الطرفين إلا أن القتال كان عنيا، وألقي القبض على 83 شخصا حيث تم إعدامهم، ومعظمهم من السعوديين.

الفصل السادس: القوة الإسلامية في لبنان: يبدأ الفصل ببله موسم الاختطافات الغربية في لبنان حيث كان اختطاف رئيس المجامعة الأميركية في بيروت بالوكالة David (أميركية في بيروت بالوكالة Podge Melooim Kerr في يوليو 1983 وتبع ذلك اختطاف وقتل الفربيين. م أطلق سراحه في يوليو 1983 وتبع ذلك اختطاف المربيق – والأميركيين خاصة وتبع ذلك اغتيال 10,000 رئيس المجامعة الاميركية في بيروت بالوكالة في 1984/1/18 وكان بعش حوالي 10,000 أميركي في لبنان في مطلع السبعينيات. ثم يتحدث الكاتب عن هول ووحشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، ومجازر صيرا وشاتيلا التي أعقبت ذلك الاحتلال، ومن المسخوسية الكرزماتية وللشخصية الشيعية القوية موسى المسلو الإيراني الأصل والذي أصبح فيا بعد الزعيم الموسري وموحد الشيعة في لبنان. وعن دور موسى المسلو في إنشاء حركة أمل للشيعة وأن المسدر كان خصما للشاء بعد أن قررت السافاك الإيرانية أن والمسلو الثاء شخصية خطيرة»، وبدأت حركة أمل تدرب مليشياتها في البقاع وكيف اختفى الصلو اثناء زيارته لليبيا عام 1978.

الفصل السابع: أميركا تواجه إيران في لبنان: في هذا الفصل يشرح الكاتب مع يعض التفاصيل السلاقة الوثيقة التي نشأت بين منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والمحابرات الأميركية الأولى ممثلة بـ (أبي الحسن) والمحابرات الأميركية (CIA) عبر روبرت آميس أتحفأ محلل الشؤون الشرق الأوسط وأنجيته المحابرات الأميركية ويضيف الكاتب أن إسرائيل كانت على علم بذلك، ولم تؤيد هذا التقارب الفلسطيني

– الأميركي فقامت باغتيال أبي الحسن في بيروت عام 1975. فلذلك حطمت إسرائيل شبكة منظمة التحرير الفلسطينية التي عملت المخابرات الأميركية طويلا لتطويرها. ثم يتحلث الكاتب عن دور إيران ومحاولتها الدائمة لمساندة الحركات الشيعية في لبنان والتخطيط لبدء المنازلة مع أميركا كما سيشرحه في الفصل التالي.

الفصل الثامن: نيوجرسي _ نيوجرسي يشرح الكاتب في هذا الفصل بشكل وصفى حتى ليخيل إلى القارىء وكأنه هناك يرافق الحدث، يتكلم عن تدمير مقر الماريّنز الأميركي في مطار بيروت الدولي في 1983/10/23 ويعطينا كعادته في كل فصل بعض المفاجآت والمعلومات الجديدة، فيقول: بأنه طبقا لتقرير مكتب المباحث الفيدرالي الأميركي (FBI) إن ذلك الانفجار كان أكبر انفجار غير نووي في العالم حيث استخدمت فيه 12 الف طن من TNT وخلَّف حفرة قطرها ثمانية أقدام، وبلغ عدد ضحايا الانفجار 245 قتيلا من المارينز بعد أن يصف سائق الشاحنة الشاب كما وصفه أحد الجنود، ولكن يؤخذ على الكاتب عدم حزمه وعدم شرحه عمَّن كان وراء ذلك الانفجار، وأية جبهة خططت ونفلت، فأحيانا يتهم سوريا، وأحيانا إيران، ولكن لا يقدم الأدلة الواضحة. كما أنه ينتقد القيادة الأميركية للأخطاء والتقصير. ثم يصف التحضير الأميركي للرد والانتقام لتلك العملية في 4 ديسمبر 1983 بأنه كان سقيما وسيء التخطيط مما أدى لخسائر أميركية، ويصفّ الرد من المدمرة نيوجرسي وقذائفها ذاتُ الـ 16 إنشا ومداها 18-18 ميلا، وتخلُّف حفرة بحجم ملعب كرة التنس وتبلغ وزن قذائفها 1000 كلغ (بوزن سيارة فولكس فاغن)، ثم ينتقد الإدارة الأميركية العسكرية حيث يذكر أنُّ نيوجرسي لم تصب أية أهداف عسكرية سورية أو إيرانية في جبل لبنان. وينتقد الولايات المتحدة والسوفييت على عدم استفادتهما وخاصة الولايات المتحدة من الدروس والتجارب السابقة في الساحة العربية وبخاصة في لىنان.

في الفصل العاشر تحت عنوان: رهائن سوء الحظ: يتحدث الكاتب عن حزب الله وحزب الدعوة وأن حزب الدعوة تأسس في العراق وعن جملة التمجيرات التي شهدتها الكويت ضد السفارتين الأميركية والفرنسية في ديسمبر 1983، والتي ذهب ضحيتها 9 قتلى و88 جريحاء وحادثة التفجيرات على موكب سمو أمير الكويت في مايو 1985 وعن الـ 17 شيعي اللين اعتقلوا عقب التفجيرات على السفارتين الأميركية والفرنسية وحوادث الخطف المتكررة، والمطالبة من حزب الله بالإفراج عنهم، وتهديد المصالح الكويتية، ويذكر الكاتب أن 2 من الـ17 أطلق سراحهما بعد

أن انتهيا من مدة العقوبة والـ 15 فروا من الكويت كما يقول الكاتب وبمساعدة إيران، دون توضيح ذلك أثناء الغزو العرافي للكويت، وهذا يدعو للغرابة والاستفسار لأنه خبر غير موثق، ومن ثم عادوا إلى لبنان بدون ذكر مصدر معلوماته! ثم أصبح موسم الخطف عملاً متعارفاً عليه واشتدت موضة المخطف لتشمل عدة جنسيات غربية وخاصة الأميركية في لبنان، وإن أمل وحزب الله وحركة وليد جنبلاط أصبحت مسيطرة على بيروت، ويعطي تفاصيل مطولة عن اختطاف بعض المسؤولين الأميركين في لبنان بدءاً من مراسل CNN وهربه إلى اختطاف وقتل أكبر محلل سياسي للمخابرات الأميركية William Buckdy

في الفصل الحادي عشر تحت عنوان والتلمير بالجملة ا: يتحدث الكاتب عن الإحراج الذي تبع ورافق صفقات السلاح لإيران مقابل إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان، وتمويل أرباح الصفقات إلى الكونترا في نبكاراغوا الذين كانوا يقاتلون ضله المحكم السائلةي الشيوعي فيما عرف بد Iran gate ثم يتحدث الكاتب بسرد مطول عن أحداث حرب الخليج الأولى – الحرب العراقية – الإيرانية -1988 ومساعدة العراق، وغض النظر من واشنطن والغرب عن جرائم صدام وأسلحته الكيماوية وحرق الأكراد، كما صرح جورج شولتر وزير الخارجية الأسبق بعد تردد طويل بأنه كان لدى الولايات المتحدة الدليل على أن العراق استخدم الغاز ضل الأكراد واتهم أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي كليبورن بييل بأن السكوت على صدام يعني المشاركة بالمجرعة.

الفصل الثاني عشر: أميركا تلخل المحرب الإيرانية _ العراقية، يعطي الكاتب، أبعادا وما ترتب على إيران _ غيث iran-Gate من شعور بكارثة محققة على المسؤولين في المشرق الأوسط، وأثرت كما يقول في شعور الناس في الخليج بعمورة لم يسبق لها مثيل، وكان السؤال: هل يمكن الثقة بالولايات المتحدة والتتبجة أن عليهم أن يكونوا في غاية الحذر، وكما عبر وزير الإعلام البحريني طارق السؤيد: ولقد أصاب أهل الخليج القلق حول احتمال سقوط العراق بعد انتصار إيران، ثم يتكلم بشكل موضوعي عن ضعف الكويت في مواجهة العدوان وعن العلاقات الكويتية _ الأميركية، ويلهب الكاتب كوولي، إلى أن الكويت تُكنُّ من الود للولايات المتحدة، أقل مما تكد لها بقية دول الخليج بلون توضيح الاتهام: وكيف توصل إلى هذا النحليل!

ثم يتحدث عن شيعة الكويت ونسبتهم 30٪ ومعظمهم منحدر من أصل إيراني فقير متواضع، وأن أغلب شيعة الكويت برهنوا على ولائهم للكويت ولم يلبوا دعوة إيران بالثورة ضد آل الصباح. ثم يتحدث عن مسلسل التفجيرات التي اجتاحت الكويت في مطلع الثمانينيات، وعن عملية رفع الأعلام الأميركية فوق ناقلات النفط الكويتية الد 11 في عملية Reflaging في يوليو 1987، ويكشف أن واينبرغر وزير الدفاع الأميركي الأسبق كان من أكبر المؤدين لحماية ناقلات النفط الكويتية وحجته في ذلك وأنه إذا لم نقم نحن بذلك فسوف يقوم به السوفييت بالإضافة إلى عزم أميركا على إعادة الثقة لحكام الخليج، وإخبارهم بأنهم بوسعهم الاعتماد على الولايات المتحدة في أوقات الشدائد، ثم يتكلم باسهاب عن الحرب البحرية بين إيران وأميركا في الخليج، وكيف أسرع ذلك بإنهاء حرب الخليج.

الفصل الثالث عشر: أغمدت السيوف واستلت الخناجر: عن التباعد والعداء العمركي _ الإيراني. وموافقة إيران على قبول قرار مجلس الأمن 598 في 1988/818 على وقف الحرب مع العراق بعد 96 شهرا من الحرب الطاحنة، وشبه الخميني بموافقته على وقف الحرب بأشبه بشرب السم، وخاطب البيان الإيراني يحرب الخليج ووصفهم بأنهم متآمرون مع أميركا في جرائمها، ويتحدث كوولي عن إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية رحلة 655 في 8/88/17 ومقتل 290 راكباً واعتراف أميركا بالخطأ، وموافقتها على تعويض أهالي الضحايا على ذلك الخطأ.

ثم يتحدث الكاتب عن التمهيد الإيراني للانقام عبر أحمد جبريل م قائد الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين (القيادة العامة) وعداوة أحمد جبريل مع ياسر عرفات، والتمهيد للتخطيط للانقام بتفجير طائرة Panam 103 في اسكتلنا في 12/21/88 ومقتل 70 راكبا معظمهم من الأميركيين وذلك لتسديد الحساب ضد أميركا، ولكن هذا ما زال لغزا؛ فالكاتب لم يوضح دور إيران، ولم يكشف دور ليبيا، وهذا ما يؤخذ عليه، فما دور إيران ودور ليبيا ودور أحمد جبريل؟ إنه لا يقدم أية أدلة.

الفصل الرابع عشر: نهاية عقد الخميني: يتكلم في هذا الفصل عن ظهور سلمان رشدي وكتابه وآيات شيطانية الذي نشرته درفايكنغ في لندن في 1988/926 وكيف أن الخميني لم يصدر فتواه بإباحة دم سلمان رشدي المسلم الهندي البريطاني الجنسية حتى 1989/2/14 . وكيف أن ظهور سلمان رشدي أعطى دهمات قوية للخميني ليد زعامته للعالم الإسلامي، ولكن صحة الخميني كانت في تدهور مستمر حتى توفي في 1989/6/3 ثم يتكلم عن مشاكل إيران الاقتصادية والمالية، ورحيل الاتحاد السوفيتي وتفكك بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، وكيف أن المخصم الجديد

لصدام حسين بعد سقوط الشيوعية والاتحاد السوفيتي سيكون الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الخامس عشر: درع الصحراء: أيام التردد والغيظ: أعتقد أنه كان يجب على الكاتب تقسيم كتابه إلى أقسام عديدة فيحاول أن يعطي معلومات عديدة، ويحاول أن يعطي عدة موضوعات بين دفني الكتاب، فالفصل الخامس عشر والسادس عشر هما من أطول الفصول وكل منهمًا يصلح أن يكون كتابا منفصلا ويحاول أن يعطينا معلومات مكثفة عن الغزو العراقي للكويت _ وحرب تحرير الكويت وكان ينبغي لكليها أن يكونا موضوعا لكتاب منفصّل تماما. فيسأل: لماذا قررت الكويت رفعً انتاجها النفطي بعد انتهاء الحرب العراقية _ الإيرانية؟ ثم يأخذنا في تسلسل واضح للأحداث بدءًا بتصريحات مساعد وزير الخارجية الأميركي John Kelley في جلسة أمام الكونغرس، بأن صدام يمثل قوة اعتدال في المنطقة ثم تعليق إذاعة صوت أميركا ضد صدام، ثم تقرير وزير الخارجية عن خرق حقوق الإنسان في العراق، مرورا بخطاب صدام في الذكرى الأولى لتأسيس مجلس التعاون العربي المندد بأميركا في الخليج، ثم تصريح صدام بحرق نصف إسرائيل، بعد اعدامه لبازوفت الصحافي الإيراني البريطاني الجنسية _ إلى أن أصبح اللوبي الصهيوني في واشنطن مطالبا بالتريث باسترضاء صدام بل وحتى التخلي عنه بالكامل. ثم تتتالى الأحداث: اجتماع وفد الحزب الجمهوري مع صدام، ثم التصعيد العراقي، وفي 30\5\1990 هدد صدام وزمجر ضد الكويت والإمارات، وطالب بوقف حرب زيادة إنتاج النفط، لأن العراق يخسر مليارا عن كل دولار ينخفض في سعر برميل النقط، وتبع ذلك زيارة سعدون حمادي لدول الخليج. وفي 1990/7/11,10 وافقت الكويت والإمارات في جدة على تخفيض الانتاج النفطي إلى 1,5 مليون برميل يومياً لكل منهما ليرتفع سعر برميل النفط إلى 18 دولاراً. بدءاً من 1990/7/17 بدأ صدام يقرع طبول الحرب في خطابه في الذكرى الد 22 لقيام ثورة 17 تموز 1968. بعد مذكرة طارق عزيز في 1990/7/15 للأمين العام لجامعة اللمول العربية، والتي تتهم الكويت بالسرقة النفطية من حقل الرميلة والزحف المبرمج على أراضي العراق. هدد صدام في خطابه وأنه في حالة فشل الكلام في حماية العراقيين فلابد من القيام بعمل يرجع الأمور إلى مجراها الطبيعي، ويسترد الحقوق المغتصبة. وأنه وقطع الأرزاق ولا قطع الأعناق. لقد كان ذلك بمثابة إعلان الحرب على الكويث، ثم أتهم كلا من «الكويت والإمارات فهما جزء من مؤامرة صهيونية يدعمها الإمبرياليون ضد الأمة العربية». كعادته يذكر الكاتب بدون

تدعيم مصادره بأن الكويت بدأت فورا بعد ذلك بييع جزء من إمبراطوريتها المالية بكل هدوء في الشرق الأقصى. أميركا ظلت تردد المقولة الأميركية الشهيرة منذ أيام روزفلت بأن أميركا ملزمة ومصممة على ضمان وحماية حركة النفط، ودعم أصدقائها في الخليج. فشل أجهزة المحابرت الأميركية وتسرب المعلومات. يعطي الكاتب سرداً الأزمة، ويعطي المائيد من المعلومات غير الموثقة وبلون مصادر، مثل قوله بأن أحد مستشاري الملك حسين أخير الكاتب في مقابلة مهمة بأن «الكويتين أخبروا الأردنيين بأن القوات الأميركية متهب لنجدتهم خلال 24 ساعة مثلما فعلت بربطانيا عام 611 الأوسط وإنه لا تربط أميركا أية اتفاقيات مع دول الخليج رغم مساندة أميركا أية اتفاقيات مع دول الخليج رغم مساندة أميركا لاستقلال على استخدام قوات أميركية للدفاع عن الكويت، ووصل ذلك الخبر لصدام خلال على استخدام قوات أميركية للدفاع عن الكويت، ووصل ذلك الخبر لصدام خلال على استخدام قوات أميركية للدفاع عن الكويت، ووصل ذلك الخبر لصدام خلال دقائن عبر إذاعة القسم العربي لهيئة الاذاعة البريطانية وصوت أميركا.

ثم يتكلم عن اجتماع صدام مع إيريل جلاسبي وقد أثير جدل فيه لم يته حى الآن وكذلك عن اعطائه الضوء الأخضر للخول الكويت، وهناك شرح عن اجتماع جدة ورفض أمير الكويت وصدام حضور الاجتماع وإصرار العراق على التنازلات وعلى 10 مليارات دولار من الكويت، وفشل الاجتماع، لأن العراق رفض الربط بين المساعدات الكويتية وتحديد الحدود، وهدد عزت إبراهيم الكويت والسعودية قائلا: ونحن نعرف جيدا كيف نحصل على الأموال التي نحتاجها سواء منكم أو من السعوديين، عندها رد عليه الشيخ سعد قائلا: أرجو ألا تهددنا... فإن للكويت أصدقاء أقوياء، ولديها حلفاء كذلك _ وسوف نجركم بالقرة على تسديد جميع الأموال المدينين بها. اجتمع صدام مساء 8/1 محلس قيادة الثورة، وأعطيت الأوامر بعزو الكويت.

هناك إخفاق واضح للمخابرات الأميركية والإسرائيلية في معرقة أهداف العراق ونواياه، وتحديد ساعة الصفر لغزو الكويت ومع توفر عدة مؤشرات إلا أن المسؤولين الأميركيين غفوا أبصارهم وأسماعهم وهنا يوجه كوولي نقداً شديداً للمسؤولين الأميركيين 100,000 جندي عراقي من قوات الحرس الجمهوري بدأت تتحرك في فجر 180/2 في الساعة 130 مباحا باتجاه الكويت مع 300 دبابة وعربات مدرعة وطائرات عمودية وهجومية وحاملات جنود ووحدات بحرية

وناقلات جنود، والشرعية الكويتية توجهت إلى السعودية لادارة شؤون الكويت ومساعدة الكويتيين في المخارج. ويذكر الكاتب أن احتلال الكويت يمثل أكبر أزمة رهائن بشرية منذ عمليات الاحتلال التي قام بها هتلر وستالين أثناء الحرب العالمية الثانية. ويعطى الكاتب معلومات عن خطة أميركية سرية طلبت أميركا توصيلها لصدام حسين عن طريق الأردن وتحتوي على 5 نقاط مهمة وهي: الانسحاب العراقي الكامل بجلول زمني. ارجاء موضوع عودة أمير الكويت والأسرة الحاكمة. هناك قدر من النزاهة للنزاع الحدودي العراقي ــ الكويتي ولن تتحير أميركا لأي طرف. تقدر الولايات المتحدة حاجة العراق لمطل أفضل على الخليج، ومن الوارد توفير حرية الوصول إلى جزيرتي وربة ويوبيان.. (بدون ذكر المصدر). تقترح الولايات المتحدة أن يدعو العراق إلى إجراء استفتاء شعبي تدعمه الأمم المتحدة لتمكين المواطنين في الكويت من تحديد مستقبلهم. وضعت الخطة هذه لحفظ ماء وجه صدام. طبعا تم إجهاض الحل العربي بفشل مؤتمر القاهرة العاجل في 90/8/10 ثم يتكلم الكاتب عن سعى العراق الفاشل للربط بين القضيتين الكويتية _ العراقية _ الإسرائيلية الفلسطينية وعن بدء وصول القوات الأميركية الغربية والعربية إلى السعودية بدءا من 90/8/11. وعن تدهور العلاقات وفقدان الثقة بين الحكومة الإسرائيلية والأمبركية.

العراق ضمت الكويت رسميا في 90/8/08 وسعت بشكل واضح لمحاولة طمس الوجود الكويتي ومحوه من الوجود. في 90/8/17 قبل صدام كل الشروط الإيرانية للتوقيع اتفاقية سلام مع إيران لسحب قواته من الجبهة الإيرانية للوعادية إلى نقطة الصفر متخليا عن كل مطالبه بشط العرب وفي 90/9/10.0 زار طارق عزيز إيران الإعادة العلاقات الدبلوماسية، وهكذا نجح صدام في تحييد إيران.

الفصل السادس عشر عاصفة الصحراء: يتحدث الكاتب في هذا الفصل عن التخطيط الأميركي مع دول التحالف، خاصة مع السعودية على التحفير لشن الحرب لطرد العراق من الكويت، والإدارة الأميركية كانت متحفظة جدا في إرسال الجنود للقتال، كما يقول الكاتب، والعديد من المسؤولين الأميركيين كانوا على ثقة بأن المقوبات الإقتصادية كافية وحدها لطرد العراق من الكويت.

المرحلة الأولى .. شملت إرسال 200,000 جندي أو كما شبهها الجزال باول رئيس الأركان الأميركي بترحيل سكان مدينة ريتشموند عاصمة فيرجينيا إلى الصحراء السعودية على بعد 8000 ميل. الطائرات كانت تصل مطار الظهران كل 10 دقائق وشاركت طائرات مدنية لأول مرة لقل الجود الاحتياط، واتفقت كل من الولايات المتحدة والسعودية بأن أي بادرة عسكرية تنطلق من السعودية لابد أن يوافق عليها الملك فهد والرئيس بوش. الكاتب يذكر مرة أخرى دون ذكر مصادره أن ياسر عرفات وأبو إياد اجتمعا مع صدام حسين في نوفمبر 1990 وكان ذلك اجتماعاً مشؤوماً لأبي إياد حيث انتقد الغزو العراقي للكويت، وقام صدام بطرده من الاجتماع، يقول الكاتب: إن الرجل الثاني في منظمة التحرير كان يقيم في تونس بينما زوجته وأولاده كانوا يعيشون في الكويت توسل عرفات لصدام بأن يعز أبو إياد يغادر العراق معه، ووعد أبو إياد بأنه لن يقابل صدام مرة أخرى. في يمام من الكويت بحلول 1990/1/128 نتيجة التصويت فكانت 12 صوتا مع امتناع صدام من الكويت بحول 1991/1/198 قبل يومين من شن الحرب الجوية المساحة الصحراء تم اغتيال أبو إياد في تونس، ومعه اغتيل أبوالهول رئيس الاستخبارات الفلسطينية، شخصيات فلسطينية مطلعة تمتقد أن صدام حسين كان وراء الاغتيال جزاء لتحديه صدام في اجتماعهم قبل شهرين في بغداد في 1991/1/16

البعد السوري في الأزمة: وافقت كل من واشتطن وموسكو على إعطاء سوريا السيطرة على لبنان، وإقصاء العماد المتمرد ميشال عون عن قصر الرئاسة بعملية دموية مقابل مشاركة سوريا في عاصفة الصحراء، بالإضافة إلى إعادة سوريا لعلاقاتها مع بريطانيا بعد تنحي تاتشر عن السلطة في 2930/1298، ثم يتكلم الكاتب مقيما رد الفعل في المغرب العربي على أنه كان مؤيدا لصدام رسميا وشعبنا، مع أنه لم يذكر رد الفعل السوري الرسمي وخاصة الشعبي وهذا نقص في التحليل . فيقول إن تونس لم تحضر حتى مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة 1990/8/10.

ويصف دول المغرب العربي شعبياً بأنها كلها كانت متضامنة مع العراق ضد الهجمة الغربية عليه. وأن الملك الحسن ملك المغرب كان ضد استخدام القوة ضد المواقف، وطالب صدام بالخروج من دوامة الشرف والعظمة، ثم يعطي الكاتب تفاصيل عن سير الحرب الجوية التي دامت 43 يوما، ويتكلم عن أداء الأسلحة الحديثة مثل الماتريون Patriot ويعتقد بأنه لم يكن مثاليا كما زُعم ويتحدث عن الأسرى المسكريين العراقيين وعن الحرب البيئية ثم يتكلم عن الحرب البرية، بدءا بعملية الاحتلال العرقبين ما للحقمي لمخالية المحاللة العراقي العراقي المحتلال الحقمي الخالية

من السكان لمدة 36 ساعة. وعن طرد العراقيين بعد أن تكبدوا خسائر فادحة وقتل 12 من الماريز الأميركيين و 15 سعوديا. ووصلت شعبية بوش في ذلك الوقت إلى 79% ويصف الكاتب كوولي الحرب البرية التي بدأت في الساعة الرابعة فجر 23 فبراير 1991 بحرب المائة ساعة. وبعد القصف المجوي المركز _ خفضت تقديرات البتاغون الأميركية من 40 الفا إلى 5 آلاف. الأميركية من 40 الفا إلى 5 آلاف. والسبب الرئيسي لسرعة الحرب ولانخفاض القتلى في صفوف التحالف بعود إلى القصف المجوي بد10,000 طلعة جوية، وتدمير القدرات العراقية وقتل عزيمة المجيش المراقية وقتل عزيمة المجيش المراقية وقتل عزيمة المجيش المراقية، فقتل على التوقعات العراقية.

الحرب البرية دامت 100 ساعة وينهايتها تحررت الكويت وقفي على القوات المراقية، واحتلت قوات التحالف 350 تنيلا المراقية، واحتلت قوات التحالف، 350 تنيلا ومثات الجرحى من قوات التحالف، مقابل آلاف القتلى المواقيين، وأكثرهم من المجنود ومثات المدنيين. ويقول كوولي إن معركة عاصفة الصحواء كانت أهم المعارك الأميركية في الشرق الأوسط، وأكثرها قوة واستخداما للأسلحة وأهمية من الناحية التاريخية، ويختم الكاتب الفصل بقوله: إنه لا أحد يعرف من سيكسب السلام؟ وكيف؟ ومتى؟

الفصل السابع عشر والأخير / كين تنهي حرب أميركا في الشرق الأوسطة فضل ينتقد فيه الكاتب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال عقد من تراكم الأخطاء وتصفية الحسابات ويحتوي على المديد من النقد وسرد الأخطاء والقليل من النصح والبدائل. فيتهم الكاتب الليرالي كوولي العديد من السياسيين الأميركيين بأن أحكامهم كانت خاطئة فيما يتعلق بسياساتهم في الشرق الأوسط ويلخص الكاتب في المخالفة المنصرم الذي هو محور الكتاب، ولكن لا يفوته أن ينوه وشير إلى الإنجازات الأميركية الطبية والتأثير الأميركي من مدارس وكلبات، وجامعات، في المنطقة فهي قائمة على النموذج الأميركي والتي عبد جيل كامل من السياسيين والجنود والاكاديميين ووؤساء من روزفلت إلى كارتر بنوا ملك المعلوك الشميركية، وتفاضوا عن عبر جيل كامل من المسامين اللجنامة التي تدافع عن المصالح الأميركية، وتفاضوا عن الكراهية المامة والكره الشعبي الإيراني له. كما يتهم الكاتب المسؤولين الأميركيين الكرمييين الأميركيين

متعصبون. ثم يتكلم عن تجاهل الإدارات الأميركية (كارتر – ريغان – بوش) عن الشاه أولا، ثم عن صدام ثانيا، لأن كلاً منهما كان يخلم المصالح الأميركية – فإدارة كارتر أضمضت المين عن تجاوزات حقوق الإنسان التي كانت تقوم بها السافاك في إيران وإدارة ريغان أضمضت المين عن حرق وإبادة الأكراد، وبوش لم يحرك ساكنا إزاء ذبح الأكراد والشيعة عقب حرب الحلج، كما أنه يصف إدارة ريغان بأنها أكثر الإدارات الأميركية سلاجة لإرسالها الأميركيين ليقتلوا في بيروت.

ثم يعطي الكاتب نوعاً من النقد البناء للعرب بمحاولته لتوقع المستقبل العربي، فيلقي نظرة تشاؤيية عن الواقع العربي في المستقبل، وخاصة عندما يأتي الحديث عن ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي في المستقبل، وخاصة عندما يأتي الحديث، ولا أمل نظهورها في أي بلد من بلدان الخليج قريبا، وماذا يسمى مايحدث في الكويت في أكتوبر القادم؟ هذا يبدي وضوح جهل كوولي بدول الخليج، حيث يبدو واضحا أن تركيزه وهمه يدور حول مصر وإيران ولبنان بالدرجة الكبرى، أما بقية الدول العربية في المستقبل المشرق العربي فمعلوماته عنها ضيئلة وخاصة دول الخليج، التي أعتقد أنه لم يزر أيا منها سوى السعودية. ثم يتكلم عن توقعات المستقبل، فيقول بأن الشرق الأوسط سيطر عليه علد من مشاكل وعقبات، فهناك مشاكل الحدود بين الدول العربية المحتلقة، ومناك مشكلة نحطرا يهدد الاستقرار السياسي الهش في المنطقة كلها، وإن سياسة النظ سيقم تكيل أميركا في المنطقة. وأن مشكلة المياه بين تركيا، سوريا والغراق هي مشكلة رئيسة، لأن الدول الثلاث هذه تعتمد على المياه الديل، شريان وعصب الحياة المصرية إذا قامت أثيوبيا بإيقاف تدفق مياه النيل. المياه (مياه النيل) شريان وعصب الحياة المصرية إذا قامت أثيوبيا بإيقاف تدفق مياه النيل.

ثم يتقد السياسة الأميركية بأنها تعتمد على اللامركزية في صناعة القرار السياسي _ حيث تقاسم صوغ القرار جهات عديدة في الإدارة الأميركية مثل مجلس الأمن القومي، والكونغرس واللوبي ووزراء الخارجية والدفاع، دون أن يشرح ويوضح كيف تؤثر كل من تلك الجهات على صنع القرار السياسي أو كيف تؤثر جماعات الضغط الأميركية وخاصة جماعة AIPAC الصهيونية على صناعة القرار السياسي، وهل ما زال لها تأثير قوي بعد الأزمة في الخليج وانتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية وهي بحاجة إلى شرح وتفسير وتحليل أكثر. ثم يصف الارتجالية في السياسة الأميركية، على أنها كارثة، لأنها تؤدي إلى سوء القرار المبني على الجهل، وهناك حاجة للمعرفة

وللتعاطف والتوافق ومحاولة فهم شعوب المنطقة بدلا من الارتجال والاعتماد على شرطي محلي مثل الشاه أو إسرائيل. وينصح المسؤولين الأميركيين بأن يحسنوا فهم شعوب المنطقة ومجتمعاتها ومساندة الدعوة للديمقراطية، ويختم كوولي الكاتب القدير كتابه بقوله: إن ذلك هو السبيل الوحيد نحو سياسة نيرة طويلة الأجل، تحقق الوعد بإنهاء حرب أميركا الطويلة والسرية في الشرق الأوسط!

كتاب جون كوولي / الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الاوسط كتاب من قبل صحافي ومراسل غربي عاش لفترة طويلة في عدد من دول الشرق الأوسط، يمثل إكمالا لظاهرة بدأت في الظهور في الثمانينات، وهو كما ذكرنا في المقلمة يعتمد الأسلوب المنهجية والوصفية التاريخية، حيث يشد القارى، العادي ويستهوي المتخصص، ولكن لنا في نهاية هذا العرض والنقد النقاط والملاحظات التالة:

(1) من خلال اكثر من الأربعمائة صفحة لم يوضح لنا الكاتب البعد الاستراتيجي وأهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأميركية ويجب أن يكون الفصل الأول فصلا تمهيديا يشرح فيه الكاتب أهمية الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج، لأن كل انتقادات كوولي تصب في ثلاث أقنية الأولى: إيران، الثانية لبنان والثالثة الخليج (العراق، إيران، السياسة السعودية) فلذلك على الكاتب توضيح ذلك، كما أن عليه توضيح موقف السياسة المخارجية الأميركية بالذات من الشيوعية والاتحاد السوفيتي.

(2) المنهج الوصفي وغياب التحليل يطغى على الكتاب، حيث يركز على التفاصيل والجزئيات الصغيرة التي قد تحجب لب الموضوع، ويأخذ الكاتب موفقاً واضحاً ومتحيزاً ضد السياسة الخارجية الأميركية خاصة في عهدي ريفان ويوش (الجمهوري)، وكأن الكاتب ديمقراطي يريد كشف عيوب وضعف السياسة الخارجية للجمهوريين مع أنه ينتقد بعض الشيء كارتر (الديمقراطي) فهو يشرح كيف أنه ضبع إيران والشاه ا

(3) أقترح أن يكون عنوان الكتاب: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: عقد من الأخطاء 1978-1971 بدلا من العنوان الحالي لأن العنوان الحالي شمولي وغير مركز. كما أن لي تحفظا على الترجمة العربية لد الحصاد، فالأفضل أن تكون وتصفية حسابات لأن الحصاد هو Harves.

 (4) هناك تفاوت واضح في التغطية فبعض المواضيع والقصول فيها تغطية مطولة ودقيقة وفيها وصف واضح لعمليات خطف، وعن الجو والطقس وهل الشخص كان عنده شاريان أو لا، ويعض النقاط المجوهرية الأخرى مثل عاصفة الصحراء، أو لماذا قوّت وساعدت أميركا إيران والعراق، أو ما دور إيران وليبيا وأحمد جبريل في تفجير طائرة Pan Am 103 فلم يذكر تفاصيل ولم يذكر مصادر لمعلوماته.

(5) كما أن العديد من النقاط المهمة والتي قد يكون القارىء أو الباحث بحاجة لإعادة قراءتها أو الحصول على معلومات أكيدة عنها فيفاجأ القارىء والباحث بأنه لا توجد مصادر لتلك الأقوال أو المعلومات.

(6) يخصص الكاتب بعض الفصول لحرب الخليج والتي بحاجة إلى تفاصيل وشرح أكبر، فمثلا يكاد لا يكون هناك ذكر واضح لدور إيران في حرب الخليج، أو عن استراتيجية إيران وأهدافها في الخليج، وهذا نقص واضح في الكتاب.

(7) ولكن الكتاب ممتاز، بغض النظر عن هذا النقد، وعن الأخطاء المطبعة والترجمية التي يؤمل تلافيها في الطبعات القادمة، وياحبذا لو قامت جامعة الكويت بإحضار كتاب المحافيين الأربعة الذين ذكرتهم في المقدمة وهم , Codey والمترب الكتب المحافيين الأربعة الذين ذكرتهم في المقدمة وهم , Hadis وأجريت مناظرات معهم لزيادة فهمنا وفهمهم عن الشرق الأوسط والسياسة الخارجية مهمة جدا الشعوب المنطقة وخاصة الكويت والكويتيين بعد الأزمة وتوقيع الاتفاقيات الأمنية بين دول المنطقة والولايات المتحدة، وهذا ما لم يتحدث عنه كوولي ـ عن السياسة الخارجية المشهم المعض. الأمركة بعد الأزمة، وماذا على أميركا ودول الخليج عمله لمساعدة بعضهم المعض.

أخيرا يقى كتاب الحصاد كتابا سلسا وسارداً مهما، مسلط الأضواء على حقبة وعقد مهم في تاريخ الشرق الأوسط، ويحلل ببساطة الدور الأميركي والأخطاء الأميركية لجهل السياسيين الأميركيين وصناع القرار السياسي في الإدارة الأميركية بالمديناء الدينة العربية العربية والمجتمعات والشعوب، المكتبة العربية الفقيرة لمثل هذه الكتب بحاجة ماسة إلى كتب من هذا النمط ومتأتي لتكمل ولتسد فراغا فيها.

يؤمل أن يكون قد قرأ المسؤولون وصناع السياسة الأميركية النسخة الإنكليزية وكذلك المسؤولون العرب النسخة العربية أو الإنكليزية ، وأن يتفهموا الأخطاء، ويحاولوا كما ينصحهم كوولي في تهاية كتابه بعدم خلق شرطي في مناطق العالم، بل أن يحاولوا فهم شعوب المنطقة، وأن يكونوا أكثر حساسية لمطالب وحقوق شعوب الشرق الأوسط، وكذلك بنفس الوقت على المسؤولين العرب أن يفهموا السياسة الأميركية، كيف تصنم،

وكيف تعمل، وكيف تتأثر وعوامل الضغط الداخلي والخارجي التي تؤثر على هذه السياسة خاصة بعد غياب الشيوعية، وظهور أحادية القطب الآن وكيف يستطيعون توظيف كل هذه العوامل لتعمل لمصلحتهم، ولكن مع الأصف لا توجد العديد من الكتب في المكتبة العربية التي تعالج هذه الأمور باللغة العربية سواء من أكاديميين أو صحافيين، ولكن يؤمل في السنوات القادمة أن نقرأ ونستطلع هذه النوعية من الكتب.

العراق دولة المنظمة السرية

حسن علوي

الشركة السعودية للابحاث والنشر: جدة 1990، 196 ص، ط 5

مراجعة: حامد حافظ العبد الله قسم العلوم السياسية ــ جامعة الكريت

أفرزت أزمة الغزو المراقي لدولة الكويت الكثير من الاستفسارات حول طبيعة النظام الحاكم في العراق، حول تكوينه، المخلفية الفكرية، الشخصيات القيادية، دور حزب البعث، الطبيعة الإجرامية بالإضافة إلى كثير غيرها من الاستفسارات. إذ أن الموقف المؤيد للعراق في حربه مع إيران طوال المسئوات الثماني قد أجل الإجابة على هذه الأسئلة، إلى أن جامت أزمة الغزو العراقي فأعادت إلى الأذهان هذه الأسئلة المؤجلة وقام العقل العربي بالتفكير بأجوبة ترضي طموحه وتشبع جانب النقص في هذا الموضوع.

والكتاب الذي بين أيدينا يحاول أن يحبب على العديد من هذه الأسئلة، التي مجرد التفكير بها قبل ستين فقط من الآن، يدفع الإنسان إلى الهاوية، كما يحاول أن يضع أسس مدرسة تفسر مايجري في العراق، تختلف عن الطروحات القائمة. فالبعض جرى على تصنيف التجرية العراقية بدءا من الانقلاب والذي قام به حزب البعث في تموز 1988 على انها تكرار للحكم العسكري القائم في العديد من بلدان العالم الثالث. وان الصبغة العسكرية التي أطرت الحكم في العراق هي الوحيدة الصالحة لتفسير ما جرى في العراق. أما مؤلف هذا الكتاب، فينطلق في تحليله للتجربة العراقية الحالية من أساس جديد سماه الرف الثالث، وهو أن من يحكم العراق هي المناقمة السرية وليس الحكم العسكري الخارج من صلب المؤسسة العراق هي العناسة المرب من صلب المؤسسة

العسكرية، ولا هو مدنيا لأنه لا يستلهم قواعد النظم السياسية المعترف بها في المجتمعات المدنية. إذن، يجب ان يطرح جانبا تحليل الرف الأول القائم على النظام المسكري، والرف الثاني المبني على النظام المدني، وأن ينطلق فهمنا للتجربة العراقية على أنها دولة المنظمة السرية. وباعتقادي أنه يحق للمؤلف أن يطرح فهمه الخاص لهذا النظام، خصوصا إذا عرفنا أنه كان ابناً لهذا النظام وأحد منظريه. فقد انضم لحزب البعث منذ أوائل الخمسينيات وتولى الكثير من المناصب الحزبية والإعلامية وكان آخرها رئيس تحرير مجلة ألف باء وعضو مكتب الإعلام القومي الذي يرأمه صدام حسين وكذلك كان مدير الحملة الإعلامية لرئامة صدام حسين.

ساهمت حملة القمع والاضطهاد التي عاشها العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول عام 1933 إلى اعتبار العمل السياسي عمل من الأعمال الإجرامية التي يعاقب عليها مرتكبوها، بالإضافة إلى اصدار عشرات القوانين الموجهة ضد المعارضة السياسية والمشاركة الشعبية. وفي ظل أجواء كهذه لجأت أحزاب المعارضة إلى العمل السري وامتخدام والشقاوات، والمحبرمين ومحترفي القتل للعمل في صفوفها. وان كان أمرا استمر على حالة المنظمة السرية واستطاب العمل في جو السرية حتى وهو يقود السلطة استمر على حالة المنظمة السرية واستطاب العمل في جو السرية حتى وهو يقود السلطة وأجهزتها الأمنية الضاربة. تبعا لذلك، يحاول المؤلف أن يدرس تركيبة هذه المنظمة من الناحية التنظيمية والمقائدية بالإضافة إلى اللور الذي قامت وتقوم به في قيادة الحزب والمدولة بعبدا عن الأعراف والتقاليد التي تحكم تصرفات المدولة.

بعد أن استعرض المؤلف الهدف من كتابه وزعه على تسعة فصول: ففي الفصل الأول وجلور المنظمة العراقية يتناول الكاتب نشأة حزب البعث في العراق ويتسامل عن كيفية نجاح شخص مثل وميشيل عفلق في تكوين أتباع وأنصار له في دار المخلافة الإسلامية والعبات المقلمة. وكذلك الدور الذي لعبه فؤاد الركابي وشفيق الكمالي وتحسين معلة في تحويل أفكار ميشيل عفلق إلى حقيقة ضمن الواقع السياسي العراقي، هذا وقد استعرض الكاتب اللفات التي استخدمها حزب البعث لمخاطبة جماهير الناس حسب مستوباتهم المقلية والقسية ومنها الخطاب الديني والخطاب الطلماني وأخيرا وضح الأستاذ الطبي والخطاب العلماني وأخيرا وضح الأستاذ العلوي الهيكلية التنظيمية في حزب البعث القائمة على مداسية القيادة والتي أفرزت العرا حسين الابن البار والأجدر من تلامذة ميشيل عفلتي لحمل رسالته.

وفي الفصل الثاني وسلطة المنظمة الأولى، يغوص المؤلف في أعماق التاريخ

فيبحث عن دور المنظمة السرية في انقلاب 8 شباط 1963 ضد عبدالكريم قاسم وكيف ان الولاء في هذه المعرحلة كانت أم مدينة صغيرة الولاء في هذه المعرحلة كانت أم مدينة صغيرة وبالتالي على تحالفات القوى لا تحالف القوى القومية الاجتماعية، وينهي الكاتب فصله هذا ببيان ظهور نجم صدام حسين في المنظمة المعربة بدءا من محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم في تشرين الأول 1959 ومرورا بجرائمه الاخرى بعد هذا التاريخ.

والقصل الثالث وانهيار الدولة العراقية يمكن اعتباره أهم فصول الكتاب، ففيه يتحدث عن بناية ظهور المنظمة السرية وتقاليدها المبنية على الشك وعدم الثقة والربية والسرية والقاليدها المبنية على الشك وعدم الثقة يستعرض فيه الكاتب انطلاقا من معايشته لهذه الأجواء الدور الذي قام به صدام حسين في انقلاب حزيران 1968 وهو دور كان يقوم به بعيدا عن الأضواء متيحا المحبال لغيره من جزيالات المنظمة كحردان التكريتي وناظم كزار ومحمد فاضل بالبروز ربشا يصفو الجو لصدام حسين للقضاء عليهم واستلام دوره في قيادة المنظمة والحزب والدولة. وإيفي الكاتب بحثه هذا بالحديث عن برنامج صدام حسين لإخضاع البحيش العراقي وإذلاله، بالإضافة إلى ذكر بعض الأمور الغربية والفريدة التي يعبشها القطر العراقي في طلح حكم حزب المبعث مثل وجود دمنور مؤقت منذ ربع قرن وجعل سلطة إصدار ظل حكم حزب المبعث مثل وجود دمنور مؤقت منذ ربع قرن وجعل سلطة إصدار الفرانين والمراسيم في المولة بهد صدام حسين يتحكم بها كيفما يشاء بدون رقيب.

أما الفصل الرابع والأب الروحي والابن البارة فيبين الكاتب اللهور الذي قام به ميشيل عفلق في تكوين حزب البعث ويوضح رأيه في أنه لا يمكن إطلاق وصف مفكر أو مسيحي على ميشيل عفلق لافتقاده للتجسيد الحقيقي لهذين الاصطلاحين، بل أن على ميثيل عفلق مع أنه ومستوطن ومبعوث أوروبي، أكثر منه ومسيحي عربي، بعدها، يبين الكاتب بعض المبادىء التي يؤمن بها عفلق مثل المدكتاتورية والتنديد بالمنظام البرلماني، بالإضافة إلى تاريخه الانهزامي في العديد من المواقف السياسية. وقد قدر لهذا الشخص أن يقيم له مركزا خاصا في بلد الخلاقة العباسية والمقدسات الإسلامية، ويستلم إرثه الدموي ابنه البار صدام حسين اللتي استطاع بمؤهلاته المتواضعة من الناحية الثقافية والمسكرية أن يلوي عنق المولة والمؤسسة العسكرية وأن يقضي ويزيح أغلب المؤسسين الحقيقيين لحزب البعث مثل حودان التكريتي وعدنان الحمداني وحسن العامري وخالد الصالح وعبدالكريم الشيخلي وغيرهم.

وفي الفصل الخامس الذي يحمل عنوان وتحالفات المنظمة السرية، فيوضح

الكاتب طبيعة التحالفات المحطية والعربية التي أقامها صدام حسين والتي كانت تقوم على التنازل عن بعض المقائد السيامية أو الأراضي العراقية من أجل إرضاء الطرف الآخر تحقيقا لمصلحة مياسية معينة، فإذا انقضت هذه المصلحة الوقنية، بادر النظام العراقي إلى فسخ هذه التحالفات، وقد يؤدي به الأمر إلى شن الحرب، كما حدث في حالة حربه مع إيران ونكته لاتفاقية الجزائر عام 1975. ومن ضمن الاتفاقيات التي يناقشها المؤلف، اتفاقية التحالف مع الحركة الكردية بقيادة المعلم مصطفى البرزائي، اتفاقية آذار 1970 مع الحركة الكردية بإعادة المعلم مصطفى البرزائي، اتفاقية آذار 1970 مع الحركة الأكردية بإعادة المعلم مصويا 1978، اتفاقية عدم الاعتداء مع المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تحافلته الشخصية داخل الحزب، الإعتداء مع المملكة العربية المعودية بالإضافة إلى مصادره الشخصية ومعايشته الحية لبعض وقائع هذه الأحداث. وفي هذا بالإضافة إلى مصادره الشخصية ومعايشته الحية لبعض وقائع هذه الأحداث. وفي هذا المقصل يرد اسم الكويت، وأن موضوع ضم بعض الجزر الكويتية للعراق كان مطوحا في مشروع للمكتور فاضل الجمالي عام 1979 يتحدث فيه عن الحكومة البريطانية، بالإضافة الى حديث لصدام حسين عام 1979 يتحدث فيه عن ملاحظات بريطانية، للعراق بصدورة الوحدة مع الكويت المتفاعل التي بعيشها العراق.

أما الفصل السادس وسياسات المنظمة السرية و فيتحدث بداية عن الدور البوليسي الدي تقوم به سفارات المنظمة السرية من تجسس على المعارضة إلى ممارسة القمع والإرهاب وكأنها مخفر داخل القطر العراقي. أما سفراء النظام العراقي فلا يتم اختيارهم على كفاءاتهم وشهاداتهم أو ما شابهه، بل أن ذلك ينبع من مدى علاقة السفير بالمنظمة السرية ومدى وجود سجل إجرامي حافل لهؤلاء السفراء، ونظرة فاحصة لمن تقلد السفارة أثناء فترة حكم النظمة السرية تثبت هذا الكلام. ولم ينجع السفراء رغم ذلك، بل أن المنظمة تعين عليهم من يراقبهم ويكتب عنهم التقارير السرية، كما أن الكثير منهم قد لقى حكمه اغتيالا أو إعداما بيد أجهزة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك يبحث هذا الفصل في علاقة الدليوماسية العراقية بالعمل الفلسطيني ودور الأولى في تفتيت واضعاف العمال الفلسطيني. كما أن سحث أيضا علاقة المنظمة بالنفط واستغلالها لعائده من أجل المصالح الشخصية لقيادات المنظمة، خصوصا صمام حسين. وأخيرا، يدرس الكاتب علاقة المنظمة السرية بالمعارضة العراقية وابتداعها لسياسات من أجل ضرب المعارضة، ولم يتفتق عنها ذهن إنسان من قبل مثل إلغاء شخصية الجريمة، استخدام الضد النوعي، نظرية الأمن الوقائي إلى التدرج الجرائي.

والفصل السابع دولة المنظمة ودولة الكويت، يتناول بالبحث والتحليل أسباب الغزو العراقي لمدولة الكويت وبطرح وجهة نظره الخاصة، القائمة على وجود أطماع صابقة لصدام حسين في الأراضي الكويتية، وقد تنبأ المؤلف بهذه الأطماع في مقالات كتبت أعوام 1982-1983 و 1985 أن الكويت كانت ومازالت هدفا استراتيجيا حزبيا، تسعى المنظمة والحزب إلى غرس أنها جزء من العراق في عقول مؤيدي الحزب ومعتنفي أفكاره، لذا المامر، وقد توج النظام أفعاله الإجرامية بضم الكويت بناء على هذا الأمر، وقد توج النظام أفعاله الإجرامية بضم الكويت إلى العرق مدعيا بالحقوق التاريخية التي بان زيفها وكذبها.

ويتناول الفصل الثامن ومنظمة الموت، كين أصبح القتل والموت أول قرار
تتبعه السياسة العراقية قبل استخدام أية وسيلة أخرى. وهذا الأمر وضع في سحل وقتل
رجال الحكم الملكي عام 1968 وفي انقلاب 8 شباط 1963 ضد عبدالكريم قاسم،
رجال الحكم الملكي عام 1968 وفي انقلاب 8 شباط 1963 فهد عبدالكريم قاسم،
وقد ابتكرت المنظمة بعض أساليب الموت مثل القمح المسموم وأبوطبر ومصيدة
الفتران وكذلك ابتكرت ما يسميه الكاتب والأكسسوار المخاص لحضلات الموت، كترك
عيون المساقين للإعدام مفترحة ساعة تنفيذ المحكم وتكميم أفواههم بقطع البلاستر
المحكم. هذا وعملية تطوير صناعة الموت في العراق قائمة على قدم وساق.

وفي الفصل التاسع والأخير ومن رجال المنظمة يدرس الكاتب من واقع معايشته للأمور حال بعض رجالات وقيادات المنظمة وتاريخهم القيادي في الحزب والمنظمة، ثم يستعرض المآل الأخير الذي أوردهم إياه صدام حسين إما والإعدام أو الاغتيال أو التعليب، متناسيا تاريخهم في الحزب وصداقتهم وقرابتهم الشخصية له. ومن ضمن الأسماء التي يتناولها المؤلف بالدراسة أحمد حسن بكر، شفيق الكمالي، عمالخالق السامرائي، علمان الحمداني، ومحمد عايش وآخرين.

وبايبجاز يمكن اعتبار الكتاب احدى الوثائق المهمة والتي كتبها أحد مفكري المحزب ومنظريه، لإدانة النظام العراقي وبيان الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه وجيرانه، بل وحتى ضد رجالات المنظمة. وهنا يبرز دور صدام حسين كالقائد الأول في هذه المنظمة والمحظط لسياساتها الإجرامية، وقد نجح الكاتب في توضيح وجهة نظره المخاصة بمن يحكم العراق، هل هي الدولة، أم المعزب أم المنظمة السرية، وقد اتبع الكاتب وأسلوبا متميزا بالصبغة الصحفية لبيان ذلك، كما لم ينس المؤلف ايراد بعض ذكرياته وتجاربه الشخصية مما أثرى الموضوع وأضفي عليه قدرا من القبول. ورغم ذلك يعيب الكاتب عدم ترتيب أفكاره، فأحيانا يتحدث عن موضوع معين ثم يقفز إلى

نقطة أخرى لا علاقة لها بالموضوع الأول، ثم يعود إلى صلب الموضوع، وهذا يؤدي إلى تشتت ذهن القارى. كذلك فقد تناول الكاتب موضوع الكويت في الفصل الخامس وريطه بمشروع فاضل الجمالي، وهي نقطة اعتراضية لم يكن لها علاقة بصلب موضوع هذا الفصل، وكان من الأفضل أن يبحث هذه النقطة ضمن الفصل السابع المتعلق بالغزو العراقي لدولة الكويت.

والتقليل من الدور القكري الذي قام به ميشيل عفلتي في وضع البناء الفكري والمقائدي لحزب البعث يخالف الكثير من الدواسات والآراء التي كتبت حول هذا الموضوع وينظرة إلى كتاب وفي سبيل البعث؛ لميشيل عفلتي، يتبين أن هذا الرجل ذو قدرة ذهنية وفكرية لا يمكن نكرانها والتقليل منها يحال من الأحوال. وأخيرا وليس آخراء فإن المؤلف يركز على دور صدام حسين في قيادة المنظمة ورسم السياسة الإجرامية لها، متناسبا أن الكثير من رجالات الحزب ممن سبقوا صدام كأحمد حسن البكر وعدنان الحمداني ومرتشى الحديثي ووليد الجنابي غارقون في الإجرام والقتل والتعذيب حتى أعناقهم، وأن تضاما ليس سوى حلقة من حلقات الإجرام التي مارسها من صبقوه. وإذا كان من كلمة حق تقال بالكتاب والمؤلف، إن صاحبه بذل جهدا كبيرا وواضحا في تجميع وبيان مادة الكتاب، كما يقدم نظرة جديدة لواقع السياسة المراقبة مبنية على دور المنظمة المسرية، وأني المؤلف الأسلوب الواضح السلس في بيان أحوال المنظمة المسرية، كيف لا وقد كان من كبار منظري الحزب وإحلاميه ولا ينبؤك مثل خبيري.

The Commanders القادة : أسرار ما قبل ويعد أزمة الخليج

Bob Woodward

بوب وودوورد

ترجمة : عمار جولاق

محمود العابد

دار الجيل ، بيروت 1991 - 326 ص

مراجعة : عبد الرضا أسيري قسم العلوم السياسية ــ جامعة الكويت

يعتبر كتاب بوب وودوورد، القادة: أسرار ماقبل وبعد أزمة الخليج حلقة

إضافية لسلسلة حلقات المؤلف الصحفية للموضوعات الحساسة والجادة في قضايا السياسة الأمريكية، ولقد سبق ذلك عدة مؤلفات كان أشهرها Vell The Scoret السياسة الأمريكية، ولقد سبق ذلك عدة مؤلفات كان أشهرها Wers of the CiA 1981 - 1987. ويهدف الكتاب (القادة) إلى بحث أسلوب اتخاذ قرارات الحروب قبل أن تبدأ المعركة الفعلية ص (27)، ويركز الكتاب على عملية اتخاذ القرارات داخل وخارج البتاغون (وزارة المنظاع الأمريكية)، وهي أكبر قيادة عسكرية ومدينة أمريكية، حيث تضم أكثر من عشرين ألف موظف، أو بالتحديد 23 ألف موظف. ويستقي الكاتب أو الكتاب وصفه للأحداث ودور كل ممثل فيها من خلال المقابلات الشخصية التي تجاوزت 400 مقابلة في خلال مدة تريد عن العامين من الزمن ص (25)، ويصور الباحث نظرة اللاعبين السياسيين (مدنيين وعسكريين) تجاه أزمتين سياسيتين متباعدتين في الموقع الجغرافي والنوعية (غزو بسكرية) المخول في معارك، أو صراعات عسكرية تخوفا من المواقب أو الخسائر البشرية، ويفضل معارك، أو صراعات عسكرية تخوفا من المواقب أو الخسائر البشرية، ويفضل معادل، أو صراعات عسكرية تخوفا من المواقب أو الخسائر البشرية، ويفضل صدام حسين مثلا على عكس رغبة القيادة السياسية في نشر القوات العسكرية مسلام.

ويعزز الكتاب فرضية رئيسة لسياسة أمريكا الخارجية والنابعة من أن حماية مصالح أمريكا الكونية والحيوية تتطلب تواجدا فعليا للقوات الأمريكية في الخارج، ولقد أكد ذلك وزير الدفاع واينبرغر في تصريح له في عام 1984 (ص93). واشترط واينبرغر أن هدف زج هذه القوات هو تحقيق نصر أمريكي.

أما بخصوص استعدادات العراق العسكرية، ومناوراتها لغزو الكويت فاعتقد محللو الاستخبارات الأمريكية (شأنهم شأن الآخرين) أن نشر العراق لقواته على حدود الكويت في بداية يوليو 1990 كانت وسيلة تهديد تمهيدا للمفاوضات الفعطية، أو ربسا من أجل احتلال جزر كويتية تطحع فيها العراق (ص 174).

ومع تزايد الضغوط العسكرية والسياسية والنفسية العراقية اتضح رفض الكويت طلب المساعدة الأمريكية لحمايتها. ويؤكد الكاتب بأنه ومن الصعب مساعدة شخص لا يريد المساعدة، (ص 182 و202) بالرغم من إنذارات واشنطن المتكررة. ومع زيادة تواجد القوات العراقية تخوف الكويتيون من أن التهديد العراقي ماهو إلا تضليل غربي متعمد لتسويع جلب القوات الأمريكية إلى وطنهم (ص 206). وعند غزو العراق للكويت كان لدى القيادة الوسطى الأمريكية، والتي كان يرأسها الجزال شوارزكوف

خطة (90-1002)، وهي عملية لتحريك حوالي (100000) جندي إلى منطقة الخليج في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر.

وبعد الغزو العراقي أبدى الأمريكيون تخوفهم بأن الضحية القادمة في قائمة أولويات صدام حسين قد تكون السعودية، فهرع هؤلاء لمساعدتها، وبعد موافقة السعودية على احتضان القوات الأمريكية وضع الرئيس الأمريكي جورج بوش هدفا جديدا إلى جانب ردع التهديدات العراقية للسعودية إلى غزو معاكس للكويت (218 و 227).

ولقد أظهر الكتاب ضيق الإدارة الأمريكية والرئيس بوش من تجاوزات العراق البشعة واللا أخلاقية ضد حقوق الكويتيين الإنسانية والكويت نفسها (ص 250)، وهذا بدوره، (بين أمور أخرى) جعل الرئيس الأمريكي مصمما على استخدام جميع الأساليب لإخراج العراق من الكويت، واستخدمت الولايات المتحدة مجلس الأمن اللولي والتضامن الدولي الناشىء أثناء الأزمة لإصدار عدد يزيد عن اثنى عشر قرارا للضغط على العراق وكان أهمها قرار المجلس رقم 678 في نوفمبر 1990 لاستخدام جميع الوسائل الممكنة بما فيها القوة المسكرية لإجبار الزعيم العراقي صدام حسين على الخروج من الكويت. ومنح القرار مهلة قدرها 45 يوما لإقناع صدام بضرورة الخروج من الكويت. ومنح القرار مهلة قدرها 45 يوما لإقناع صدام بضرورة الخروج من الكويت سلما.

وبالرغم من مبادرات دول ووأطراف عديدة _ ومن ضمنها الاتحاد السوفيتي والريات المتحدة واجتماع ببكر _ عزيز في جنيف وزيارة دي كويلار (السكرتير العام للأمم المتحدة) لبغداد في ينابر 1991 _ فقد فشلت كل هذه الجهود لإقناع العراق بجدوى الحل السلمي. ومع اقتراب ساعة الصفر (15 يناير 1991) بدأ الرئيس بوش سلسلة اجتماعات مع الخبراء والمستشارين وأعضاء الكونغرس لتدارس جميع النتائج والعواقب والاحتمالات، وفي 1991/1/12 منح الكونغرس الأمريكي التفويض المستوري والقانوني للرئيس الأمريكي الخوض الحرب (ص 300)، وترجم ذلك إلى أمر تنفيذي سري لبدء الحرب (ص 400).

والتزاما باتفاق سبق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يلزم إبلاغ الأخيرة بقرار الحرب، فقد أبلغت واشنطن السفير السعودي في أمريكا (الأمير بندر بن سلطان بذلك، والذي قام بدوره بإبلاغ الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة في كلمات سرية متفق عليها مسبقا فحواها وسيأتي صليقنا القديم سليمان في الثالثة صباحا إنه مريض وسأنقله للخارج، وسوف يصل هناك في الساعة الثالثة صباحاء (ص 317). وبدأت الحرب الجوية ضد العراق في الساعة الثالثة من صباح الخميس 1991/1/17.

ولقد استمرت حرب الخليج لمدة 42 يوما، منها أربعة أيام هي الحرب البربة، وكانت النتيجة تحرير الكويت، وتلمير جيش العراق، وهزيمة الحرس الجمهوري، وإملاء شروط السلام على العراق، وقتل عشرات الآلاف من العراقبين، أما الأمريكيون فقد فقد منهم سبعة، وقتل 173 شخصا .

ويتخد الكتاب أسلوب الرواية القصصية في عرض تفاصيل دقيقة ومثيرة للاجتماعات والقرارات، وما يدورحول الكواليس في الأجهزة والوزارات المحتلفة الممهمة بالأمر، وحيث إن الموضوع شيق ومعاصر وحديث فإن القارىء بود إنهاء الكتاب في جلمة واحدة بدلا من قراءته في أوقات متفرقة وعلى أجزاء ويعتبر والكتاب إضافة مصيزة وفريدة لمؤلفات المصحفي وودوورد الجلابة والفريدة والوثائقية. ويؤخد على الكتاب أن الترجمة غير دقيقة لغير العارفين بمصطلحات المدرمة الأمريكية مثل: (هيل الله) الكونغرس، والعمليائية العارفين بمصطلحات وو7)، ويضم الكتاب بعض الأخطاء التدوينية مثل دخول الكويت للجامعة العربية هو عام 1971 وليس عام 1983 (ص 173). ويفتقد الكتاب خاصية الكتب باعباره مزيجا من الاهتمامات السياسية المعاصرة والتاريخية من بأسلوب صحفي باعباره وسلس، ولا يحتاج للخلفية العلمية أو الفكرية لاستيعابه، وأوصي بقراءته، والأطلاع عليه للقراء عامة، ولكل المهتمين بشؤون العلاقات الدولية وقضايا الخليج، وأمريكا اللاتينية والشؤون العامة زاد ومرجع في هذا الكتاب.

وحيث إن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في نظام أحادية القطب في الفترة المعاصرة في تزايد مستمر وتأثير مستمر فإن قراءة هذا الكتاب تمنح القارىء صورة عن منهجية اتخاذ القرارات وأساليبها في الإدارة الأمريكية. وختاما فإن كتاب القادة: أسرار ماقبل وبعد أزمة الخليج هي إضافة مهمة للمكتبة العامة والعلمية.



تصند دعن كلية الآداب _ جسّامعة الكوئيت ونسرعت لاالتحريز

د. فنسوح الخسسوش

دون يسكة عناسكة عكسكة المعتبث ترجيعتة من التساسل وتعنى بلغث المتوضوعات التي ستعشل فتعتالات احتششاما لأقستسام العشامية لعكلتة الآداسي

- تقتبتل الابحاث بالمفتين المعربية والانجسلينية شكوط أن لايعت لجت. البَعْث عن (٤٠) مَسَفِحَتة مَعَلْبِوعِتة من شلاتُ نسبخ .
- الانتنام النششري الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بالنبرهم من المعتاهيد والجامعات الاعترى
- برونق بكل بحث منخصت المه باللغدة العتربية وتغرا الانجازية لايتجساول ٢٠٠ كاكة.
 - بيمنح المؤلفي (٣٠) نسحنة مجتابيا .

الإشتراكات :

داخيل الحكوتيت

حنارج الحكتيت ٣٠ دولاراً أمهيكياً - ١١ دولارًا امهيكيا

غلامتراه د ١٠٠٠ دري ل يوساندة والطلاب د ١٠٠٠ د. ت 11 دولارًا الريكيا . للمسؤسسسات : ۱۹ د.ک

شمن الربكالة : الأفنواد : ٤٠٠ فلي للأستنامتذة والعللاسيد: ٢٠٠ عنياس شمن الجملدالستوى ؛ الأعتراد : ٨٠٠ ع. ٥٠ للاسباشدة والطلاسب: .. غ. و د.ك

أيس هنيئة تحش المرحوليات كلية الآداب معدوجه المتراسلاس الي:

ص.ب ۱۷۲۷۰ ـ الحالدية

الكوبيت _ 72454

احمد عبدالعزيز المزيني، الكويت والغزو العفلقي، ذات السلاسل، الكويت، 1991 الصفحات 551

هذا الكتاب يتكون من ثمانية فصول بالإضافة إلى فهرس الملاحق، ويعالج في الفصل الأول معنى العفالقة وجنوده، وكيفية أن الله عز وجل ينصر اللولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر اللولة الظالمة، أما الفصل الثاني فيعالج الوضع الاجتماعي والمسياسي والاقتصادي للمجتمع الكويتي، والفصل الثالث يعالج التركية الإجتماعية في الكويت، وطبقات المجتمع الكويتي وأسرة آل صباح والأنساب المحتامة، أما الفصل الرابع فيعالج اللول الصغيرة والنظام الدولي، والفصل المخامس يعالج المستأركة السياسية والحركات الإصلاحية قبل وبعد الاستقلال، والفصل المنادس يعالج القوانين الوضعية، ومشاركة المرأة في السياسة، والفصل السام يتناول الأقليات المسيحية والعلمانية والمسلمة، وأما الفصل الثامن فيشمل الموابع، وعلاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، كما يحتوي هذا الكتاب على فهرس للملاحق.

علي محمد الدمخي، كويني تحت الاحتلال، مطبعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1991 ط 2 الصفحات 292

يتكون الكتاب من 9 قسول حيث يمالج الفصل الأول أحداث ما قبل الاحتلال، والتصريحات الزائفة ضد الكويت، والحضود المسكرية على الحطود الشمالية، ومؤسر جدة قبل المدوان، في حين يعالج الفصل الثاني الأيام الأولى من المنوو المراقي، ويعالج في الفصل الثالث قيام الحكومة الكويتية الزائفة المؤقة، والفصل الرابع يعالج صور التعمد ضد المواطنين، وأما الفصل الخامس فيعالج طمس المهوية الكويتية (السكانية، الإدارية...الخ) وأما الفصل السادم فيعالج صيطرة التفوذ العراقي على الحياة العامة، ودخول ظواهر مختلفة، والفصل السابع يتناول الإعلام المراقي المضلل من إذاعة وتلفزيون وصحافة، وأما الفصل الثامن فيعالج تلاحم أبناء الكويت وتضحياتهم المختلفة، وأما فيما المرب المجوبة حتى انتهاء الحرب المورد وتكوير الكويت وتأحرير الكويت وتأم المراقي المؤلف

ايراهيم اسماعيل، هتلر مرة النبة، الكويت ط 2 الصفحات 107 يحتوي هذا الكتاب على ثمانية أبواب، حيث يعبر الكاتب عن محتوى هذه الأبواب من خلال اللوحات المرسومة، يعطى لكل باب عنواناً معيناً، فالباب الأول، عنوانة الغزو المراقي للكويت، وعنوان الباب الثاني: صامدون، والثالث: الضغوط الصدامية على العراق، والرابع: المخميس الأسود، أما المخامس فيعطيه عنواناً: توزيع الثروات، والسادس: صداميات، وأما السابع فعنوانه: الهزيمة وعنوان الباب الثامن: تحرير الكويت.

محمد فهيم درويش، الشرعية النولية وأزمة الخليج دمن الغزو إلى التحريره، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991، ط 1 الصفحات 213

يتكون الكتاب من قسمين: ويتضمن القسم الأول الشرعية الدولية والمنظمات المدولية والأمم المتحدة ، أما القسم الثاني فيعالج أزمة الخليج والدوافع والنتائج الخاصة بالغزو العراقي للكويت، بالإضافة إلى الأساليب السلمية والعسكرية، والتدخل الأمريكي لتحرير الكويت، ويقدم الكاتب في هذه الدراسة ما يتعلق بموضوع الشرعية الدولية والقواعد التي تحكم الدول في علاقاتها، كما يدعو المسلمين والعالم كله للوقوف ضد هذه الجريمة النكراء وهي الغزو العراقي للكويت.

حامد سليمان، مذابح صدام في الكويت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 187

يتكون الباب من ثلاثة فصول، حيث يخصص الكاتب الفصل الأول لموضوع ويوميات الجحيم، حيث يتكر فيه بعض ملامح شخصية طاغية العراق، ثم يعرض فجر الاحتلال والمماملات اللاإنسانية التي قام بها جنود صدام في الشعب الكويتي، أما الفصل الثاني فعنواته والهاريون من الجحيم يتكلمون،، وفيه يروي شهود عيان الأحداث التي وقعت في الكويت، أما الفصل الثالث فيضع فيه الكاتب صوراً ووثائق تدين الغزو العراقي للكويت، هذا بالإضافة إلى ملحق الصور.

أحمد راتف، مجرم الحرب التكريني، الزهراء الإعلام العرب، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 300 لم يحتري هذا الكتاب على 12 فصلًا، يعالج الكاتب في الفصل الأول العالم

الجديد، نحو كون متغير، والفصل الثاني يشمل الحكومة العالمية الجديدة، أما الفصل الثالث فيستعرض ياسر عرفات والقفية والشخصية، في حين الفصل الرابع يشمل الأسطورة والشبح في حين الفصل السابع يشمل قتل صدام هو الحل، كما أن الفصل الثامن يشمل نهاية الطاغية حتمية، ويشمل الفصل التاسع على مقارنة بين صدام واليهودية العالمية، والفصل العاشر يشمل والمسلمون في مستقع المعدون، أما الفصل الثاني عشر فيشمل ضرورة محاكمة مجرم الحرب التكريتي ومن ساعدوه في جرائم ضد الإنسانية.

حلمي محمد القاعود، هتلر الشرق وبلطقي العراق، ولص بغداد، دار الاعتصام، القاهرة، 1990 الصفحات 303

يحتوي هذا الكتاب على خمسة أقسام حيث يشمل القسم الأول موضوع الاعتصام والمؤلف، والتاريخ الذي لا ينسى، أما القسم الثاني فيشمل المعالجات الصحفية لشخصية صدام، يقلم الكتاب المصريين والعرب والأجانب، والقسم الثالث يخصصه الباحث لمشكلة المخليج والدور الأمريكي المشبوه، أما القسم الرابع فهو الآثار المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت، والقسم المخامس يشمل آراء العلماء ورجال الفكر الإسلامي في الأحداث الدامية بعد جرائم صدام.

مركز الدراسات والترجمة، على حافة الكارثة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991ط 1 الصفحات 157

يحتري الكتاب على مقدمتين: الأولى خاصة بمقدم الكتاب والثانية لمركز اللهراسات والترجمة، ويعالج الكتاب موضوعات مختلفة عن الأزمة في الخليج، ولذلك فإن أهم موضوعات هذا الكتاب هي: التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، الأساليب العلمية المحديثة لإدارة الأزمات، نظريات خلق الواقع بالإيحاء، الثنائي وتحويل قوائم الرمي باستمرار، خلافات ومخاوف في الأسبوع الواق لانتشار القوات، سيناريوهات الممليات العسكرية والخرائط السيامية، أسرار صفقات الأسلحة الكيماوية البيولوجية، والذرية، مواجهة عاصفة في الجبهة الاقتصادية، أعنف المواجهات على الجبهة الإعلامية، حصاد الأزمة، كيف تعمل حكومة الكويت في المنفى، وثائق عن الأزمة، لكل نبأً مستقر وسوف تعلمون.

ايراهييم سعدة، صدام حسين وعصابة الأربعة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1891، ط 1 الصفحات 163

يشمل الكتاب مقلمة ويعالج موضوعات مثل: الحمومة الخفية فرصة لا تعوض، الأصل والصورة، روين هود المنزعوم، الفرسان الثلاثة، السلام الذي يحلم به، الطابور الخامس، وهكذا يخططون لمعاقبة مصر.

أحمد رائف، امنعوا هذا الرجل من هدم الكعبة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991، ط 1 الصفحات 158

يحتوي الكتاب على خمسة أبواب، ويشمل الباب الأول على جرائم صدام بحق الشعب العراقي، ويتفرع هذا الباب إلى ثلاثة فصول، أما الباب التاني فيشمل فصلين، وعنوان هذا الباب: جرائم في حق العلماء من السنة والشيعة، أما الباب الثالث فيحتوي أيضا على فصلين، وعنوانه جرائم في حق الحركة الإسلامية، أما الباب الرابع فيشمل جرائم الحرب في القتال ضد إيران، والباب الخامس يخصص للملاحق الخاصة بالوثائق والصور.

محمد العباس، السفاح بين العراق اللبيح والكويت الجريح، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 ط 1 الصفحات 226

يشتمل الكتاب على ستة فصول، حيث يعالج الفصل الأول فقه الدم والطفولة والإجرام والتصفية، وأول محاولة اغتيال سياسية، في حين أن الفصل الثاني يشتمل على قراءات في فكر البعث، وأطروحات الحزب، وموقف البعث من الإسلام، أما الفصل الثالث فيشمل التطور الفكري لصدام حسين والاتجاه الهاشمي، والفصل الرابع يشمل غزو الكويت مع سبق الإصرار والترصد، أما الفصل الخامس فيمالج موضوع، صدام حسين عدو للعرب والمسلمين، والدور التآمري ضد القضية الفلسطينية، ودعم عون الصليمي، والفصل السادس يشمل رأي الإسلام في الغزو الصدامي وشروط إعلان الحرب، وأشكال الحرب الدفاعية.

محمود النجيري، صدام حسين في ميزان الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 ط 1 الصفحات 180

يشمل الكتاب ثمانية فصول، فيشمل الفصل الأول (إذ انبعث أشقاها)،
والفصل الثاني يشمل موضوع ولحساب من يعمل صدام حسين؟، في حين أن
الفصل الثالث يعالج موضوع وإيران سابقة صدام الإجرامية، ويشمل الفصل الرابع
على المجرم المتيد، والخامس يحتوي على سؤال، وهو لماذا تضحك إسرائيل؟، أما
الفصل السادس فيشمل على حديث صدام عن الإسلام، وأما الفصل السابع فيشمل
رجل القُرص الفائعة، والفصل الأنير يحتوي على والإسلام يحتم جهاد صدام

وجيه أبو لذكري، محاكمة سفاح بفداد، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 216

يحتوي هذا لكتاب على مقدمة للكاتب، بالإضافة إلى عرض الكاتب الأعمال صدام حسين الغادرة والمظلمة، وادعائه أنه نيخ، وعرضه للبعث، ويعرض الكاتب أيضا موضوعات مختلفة مثل: صدام الخائن، وقصة اتصاله بإسرائيل، لم تكن الكويت كل الأهداف، الحسابات الخاطئة، الحرب والسلام، محاكمة السفاح، أسرار الفزو.. والتحرير.

محمد العباسي، من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 231

يحتوي الكتاب على خمسة فصول، يعالج الفصل الأول محاولات التسوية ودبلوماسية الأيام الأخيرة، أما الفصل الثاني فيعالج عاصفة الصحراء تدمر العراق، والثالث يعالج الخسائر الاقتصادية والكارثة البيئية، أما الفصل الرابع فيعالج الآثار السياسية للغزو العراقي للكويت، وأما الفصل الخامس فيناقش سيناريوهات ما بعد عاصفة الصحراء.

صلاح لبضايا، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للأبحاث، لندن، 1991 الصفحات 335

يتضمن الكتاب تسعة فصول، حيث يعالج الفصل الأول المعارك الصاروخية، والثاني الحشد العسكري، والثالث المسألة الكويتية، والرابع يشمل المسرح الكويتي، أما الخامس فيشمل مفاجآت صدام، والسادس خاص بموضوع الهروب إلى الأمام، أما السابع فيعالج المشاهد العشرة، أما الفصل الثامن فيحتوي على التراجع العراقي، والتاسع يشتمل على مرحلة الحسم، ومع هذه الفصول صور وخرائط.

خالد محمد خالد، أزمة الخليج، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1990 الصفحات 214

يتضمن الكتاب موضوعات يحاول الكاتب التعبير عنها، بحيث يعطي لكل موضوع عنواناً معيناً، مثل أوي بأس ما دام فينا صدام، وليست المشكلة في وجود القوات الدولية بل الكارثة في غيابها، تعرفون الحق، والحق يحرركم، أما آن لهذا المصلوب أن ينزل، وركز الكتاب على بعض الموضوعات الساخرة مثل: السيد الرئيس يتكلم، اللهم لا شماتة، كما يتكلم الكاتب عن بعض الأحداث مثل، بانوراما: الجريمة ... والدفاع، يا آية الله.. مالك والمستنقم، أما آن لهذا السفاح أن يرحل، لا جزاء لصدام حسين إلا أن يعلبق عليه وحد الحرابة، ويتسامل الكاتب في قوله وسيدي رسول الله... كيف ترانا؟، هذا بالإضافة إلى عرض ندوة بالتليفزيون العربي.

محمد الرميحي، الكويت: كلمات عن زمن النكبة، الشركة الكويتية للأبحاث، لندن 1991ط 1 الصفحات 482

يحتوي هذا الكتاب على مقالات صدرت في «القبس الدولي» منذ الثاني عشر من أغسطس1990 حتى توقفها في30 أكتوبر من العام نفسه ثم المقالات التي صدرت بعدها في وصوت الكويت، حتى يوم التحوير 28 فبراير 1991.

خيري نور الدين، العار، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1990 خمسة أجزاء

يتكون الكتاب من خمسة أجزاء، بحيث يقسم الكاتب هذه الأجزاء إلى خمسة أشهر، وتعتبر هذه الأجزاء سجلاً وثائقياً لجريمة غزو الكويت. بالنسبة للشهو الأول يمتد من 2 أغسطس إلى 1 سبتمر 1990م ويعبر عن الأحداث التي وقعت أثناء تلك الفترة الملكورة، بالإضافة إلى ملحق الصور.

وبالنسبة للشهر الثاني (ج 2) فيمند من (2 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 1990)، وأيضا يعبر عن الأحداث التي وقعت أثناء تلك الفترة. وكذلك في ما يخص الشهر الثالث (ج 3، فهذا الجزء يمتد من (2 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1990)، وهي فترة أثناء الغزو العراقي للكويت.

وفيما يخص الشهر الرابع فهو يعتد من (2 نوفمبر وإلى 1 ديسمبر 1990)، وكذلك المجزء المخامس أو الشهر المخامس فهو يعتد (من 2 ديسمبر 1990 إلى 16 يناير)، هذا بالإضافة إلى ملحق الصور.

سليمان الفهد، شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991 الصفحات 250

يقسم الكاتب هذا الكتاب إلى أربعة موضوعات رئيسة، وهي بالفاكس السري، ديوانية المرابطين، وأخريات ذوات تضحية وفداء، كويتي بالجيش الشعبي.

وتحت كل عنوان رئيس، عناوين فرعية، فالعنوان الرئيس الأول وهو بالفاكس السري يحتوي على عنوانين فرعيين مثل: المرابطون في الكويت المحتلة، الأسرى والممتلون، شهادة بكل لغات العالم، حاميها حراميها، وكذلك بالنسبة للعنوان الرئيس الثاني، وهو ديوانية المرابطين، فيضم، في السماء غيم، البعض يفهم، التعاطف العظيم، المحتار، وكالة ويقولون للأنباء، الشهيدة أسرار القبندي، وكذلك في ما يخص العنوان الثالث، وهو وأخريات ذوات تضحية وفداء، فيضم مجموع الفروسية إياكم وهؤلاء - بطل اسمه العبادة، يوميات السرداب بالحبر السري، المحتفى وحدات الأطفال، أما العنوان الرئيسي الرابع وهو كويتي في الجيش الشعبي فيضم اللحية والكهرباء، العميل المزدوج...

نورية السداني، أسرار الكويت، دار القبس، الكويت 1992 الصفحات 374

هذا الكتاب اختص بالسيرة الذاتية للشهيدة أسرار القبندي، ونضالها، واعتقالها، واستشهادها، بالإضافة إلى شهود التاريخ ورفاق النضال، وزملاء المعتقل، بالإضافة إلى الرهائن الذين ساعدتهم أسرار.

عبدالعظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990، الصفحات 160

يحتوي الكتاب على 3 أبواب، يشمل الباب الأول اجتياح الكويت في الميزان السياسي، ويتضمن موضوعات فرعية (الحل العسكري) لإنهاء غزو العراق للكويت، والقوة المسلحة المصرية بين المهام الهجومية.. وحسابات صدام، ولغز المحشود الغربية في الخليج، المواقف المتخاذلة، من المسؤول عن جلب القوات الأجنبية، واحترقت ورقة العراق في حريق الكويت، صدام الفتى المدلل لمصانع الأسلحة في الغرب، والباب الثاني بعالج اجتياح الكويت في العيزان التاريخي والنشأة التاريخية لإمارة الكويت، والوضع السياسي الفريد لإمارة الكويت. وافترامات المؤرخين العراقيين في الميزان التاريخي. والباب الثالث يعالج أحاديث صحفية وإذاعية مختارة، وحديث بجريدة العروبة حول غزو الكويت، ولماذا يغزو العراق الكويت؛ ولماذا يغزو العراق

أيمن نور، اغتيال الكويت، الدار المصرية، القاهرة، 1990 الصفحات 207

يحتوي الكتاب على تسعة فصول ذات موضوعات مختلفة، ويعالج الفصل الثالث الأول المجلور التاريخية، والفصل الثالث يعالج بواعث الفزو العراقي، والفصل الثالث يعالج أسرار يوم النداء، والفصل الرابع يشمل جرائم صدام حسين. والفصل الخامس يعالج الحدود العربية فوق براكين متفجرة، والفصل السادس يشمل يوميات اجتياح التتار للكويت، والفصل السابع يعالج رسالة للشعب العراقي العربي، والفصل الثامن يتضمن رسالة لشعب الكويت، والفصل التاسع يشمل مستقبل الكويت، بالإضافة إلى الوثائق المختلفة.

سمير خليل ــ أحمد رائف، جمهورية الخوف، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 الصفحات 447

يعالج سبعة فصول مختلفة، بحيث يشمل الفصل الأول نظام حكم البعث، ومنظمات العنف، والشرطة السرية ومجموعات الموت، وصدام حسين وتنظيمه للأمن، والهدف الحقيقي لكتاب المحابرات، أما الفصل الثاني فيعالج: عالم من خوف، ونوع جديد من الخوف، والمشهد الشعبي الضخم، أما الفصل الثالث فيتضمن: الفكر البعثي وغسيل المعخ للجماهير، أما الفصل الرابع فيشمل السلطة وألقاب الرئيس، وأما الفصل الخامس فيشمل: القومية العربية والعراق بالإضافة إلى المجماهين تكوين البعث وشخصيات والحداث أنشأت الحزب بالإضافة إلى العلمانية والطائفية والشعوبية، أما الفصل

السابع فيشمل: شرعية البعث العراقي والاعتراف ونهاية السياسة، والحزب الشيوعي العراقي، وأما الخاتمة فتتضمن الفاجعة الأخيرة والحرب بلغة الأرقام بعد الختام وقبل النهائي.

المركز الإعلامي الكويتي، السجل الأسود، القاهرة، 1990 الصفحات 123.

يتفسن الكتاب موضوعات مختلفة لروايات شهود العبان لمجازر صدام حسين في الكويت، وأهم العناوين الرئيسة كالتالي (اغتصاب ـ قتل وانتهاك حرمة السنين ـ نهب وسرقة، وسجل شهود العيان)، بالإضافة إلى مقتطفات وصور ألبمة أثناء الأزمة داخل الكويت تحت عنوان: وهكذا دمروا الكويت وتتم عملية السلب والنهب.

معيد عبدالخالق، قرصان الخليج، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 الصفحات 123

يشمل الكتاب موضوعات مختلفة منها: قرصان الخليج، وبلطجة عسكرية، وخداع العرب لن يستمر طويلاً، بالإضافة إلى نهب واغتصاب الكريت، والقوات الأجنبية في الخليج...الخ، يا رئيس مصر لا تضع يلك في الأيدي الملوثة بالدماء، الفخخ العسكري السعودي، المبادىء في مزاد الموانس، مصر والسعودية جيش مصر هو جيشكم، صدام الجاحد قال بالأمس ويقول اليوم، هل جاءت أمريكا للبقاء بيننا، في العراق مجزرة بشرية و والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والجمهورية العراقية، صدام حسين وشامير ماركة الخمسينيات والستينيات، طفل العرب المدلل ضرب الرياض لتحرير تل أبيب.

محسن الشيخ، قصة بطل من أبطال المقاومة الكريتية، وزارة الإعلام، الرياض، 1991 الصفحات 166

يتضمن الكتاب قصة بطل من أبطال المقاومة الكويتية ـ وموضوعات أخرى، مثل: التليفزيون وأزمة الخليج، والنور الأحمر في أزمة الكويت ـ الفن العراقي وغوغائية صدام، هل نستاهل نحن العرب أن يكون صدام أحدنا، بناء دولة جديدة اسمها الكويت، إرادة الشعب الكويتي لا تقهر، آمال العودة إلى الكويت في عيون الكويتيين، من يقرع طبول الحرب في الخليج، ماذا يحمل 15 يناير 91 م للعرب، نحن لسنا ضد العراق ولكننا مع الكويتي إلى الأبد، رامبو العراق ومهزلة صدام

الأسطورية، الحرب بين البندقية والقلم، وصمة عار اسمها صدام، العد التنازلي على الشرعية الكويتية أو الحرب، الانتظار أشد من الحرب، ومع الموضوعات التي تم نشرها في هذا الكتاب توجد تواريخ إصدارها مع كل عنوان من الكتاب ومكان إصدارها.

الملقات السوية لأزمة الخليج، نفط ودماء، الدار الشرقية، القاهرة، 1990 الصفحات 124

يتضعن الكتاب أربعة فصول أساسية. يعالج الفصل الأول نشأة النظام الذي غزا الكويت والدور اليهودي في نشأة حزب البعث، وظهور صدام حسين، ووثيقة بأسماء اليهود في حزب البعث العراقي، والفصل الثاني يعالج حزب البعث وذبع الشعب مقدمة لذبح الكريت، وتفاصيل عمليات التصفية الجسدية للمحركات السياسية بالعراق وثيقة بأبرز علماء الإسلام الذين أعدمهم صدام حسين، والفصل الثالث يعالج قصة حياة صدام حسين مع الموثائق التفصيلية للغزو الدموي ووثيقة التكوين المسكري للقوى الإسلامية في منطقة الأزمة. أما الفصل الرابع فيعالج تيارات المعالمية في مواجهة الأزمة. وفي نهاية الكتاب يستعرض المؤلف ملحقاً وثائقياً مهماً يحتوي على عشر وثائق مرية تؤكد عمليات التعليب والقهر السيامي بالعراق قبل لحظات من غزو الكريت.

أحمد بهجت، طاغية البعث في مياه الخليج، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 253

يتضمن الكتاب عناوين رئيسة مختلفة منها الذئب والحمل، هذا الغزو، إنجازات الغزو العراقي، نحن وهم، هذه المآسي كلها، الشارع المصري، الفرد عندنا وعندهم، مدد يا شيخ صدام، الشعوب والحكام، الأسلوب الشرقي، قيادات التيار الديني. ومع وجود العناوين الرئيسة توجد الأعداد التي صدر منها في المدوريات المصرية المختلفة.

فاروق فهمي، تحرير الكويت، آمون الحسيثة، القاهرة، 1991 الصفحات 159

يحتري الكتاب على عشرة فصول، بحيث يعالج الفصل الأول الكويت حرة، ويعالج الفصل الثاني، عاصفة الصحراء، ويعالج الفصل الثاني، الاجتياح البري، ويعالج الفصل الرابع خداع الشيطان، والفصل الخامس يشمل المهمة

المقدسة، والفصل السادس يتضمن عودة لليوم الأسود، أما الفصل السابع فيعالج يوميات الخميس الدامي، في حين الفصل الثامن يشمل جرائم صدام، والفصل التاس يتضمن ماذا بعد الغبار، والفصل العاشر والأخير يتعلق بالمصير المحتوم.

وزارة الدفاع اليي الكونغوس الأمريكي عن عاصفة الصحراء، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 الصفحات 500

ينقسم هذا الكتاب إلى سنة وعشرين قسماً ليوميات الحرب بحيث ينضمن الكتاب العلم في مواجهة الجهل، وإدارة صراع الخليج وتقارير مختلفة عن الإحصاءات، الخسائر والإنجازات، والأهداف العسكرية للتحالف واستراتيجيتها وانتشار قوات الولايات المتحدة وسير العمليات الحربية، واستخدام قوات العمليات الخاصة وتجربة المعدات الحربية الأمريكية، ودعم عملية تقل إعاشة وإيواء الجنود وإجراءات شؤون الأفراد التي اتخلت لدعم القوات والمشكلات الناشئة عن امتلاك العراق واستخدامه لمعدات أمريكية.

جمال كمال، الأخطاء القاتلة، الإعلانات الشرقية، القاهرة، الصفحات 251

يتضمن الكتاب عشرة فصول مختلفة يعالج الفصل الأول ظاهرة صدام حسين، والفصل الثاني يعالج الغزو والكارثة، والفصل الثالث يشمل الخيار العسكري والرهان العراقي، أما الفصل الرابع فيتضمن سبيين ودرع الصحراء، في حين الفصل الخامس يشمل عاصفة الصحراء والعمليات الهجومية، أما الفصل السادس فيتضمن الزال، والفصل السابع يشمل معارك القوات العربية، والفصل الثامن يتضمن التحرير، أما الفصل الناسع فيعالج معارك الموانع الدفاعية والتحصينات، والفصل العاشر من الكتاب يتضمن ألغاز حرب الخليج الثانية، أما الخاتمة فتشمل اجتماع صفهان.

مجموعة من علماء المسلمين، رأي الإسلام في جريمة صدام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 الصفحات 222

يتضمن الكتاب لقاءات مختلفة أُجريت مع مجموعة من كبار العلماء ومعرقة ردود أفعالهم حول أزمة الاحتلال الغاشم ومنهم (د .محمد سيد طنطاوي، د .الطيب النجار، د .حسن عباس زكي، د .عبدالفتاح عبدالكريم..الغ)، والذين أجمعوا على أن صدام البعث قد أجرم في حق الإسلام والمسلمين، وأجرم في حق الكويت أو أنه لا بد من مقاتلته وصد عدوانه.

خالدة عبدالقهار، سكرتيرة صدام تتكلم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 143

يحتوي الكتاب على ثلاثة عشر فصلاً، يعالج الفصل الأول أضواء حول المائلة التكريتية، والفصل الثاني يشمل أضواء حول الوضع الاقتصادي، والفصل الثالث يعالج أضواء حول الوضع الاجتماعي والسياسي، والفصل الرابع يعالج أضواء حول الوضع الأختلاقي، والفصل الخامس يشمل أضواء حول وضع المرأة العراقية، في حين الفصل السادس يعالج الوضع العسكري، والفصل السابع يتضمن الوضع الثقافي، ويتطرق الفصل الثامن للإرهاب، أما الفصل التاسع فيعالج أنواع الموت وأماكنه، والقائمون به في حكم صدام، أما الفصل العاشر فيتضمن طرد المواطنين من ديارهم، والفصل الحادي عشر يشمل القضية الكردية وعنصرية البحث، في حين الفصل الثاني عشر يعالج قصف المفاعل النووي العراقي والتواطؤ البعثي الإسرائيلي، أما الفصل الأخير فيشمل أسرار الحرب البعثية التي فرضت على إيران.

عبدالعظيم رمضان، حرب الخليج في الميزان التاريخي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 الصفحات 257

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة منها أزمة الخليج من عبدالكريم قاسم إلى صدام، والحروب العادلة وغير العادلة، وحقيقة القوات الأجنبية في المنطقة العربية، وأسطورة النظم التقدمية، وبين الجزرال بونابرت والجزرال صدام، هيكل بين المسكن والمستحيل، والليون العسكرية الأمريكية والمخالطة في الربط بين قضية الكويت والقضية الفلسطينية، والسيناريو الثالث والرأي العام الأمريكي، واللغز الأكبر هو الشعب العراقي، والممرج العراقي وإسرائيل، والبهلوان العراقي وعملية الخفجي، يجب إسقاط النظام العراقي، ومغزى القرار العراقي يقطع العلاقات مع مصر والسعودية، وأحزابنا الهزيلة والنظام العراقي، ومزاعم صدام عن النصر، وجريدة الشعب والوطنية المصرية.

ناصر محمد العثمان، في مواجهة الطاغية، مطابع الأهرام، القاهرة، 1991 الصفحات 446

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة: مبادرة صدام _ ثمن اللقاء، المحقيقة ومحاولات صرف الأنظار..الخ، ويتضمن الكتاب مقالات وتعقيبات وردوداً بالإضافة إلى لقاءات في الخفجي مع الجنود البواسل الذين شاركوا في عملية تحرير الكويت، بالإضافة إلى صور وضعها المؤلف تدعم مقالاته وتؤكد معاني الغدر والجحود والخيانة والمغرور والظلم والبطش والاستبداد.

محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 123

يضم هذا الكتاب مقالات بقلم الكاتب نشرها في عدد من الصحف وذلك تعليقاً على غزو العراق للكريت وهذه المقالات هي: انصر أخاك ظالماً، اعدلوا هو أقرب للتقوى، العيث بالإسلام، مقولات مردودة، وإنكار المنكر واجب، المقدسات الإسلامية، القضاء والقدر، توزيع ثروات الأمة، مسألة المجيوش الأجنبية، هل تغيد المعصية صاحبها، الغزو العراقي وتحقيق الوحدة، الإسلام وآداب المحاربين، الكبر الكاذب، ويبقى الود ما بقى العتاب.

غازي الخلف، انتصار الإرادة الكويتية، مكتبة الحكمة، الكويت 1991 الصفحات 320

يضم الكتاب أربعة فصول مختلفة، بحيث يعالج الفصل الأول عبدالكريم وصدام وجهان لعملة واحدة..، ردّ الحكومة الكويتية على أكاذيب عبدالكريم قاسم، الأمير الراحل عبدالله السالم وموقفه الشجاع، الصامتة مقدمة لمسلسل الحقد والإجرام، أزمة 1990 الصدامية، الخميس الأسود، كلمة سمو ولي المهد رئيس مجلس الوزراء، الكلمة التاريخية لسمو أمير البلاد في الأمم المتحدة. ويعالج الفصل الثاني الصمود والمقاومة، ووفض أكذوة الحق التاريخي، الإشاعات، إلغاء الدينار الكويتي، البسطات والمواد الغدائية، الإعلام الكويتي، أثناء الاحتلال، دفن أجساد الشهداء والموتى، إرادة الله أنقذت الخضاري والمتيي، أساليب وطرق التعذيب في معتقلات الاحتلال، ويعالج الفصل الثالث شهداء الكويت الأبرار، أما القصل الزايم والأخير فيعالج حرب

التحرير ويزوغ فجر الحرية ومرحلة البناء والتعمير. قوات التحالف تستعد لحرب تحرير الكويت بالضرية الجوية، جريمة إحراق آبار القط الكويتية، العلم الكويتي يرفرف خفاقاً فوق منازل أهل الكويت، وعودة صمو ولي العهد وأمير البلاد إلى أرض الوطن، عودة التبار الكهربائي وإيصال المياه، تصدير أول شحنة من الفط الخام، دروس وعبر نستخلصها من محنة الاحتلال الفاشم، تواريخ لن تنسى من ذاكرة الشعب الكويتي، وكلمة شكر ووفاه.

محمد عبدالهادي جمال، الكويت وأيام الاحتلال، فبراير 1982 الصفحات 419

يحتوي الكتاب على ثمانية فصول مختلفة، يعالج الفصل الأول أغسطس، الصدمة في اليوم الأول ووقوع الكارثة، وأسلوب تنفيذ المؤامرة، وردود فعل المواطنين، وإعلام العدو بالإضافة إلى الوضع السياسي والداخلي، وأساليب المقاومة والحرامة الليلية، وأيضاً الأحداث المهمة عالمياً، ومواقف وتصرفات العراق والإعلام والأزلام. أما الفصل الثاني فيعالج سبتمبر الواقع وتصريحات رئيس العصابة ومساعديه، وخطاب الرئيس جورج بوش للشعب العراقي ورد صدام عليه، مبادرات صدام الأخرى والهجوم على (الإمبرياليين)، استفزاز المواطنين وانتشار الفساد، وتزوير التاريخ، بقية الدول المؤيدة لصدام، في حين يعالج الفصل الثالث أكتوبر... القلق وتضارب التصريحات والأحداث، وحرب المدن وتحركات العراق ومؤيديه، واستمرار سياسة الاحتواء والتسلط وفرض القوانين على البلاد، ومعاناة المواطنين وصمودهم، وتطور أساليب المقاومة والرفض، في حين يعالج الفصل الرابع نوفمبر الترقب، وتفاعلات الموقف الدولي، والعراق في مواجهة العالم، والموقف بالداخل، أما الفصل الخامس فيعالج ديسمبر الأمل، والموقف الدولي والتحول الكبير نحو الحسم، وردود فعل النظام العراقي ومؤيديه. أما الفصل السادس فيعالج يناير الحسم، واستمرار المناشدات لتجنب الحرب، ومرحلة الهجوم الجوي، ورد فعل المواطنين، والحياة الاجتماعية للمواطنين أثناء الحرب. أما الفصل السابع فيعالج فبراير التحرير والدمار المادي والمعنوي، ومآسي الأيام الأخيرة، والهجوم البري وملحمة القرين، والهروب الكبير، ويوم التحرير ومشاهداته الرائعة، أما الفصل الثامن فيتضمن دروساً مستفادة، والوحدة الوطنية والتركيز على العنصر الوطني في البناء، وتأكيد الثقة فيه ومحاسبته، والتأكيد على الأمن بأنه أساس الرخاء والاستقرار.

رفعت سيد أحمد، مذابح ونيران (الخليج العربي)، عربية للطبع، القاهرة 1991 الصفحات 227

يتضمن الكتاب سنة فصول، بحيث يعالج الفصل الأول دولة النزو والدمار، العراق بين التاريخ والجغرافيا، في حين يعالج الفصل الثاني البشر تحت النضال، أما الفصل الثالث فيعالج مذابح الحركة الإسلامية، في حين يعالج الفصل الرابع المسوغات المحقيقية لغزو الكويت. أما الفصل الخامس فيعالج أيام الغزو والأسوار الكاملة لمعلية القنحام الكويت، أما الفصل السادس، فيعالج مقوط صدام لماذا؟ وكيف؟.

أحاسيس اللظى (خميس الكويت الدامي) إصدارات المنهل الطبعة الأولى 1411 الصفحات 178

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة مثل كلمة سمو أمير دولة الكويت، والمبديق اللهود، بقلم محمد حسن فقي. وهدام العراق، بقلم حسين عرب، تستباح الكويت باسم العروبة، يقلم عبداللطيف بن عمر آل شيخ، والمحنة والمأساة، بقلم محمود عارف والمتآمرون بقلم إبراهيم فودة، وظلمت هتلر إذا سموك طاغية، بقلم إبراهيم فودة، واللهم، بقلم عبدالله بن ادريس، والمجنون المزدوج، بقلم منصور الحازمي، يا أمة الإسلام بقلم عبدالرحمن صالح المشماي، ورسالة عاجلة إلى بغداد بقلم حمد العيد الحظراوي، وشيطان تكريت، بهكلى.

نورية السداني، سناء الفوهري (السيرة الذائية لأول شهيدة كويتية استشهدت وهي تحمل علم بلادها)، نوفمبر 1991 الصفحات 116

يحتوي الكتاب على قصة حياة سناء الفودري ومواقفها البطولية التي وقفتها ضد العدوان العراقي الفائسم، وشاركت في مظاهرة الجابرية حتى تم استشهادها من قبل أحد الغزاة المنحطين في الجيش الشعبي، بالإضافة إلى صور سناء، وشهاداتها الوثائقية.

نورية السداني، سعاد حسن (السيرة الداتية للشهيدة) 1991 الصفحات 104

يروي هذا الكتاب قصة الشهيدة سعاد الحسن، حياتها ونضالها واستشهادها.

ويضم الكتاب فصولًا مختلفة عن مقاومتها لأزمة الاحتلال الكويتي، بالإضافة إلى صور سعاد وشهاداتها الوثائفية.

نورية السداني، وقاء العامر 1991 الصفحات 104

تعرض الكاتبة في هذا الكتاب بطولات الشهيدة وفاء العامر، وتاريخ وفاتها على يد الغزاة، كما تلحق الكاتبة بهذا الكتاب عدداً من الوثائق الخاصة بالشهيدة وكذلك العمور.

محمد الطويل، مؤامرة القرن 21، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1990 الصفحات 173

يتكون الكتاب من سبعة فصول، بالإضافة إلى فصل تمهيدي والذي أعطى المؤلف عنواتا له وصيف عام 1977ء وفيما يخص بقية الفصول، فالفصل الأول يتساءل فيه الكاتب بقوله ولماذا المراقع؟، والفصل الثاني عنوانه: القوات الأجنبية وحصانها المراقي إلى المخليج، والفصل الثالث موضوعه ولماذا تلوم الولايات المتحدة الأمريكية؟، والفصل الرابع ولماذا نلوم دول المخليج العربي؟، والفصل الخامس حتية التقاء المصالح العربية والغربية في المخليج؟، والفصل السادس وهل ثبت أن السادات كان على حق؟، أما الفصل السابع فعنوانه دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية.

إدارة الثقافة والنشر، جريمة غزو العراق للكويت، القاهرة 1991 الصفحات 633

يحتوي الكتاب على قسمين رئيسين: القسم الأول يعالمج موضوع الأحداث، وهي الأحداث التي وقعت في يوم الغزو حتى يوم التحرير، أما القسم الثاني فيخصصه الكاتب للوثائق وهي الرسائل والقرارات والمراسيم التي تم اتخاذها لمسألة الغزو المراقي.

ايراهيم سعده، الكداب بالصوت والصورة: دار الفيصل، القاهرة 1991 الصفحات 199

يحتوي الكتاب على14 فصلاً يعالج موضوعات مختلفة. ففي القسم الأول البدء كانت المؤامرة والفصل الثاني يعالج الأحمر الذي رآه أخضر، أما القصل الثالث فيعالج من أجل حفنة دولارات. في حين يعالج الفصل الرابع صدمة في العالم كله. أما الفصل الخامس فيمالج أسرار المؤامرة الجهنمية. أما الفصل السادس فيحتري على صفعة من القلافي لمرفات. أما الفصل الثامن فيشمل أما الفصل الثامن فيشمل الأشوس المراقع يفازل أمريكا. أما الفصل الثامع فيحتوي على صفعة أخرى لعرفات من فها، أما الفصل الماشر فيعالج التآمر داخل قصر المؤتمرات، أما الفصل الحادي عشر فيشمل الوجه الآخر الخريكي، أما الفصل الثاني عشر فيتملق بالشكوك حول جورباتشوف. أما الفصل الثاني عشر فيتملق بالشكوك حول جورباتشوف. أما الفصل الثاني عشر فيتملق الفحرس بقسمة اللصوص.

جمال بدوي، أيام بغداد السوداء (دماء في الخليج)، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 200

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة منها: سجن بغداد _ دماء الخليج، الصدام المنتظر بين القوات العربية وقوات صدام، قادسية صدام وهذيانه، حاميها وحراميها، وتجنيات القيادة الفلسطينية على الإعلام المصري، كارثة المصريين في العراق، والعمالة العائدة من البطالة إلى الجريمة، إسلام صدام، شرف المقاومة، احذروا الإرهاب في مصر ودول الخليج، الفقراء والأثرياء العرب، أم المعارك، بالإضافة إلى صور فوتوغرافية تتعلق بجرائم صدام المتنوعة.

حسن دوح، الفتنة الصدامية الكبرى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 الصفحات 186

يشتمل الكتاب على خمسة فصول متنوعة. فيعالج الفصل الأول المؤلمرة الكبرى والمؤامرة الصغرى، ووثيقة التآمر بين صدام وعلي صالح، أما الفصل الثاني فيعالج المؤتمر الإسلامي بمكة في مواجهة المؤامرة والمأساة الأخيرة في العالم العربي، ومأساة الشعب الكردي والاستعانة بالأجنبي وهل تجوز شرعا، وبيان للشيخ عبدالعزيز بن باز، أما الفصل الثالث فيعالج أركان المؤامرة والمتورطون فيها، والبيان الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية وصدام هو الذي استدعي الخواجات. أما الفصل الرابع فيعالج كيف نواجه المؤامرة وصدام وأس الفتة ولكن أين أركانها، والإسلاميون الصادقون الأدعياء. وحوار غرب ونقض المهود والمواثيق، وكيف تتخلص من الصدامية. أما الفصل الخامس فيعالج الكويت بين أمسها ويومها وغدها، ونجت الكويت من المؤامرات الدولية، ووقفة أمينة مع شعب الكويت.

محمد مرسي عبدالله، دعوى العراق السياسية في الكويت، دار الشرق. قطر 1990 الصفحات 103

يحتوي الكتاب على موضوعات مختلفة مثل نشأة الكويت وعلاقتها بولاية البصرة بين 1712-1831 ثلاث مغامرات ضد الكويت في نصف قرن، وادعامات عبدالكريم قاسم الكاذبة حول الكويت، بالإضافة إلى الحقائق التاريخية والمعاهدات والوثائق الواهية، ويحتوي الكتاب على صور فوتوغرافية في الجزء الأخير منه تصور المحداث التاريخية التي مرت بها الكويت منذ الاستقلال عن بريطانيا حتى يوم الغدر واحتلال الكويت.

محمد عبداللطيف الهاشم، ملاحم يوم الفداء الكويتي، (التطور السياسي والعسكري)، دار الرسالة، الكويت، 1891 الصفحات 188

يعالج الكتاب 12 فصلاً مترعاً بحيث يشمل الفصل الأول أسباب الغزو المراقي وحقيقة وضع الكويت التاريخي والجغرافي، أما الفصل الثاني فيعالج جلود الأزمة بين المراق والكويت وأزمة 196-1973، أما الفصل الثائث فيعالج سلوك الأزمة بين المراق والكويت وأزمة 196-1973، أما الفصل الزابع فيتفصن الغزو العراقي ومواقف القوى الإقليمية والعالمية وتصنيف موقف الدول العربية، أما الفصل الحامس فيتضمن تأثير الغزو المراقي على الاقتصاديين العربي والعالمي، أما الفصل السادس فيشمل الموقف المسكري على الاقتصاديين العربي والعالمي، أما الفصل السادس فيشمل مرحلة الاجتياح وفكرة العملية الهجومية الاستراتيجية، أما الفصل السابع فيشمل مرحلة الاجتياح العراقي ومدارك القوات المجوبية والدفاع الجوي، والفصل التاسم يشمل مرحلة الفداء الكويتي ومعارك القوات المجوية والدفاع الجوي، والفصل التاسم يشمل مرحلة الحشد العسكري للقوى الدولية والعربية، أما الفصل العاشر فيشمل الفكر المسكري لقوى الدولية والعربية، أما الفصل العاشر فيشمل الخادي عشر فيشمل مرحلة تحوير الكويت، والحرب البرية والجوية، أما الفصل الثاني عشر فيضمن إدارة المعلية الدفاعية والهجومية ودور الأسلحة الجابدة في حرب تحرير الكويت، والكويت، والمباهمة الحياية في حرب تحرير الكويت، والكويت، ودور الأسلحة الجابدة في حرب تحرير الكويت، الكويت.

مجلة العلوم الاجتماعية ص.ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

تسيبة اشتراك					
يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة					
🗆 سنة واحدة 🗎 سنتين 🗆 ثلاث سنوات 🗎 أربع سنوات					
بعدد () نسخة ارفق طيه قيمة الاشتراك نقدا/ شيك					
□ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو □ ارسال الفاتورة 					
الاسم:					
المهنة/ الوظيفة:					
العنوان:					
التاريخ / / التوقيع					

TURKEY AND IRAN AND THE SECOND GULF CRISIS: A COMPARATIVE ANALYSIS

Nazly Muswad

The study is a comparative examination of both the Turkish and Iranian roles during the Gulf crisis. It sheds much light on: The Geopolitical and strategic determinants of the Iranian and Turkish positions; the political behavior of both Turkey and Iran during the crisis; and the various Iranian and Turkish political, economic, and strategic benefits resulting from the crisis. According to the study the Iranian and Turkish responses to the Gulf crisis helped consolidate their strategic role in the Middle East, and brought to both countries an enhanced international status.

THE GULF CRISIS AND THE INTERNATIONAL SYSTEM Wadouda Badran

This study is divided into two sections. First it examines the impact of the Gulf Crisis on the direction of the International system. The Second section examines the effect of the use of military force on the International System. The Study determines the limitations of the roles of the Soviet Union and Europe.

THE ATTITUDES OF ISLAMIC MOVEMENTS IN THE GULF CRISIS

Neveen Masaad

This study investigates the political attitudes of the Islamic fundamentalist movements towards the Gulf crisis. The Muslim Brothers position was analyzed as well as those of Al-Nahda and Al-Engath. The study evaluates the gains and loses of each group.

THE LEAGUE OF ARAB STATES AND THE GULF CRISIS Ahmed El-Rashidy

The present study deals with the role played by the Arab League regarding the Gulf crisis. The study is divided into three sections. The first section analyzes the legal system governing the League's function in the field of settling inter-Arab disputes. The second section treats the endeavours made by the league towards the containment of the crisis and putting an end to the Iraqi occupation of Kuwalt. As to the last section, it evaluates the role performed by the League towards the settlement of the Gulf crisis.

The two main conclusions reached by the study are the following: Firstly, the aggression waged by Iraq against Kuwait has constituted a flagrant breach of the rules of public international law as well as of the Arab Legal instruments such as the League's Charter and the Treaty of Arab Joint Defense of 1950. Secondly, the Arab League has failed to reach a peaceful solution of the Gulf crisis particularly as compared with the role of the U.N. in this regard.

THE GULF WAR AND THE NEW WORLD ORDER

Abdel Almunem Said

This study tries first to develop a "Model" of the new world order. A set of characteristics were designed to differentiate it from the previous order. The second part of the paper examines that "Model" in-relation to the Gulf War. This examination provides us with an understanding of the causes and consequences of the Gulf war.

PALESTINIANS AND THE GULF CRISIS

Wahid Abdel Maguid

The study examines the role of the various factions of the P.L.O. during the Gulf crisis. Although each faction had its own position, there had been a general political line supporting Iraq. "Intifada" command had been the most supportive. This position has been harmful to the Palestinian cause. Since the resistance of Israeli occupation is the core of this cause it loses a lot when Palestinians suport the occupation of another country.

EDITOR'S COMMENTS ARTICLES

9
45
73
111
153
175
197
247
258
277
282
282 287



- 4 Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.
- 5 References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the articles.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression."

Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology, Boston: Little Brown & Co.

- 6 The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.
- 7 Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.
- 8 Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.
- 9 All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat. 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

- 1 The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.
- 2 The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.
- 3 The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.
- 4 The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

- 1 Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.
- Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.
- 3 The cover page should contain the fitte of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by Academic Publication Council, Kuwait University An Academic Quarterly Publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and Cultural Geography.

Vol. 19 - No. 1/2 Spring-Summer 1991

EDITOR:

FAHED THAKEB AL-THAKEB

BOOK REVIEWS:

HASSAN RAMEZ HAMMOUD

EDITORIAL BOARD:

AHMAD A. SALAMA

AMR MOHIE-ELDIN

FAHED T. AL-THAKEB HASSA M. AL-BAHAR

ISMAIL S. MAKLED

MOHAMMAD S. AL-SABAH

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387. 2549421. Fax: 2549421

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E£5), Sudan (S£1.5), Syria (S£50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1£)

Subscriptions ___

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait Arab countries Other countries Institutions; Arab countries Other countries	KD 2 KD 2.5 US\$ 15	KD 4 KD 4.5 US\$ 30	KD 5.5 KD 6.5 US\$ 40	KD 7 KD 8 US\$ 50
	KD 15 US\$ 60	KD 25 US\$ 110	KD 40 US\$ 150	KD 50 US\$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

- 1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
- 2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliva Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences P.O. Box 27780 Safat Kuwait 13055 (Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US\$ 60); for invididuals KD 5 (US\$ 20); and for students KD 3 (US\$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 19 - No. 1/2 Spring/Summer 1991